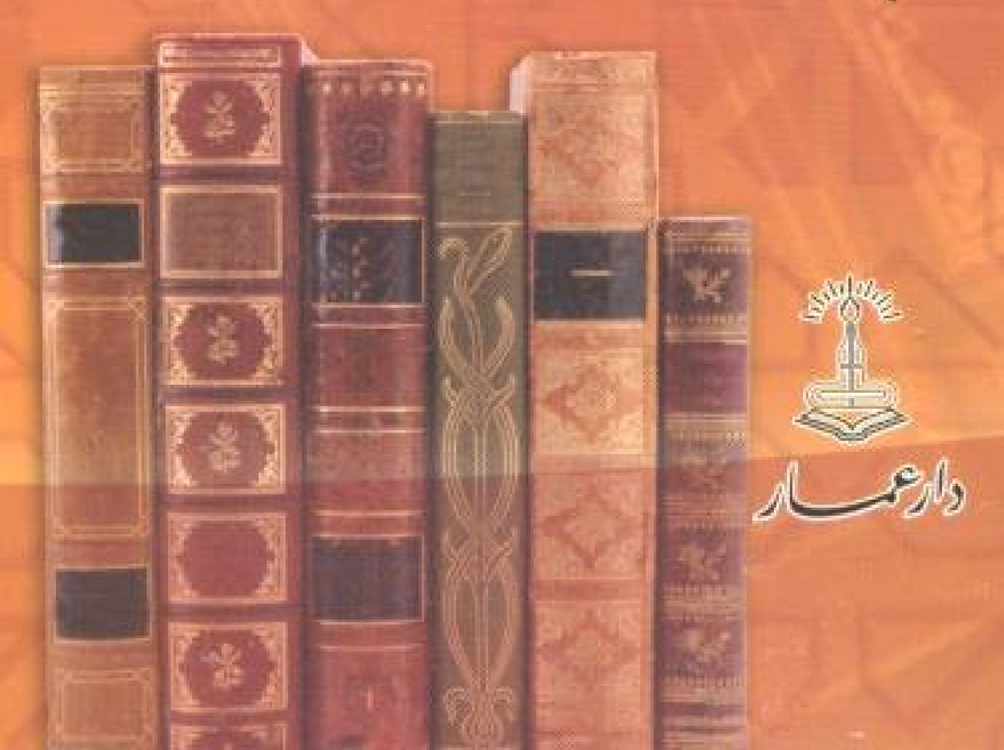
أبحاث في العربية الفصحى

★ اللغة: نشأتها، أصالتها، حاضرها، مستقبلها

★ مناهج التأليف النحوي

★ علم الصرف بين المعيارية والوصفية

الدكتور غانم قدوري الحمد



دار عمار



الطَّبعَة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٤/٧/١٧١٣)

٤١٠

الحمد، غانم قدوري

أبحاث في العربية الفصحى/ غانم قدوري.ـ عمان: دار عمار، ٢٠٠٤

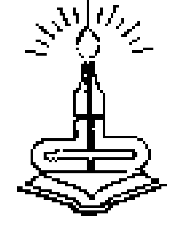
(٣٣٦) ص.

ر. إ: (   ).

الواصفات:/ اللغة العربية//الأبحاث/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١٦٩٥/٧/٢٠٠٤)



دار عمار للنشر والتوزيع

ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
فاكس ٤٦٥٤٤٣٢ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن

أبحاث في العربية الفصحى

★ اللغة: نشأتها، أصالتها، حاضرها، مستقبلها

★ مناهج التأليف النحوي

★ علم الصرف بين المعيارية والوصفية

الدكتور غانم قدوري الحمد



دار عمار للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدُ ربِّ العالمين، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوانَ إلا على الظالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ اشتغالي بعلوم اللغة العربية مُدَّةً تزيد على ربع قرن، وممارستي البحث والتأليف فيها، قد لفت نظري إلى عدد من القضايا المتعلقة بتأريخ العربية القديم والحديث، أو بمنهج دراستها أو تدريسها. فكتبت مجموعة أبحاث تتناول عدداً من تلك القضايا، أحسب أني قد آتيت فيها بجديد، أو صححت وهماً، أو وُضَّحتُ غامضاً.

ونُشِرَ معظمُ تلك الأبحاث في مجلات متفرقة، مما جعل اطلاع الباحثين عليها أو إفادتهم منها محدوداً، وقد يأتي زمان تُنْسَى فيه تلك الأبحاث، ورغبة مني في جمعها في عمل واحد، لتيسير الاطلاع عليها، وما أقدِّر من أهمية القضايا التي عالجتها، وما أرجوه من تحقق فائدة منها، فإني جمعتها في هذا الكتاب.

ولم أُرتب تلك الأبحاث بحسب تاريخ كتابتها أو نشرها، ولكني اعتمدت في ترتيبها على أساس طبيعة موضوعها، فجعلت من تعريف اللغة لدى علماء العربية تمهيداً، ثم قسمتها على ثلاثة فصول، الأول جَمَعَ ثلاثة أبحاث تناولت قضايا تاريخية تخص نشأة علوم اللغة العربية، وتكوُّن العربية الفصحى، وأصالة ظاهرة الإعراب فيها.

وتضمن الفصل الثاني بحثين عن حاضر العربية ومستقبلها، الأول عن واقع العربية في العصر الحديث، والثاني عن مستقبل اللغة العربية في ضوء قوانين التطور اللغوي.

وضمَّ الفصل الثالث بحثين يتعلقان بقضايا منهجية، الأول في مناهج التأليف النحوي، والثاني في علم الصرف بين المعيارية والوصفية.

وحافظتُ في هذا الكتاب على الأبحاث في صورتها الأولى التي كُتِبَتْ بها، على الرغم من إمكانية مراجعتها، والإضافة إليها أو التغيير فيها، لكني لم أجد ضرورة علمية ملحة تدعو إلى ذلك، وهي منشورة على هذه الصورة.

وأرجو من القارىء إذا وَجَدَ فيها ما ينفعه أن يدعو لكاتبها، وإذا كان فيها نقص، أو خطأ فإن النقص من طبيعة البشر، والكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه، وحسبي أني بذلت ما في وسعي، على قلة بضاعتي، وضعف حالتي، والحمد لله تعالى على توفيقه، هو حسبنا ونعم الوكيل.

تكريت

الثلاثاء ٣ - مايس - ٢٠٠٣م

١٢- ربيع الأول - ١٤٢٤هـ

تمهيد

تعريف اللغة

الحمد للهِ وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفى، أمّا بعدُ:

فعلى الرغم من تمتع كل واحد منا بالمقدرة على استخدام اللغة بسهولة، وَجَدَ اللغويون صعوبة في صوغ تعريف علمي شامل لها، ولم يتفقوا على صيغة موحدة[1]، ولكن يمكن للدارس أن يلاحظ اتفاقهم على عدد من الأمور التي يجب أن يتضمنها التعريف، تتعلق بطبيعة اللغة، ووظيفتها.

وكانت لعلماء العربية عناية بهذا الموضوع، لكن أكثر الباحثين المحدثين يشيرون إلى تعريف ابن جني وحده، ويُبدون إعجابهم بدقته وبما تضمنه، يقول الدكتور عبده الراجحي: «ومع أن ابن جني هو أول مَنْ عرَّفَ اللغة فيما نظن فإن تعريفه بها يثير دهشة الباحثين البعيدين عن تطور الحياة العلمية العربية، لأنه يقترب اقتراباً شديداً من كثير من تعريفات المحدثين، ولأنه يشمل معظم جوانب التعريف التي عرضها علم اللغة في العصر الحديث»[2].

ووقفتُ على تعريفين آخَرَيْنِ للغة عند علماء العربية إلى جانب تعريف ابن جني، وهما يؤكدان ما تضمنه تعريف ابن جني، ويضيفان إليه عناصر جديدة، ووجدت أن هناك فائدة في عرض التعريفات الثلاثة وتحليلها، وموازنتها بما قاله المحدثون في تعريف اللغة.

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: اللغة بين القومية والعالمية ص١١.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ص٦١، وينظر: محمد فهمي حجازي: المدخل إلى علم اللغة ص١١، ورشيد العبيدي: مباحث في علم اللغة ص٢٥.

١- تعريف ابن جني (ت٣٩٢هـ)[١]:

قال ابن جني: «باب القول على اللغة وما هي: أما حَدُّها فإنها أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم»[٢].

٢- تعريف ابن الجبّان (كان حياً سنة ٤١٦هـ)[٣]:

قال ابن الجبان: «والكلام أصواتٌ قُطِّعت ضرباً من التقطيع، وأُلِّفت ضرباً من التأليف، ووُضِعَت للإفهام، وأما المحفوظُ والمكتوبُ فلن يُدْعَى كلاماً إلا مجازاً، وفي ذلك خلاف بين الناس»[٤].

٣- تعريف ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)[٥]:

قال ابن خلدون: «اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المُتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فِعْلٌ لساني، فلا بد أن تصير مَلَكَةً مقرَّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كل أُمة بحسب اصطلاحهم»[٦].

ولعل من المفيد نقل عدد من تعريفات اللغة لدى اللغويين المحدثين، وتحديد العناصر الرئيسة فيها، ليتسنى لنا تحليل تعريفات علماء العربية في ضوئها، والموازنة بينها:

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، من كبار علماء العربية في القرن الرابع الهجري، من أشهر كتبه اللغوية: الخصائص، وسر صناعة الإعراب (ينظر: الزركلي: الأعلام ٤/ ٢٠٤).

(٢) الخصائص ١/ ٣٤.

(٣) محمد بن علي بن عمر بن الجبان أبو منصور، لغوي وأديب، له عدة مؤلفات، منها شرح فصيح ثعلب (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٦/ ٣٠).

(٤) شرح الفصيح ص٨٧.

(٥) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مؤرخ وقاض، اشتهر بمقدمة كتابه في التأريخ المسمى (العبر) (ينظر: الزركلي: الأعلام ٣/ ٣٣٠).

(٦) المقدمة ص٥٤٦.

١- اللغة نظام عرفي لرموز صوتية يستغلها الناس في الاتصال بعضهم ببعض[١].

٢- اللغة مجموعة أصوات للتعبير عن الفكر[٢].

٣- نظام من العلامات الاصطلاحية ذات الدلالة الاصطلاحية[٣].

وتدور معظم تعريفات اللغة عند المحدثين على محورين أساسيين، هما[٤]:

أ- طبيعة اللغة، وهي كونها أصواتاً.

ب- وظيفة اللغة، وهي كونها تستخدم للإبلاغ والتواصل والتعبير عن الأفكار.

ويفصِّلُ بعض الدارسين في تحليل الجوانب التي تدور حولها تلك التعريفات، ويجعلها أربعة، ويضيف إلى المحورين السابقين أن اللغة ظاهرة اجتماعية وليست فردية، وأن دلالة اللغة على المعاني عرفية وليست منطقية[٥].

وإذا نظرنا إلى تعريفات علماء اللغة العربية للغة وجدنا أنها تتضمن الجوانب الأساسية التي ذكرها المحدثون في تعريف اللغة، وعلى الرغم من اختلاف عباراتهم فإنه يمكن ملاحظة العناصر المشتركة في تلك التعريفات[٦]، وهي:

١- اللغة أصوات:

إن تعريف اللغة بأنها (أصوات) يبدو أمراً بدهياً، لكن ارتباط اللغة بالكتابة

---

(١) إبراهيم أنيس: اللغة بين القومية والعالمية ص١١.

(٢) أنيس فريحة: نظريات في اللغة ص٨.

(٣) عبد الصبور شاهين: في علم اللغة ص٢٧.

(٤) ينظر: رشيد العبيدي: مباحث في علم اللغة ص٢٤.

(٥) ينظر: إبراهيم أنيس: اللغة بين القومية والعالمية ص١١-٣٨. وعبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية ص٦٠-٧٦.

(٦) استخدم ابن الجبان مصطلح (الكلام) وهو مرادف لمصطلح (اللغة)، (ينظر: د. عبد الصبور شاهين: في علم اللغة العام ص٢٧.

أدّى إلى الخلط بينهما أحياناً، مما جعل النص على أنها (أصوات) شيئاً مهماً، ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة قديم، وهو ما يشير إليه قول ابن الجبّان: «وأما المحفوظ والمكتوب، فلن يُدعى كلاماً إلا مجازاً، وفي ذلك خلاف بين الناس».

وبين اللغويين المحدثين جَدَلٌ حول اعتبار الكتابة جزءاً من اللغة، فبعضهم يرى أن اللغة قد تكون منطوقة وقد تكون مكتوبة، يقول الدكتور محمد المبارك: «اللغة في شكليها الملفوظ والمكتوب أداة عجيبة تنتقل بها الأشياء التي تقع عليها حواسنا إلى أذهاننا»[1]. بينما لا يعد آخرون الكتابة من اللغة، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: «وكثيراً ما يحدث عند غير الباحثين في اللغة لبسٌ بين اللغة والكتابة... مادة البحث اللغوي إذن هي اللغة في صورتها الصوتية، وليست الكتابة في أشكالها ولا حروف الطباعة في أنماطها»[2]. وتوسط بعض الباحثين في هذه المسألة حين قال: «إن الأهمية البالغة التي تضفيها بعض مدارس اللغويين على لغة الكلام ليس لها ما يبررها علمياً وفلسفياً...»[3].

٢- اللغة لها نظام:

الأصوات التي تتألف منها اللغة تأتلف في كلمات وجمل وفق نظام محدد، فكل لغة لها نظام في تركيبها، وصرَّح ابن الجبان بهذه الصفة للغة في قوله: «أصوات قُطِّعت ضرباً من التقطيع، وأُلِّفت ضرباً من التأليف»، ويشير إليها قول ابن خلدون: «وهي في كل أمة بحسب اصطلاحهم».

٣- اللغة ظاهرة اجتماعية:

اللغة لا تكون إلا في مجتمع، ولا يمكن للفرد الواحد أن تكون له لغة خاصة به، ولا يعني قول ابن خلدون: «هي عبارة المتكلم عن مقصوده» أنها ظاهرة

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية ص١٤.

(٢) اللغة العربية عبر القرون ص٧، وينظر: محمود السعران: علم اللغة ص٥٠.

(٣) لغات البشر ص٢٣.

فردية، يؤكد ذلك قوله في آخر التعريف: «وهي في كل أُمة بحسب اصطلاحهم»، وإذا كان هذا المعنى يُفهم من قول ابن الجبان: إن اللغة موضوعة للإفهام، فإن ابن جني صرَّح بهذا المعنى في قوله: «يعبر بها كل قوم».

٢- للغة وظيفة:

للغة وظيفة في المجتمع، فهي أداة للتعبير، ووسيلة للتفاهم بين أفراد المجموعة البشرية التي تستخدمها، وجاءت التعريفات الثلاثة واضحة في التعبير عن هذه الصفة، فابن جني قال: «يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»، وابن الجبَّان قال: «وضعت للإفهام». وابن خلدون قال: «تعبير المتكلم عن مقصوده».

والخلاصة أن علماء اللغة العربية كانوا مدركين لطبيعة اللغة ووظيفتها، فهي أصوات لها نظام، تستعمل في مجتمع، للإفهام والتعبير عن المقصود.

ولا يخفى على القارىء أن تعريفات المحدثين للغة التي نقلناها لم تأت بجديد في تعريف اللغة، على الرغم من أن تطور الفكر اللغوي والإنساني أتاح للمحدثين مناقشة بعض القضايا الجديدة المتعلقة باللغة، لكن العناصر الأساسية لتعريف اللغة لم تتغير، ومن ثم فإن الوقوف عند تعريف اللغة عند علماء العربية أمر مهم في بيان مقدار إسهامهم في الدرس اللغوي، وسبقهم في معالجة كثير من القضايا اللغوية، والله الموفق.



الفصل الأول
قضايا تاريخية

(١)
النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ
قَبْلَ أبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ[١]

المقدمة

النحو أصل علوم العربية، وأقدمها نشأة، وأغزرها مادة وتأليفاً، وقد كُتِبَتْ بحوث كثيرة عن نشأته وتأريخه، قديماً وحديثاً. وكان رأي الأكثرين من المتقدمين أن أبا الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) هو أول من وضع أسس النحو العربي، لكن عدداً من الباحثين المُحْدَثين تشككوا في ذلك، وعدَّ بعضهم ذلك حديثَ خُرَافة. ومَن ثَمَّ قد يبدو عنوان هذا البحث ضرباً من الخيال، إذ بينما يجادل المؤرخون المحدثون في دور أبي الأسود في نشأة النحو العربي يشير عنوان البحث إلى أن للنحو العربي قبل أبي الأسود وجوداً يحاول كشفه والحديث عنه.

إنَّ موقف المؤرخين المحدثين لا يخلو من قصور في النظر وتَعجُّلٍ في استخلاص النتائج، وعلى الباحث المدقق ألَّا يَصُدَّهُ هذا الموقف عن تفحص الوثائق التأريخية والنصوص اللغوية المتعلقة بالموضوع، وتقويمها من وجهة النظر العلمية المحضة، واستخلاص ما يمكن أن تدل عليه بشأن هذه القضية.

---

(١) نشرت خلاصة البحث في مجلة الحكمة، العدد ١١/١٤١٧هـ.

والذي حملني على إعادة دراسة الموضوع هو وقوفي على روايات لم يطلع عليها المؤرخون المحدثون للنحو العربي ولم يشيروا إليها، وهي وما يمكن أن ينضاف إليها تُقَدِّم تصوراً جديداً لنشأة النحو العربي، كما أن الروايات الأخرى التي بأيدي الباحثين يمكن أن تُفْهَمَ على نحو جديد أيضاً.

إنني في هذا البحث لن أتجاوز الحقبة التي عاش فيها أبو الأسود، ولن أتتبع تطور الدرس النحوي العربي بعد أبي الأسود وتلامذته، لأن ما كُتِبَ عن تأريخ النحو بعد أبي الأسود شيء كثير يكفي في إعطاء صورة واضحة عنه، لكن نشأة النحو وبداياته لا يزال الباحثون يشيرون إلى غموضها والاختلاف فيها، ومن ثم فإن هذا البحث يسعى إلى تبديد ذلك الغموض وإعطاء تصور واضح عن بدء النشاط اللغوي العربي المنظم ونشأة النحو العربي ودور أبي الأسود في تلك النشأة، وأرجو أن يحقق البحث ذلك أو بعضه، والله تعالى الموفِّق للصواب، وإليه المرجع والمآب.

المبحث الأول

نَشْأَةُ النَّحْوِ العَرَبيِّ في الدراسات القديمة والمعاصرة

أدرك مؤرخو النحو العربي الأوائل أن نشأة النحو مرتبطة بظهور النموذج اللغوي الموحَّد الذي يحرص المتكلمون على احتذائه، وبروز ظاهرة الإخفاق في تحقيق ذلك النموذج أحياناً، وهو ما يطلق عليه مصطلح (اللَّحْن)، وقد تهيَّأ هذا الظرف بعد نزول القرآن وانتشار الإسلام في أنحاء الجزيرة العربية، يقول أبو الطيب الحلبي (ت٣٥١هـ): «واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوجَ إلى التعلم الإعرابُ، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي ﷺ»[١].

وعبّر أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) عن هذه الحقيقة على نحو أكثر تفصيلاً حيث قال: «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حَلْيُها، والموضح لمعانيها، فتفطن لذلك مَنْ نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُوِّ ذلك وغلبته، حتى دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سَبَّبُوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه»[٢].

ويؤيد الباحثون المحدثون مؤرخي النحو العربي الأوائل في ذلك، فيقول

---

(١) مراتب النحويين ص٢٣.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص١١.

الأستاذ سعيد الأفغاني: «يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هبَّ على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام»[1].

ومع اتفاق الباحثين على سبب نشأة النحو العربي نجدهم مختلفين في تحديد البادىء بوضع أُسسه، وفي تحديد طبيعة الملاحظات الأولى التي عُدَّت اللبنة الأولى في بنيانه الشامخ، ويمكن أن نعرض وجهات نظرهم بتقسيمها على قسمين: الأول يمثل رأي العلماء الأوائل، والثاني يمثل رأي الباحثين المحدثين، وإليك ملخص ما قالوه في هذا الموضوع.

أولاً: رأي العلماء الأوائل في نشأة النحو العربي:

قال السيرافي: «اختلف الناس في أوائل من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي. وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز. وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي»[2].

إن ما ورد في المصادر القديمة يؤكد ما ذكره السيرافي من أن أكثر الناس يذهبون إلى أن أبا الأسود هو أول من رسم النحو. وأقدم ما اطلعت عليه من النصوص التي تنسب ذلك إليه ما رواه الحلبي عن أبي حاتم أن قتادة بن دِعامة (ت١١٧هـ) محدِّث البصرة، قال: «أول مَن وَضَع النحو بعد أبي الأسود يحيى بن يعمر»[3]. وهو قول يقرر سَبْقَ أبي الأسود في وضع النحو. وقتادة من طبقة تلامذة أبي الأسود، وهو يعرفه ونقل عنه بعض الأخبار[4].

ومن الروايات القديمة التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود ما نقله

---

(١) من تاريخ النحو ص٨، وينظر: يوهان فك: العربية ص٢١، وعبد الحميد السيد طلب: تاريخ النحو وأصوله ١/١٥.

(٢) أخبار النحويين والبصريين ص١٣.

(٣) مراتب النحويين ص٢٢.

(٤) أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/٣١، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين ص١٩.

السيرافي والزبيدي عن عاصم بن أبي النجود (ت١٢٨هـ) قارىء أهل الكوفة المشهور، أنه قال: «أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي»[١]. وكان عاصم، وهو من طبقة تلامذة الدؤلي، مشهوراً بالفصاحة[٢]، وقال عنه تلميذه أبو بكر بن عياش: «كان عاصم نحوياً فصيحاً»[٣].

وقال محمد بن سلاّم الجمحي (ت٢٣١هـ): «وكان لأهل البصرة في العربية قُدْمَةٌ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية. وكان أول من أسَّسَ العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، وكان رجل أهل البصرة... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فَغُلِبَتِ السليقة، فكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم... وكان ممن أخذ ذلك عنه يحيى بن يعمر... وأخذ ذلك عنه أيضاً ميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، وغيرهم»[٤].

وهذا رأي عامة المؤرخين الأوائل للنحو العربي، مثل الحلبي[٥]، والزبيدي[٦]، وابن النديم[٧]، «فأما زَعْمُ مَن زَعَمَ أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز بن الأعرج، أو نصر بن عاصم، فليس بصحيح، لأن عبد الرحمن أخذ عن أبي الأسود، وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود»[٨].

وجاء في رواية قديمة نقلها الزبيدي عن المبرد (ت٢٨٢هـ) قال: «سُئِلَ أبو

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص١٧، وطبقات النحويين واللغويين ص٢٢.

(٢) ابن مجاهد: السبعة ص٧.

(٣) الذهبي: معرفة القراء ١/ ٣٥.

(٤) طبقات الشعراء ص٥.

(٥) مراتب النحويين ص٢٤.

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص١١.

(٧) الفهرست ص٤٥.

(٨) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٢١.

الأسود الدؤلي عَمَّنْ فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه؟ فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب، رحمه الله، وفي حديث آخر قال: ألقى إليّ عليٌّ أصولاً احتذيت عليها»[1]. ومن ثم فإن بعض المؤرخين قال: إن أول مَنْ وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - لأنه هو الذي وجَّه أبا الأسود وأرشده إليه[2].

وقد اختلف الناس في السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النحو[3]، وإن كانت الروايات جميعاً تشير إلى وقوع اللحن من أُناس كثيرين، فبعض الروايات يشير إلى أن أعرابياً أخطأ في قراءة قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۝﴾ [التوبة]، ومنها ما يشير إلى لحن بعض العرب عند زياد والي العراق، أو لحن رجلٍ فارسي سمعه أبو الأسود في البصرة، أو لحن ابنة أبي الأسود، أو نحو ذلك، مما جعل أبا الأسود نفسه أو بطلب من عمر بن الخطاب، أو عليّ بن أبي طالب، أو زياد والي العراق، يعمل شيئاً يُصْلِحُ الناسُ به كلامهم، وكذلك نَقَّطَ المصاحف فجعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة نقطة تحت الحرف، والضمة نقطة أمام الحرف، وجعل التنوين نقطتين، بلون يخالف لون المداد[4].

أما مقدار ما وضعه أبو الأسود من أبواب النحو فإن المصادر القديمة تشير إلى

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ص٢١. وينظر: الحلبي: مراتب النحويين ص٢٤.

(2) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٢١، والقفطي: إنباه الرواة ١/٤. وينظر: عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية ص٥٢.

(3) السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص١٥.

(4) ينظر مفصل تلك الروايات: أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/٣٩، والحلبي: مراتب النحويين ص٢٦، والأصبهاني: الأغاني ١٢/٣٠٢، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين ص١٥، والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢١، وابن النديم: الفهرست ص٤٥، وأبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٨، والقفطي: إنباه الرواة ١/٥، والسيوطي: سبب وضع العربية ص٤٩.

ضآلة ما رسمه. قال الحلبي: «فوضع شيئاً جليلاً، حتى تعمق النظر بعد ذلك وطؤلوا الأبواب»[١]. ويمكن أن نعرض ما ذكرته المصادر حول هذا الموضوع في النقاط الآتية:

١- وَضَعَ بابَ الفاعل والمفعول، ولم يزد عليه[٢]. وينقل ابن النديم في كتابه «الفهرست» أنه رأى أربع ورقات قديمة ترجمتها: «هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود، رحمة الله عليه، بخط يحيى بن يعمر...»[٣].

٢- وَضَعَ باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم[٤].

٣- جاء في بعض المصادر المتأخرة أن الإمام عليَّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - ألقى إلى أبي الأسود صحيفة أو رقعة فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر... إلخ»[٥].

وفي هذه الرواية من التفصيل والمصطلحات ما لا يتناسب وذلك العصر، مما حدا ببعض الباحثين المحدثين إلى التشكك في صحتها[٦]، ووصمها بأنها حديث خرافة[٧]. ولا أحد ينكر الصلة الوثيقة بين الإمام علي وأبي الأسود وما يمكن أن

---

(١) مراتب النحويين ص٢٦.

(٢) السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص١٨، والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٢.

(٣) الفهرست ص٤٦.

(٤) الجمحي: طبقات الشعراء ص٥، والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢١.

(٥) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٨، والقفطي: إنباه الرواة ١/٤.

(٦) سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ٢٩ هامش (٢).

(٧) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢/٢٨٥.

يجري بينهما من حديث عن اللحن وقضايا اللغة، لكن خلو المصادر القديمة من هذه الرواية، وطبيعة أسلوبها، يبعث الشك في أصالتها.

كان أول من أَصَّلَ النحو - إذن - وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤلي، ثم نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصَّلُوا له أصولاً، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم وَصَلَ ما أصَّلوه من ذلك التَّالُونَ لهم، والآخذون عنهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدَّ من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العلل[1].

ثانياً: رأي الباحثين المحدثين في نشأة النحو العربي:

ذهب عدد من الباحثين المحدثين إلى غموض نشأة النحو العربي، فقال بروكلمان: «يبدو أن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض والظلام» وهو يَعُدُّ ما ينسب إلى أبي الأسود وتلامذته من قبيل الأساطير[2]. ويقول أحمد أمين: «وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض، فإنا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفي غليلاً»[3]. ويقول حسن عون: «لا يزال الباحث في حيرة من أمر النحو العربي، ومن الظروف التي لابست نشأته...»[4].

وذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) تلميذ تلامذة أبي الأسود الدؤلي هو أول من وضع أسس القواعد النحوية، وأن أبا الأسود اقتصر على نقط المصاحف، وحجته في ذلك قوله:

---

(١) ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١١.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٢٣ و١٢٨.

(٣) ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٥.

(٤) اللغة والنحو ص١٩٨.

«إننا لم نجد في كتاب سيبويه ولا فيما بعده من الكتب رأياً نحوياً نُسِبَ إلى أبي الأسود ولا إلى طبقتين من بعده، فنحن أمام حقيقة واضحة أُخذت من كتب النحو، وهي أن أقدم مَن يُنْسَبُ إليه رأي نحوي هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي»[1].

ويذهب أكثر الباحثين المحدثين إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي أرسى اللبنة الأولى في تاريخ النحو العربي، إلا أن معظمهم يفسر تلك اللبنة بتنقيط المصحف بنقاط الإعراب. يقول الأستاذ أحمد أمين: «ويظهر لي أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط. وهو أنه ابتكر شكل المصحف»[2]. ويقول حسن عون: «إن اللبنة الأولى التي أرساها أبو الأسود الدؤلي في بناء النحو العربي كانت شكله القرآن عن طريق النقط»[3].

وقال الدكتور شوقي ضيف وهو يعلّق على الروايات التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود وتوضح الأسباب التي دفعته إلى وضعه: «وكل ذلك من عبث الرواة الوضّاعين المتزيدين، وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نُسِبَ إليه حقّاً أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نَقْط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم»[4].

وقال الدكتور عفيف دمشقية: «الحقيقة العلمية الوحيدة التي يمكن الركون إليها في المرحلة الأولى لنشأة النحو العربي، حقيقة كون الدؤلي واضع نقط الإعراب الذي اعتبر على أساسه الواضع الأول للنحو»[5].

---

(١) أول من وضع النحو، مجلة كلية الآداب مج١٠ ج٢ ص٧٢.

(٢) ضحى الإسلام ٢/٢٨٦.

(٣) اللغة والنحو ص٢٤٥، وينظر مثله: مازن المبارك: النحو العربي ص٣٩.

(٤) المدارس النحوية ص١٦.

(٥) تجديد النحو العربي ص١٠١.

وقال الدكتور عبد الحميد السيد طلب: «أما ما يصدقه العقل والمنطق مما نُسِبَ إلى أبي الأسود الدؤلي فهو أنه رأى نقط المصاحف بعلامة مميزة للفاعل والمفعول والمجرور تمييزاً عملياً»[1].

وظهر من بين الباحثين المعاصرين مَنْ أكّد على أن أبا الأسود الدؤلي هو مؤسس النحو العربي إضافة إلى نقطه المصحف، فيقول الأستاذ سعيد الأفغاني: إن من يقرأ ترجمة أبي الأسود وما ورد في أكثر المصادر القديمة من أنه أول من وضع العربية ونقّط المصاحف، وأن له تلامذة أخذوا عنه العربية وقراءة القرآن في البصرة، كل أولئك مع ما عرف عن أبي الأسود من ذكاء وقّاد، وفكر متحرك، وعقل وروية، يجعلنا نقطع بأنه وضع أساساً بنى عليه مَنْ بعده، ولكن ما هو هذا الأساس؟ لسنا نجد لهذا السؤال جواباً يشفي الغليل[2].

ولعل أكثر الباحثين المحدثين تدقيقاً في نشأة النحو العربي ودور أبي الأسود في وضع أُسُسِهِ هو الدكتور عبد الرحمن السيد، في كتابه (مدرسة البصرة النحوية)[3]، الذي عرض الروايات القديمة ثم أكد أن اختلاف الروايات ليس دليلاً على كذبها ثم يقول: «الحق أن النفس تميل إلى تعدد الأسباب والأخطاء، وأن هذا التعدد في الخطأ والتنوع فيه هو الذي حفز الهمة، وقوّى الرغبة في محاولة التخلص منه، ومن هنا وُضِعَ أساس هذا العلم»[4].

وهو يؤكد أن أبا الأسود هو مؤسس هذا العلم وواضع أول حجر في صرحه، وهو لا يعني أنه وضع علماً كاملاً ناضجاً وإنما يقصد «أنه فكّر في وضع قواعد عامة يمكن أن تحفظ على اللغة سلامتها...»[5]. ثم يقول: إن الأبواب النحوية التي تنسب المصادر القديمة إلى أبي الأسود وضعها تتعلق بمناسبات خاصة

---

(١) تاريخ النحو وأصوله ١/ ٣٢.

(٢) من تاريخ النحو ص٢٧-٢٩.

(٣) مدرسة البصرة النحوية ص٤١-٦٠.

(٤) المصدر نفسه ص٥٠.

(٥) المصدر نفسه ص٥٦.

وردت في الروايات القديمة، ولا بد أنه عرضها عرضاً ميسراً مفهوماً يناسب حاجة أهل زمانه.

وهو يربط بين نقط المصاحف واستخلاص القواعد النحوية لأنه في رأيه «لا يستطيع أحد أن يدعي أن عالماً مشهوداً له بالتقدم... يُنَقِّطُ المصحف كلمة كلمة، ويلاحظ حركات حروفه حرفاً حرفاً، ويفعل ذلك في دقة وبراعة، ثم يخرج من عمله هذا دون أن تتكون لديه فكرة أولية عن عمل بعض الأدوات، أو عن حركة بعض الكلمات ذات الوظيفة المتشابهة والوضع المتحد، اللهم إلا أن يكون راسخ القدم في الغباء، بعيداً عن صفات أبي الأسود بُعْدَ الأرض عن السماء»[1].

وما ورد في بعض المصادر القديمة يؤيد وجهة النظر هذه، فقد نقل أبو بكر الأنباري الرواية الخاصة بنقط المصحف، وجاء في آخرها «فأبتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك»[2]. ويقول ابن قتيبة إن أبا الأسود يُعَدُّ من النحويين «لأنه أول من عمل في النحو كتاباً»[3]. ولا يتيسر الآن القطع بأن كتاب أبي الأسود في النحو هو تلك الورقات الأربع التي اطلع عليها ابن النديم بخط يحيى بن يعمر، التي ذهب خبرها منذ عصر ابن النديم.

وبلغت جهود الباحثين المحدثين ذروتها بظهور كتابين يبحثان في نشأة النحو العربي وتطوره حتى عصر سيبويه، وهما:

الكتاب الأول: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم[4]، الذي يقول في مقدمته: «وقد شعرت منذ أن اشتغلت بالنحو العربي بأن هناك مرحلة مفقودة في تاريخ النحو العربي تمتد من عصر أبي

---

(١) المصدر نفسه ص٦٠.

(٢) إيضاح الوقف ١/٤١.

(٣) الشعر والشعراء ص٧٢٩.

(٤) ظهرت الطبعة الأولى في الكويت سنة ١٩٧٧ في ٤١٨ صفحة.

الأسود إلى عصر الخليل وسيبويه»[1]. وقد تكفل الكتاب ببيان تاريخ النحو وتطوره في هذه المرحلة.

ويرى المؤلف «أن قضية نشأة النحو مرتبطة بالمعارف السابقة للعرب في الجاهلية وفي العصر الإسلامي، وبخاصة في مجالي القراءة والكتابة»[2]. وهو يرى لذلك «أن أبا الأسود حلقة في سلسلة المعرفة اللغوية... ولكنه برز في مجالها، وزاد نشاطه في حقلها فنسبت إليه نشأة أضخم علمٍ شغل الناس قروناً طويلة وما زال يشغلهم إلى وقتنا الحاضر»[3].

الكتاب الثاني: المفصَّل في تاريخ النحو العربي (الجزء الأول: قبل سيبويه) تأليف الدكتور محمد خير الحلواني[4]، الذي يقول في مقدمته: «وقد عُنيت في هذا الجزء بالكشف عن نمو النحو في المرحلة الغامضة مرحلة أبي الأسود وتلامذته، وهي مرحلة وقف حيالها الباحثون في الشرق والغرب شاكين حائرين، ونعتوها بأنها مرحلة مظلمة في تاريخ النحو العربي لا يمكن أن يبلغها البحث العلمي»[5].

ويقول مؤلف الكتاب: «والحق أن نشأة النحو ترتبط بجذور الحياة الإسلامية في ذلك الزمن، وترتد إلى ما ترتد إليه نشأة العلوم الأخرى من لغوية ودينية وفلسفية، وكان القرآن الكريم محور هذه الجذور، وهو الركيزة الأساسية فيها، وإذن فإن نشأة العربية - بمعناها الاصطلاحي - انطلقت من قراءة القرآن»[6]. وهو يقرر أن أبا الأسود الدؤلي نَقَّط المصحف، ووضع أسس النحو العربي لكنه

---

(١) الحلقة المفقودة ص٣.

(٢) المصدر نفسه ص١١.

(٣) المصدر نفسه ص١٦.

(٤) ظهرت طبعته الأولى في بيروت سنة ١٩٧٩ في ٣١٢ صفحة.

(٥) المفصل ص٦.

(٦) المفصَّل ص١٧.

ينفي أن يكون قد ألّف كتاباً في النحو، بل كان يعلّم النحو[1].

☆ ☆ ☆

إن نسبة وضع أسس النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي تبدو طبيعية في ظل الظروف اللغوية التي أعقبت الفتوح الإسلامية، والتي تتمثل بانتشار اللغة العربية بين الأمم التي دخلت في الدين، وتتمثل أيضاً بامتزاج العرب الخُلَّص بأهل اللغات الأخرى، ولما كانت العربية لغة القرآن ولسان الدين فإن المحافظة عليها وتيسير تعلمها كان من الأعمال التي يحرص عليها الخلفاء والولاة والعلماء، وهو أمر انتهى بتدوين قواعد اللغة على يد أبي الأسود الدؤلي لأول مرة، بعد مرحلة من الملاحظات الشفهية كان المهتمون بأمر سلامة اللغة يتداولونها.

إن هناك معارف لغوية تسبق جهود أبي الأسود الدؤلي، كما يبدو من عدد من الروايات والوقائع، وإن أبا الأسود حين نَقَّط المصحف ووضع بعض أبواب النحو كان يستخدم تلك المعارف اللغوية ويعمل على تعميقها وتوسيعها. وهذه القضية هي ما نحاول الكشف عنه في المبحث الثاني، إن شاء الله تعالى.

---

(١) المفصَّل ص١١٠.

المبحث الثاني

النشاط اللغوي قبل أبي الأسود الدؤلي

نعني بالنشاط اللغوي هنا الملاحظات والأقوال التي صدرت من عدد من أولي الأمر والعلماء وهي تهدف إلى تصحيح خطأ لغوي أو إلى ترسيخ صورة النطق الفصيح، في الحقبة التي سبقت ظهور أبي الأسود في البصرة في خلافة علي - رضي الله عنه - وتمتد من زمن البعثة النبوية المباركة وتستغرق معظم سنوات الخلافة الراشدة.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن هذه الحقبة شهدت نشاطاً لغوياً متنوعاً كان يستجيب لحاجات تلك المرحلة اللغوية، ويتمثل بتعليم قراءة القرآن وتدوين المصاحف، وتعليم الكتابة، وتعليم العربية، ومكافحة اللحن. وكان هذا النشاط ممهداً لما قام به أبو الأسود من تنقيط المصاحف ووضع بعض أبواب النحو. فالخطوات الأولى في علم العربية بدأت قبل أبي الأسود، وإن كانت بصورة شفوية غالباً، وعلى نحو غير منظم في كثير من الأحيان. وسوف نتتبع ذلك النشاط عبر مرحلتين الأولى تمثل عصر النبوة، والثانية تمثل عصر الخلافة الراشدة، ثم نتبع ذلك باستخلاص ما يدل عليه ذلك النشاط في موضوع بدء علم العربية، وعلاقة ذلك النشاط بجهود أبي الأسود وتلامذته.

أولاً: النشاط اللغوي في عصر النبوة:

إن النبوات والرسالات هدفها تعليم الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «إنما بُعِثْتُ معلِّماً»[1]. ولا شك في أن تعليم اللغة ليس جزءاً مما يهتم الأنبياء بتعليمه للناس، ولكن ارتباط دعوة الرسل بلغات أقوامهم كان سبباً في نشاط لغوي كبير،

---

(١) سنن ابن ماجه ١/٨٣.

وكانت آثار هذا العامل واضحة على اللغة العربية، حتى إن علماء اللغة يقررون اليوم أن ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم كان السبب الأول لانتشار اللغة العربية، وبقائها حية إلى زماننا، كما كان السبب لنشأة الدراسات حولها، وقد قال أحدهم: (لولا القرآن ما كانت عربية)[1].

وكانت أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ من الوحي الإلهي سورة العلق[2]، وأول كلمة فيها هي: (اقْرأ)، وهذا أول خطاب إلهي وُجِّه إلى النبي ﷺ، وفيه دعوة إلى القراءة والكتابة والعلم[3]. فكان رسول الله ﷺ يقرأُ القرآن ويتلوه على الناس، وكان إذا دخل رجل في الإسلام دفعه إلى الصحابة وقال لهم: «فقِّهُوا أخاكم في دينه، وأَقْرِئوه وعلِّمُوه القرآن»[4].

وكانت قراءة القرآن من الأمور التي حظيت بالعناية والاهتمام، فهي أساس الدعوة الجديدة، وتتمثل تلك العناية بإرسال المعلمين إلى المدن والقرى التي دخلت في الإسلام، في حياة رسول الله ﷺ مثل المدينة التي أَرْسَلَ إليها مصعب بن عمير، قبل الهجرة، فكان يقرئهم القرآن[5]. ومثل مكة التي خَلَّفَ فيها رسول الله ﷺ معاذ بن جبل بعد فتحها يُفَقِّهُ أهلها ويقرئهم القرآن[6]، ومثل بلاد اليمن التي أرسل إليها رسول الله ﷺ بعد دخول أهلها في الإسلام معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري لتعليمهم القرآن والفقه[7].

وكانت وفود القبائل والمدن العربية تقدم إلى المدينة بعد فتح مكة خاصة، تعلن إسلامها وتتفقه في الدين وتتعلم القرآن، وكان أُبيّ بن كعب أكثر الصحابة

---

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٩٠.

(٢) الطبري: جامع البيان ٣٠/ ٢٥١.

(٣) الصابوني: صفوة التفاسير ٣/ ٥٨١.

(٤) الطبري: تاريخ الرسل والملوك ٢/ ٤٧٤.

(٥) ابن هشام: السيرة النبوية ١/ ٤٣٤، وابن سعد: الطبقات الكبرى ١/ ٢٢٠ و٣/ ١١٨.

(٦) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢/ ٣٤٨.

(٧) المصدر نفسه ٣/ ٥٨٥ و٤/ ١٠٨.

اضطلاعاً بهذه المهمة في المدينة، فقد علَّم القرآن وفد أهل البحرين[1]، ووفد بني حنيفة[2]، ووفد غامد[3]. وقد مدحه النبي ﷺ بقوله: (أَقْرَأُ أُمَّتِي أُبَيُّ بنُ كَعْب)[4] رضي الله عنه.

ومن أوجه النشاط اللغوي في زمن النبي ﷺ العناية بأمر الكتابة العربية، فقد كانت قبل الإسلام محدودة الانتشار قليلة الاستعمال، ولكنها حظيت بعناية رسول الله ﷺ واهتمامه. فَشَجَّعَ على تَعَلُّمِهَا، وقرَّبَ إليه الكُتَّاب لكتابة القرآن وأمور الدولة الأخرى، حتى بلغ كُتَّابُهُ أكثر من أربعين كاتباً[5]. من أشهرهم زيد بن ثابت الأنصاري الذي اشتهر بكتابة الوحي، ورُوِيَ عنه أنه قال: (كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ وهو يُمْلِي عَلَيَّ، فإذا فَرَغْتُ قال: اقْرَأْهُ، فأَقْرَؤُه، فإن كان فيه سَقَطٌ أقامَهُ، ثم أخرجُ به إلى الناس)[6]. ونَصَّ علماء القرآن على أن القرآن كُتِبَ كله، في زمن النبي ﷺ لكنه لم يجمع في مصحف واحد[7].

وقد تتساءل وتقول: ما علاقة هذا كله بنشأة النحو العربي؟ وأقول: إن قراءة القرآن وكتابته هما أول عمل لغويّ مُنَظَّم يُعْتَنى به في تأريخ العربية، وقد اجتمع عليه العرب على اختلاف مواطنهم ولهجاتهم، يحرصون على تعلمه وقراءته على نحو ما يتعلمون. وقد أظهرت عملية التعليم الواسعة هذه ملاحظات لغوية تتعلق بالنموذج اللغوي الذي يجب أن يُحتذى، وهو لغة قريش التي أُنْزِلَ بها القرآن، ونقل المؤرخون عن الصحابي أبي الدرداء أن النبي ﷺ سمع رجلاً قرأ فلحن،

---

(١) المصدر نفسه ٥/٥٥٨.

(٢) المصدر نفسه ١/٣١٦.

(٣) المصدر نفسه ١/٣٤٥.

(٤) المصدر نفسه ٢/٣٤١ و٣/٤٩٨.

(٥) نصر الهوريني: المطالع النصرية ص١٣.

(٦) البسوي: المعرفة والتاريخ ١/٣٧٧، والصولي: أدب الكتّاب ص١٦٥.

(٧) الطبري: جامع البيان ١/٢٨، وابن حجر: فتح الباري ٩/١٢.

فقال أرشدوا أخاكم[1]. وأن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (رَحِمَ اللهُ امْرَأً أَصْلَحَ من لسانه)[2]. فهذه الملاحظات، وهي ليست الوحيدة من هذه الحقبة فيما نعتقد، إلى جانب الحرص الدائم على تعلم القرآن وتعليمه وكتابته قد أوجدت حالة لغوية جديدة ولفتت أنظار الخلفاء الراشدين وعلماء الصحابة فأَوْلَوْها عناية كبيرة، حتى صارت عملية التعليم من أهم القضايا التي شغلتهم بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام، كما سيتضح لك من الفقرة الآتية.

ثانياً: النشاط اللغوي في عصر الخلافة الراشدة:

إن مظاهر النشاط اللغوي في عصر النبوة استمرت في عصر الخلافة الراشدة وازدادت اتساعاً وعمقاً، بسبب اتساع الحاجة إليها، وازدياد حالات القصور في الأداء اللغوي التي يشار إليها في المصادر القديمة بمصطلح (اللحن). ويمكن أن نقسم مظاهر ذلك النشاط على الأقسام الاتية:

١- تعليم القراءة وإرسال المعلمين

سَنَّ رسول الله ﷺ تعليم قراءة القرآن وإرسال المعلمين إلى مكان الحاجة إليهم، وكان قوله: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه»[3] يُذكي روح الحماسة في نفوس المعلِّمين والمتعلمين. وكان أكبر مجهود قد بُذِلَ في هذا المجال في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الذي جعل من ولاة الأمصار معلمين للناس، فقال في إحدى خطبه: (اللهم إني أُشْهِدُكَ على أمراء الأمصار

---

(١) أبو العلاء العطار: التمهيد ص١٩٧.

(٢) أبو بكر الأنباري: الأضداد ص٢٢٤، والأندرابي: الإيضاح ٦٢و، والعطار: التمهيد ٩٥و.

(٣) حديث صحيح رواه البخاري والترمذي وأبو داود وغيرهم (ينظر: الآجري: أخلاق حملة القرآن ص٤٧).

أني إنما بعثتهم ليعلِّموا الناس دينهم وسُنَّةَ نبيِّهم)[1].

ومما حفظتْ لنا كتب التاريخ من ذلك أنه بعث إلى الكوفة عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وكتب إليهم: (إني قد بعثت إليكم عمار بن ياسر أميراً، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً)[2]. فكان ابن مسعود يعلم أهل الكوفة قراءة القرآن[3]، وكذلك أرسل أبا موسى الأشعري إلى البصرة، فكان يعلمهم القرآن[4]، وبعث إلى الشام معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبا الدرداء، حين كتب إليه والي الشام: أن أهل الشام قد كثروا وملؤوا المدائن واحتاجوا إلى من يعلمهم القرآن ويفقهم فأَعِنّي يا أمير المؤمنين برجال يعلمونهم[5].

وكَوَّنَ هؤلاء المعلمون الأوائل من الصحابة نواة مدارس الإقراء في الأمصار، وكان لتلامذتهم ومن جاء بعدهم دور واضح في إرساء أُسس الدراسات اللغوية العربية، وعلى رأسها علم النحو.

٢- الكتابة العربية

كان الجهد الكبير في تعليم قراءة القرآن يواكبه جهد مماثل في كتابة القرآن، فبعد أن كُتِبَ القرآن مفرقاً في زمن النبي ﷺ جُمِعَ في الصحف في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وحُفِظَت الصحف في دار الخلافة في المدينة المنورة[6]. وكان المسلمون يكتبون المصاحف في الأمصار الإسلامية اعتماداً على قراءة الصحابة النازلين فيهم[7]، إلى أن تم نسخ المصاحف في خلافة عثمان -

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل والملوك ٤/ ٢٠٤.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٦/ ٧، والطبري: تاريخ الرسل والملوك ٤/ ١٣٩.

(٣) ابن مجاهد: كتاب السبعة ص٦٦.

(٤) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢/ ٣٤٥.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٣٥٧.

(٦) البخاري: الجامع الصحيح ٦/ ٨٩ و٢٢٥، وابن النديم: الفهرست ص٢٧.

(٧) ابن أبي داود: المصاحف ص١٣٧ و١٥٥.

رضي الله عنه - نقلاً من الصحف، وتوزيعها على الأمصار[1].

ولم يقتصر استخدام الكتابة العربية في عصر الخلافة الراشدة على تدوين القرآن في المصاحف، وإنما كانت تستخدم في مراسلات الخليفة مع ولاة الأمصار وقادة الجيوش ودواوين الدولة وتوزيع العطاء وأمور الناس ومعاملاتهم، على نحو كان يزداد اتساعاً ورسوخاً على مرور السنين، حتى صار لتعليم الكتابة دُور خاصة، مثل (الكتَّاب) الذي كان يتعلم فيه أبناء المدينة المنورة في عصر الخلافة الراشدة أو بعده بقليل[2].

إن حركة تعليم الكتابة واستخدامها يقتضيان نوعاً من التحليل اللغوي الذي يؤدي إلى التفكير في أصوات اللغة ومقدار تمثيل حروف الكتابة لها، وهذا يعني التفكير في النظام الذي تقوم عليه اللغة ومحاولة اكتشافه وتوضيحه.

٣- مكافحة اللَّحن

إن بروز اللحن وانتشاره، ونعني به الخطأ في أداء اللغة على الوجه الصحيح، كان يقابله جهد للحد منه والقضاء عليه، وأسهم في ذلك الجهد الخلفاء والعلماء على السواء، وحفظت المصادر القديمة عدداً من الروايات التي تشير إليه وتوضح طرفاً منه. فمن ذلك قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -: (لأنْ أقرأ وأُسقِطَ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقرأ والحن)[3].

ويروي الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: مَرَّ عمر بن الخطاب بقوم قد رَمَوا رِشْقاً[4]، فقال: بئس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم (متعلمين)، فقال عمر: والله لَذَنْبكم في لحنِكم أشدُّ عليَّ من ذنبكم في

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح ٦/٢٢٦، وابن النديم: الفهرست ص٢٧.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٣/٥٥٨ و٤/١٨٠.

(٣) الحلبي: مراتب النحويين ص٢٣، وعبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص٢٥.

(٤) هو أن يرمي القوم كلهم دفعة واحدة (ابن الأثير: النهاية ٢/٢٢٥ وابن منظور: لسان العرب ١١/٤٠٧ رشق).

رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم اللهُ رجلاً أصلح من لسانه[1].

وبلغ التصدي للحن إلى درجة مواجهته بالضرب، إذ يُروى أن كاتباً لأبي موسى الأشعري كتب: إلى عمر من (أبو) موسى، فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد: فاضرب كاتبك سوطاً واحداً، وأخّر عطاءَه سنة[2]. وكان عبد الله بن عمر يضرب أولاده على اللحن ولا يضربهم على الخطأ[3]. وكذلك كان ابن عباس يضرب أولاده على اللحن[4]. وكان علي بن أبي طالب يضرب الحسن والحسين على اللحن[5].

ولم تقتصر مكافحة اللحن على الخطأ المحض، بل نجد أن العدول عن الأفصح لقي أيضاً مواجهة، في قراءة القرآن خاصة، فقد رُوِيَ أن عمر بن الخطاب كتب إلى عبد الله بن مسعود، بعد أن أرسله إلى الكوفة لتعليم الناس هناك قراءة القرآن فبَلَغَهُ أنه يُقْرِىءُ بلغة هُذَيْل: (أما بعد: فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأَقْرِىءِ الناسَ بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هُذَيْل)[6].

وكل ذلك يقتضي قدراً غير قليل من المعرفة اللغوية التي تميز الخطأ من الصحيح، وهذه المعرفة وإن كانت شفوية في الراجح، لكنها تعد أساساً للخطوات اللاحقة في تدوين علم العربية الذي نجد بعض ملامحه قد أخذت تتحدد في عصر الخلافة الراشدة، على نحو ما سيتضح في الفقرة الآتية.

---

(١) أبو بكر الأنباري: الأضداد ص٢٤٤، والخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٨١.

(٢) الحلبي: مراتب النحويين ص٢٣، والعطار: التمهيد ص٢٠٤.

(٣) أبو بكر الأنباري: الأضداد ص٢٤٤، وإيضاح الوقف (له) ١/ ٢٤.

(٤) عبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص٢٦، والعطار: التمهيد: ص٢٠٨.

(٥) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٨٥.

(٦) أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ١٣، وأبو شامة: المرشد الوجيز ص١٠١.

٤- تعليم العربية

إن إنكار اللحن ومكافحته كان يستند أيضاً إلى جهد في تعليم النطق الصحيح، وإن كانت تفاصيل ذلك الجهد غير معروفة اليوم، لكن الروايات التي نقلتها المصادر تبين أنه كان كبيراً وأنه كان ينبني على معرفة واضحة بخصائص النظام اللغوي للعربية.

فمن الروايات المنقولة عن أُبَيّ بن كعب، وهو من المعلمين الأوائل لقراءة القرآن في المدينة في زمن النبي ﷺ أنه قال: (تعلموا اللحن في القرآن كما تعلمونه)[1].

وجاء عن عبد الله بن مسعود، وهو معلم القرآن في الكوفة، أنه قال: (أَعْرِبُوا القرآن فإنه عربي)[2].

ونقل عن أبي ذرّ أنه قال: (تعلموا العربية في القرآن كما تتعلمون حفظه)[3].

وأكبر حملة للتعريب في عصر الخلافة الراشدة جرت في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وأعني بالتعريب هنا أمرين: الأول تهذيب النطق العربي من اللحن، والثاني تعليم غير العربي للغة العربية[4]. ويجد المتتبع لهذا الموضوع في المصادر القديمة صوراً متعددة لتلك الحملة، وهي تكشف عن جوانب مهمة من تاريخ علم العربية لم يتنبه لها الباحثون المحدثون ولم يعتنوا بها.

وأهم أوجه ذلك النشاط اللغوي في خلافة عمر ما يأتي:

---

(١) أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ١٧ و٢٤، والأضداد (له) ص٢٣٩، وعبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص٢٦.

(٢) أبو عبيد: فضائل القرآن ٢٣ظ، وأبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٣٥.

(٣) أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٢٣، والعطار: التمهيد ص٢٠٧.

(٤) ابن منظور: لسان العرب ٢/ ٧٨-٧٩ (عرب).

١- قول عمر: (تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه)[١].

٢- قوله: (تعلموا العربية فإنها تُثْبِتُ العقل وتزيد في المروءة)[٢].

٣- أَمَرَ عمرُ بن الخطاب أَلاَّ يُقرِىءَ القرآن إلا عالمٌ باللغة[٣].

٤- عن أبي عثمان النهدي قال: جاءنا كتاب عمر، وهم بأذربيجان، وكان فيه أنْ تعلَّمُوا العربية[٤].

٥- كَتَبَ عمر إلى أبي موسى الأشعري أن مُرْ مَن قِبَلَك بتعلم العربية[٥].

٦- وسُئِلَ الحسن البصري عن تعلم العربية، أو عن المصحف يُنقط بالعربية، فقال للسائل: أَوَما بلغك كتاب عمر بن الخطاب أن تعلموا العربية[٦].

٧- وسمع عمر رجلاً يتكلم في الطواف بالفارسية، فأخذ بعضده وقال: ابتغ إلى العربية سبيلاً[٧]. وعن عطاء قال: رأى عمر بن الخطاب رجلين وهما يتراطنان في الطواف، فَعَلاَهُمَا بالدِّرَّة، وقال: لا أمَّ لكما، ابتغيا إلى العربية سبيلاً[٨].

٨- روى الدارمي عن مُوَرِّق العجلي قال: قال عمر بن الخطاب: تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن[٩]. قال أبو بكر الأنباري: وحَدَّث

---

(١) أبو عبيد: فضائل القرآن ٢٣ظ، وأبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٣٥.

(٢) أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٣١، وعبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص٢٤، والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣.

(٣) أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٣٩.

(٤) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢، والعطار: التمهيد ٩٩و.

(٥) أبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٣١، والأندرابي: الإيضاح ٦١ظ.

(٦) ابن أبي داود: المصاحف ص١٤٢، وأبو بكر الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ٤٩.

(٧) عبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص٢٥.

(٨) العطار: التمهيد ص٢٠٥.

(٩) سنن الدارمي ٢/ ٣٤١، وأخرجه أيضاً: أبو عبيد: فضائل القرآن ٢٣ظ، وأبو بكر =

يزيد بن هارون بهذا الحديث، فقيل له: ما اللحن؟ قال: النحو[1].

إن هذه النصوص، ومعظمها جاءت في روايات مسندة، لا يمكن أن يغض الباحث النظر عنها، ولا بد من محاولة الكشف عن دلالتها في موضوع نشأة النحو وعلم العربية، وسوف نحاول ذلك، بعد أن نورد رواية نادرة رواها الصحابي بُرَيْدة بن الحُصَيْب الأسلميّ، وهي توضح ما ورد في النصوص السابقة.

رواية بُرَيْدَةَ بن الْحُصَيْب الأَسْلَميّ:

هي من الروايات النادرة الغريبة التي لم يطلع عليها الباحثون في تأريخ النحو العربي، وكنت قد عثرت عليها أول مرة في كتاب (التمهيد في معرفة التجويد) لأبي العلاء العطار، وقد كان مخطوطاً، ثم في مخطوطة كتاب (الإيضاح في القراءات) للأندرابي، واطلعت عليها أخيراً في كتاب (الجامع لأخلاق الراوي) للخطيب البغدادي، وهو مطبوع. وقد أخرج الرواية مؤلفو الكتب الثلاثة كلٌّ بإسناده، وتلتقي الأسانيد الثلاثة عند محمد بن الفضيل، ثم تتفق في أسماء السند. وهذا نص الرواية كما رواها الخطيب البغدادي:

(أنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ بأصبهان، نا محمد بن علي بن حبيش، حدثنا حبان بن إسحاق البلخي، نا محمد بن الفضيل، نا العوام بن حوشب، نا الخزرج بن أشيم، عن عبيد الله بن بريدة، عن أبيه قال:

كانوا يُؤْمَرُون، أو كُنَّا نُؤْمَرُ، أن نتعلَّمَ القرآنَ، ثم السُّنَّةَ، ثم الفرائضَ، ثم العربيّةَ: الحروفَ الثلاثَةَ. قال: قلنا وما الحروفُ الثلاثةُ؟ قال الجرُّ والرفعُ والنصبُ)[2].

= الأنباري: إيضاح الوقف ١/١٥، والأضداد (له) ص٢٣٩.

(١) إيضاح الوقف ١/١٥، والأضداد ص٢٤٠.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٨٢، والأندرابي: الإيضاح ٦١ظ، والعطار: التمهيد ص٢١٠.

ويمكن أن تُدْرسَ هذه الرواية من ثلاث نواح: من ناحية الإسناد، ومن ناحية المتن، ومن ناحية تحديد العصر الذي وقع فيه الأمر بالتعلم:

١- ناحية الإسناد:

تلتقي أسانيد المصادر الثلاثة التي أخرجت الرواية عند (محمد بن الفضيل) وسنتوقف عنده في تتبع رجال السند، وهم:

١- بريدة بن الحصيب الأسلمي، صاحب رسول الله ﷺ أسلم عام الهجرة، وقَدِمَ المدينة وسكنها إلى أن مُصِّرَت البصرةُ، فتحوَّل إليها، ثم خرج منها غازياً إلى خراسان في خلافة عثمان بن عفان، فلم يزل بها حتى مات في مَرْو في خلافة يزيد بن معاوية، سنة ٦٢هـ، وقيل ٦٣هـ[١].

٢- عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، قاضي مرو، ولد لثلاث سنين خلون من خلافة عمر، وتوفي سنة ١١٥هـ، من ثقات التابعين، وَوَثَّقَهُ يحيى بن معين، وأبو حاتم والناس[٢].

٣- الخزرج بن أشيم[٣].

٤- العَوَّام بن حوشب، قال ابن سعد، وكان ثقة، مات سنة ١٤٨هـ. ووَثَّقه يحيى بن معين وغيره[٤].

وقد جاء (أصرم بن حوشب) مكان (العوام بن حوشب) في رواية الأندرابي

---

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٨/٧، والطبراني: المعجم الكبير ٢/١٩، وابن عبد البر: الاستيعاب ١/ ١٨٥.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٢٢١، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٥/ ١٣، والذهبي: ميزان الاعتدال ٢/ ٣٩٦، والسيوطي: طبقات الحفاظ ص٤٠.

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/ ٣١١، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٧/ ٢٢.

والعطار. وأصرم هذا متروك الحديث[1].

٥- محمد بن الفضيل، سماه الأندرابي: محمد بن فضيل العابد. وقد ذكر ابن حبان في كتابه «الثقات»: محمد بن الفضيل بن العباس بن الحجاج البلخي العابد وقال: وكان شيخاً متقناً[2].

فرجال الإسناد تغلب عليهم الثقة، وإذا أُزيلت جهالتنا بالخزرج بن أشيم استقام سند الرواية إن شاء الله.

٢- ناحية المتن:

قوله: (كانوا يؤمرون، أو كنا نؤمر): قال الخطيب البغدادي: (قال أكثر أهل العلم يجب أن يُحمل قول الصحابي: (أُمرنا بكذا) على أنه أمر الله ورسوله. وقال فريق منهم: يجب الوقف في ذلك لأنه لا يُؤْمَنُ أن يُعنى بذلك أمر الأئمة والعلماء كما أنه يُعنى بذلك أمر رسول الله ﷺ. والقول الأول أولى بالصواب)[3].

قوله: (أن نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض): سبق أن ذكرنا الأمر بتعلم القرآن والتفقه في الدين. أما (الفرائض) فتحتمل أمرين: الأول: حدود الله التي أمر بها ونهى عنها، والثاني: المواريث[4].

أما قوله: (ثم العربية) فقد جاءت مفسرة في الرواية.

فمضمون الرواية - إذن - يتفق مع ما جاء في الروايات الأخرى، وهي لا تختلف في المضمون عن الرواية التي ذكرنا من قبل وقال فيها عمر بن الخطاب

---

(١) البخاري: الضعفاء ص٢١، والنسائي: الضعفاء والمتروكين ص٢٢، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٢/٣٣٦.

(٢) كتاب الثقات ٩/١٢٣.

(٣) الكفاية ص٤٢١.

(٤) ابن منظور: لسان العرب ٩/٦٧ (فرض).

رضي الله عنه: (تعلّموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن).

٣- تحديد العصر الذي وقع فيه الأمر بالتعلم:

إن الأمر بتعلم العربية لم يبرز إلا في خلافة عمر بن الخطاب، كما يتضح ذلك من مجموعة النصوص التي نقلناها في الفقرة الخاصة بتعليم العربية. ولما كان بريدة بن الحصيب قد أقام بالبصرة طيلة خلافة عمر، وكان كتاب عمر قد جاء إلى أهل البصرة أن تعلّموا العربية، فإن من المناسب أن يكون الوقت الذي وقع فيه الأمر بتعلم العربية هو في خلافة عمر، وإن كانت حكاية بريدة له قد وقعت في زمن لاحق، وفي مكان آخر.

المبحث الثالث

نشأة النحو العربيّ ودور أبي الأسود الدؤلي فيها - نظرة جديدة

إن النشاط اللغوي المتنوع الذي وقفنا على جوانب منه في المبحث السابق يقتضي من الباحث أن يعيد النظر في أولية النحو العربي ودور أبي الأسود في ذلك. وهو ما نريد أن نقوم به في هذا المبحث، بعد أن نحاول تحديد المصطلحات التي تردد ذكرها في النصوص السابقة وهي (اللحن، والعربية، والنحو).

أولاً: اللحن، والعربية، والنحو:

إن تحديد مدلول المصطلحات الثلاثة له علاقة بتحديد بدء الدراسات اللغوية العربية، لأن هذه المصطلحات هي التي عَبَّرَ من خلالها المؤرخون القدماء عن أولية علم العربية، لكن تحديد مدلولها يجب أن يُراعى فيه المعنى الذي كانت تدل عليه في العصر الذي قيلت فيه النصوص التي وردت فيها هذه المصطلحات، لا المعاني التي اكتسبتها في الحقب اللاحقة.

١ - اللَّحْن:

أثار هذا المصطلح قدراً كبيراً من الجدل بين العلماء المتقدمين والمعاصرين[١]، والذي يعنينا منه هنا هو ما يحدد دلالته في النصوص التي نقلناها في المبحث السابق. مثل قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه: (تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تَعَلَّمُونَ القرآن)، ومثله قول أُبَيّ بن كعب - رضي الله عنه -: (تعلَّموا اللحنَ في القرآن كما تتعلمونه). ولعلماء اللغة العربية الأوائل كلام في

---

(١) ينظر: أبو بكر الأنباري: الأضداد ص٢٣٨، وابن الأثير: النهاية ٢٤١/٤، وابن منظور: لسان العرب ٢٦٣/١٧، ويوهان فك: العربية ص٢٤٣.

توضيح معنى الكلمة في هذه النصوص وفي غيرها يمكن الإفادة منه في هذا المجال.

نقل الأندرابي عن ابن مِقْسَم (محمد بن الحسن العطار البغدادي ت٣٥٤هـ) أنه قال: (اللحن في كلام العرب:

١- يكون الصوابَ في الإعراب. ٢- ويكون إزالتَهُ عن جهته. ٣- ويكون التعريضَ بمعنى لا يظهر في الكلام. ٤- ويكون التطريبَ والتحزين)[١].

ونقل ابن منظور عن ابن بَرِّي (عبد الله بن بري المصري ت٥٨٢هـ) أن اللحن ستة معان، هي: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى أو الفحوى[٢].

وينحصر تفسير العلماء المتقدمين بكلمة (اللَّحْن) في النصوص السابقة في معنيين من المعاني المذكورة، هما: الخطأ في الإعراب، والصواب في اللغة، وقد فسَّر أبو عبيد القاسم بن سلاّم الكلمة في قول عمر: تعلَّموا اللحنَ والفرائضَ والسُّنَنَ كما تعلمون القرآن، بالخطأ في الكلام. وجعل منه رواية أبي العالية: كنت أطوف مع ابن عباس، وهو يعلمني لحن الكلام، وقال: (إنما سمَّاه لحناً لأنه إذا بصَّره الصواب فقد بصَّره اللحن)[٣].

وقال أبو بكر الأنباري: (واللحن حرف من الأضداد، يقال للخطأ لحن، وللصواب لحن)[٤]. وقال في معنى الكلمة الواردة في قول أبي بن كعب: (تعلَّموا اللحن في القرآن)، وقول عمر: (تعلموا اللحن والفرائض...): فيجوز أن يكون اللحن الصواب، ويجوز أن يكون الخطأ، لأنه إذا عَرَفَ القارىء الخطأ

---

(١) الإيضاح ٦١ظ.

(٢) لسان العرب ١٧/٢٦٥ لحن.

(٣) غريب الحديث ٢/٢٣٣، ونقله ابن الأثير: النهاية ٤/٢٤١.

(٤) الأضداد ص٢٣٨.

عَرَف الصواب[1].

وقال ابن منظور: (واللحن الذي هو اللغة كقول عمر - رضي الله عنه: تعلَّموا الفرائضَ والسُّنَنَ واللحنَ، كما تعلمون القرآن، يريد: اللغة، وجاء في رواية: تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه، يريد: تعلموا لغة العرب بإعرابها)[2].

وكان يزيد بن هارون الواسطي، وهو أحد أئمة الحديث (ت٢٠٦هـ)، قد حدّث بحديث عمر: تعلموا الفرائضَ والسُّنَن واللحنَ، فقيل له: ما اللحن؟ فقال: النحو[3]. وتفسير اللحن بالنحو عند المتقدمين أمر مشتهر حتى إن الرواية المنقولة عن أبي العالية قد رويت هكذا: (كنت أطوف مع ابن عباس بالبيت وهو يعلمني النحو)[4]. قال الأزهري: (واللحن: اللغة والنحو)[5]. وتفسير (اللحن) بالنحو أمرٌ حدث بعد أن تكامل علم النحو واستقرت قواعده، فيما يظهر، وهو مبني على أساس أن علم النحو صار يعالج عوارض اللحن في الكلام العربي.

ولا يخرج معنى كلمة (اللحن) في النصوص القديمة المذكورة عند أحد أمرين: الخطأ في الكلام، أو الصواب فيه. وعلى أيٍّ منهما حملنا معنى الكلمة فإن ما ورد في الروايات المذكورة يدل على نشاط لغوي منظم بأمر الخلفاء بتعلمه، ويعمل العلماء على تعليمه، فهذا عمر بن الخطاب يقول: تعلموا اللحن، وهذا عبد الله بن عباس يُعَلِّمُ لحن الكلام. وهذا النشاط، وإن كان يبدو شفوياً في جملته، يمثل النشأة الأُولى لعلم النحو العربي والدراسات اللغوية العربية.

---

(١) الأضداد ص٢٣٩.

(٢) لسان العرب ١٧/ ٢٦٥ لحن.

(٣) أبو بكر الأنباري: الأضداد ص٢٤٠.

(٤) العطار: التمهيد ص٢٠٨.

(٥) نقلاً عن: ابن الأثير: النهاية ٤/ ٢٤١.

٢- العربية:

العربية هي لغة العرب[١]. ويمكن أن يكون هذا المعنى هو المقصود في عدد من النصوص التي وردت في المبحث السابق، مثل قول عمر للرجلين اللذين كانا يتراطنان في الطواف: ابتغيا إلى العربية سبيلاً. ولكن الكلمة تحتمل معنى آخر في مثل قول عمر: تعلموا العربية، وهو يخاطب قوماً من العرب، وتحديد هذا المعنى مفيد في توضيح نشأة النحو العربي.

وجاء في أكثر المصادر القديمة أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو، وقد مر ذلك في المبحث الأول، لكن هناك روايات قديمة وردت فيها كلمة (العربية) مكان كلمة النحو، كما جاء في الرواية المنقولة عن عاصم بن أبي النجود (ت١٢٨هـ) القارىء المشهور حيث قال: (أولُ مَن وَضَعَ العربية أبو الأسود الدؤلي)[٢]. ولا يراد بكلمة (العربية) في هذا القول وما أشبهه اللغة العربية قطعاً، وإنما يراد بها شيء آخر يتعلق بقواعدها أو خصائصها.

واختلف الباحثون المحدثون في دلالة كلمة (العربية) الواردة في قولهم: (أول من وضع العربية أبو الأسود)، فذهب بعضهم إلى أن المقصود بها نقاط الإعراب التي استخدمها أبو الأسود في تنقيط المصاحف، قال أحمد أمين: (فالذي يظهر أنهم يعنون بالعربية هذه العلامات التي تدل على الرفع والنصب والجر والجزم والضم والفتح والكسر والسكون، والتي استعملها أبو الأسود في المصحف)[٣].

وذهب بعضهم إلى أنها تدل على لغة البوادي، ثم صارت تدل على مجموع قواعد اللغة، فقال محمد خير الحلواني: (وقد كان الناس يطلقون على لغة البوادي التي صِيغ بها الشعر ونزل بها القرآن اسم (العربية)، كما ترى فيما نُقِلَ

---

(١) ابن منظور: لسان العرب ٢/٧٦ عرب.

(٢) السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص١٧، والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٢.

(٣) ضحى الإسلام ٢/٢٨٧.

عن عمر بن الخطاب: (تعلموا العربية، فإنها تشبب (تثبت) العقل وتزيد المروءة)... وبات من السهل أن يكتسب مدلول الكلمة معنًى اصطلاحياً يطلق على دراسة (العربية) وما تحتويه من ظواهر...)[1].

وإذا كنا نجد في الروايات القديمة ما يؤيد إطلاق كلمة (العربية) على نقط المصاحف، كقول محمد بن سيف الأزدي: (سألت الحسن عن المصحف يُنْقَطُ بالعربية)[2]. وكقول الليث بن سعد (ت١٦٥هـ): (لا أرى بأساً أن يُنْقَط المصحف بالعربية)[3]. وإذا كنا نجد في تطور استخدام الكلمة ما يؤيد إطلاقها على دراسة قواعد اللغة العربية، فيقال مثلاً: علماء العربية، أي علماء قواعد اللغة العربية - فإن التفسير الملائم لكلمة (العربية) الواردة في النصوص القديمة التي ترجع إلى العقود الأولى من القرن الأول الهجري هو التفسير الوارد في رواية بريدة بن الحصيب الأسلمي، وهو ما نحاول توضيحه هنا.

جاء في رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه: (كانوا يؤمرون، أو كنا نؤمر، أن نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية: الحروف الثلاثة، قال: قلنا: وما الحروف الثلاثة؟ قال: الجر والرفع والنصب).

وكنا قد ناقشنا مضمون هذه الرواية، ونكتفي هنا بالوقوف عند تفسير كلمة (العربية) بالحروف الثلاثة. ويبدو أن المراد بالحروف الثلاثة هنا حركات الإعراب، التي اكتسبت اسم الحركات في وقت متأخر عن زمن الرواية. ويؤيد هذا التفسير ما جاء في آخرها (الجر والرفع والنصب). ويؤيده أيضاً قول ابن جني: (وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة)[4] وهو قول يمكن أن يستدل به على أنهم كانوا يسمون الحركات حروفاً.

---

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ١/١١-١٢.

(٢) ابن أبي داود: المصاحف ص١٤٢.

(٣) الداني: المحكم ص١٣.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/١٩.

أما مصطلحات (الجر والرفع والنصب) فإن ورودها في الرواية يثير تساؤلاً عن وقت ظهورها واستخدامها، ويبدو أنها كانت مستخدمة قبل منتصف القرن الأول الهجري. ويؤيد ذلك رواية نقلها الحلبي جاء فيها: (وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي - عليه السلام - لأنه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع والنصب والجرّ)[1].

إن هذه الروايات كان يُنظر إليها بعين الارتياب من قبل الباحثين المحدثين، ولكني أجد الان أن بعضها يُفَسِّرُ بعضاً، ويكمل بعضها بعضاً. وأجد أن تفسير العربية بالحركات متناسبٌ مع قول العلماء إن أول ما ظهر الاختلال فيه من كلام العرب كان في حركات الإعراب، وأن هذا التفسير يتلاءم مع السياق الذي وردت فيه الكلمة في الروايات القديمة المنقولة من العقود الأولى للقرن الأول من الهجرة.

فمن ذلك الرواية التي نقلها البخاري - رحمه الله تعالى - حول انتساخ المصاحف، وجاء فيها أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال للصحابة الذين كانوا ينسخون المصاحف: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسانهم، فإنما نزل بلسانهم) وجاء في رواية: (إذا اختلفتم.. في عربية من عربية القرآن)[2].

وكذلك ما جاء في ترجمة زِرّ بن حُبَيْش الأسدي تلميذ عبد الله بن مسعود، عن عاصم بن أبي النجود، وهو تلميذ زِرّ أنه قال: (كان زِرُّ بن حبيش أعربَ الناس، وكان عبد الله يسأله عن العربية)[3].

وكان ابن عباس يعلِّمُ اللحن في رواية أبي العالية، وقال عمرو بن دينار

---

(١) مراتب النحويين ص٢٤.

(٢) الجامع الصحيح ٦/ ٢٢٤.

(٣) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٦/ ١٠٥، وابن قتيبة: المعارف ص١٨٨، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٩٤.

(ت١٢٥هـ): (ما رأيت مجلساً قط أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس: للحلال والحرام، وتفسير القرآن، والعربية، والشعر، والطعام)[1]، وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وهو تلميذ ابن عباس: (كان ابن عباس قد فات الناس بخصال... وما رأيت أحداً كان أعلم... بشعر ولا عربية ولا بتفسير القرآن ولا بحساب ولا بفريضة منه)[2].

فكلمة (العربية) في هذه النصوص يُرَاد بها الإعراب الذي يُسْتَدَلُّ عليه بالحركات الثلاث في آخر الكلمات العربية، ويكون معنى قول عمر: (تعلّموا العربية) تعلّموا الإعراب الذي يقتضي معرفة مواقع الكلمات في الجمل، لتحديد نوع الحركة التي تنطق في آخر الكلمة، وسبب التأكيد على الإعراب هو أن الاختلال واللحن ظهر أولاً في حركات الإعراب في أواخر الكلمات[3]، فلفت نظر العلماء وأولي الأمر، فنبّهوا الناس إليه، وأرشدوهم إلى اجتنابه، وقد غابت عنا تفصيلات ذلك الجهد المبكر في تأسيس علم العربية، وبقيت منه هذه اللمحات الدالة عليه.

وإذا صح تفسير كلمة (العربية)، المستعملة في عصر صدر الإسلام، بحركات الإعراب خاصة، كما ورد في رواية بُرِيدة، دلت الروايات التي وردت فيها هذه الكلمة على نشاط لغوي يتصل بتركيب الجملة، لأن حركات الإعراب تتغير بتغير مواقع الكلمات في الجمل، وعلى المتكلم ملاحظة ذلك حتى يستقيم كلامه ويكون صحيحاً. وقد يكون جانب كبير من هذا النشاط غير مدوَّن. وهو أمر لا يقلل من أهمية هذه الحقبة من تأريخ علم العربية، لأن تدوين المعرفة اللغوية التي تراكمت فيها قد تم بعد سنوات قليلة على يد أبي الأسود وتلامذته.

---

(١) ابن الجزري: غاية النهاية ١/٤٢٦.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢/٣٦٨.

(٣) الحلبي: مراتب النحويين ص٢٣.

٣- النَّحْوُ:

النحو مصدر الفعل نَحَا يَنْحُو بمعنى قَصَدَ، وصار اسماً للعِلْم الذي يُعْنَى ببيان قواعد اللغة العربية. ويرى بعض الباحثين المحدثين أن هذا المصطلح تأخر ظهوره عن الوقت الذي ظهر فيه مصطلح العربية، ويرى بعضهم أن أبا الأسود ربما لم يكن يعرف اسم النحو بتاتاً[١]، ويقدِّرُ آخرون أنه ظهر في عصر الطبقة التي عاش فيها تلامذته[٢].

ومهما يكن الأمر فإن ظهور مصطلح النحو لم يتأخر كثيراً عن الحقبة التي استخدم فيها مصطلح العربية، ونجده يستخدم مرادفاً له فيقال أحياناً: أول مَن وضع النحو أبو الأسود الدؤلي[٣]. أو يقال: إن الحسن وابن سيرين كانا يكرهان نقط المصحف بالنحو، وكذلك كان قتادة يكره أن ينقط المصحف بالنحو[٤]. والعبارة المشهورة القديمة هي نقط المصاحف بالعربية.

وكانت كلمة النحو تستخدم مرادفة لكلمة الإعراب، فقد ورد في لسان العرب: (النحو: إعراب الكلام العربي)[٥]. وورد فيه: (والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[٦]. ثم غلب استخدام مصطلح النحو وصار عَلَماً على المباحث المتعلقة بقواعد اللغة العربية سواء كان ذلك من ناحية المفردات أم التركيب. وقد قال ابن جني في تعريف النحو (هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره)[٧].

---

(١) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٧.

(٢) محمد الطنطاوي: نشأة النحو ص٢٣.

(٣) عبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص٢٠.

(٤) ابن أبي داود: المصاحف ص١٤١.

(٥) ابن منظور: لسان العرب ٢٠/ ١٨١ (نحا).

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٧٦ (عرب).

(٧) الخصائص ١/ ٣٥.

ولعلماء اللغة العربية الأوائل والباحثين المحدثين كلام في تفسير تسمية هذا العلم بالنحو، فالمتقدمون يربطون بين الدلالة اللغوية والمعنى الاصطلاحي، يقول الزجاجي في سبب التسمية: إن أبا الأسود (وضع كتاباً فيه جُمَلُ العربية وقال لهم: أنحوا هذا النحو، أي اقصدوه، والنحو: القصد، فسُمّيَ لذلك نحوا)[1]. أو أن الإمام علياً - رضي الله عنه - قال لأبي الأسود حين عرض عليه ما وضعه من أبواب النحو: (ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوتَ، فلذلك سُمّيَ النحو)[2].

ويذهب الباحثون المحدثون مذهباً قريباً من ذلك حين يربطون بين التسمية ومعنى الكلمة في أصل اللغة، ويستأنسون بالروايات القديمة التي ورد فيها مثل (انح هذا النحو) أو (ما أحسن هذا النحو الذي نحوت)[3]. وأنكر بعضهم الربط بين التسمية وهذه الروايات، وعدَّ ذلك تزيداً من الناس، ويرى أن أصل هذه التسمية (هو أن المؤدبين أو المقرئين كانوا يستخدمون كلمة (نحو) ليدلوا بها على الطريقة العربية في عبارة ما، كأن يقول بعضهم لبعض: العرب تنحو في هذا كذا، أو نحو العرب في هذا كذا، أو أن يسأل سائل: كيف تنحو العرب في هذا؟ أو أن يقولوا: فلان ينحو في كلامه نحو العرب)[4].

ولا ينبني على هذا الاختلاف في أصل التسمية شيء يتعلق بما نبحث عنه هنا حول تاريخ بدء البحث اللغوي العربي، وإذا صحَّ ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن مصطلح النحو ظهر بعد مصطلح العربية[5]، فإن ذلك يعني أن ظهور هذا المصطلح لا يقدم إضافة جديدة في الموضوع الذي نحن بصدده.

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص٨٩.

(٢) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٨، وينظر: ابن النديم: الفهرست ص٤٥.

(٣) الحلبي: مراتب النحويين ص٢٣.

(٤) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٧.

(٥) محمد الطنطاوي: نشأة النحو ص٢٣.

ثانياً: أبو الأسود الدؤلي وعلاقته بنشأة النحو العربي:

إن النشاط اللغوي الذي تتبعنا صوره في المبحث الثاني يمثل بدء الدرس اللغوي العربي، ويمكن أن نلاحظ على ذلك النشاط أنه:

١- كان شفوياً في جملته، فلم يدوَّن في كتاب.

٢- كان واسعاً شمل النازلين في الأمصار الإسلامية من العرب وغيرهم.

٣- كان معظم ذلك النشاط قد تم في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، ويمكن أن نلاحظ هنا (أن السياسة الواسعة الأفق التي امتاز بها الخليفة الثاني... قامت بقسط لا يُستهان به في سبيل توحيد اللغة، وإنشاء لسان مشترك بين قبائل البدو جميعاً، كما حفظت العربية من الاضمحلال والانحلال)[1].

٤- كان معظم ذلك النشاط يدور حول حركات الإعراب الذي يمثل أوضح خاصية في العربية، والذي كان أول ما اختل من كلام العرب فأحوجَ إلى التعلم. ورواية بريدة بن الحصيب تشير إلى ذلك.

ونحن إذ نستخلص من مجموع الروايات أن نشأة النحو أو علم العربية تقترن ببدء نزول القرآن وقراءته، وأن المعرفة اللغوية المنظمة كانت تزداد كلما تقدمت السنينُ، فإننا نَعُدُّ ما قام به أبو الأسود الدؤلي وتلامذته مرحلة جديدة في تاريخ الدراسات اللغوية العربية انتقلت فيها من مرحلة الرواية الشفهية للمادة اللغوية إلى مرحلة التدوين. ويمكن أن نلخص عمل أبي الأسود الدؤلي في أمرين:

الأول: تدوين الملاحظات التي استخلصها علماء الطبقة الأولى، وهم الصحابة - رضي الله عنهم - وقول المؤرخين الأوائل: إن أبا الأسود هو أول مَن وضع العربية، أو أول من أسس العربية، يعني في تقديري أنه أول من دوَّن الملاحظات المتعلقة بقواعد اللغة.

والآخر: اختراع علامات الحركات، وهو المسمّى نَقْطَ أبي الأسود، الذي

---

(١) يوهان فك: العربية ص١٩.

طبَّقَهُ في المصاحف أولاً، فالكتابة العربية كانت تفتقر إلى علامات الحركات، وما قام به في هذا المجال يُعَدُّ إنجازاً كبيراً استطاع الخليل بن أحمد أن يتممه بتحويل النقاط إلى علامات الحركات المستعملة في الكتابة العربية إلى زماننا.

وكانت مظاهر اللحن التي ازدادت في عصر أبي الأسود من أهم العوامل التي دفعته إلى العناية بموضوع تدوين الملاحظات اللغوية المتعلقة بحركات الإعراب خاصة التي كانت موضع عناية العلماء وأُولي الأمر في عصر الخلافة الراشدة، كما أن ما ينسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من ملاحظات في هذا المجال يبدو طبيعياً، إذا تصورنا أن عناية الخلفاء الراشدين كانت مستمرة بهذا الموضوع، وأن الأحداث التي وقعت في آخر عصر الخلافة الراشدة قد غطت على أخبار النشاط اللغوي الذي لم يتقطع، وعاد ليواصل مسيرته الصاعدة في أول فرصة هدأت فيها الأمور.

وكان النشاط اللغوي العربي قد بدأ في الحجاز، خاصة في مدينة رسول الله ﷺ وكان الخلفاء الراشدون يوجهون ذلك النشاط، ثم انتقل مركز ذلك النشاط إلى العراق بسبب عاملين، الأول: اهتمام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بتعليم أهل العراق، فأرسل علماء الصحابة إلى الكوفة والبصرة، وكانت رسائله تَرِدُ عليهم وتأمرهم بتعلم العربية وقراءة القرآن بالعربية الفصحى. والثاني: انتقال مركز الخلافة إلى العراق في آخر عصر الخلافة الراشدة، وظهور طبقة من العلماء من تلامذة الصحابة وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلي ذو المواهب المتعددة الذي وصفه ياقوت بأنه (أحد سادات التابعين، والمحدثين، والفقهاء، والشعراء، والفرسان، والأمراء، والأشراف، والدهاة، والحاضري الجواب...)[1].

وواصل تلامذة أبي الأسود عملهم في تكميل ما دوَّنه أستاذهم، (وكان ممن أخذ ذلك عنه يحيى بن يَعْمَر... وأخذ ذلك عنه أيضاً ميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، وغيرهم، ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي

---

(١) معجم الأدباء ١٢/ ٣٤.

إسحاق الحضرمي، فكان أول من بَعَجَ النحو، ومدّ القياس والعلل...)[1]، (ثم وَصَلَ ما أَصَّلُوه من ذلك التّالونَ لهم، والآخذون عنهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدّ من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العلل)[2].

ولا يخفى على القارىء أن القول بأن أبا الأسود هو أول من وضع العربية أو دوّن النحو لا يعني أنه دَوَّنَ هذا العلم بكل تفصيلاته، وإنما وضع أصولاً عامة تتعلق بحركات الإعراب، ومعنى وضعه باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم أنه دوّن ملاحظات تشير إلى حالات الرفع والنصب والجر في آخر الكلمات.

ونقل محمد بن سلاّم الجمحي قصةً تُصَوِّرُ للقارىء المقدار الذي أسهم به العلماء الأوائل الذين أسسوا النحو العربي. قال: (سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه، قال: هو والنحو سواء، وهو الغاية. قال: فأين علمه من علم الناس اليومَ؟ قال: لو كان في الناس اليوم مَنْ لا يعلم إلا علمه لضُحِكَ منه...)[3].

ولا يخفى عليك أن ابن أبي إسحاق هذا هو عبد الله الذي كان أول مَن بَعَجَ النحو وسدَّ القياس والعلل، وهو تلميذ تلامذة أبي الأسود وكانت وفاته سنة ١١٧هـ. ويونس هو ابن حبيب أحد شيوخ سيبويه، وكانت وفاته سنة ١٨٢هـ. وما ورد في هذه القصة يدل على نمو النحو العربي نمواً سريعاً في القرن الثاني، وأن بدايات هذا العلم كانت يسيرة، تناسب النشأة العربية الخالصة لهذا العلم التي بدأت من تعلُّم الكتابة وحروف الأبجدية العربية وقراءة القرآن الكريم وتلاوته في عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة، ثم تطوَّرت لتركز على الإعراب وضبط حركاته، وانتهت ببيان كل ما يتعلق بتركيب الكلام العربي.

---

(١) محمد بن سلام الجمحي: طبقات الشعراء ص٥.

(٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١١.

(٣) طبقات الشعراء ص٦.

الخاتمة

إن العناية بأمر اللغة كانت جزءاً من التغيير الشامل الذي أحدثه الإسلام في حياة العرب، فلم يكن لهم درس لغوي منظم قبل الإسلام، وإنما كانوا يعنون بالفصاحة والبلاغة في هديٍ من ملكتهم اللغوية التي كانت تسعفهم بها سليقة لغوية أصيلة. وأُنزل القرآن الكريم بلغتهم فكان أول كتاب مدوّن تشهده العربية.

وتُعَدُّ الجهود التي بذلها المسلمون الأوائل في مجال قراءة القرآن وكتابته بداية للدرس اللغوي العربي، إذ إن قراءة القرآن وَحَّدَت الشكل السائد للعربية الفصحى، وإن كتابته قد نقلت الكتابة العربية إلى مرحلة الاستخدام الواسع التي تبعها تكميل جوانب النقص فيها المتمثلة باختراع علامات الحركات، ونقاط الإعجام التي ميّزت بين الحروف المتشابهة في الصورة.

إن المصادر القديمة تنسب نشأة النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) الذي اخترع نظام الحركات بالنقاط، بينما تقف أكثر المصادر الحديثة موقف المتشكك من ذلك، وتكتفي بتأكيد اختراعه لنقاط الحركات التي استخدمها في ضبط المصحف. وما ورد في هذا البحث يؤكد ما جاء في المصادر القديمة ويضيف إليه أمرين:

الأول: أن نشأة النحو العربي ترجع إلى حقبة أقدم من عصر أبي الأسود، تبدأ بنزول القرآن الكريم، وتتمثل بالملاحظات التي أبداها العلماء حول مكافحة اللحن وتعلم العربية في عصر الخلافة الراشدة، خاصة في خلافة عمر بن الخطاب الذي أبدى عناية كبيرة باللغة العربية وتعليمها.

والآخر: أن دور أبي الأسود الدؤلي يتركز في نقطتين: الأولى تدوين الملاحظات اللغوية التي كان يتداولها المهتمون بأمر سلامة اللغة ومن ثم قال

المؤرخون: أول من وضع العربية أبو الأسود، ونحن نفسر كلمة (وضع) بمعنى دَوَّنَ. والنقطة الثانية هي نَقْطُ المصحف الذي لم يختلف في نسبته إليه المتقدمون ولا المحدثون.

إن ما ورد في البحث يؤكد النشأة العربية الخالصة لعلم النحو العربي، ويوضح المرحلة الأولى من تاريخ هذا العلم التي وصفها كثير من الباحثين بالغموض الذي نقدِّر أن كثيراً منه قد تبدّد بما ورد في هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

(٢)

تَكَوُّن العربيةِ الفصحى[١]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن علماء اللغة المُحْدَثين قد بحثوا في أصل العربية الفصحى، وذهب أكثرهم إلى أن الشعر الجاهلي قد كُتِبَ بلغة أدبية موحدة، وقالوا: إن العربية الفصحى كانت لغة مشتركة بين العرب قبل الإسلام. وإن القرآن الكريم أُنْزِلَ بتلك اللغة، وهم لذلك يرفضون الروايات التي تذكر أن الصحابة قالوا: إن القرآن الكريم أُنْزِلَ بلغة قريش، لأنهم لاحظوا أن تحقيق الهمزة غالب في قراءة القرآن. وكانت قريش لا تهمز، واتهموا علماء العربية المتقدمين بالتعصب أو المجاملة حين وصفوا لغة قريش بالفصاحة مع خلوها من الظواهر النطقية المعيبة.

وموقف علماء اللغة المحدثين هذا موقف خطير، إذ فيه تكذيب الصحابة الذين جاءت أقوالهم في مصادر الحديث المُوَثَّقة، وفيه اتهام لعلماء اللغة العربية القدماء بأنهم تغاضوا عن الحقائق وأعماهم التعصب عن رؤيتها، فزعموا أن لغة قريش هي أفصح اللغات، لأن النبي ﷺ منها، إلى جانب أنَّ هذا الموقف لم يستند إلى حقائق ثابتة، ولا أدلة واضحة.

وكان ذلك الموقف المتسرع قد لفت نظري منذ سنوات، ولم أجد وقتئذٍ ما يُشَكِّلُ وجهة نظر واضحة في الموضوع، ولكني جعلت أتتبع الروايات وأدرس الظواهر، وأُقلِّبُ النظر في كتب القراءات والتفسير واللغة والأدب، حتى فتح الله تعالى عليَّ ووفقني إلى نتيجة يطمئن إليها الفكر وتنسجم مع حقائق التاريخ

---

(١) البحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بعمّان - العدد ٤٨/ ١٩٩٥م.

وقوانين التطور اللغوي. وقد تريثت مدة طويلة في نشر خلاصة ما انتهيت إليه، حتى غلب على ظني الآن أن ذلك صار يمثل وجهة نظر متكاملة في الموضوع، من المفيد نشرها، مع علمي أن جوانب معينة لا تزال بها حاجة إلى التدقيق والتعمق، عسى أن تجد من الباحثين ما يوضحها.

وقد تناولت الموضوع في إطار خطة تتلخص في عناوين المباحث الآتية:

المبحث الأول: آراء الدارسين في أصل العربية الفصحى.

المبحث الثاني: نزول القرآن بلغة قريش.

المبحث الثالث: الهمز في اللغة العربية.

المبحث الرابع: عربية الحجاز أصل العربية الفصحى.

المبحث الخامس: الشعر الجاهلي واللغة الفصحى.

المبحث السادس: علاقة العربية الفصحى بقراءة القرآن الكريم.

ويلزمني في هذه المقدمة توجيه الشكر المقرون بالدعاء إلى أستاذيَّ الكريمين الدكتور عدنان محمد سلمان والدكتور حسام سعيد النعيمي الأستاذين بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة بغداد، اللذين تفضلا بقراءة مسودة البحث، وأبديا ملاحظات مفيدة حوله، جزاهما الله تعالى كل خير. والحمد لله الذي أعانني حتى أنجزت هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة نافعة، هو حسبنا ونعم الوكيل.

المبحث الأول

آراء الدارسين في أصل العربية الفصحى

تحدث علماء العربية الأوائل عن أفصح اللغات، وكانت لغة قريش في مقدمة القبائل التي خصُّوها بالفصاحة، فقال يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ): (كانت العرب تَحْضُرُ المَوْسِمَ في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ...)[١].

وقال أبو نصر الفارابي (ت٢٦٠هـ): (كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس والذين عنهم نُقِلَتِ اللغةُ العربية وبهم اقْتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤْخَذْ عن غيرهم من سائر قبائلهم...»[٢].

ونقل أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) عن إسماعيل بن أبي عبد الله أنه قال: «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالِّهم: أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك أن الله - جل ثناؤه - اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً

---

(١) نقلاً عن السيوطي: المزهر ١/ ٢٢١.

(٢) نقلاً عن السيوطي: المزهر ١/ ٢١١، والنص في كتاب الحروف للفارابي (ص١٤٧) مع اختلاف يسير عما نقله السيوطي.

ﷺ... وكانت قريش - مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها - إذا أتتهم الوفود من العرب تَخَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبِعُوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عَجْرَفِيَّة قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي نسمعه من أسد وقيس، مثل: تِلعمون ونِعلم، ومثل شِعير وبِعير»[1].

وقال ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) وهو يتحدث عن أثر المخالطة في انحراف الألسن: «ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم مَن اكتنفهم من ثَقيف وهُذَيْل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم. وأمَّا مَنْ بَعُدَ عنهم من ربيعة ولَخْم وجُذام وغسان وإياد وقُضَاعة وعرب اليمن المجاورين لأُمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة المَلَكَةِ بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية»[2].

وتشترك هذه النصوص في أن لغة قريش هي أفصح لغات العرب، ثم هي تشير إلى مواطن الفصاحة في قبائل العرب، من الذي أُخِذَت عنهم نصوص اللغة واعْتُمِدَ عليهم في الاحتجاج اللغوي، وورد في قول الفراء وابن فارس أن قريشاً كانوا يتخيرون من كلام القبائل الأخرى التي تَؤُمُّ وفودها مكة للحج أو التجارة، ويمكن أن تكون هذه الملاحظة الأخيرة مقبولة إذا حملنا ذلك التخير على معنى التأثر غير المقصود بكلام العرب الذين يخالطون أهل مكة في مناسبات متعددة، فبتكرر المخالطة وتنوع ما يسمعه أهل مكة من كلام القبائل يمكن أن يحصل التأثر، ولكن معالم ذلك التأثر غير محددة ولا هي بَيِّنَة.

☆ ☆ ☆

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص٣٣.

(٢) مقدمة تاريخ ابن خلدون ٢/ ١٠٧٢.

وبَحَثَ عدد من المستشرقين هذا الموضوع وهم يتحدثون عن لغة الشعر الجاهلي، وعن لغة القرآن الكريم، ويذهب أكثر مَن اطلعتُ على أبحاثهم التي تُرْجِمَت إلى العربية إلى أن هناك لغة أدبية مشتركة تنتظم الشعر العربي قبل الإسلام، ولكنهم كانوا مضطربين في تحديد اللغة التي أنزل بها القرآن الكريم، وسأعرض عدداً من النصوص التي توضح وجهة نظرهم.

يقول المستشرق الألماني تيودور نولدكه: «وقد سيطرت في الجزيرة العربية نفسها، في القرن السادس الميلادي تلك اللغة التي يسميها المرء (اللغة العربية) إلى حد بعيد جداً، لأنها أهم لغة تكلم بها العرب مطلقاً، فالشعر الذي ازدهر حينذاك في كل وسط الجزيرة العربية وشماليها، حتى أسفل الفرات وما وراء ذلك، هذا الشعر يستعمل لغة موحدة... ويمكن للمرء أن يظن أن لغة الشعر كانت على الأقل بالنسبة لمعظم العرب لغة فنية مصنوعة وأن بعض القبائل اتخذت لغة القبائل الأخرى...»[1].

ويقول عن علاقة لغة قريش باللغة الأدبية التي يتحدث عنها: «وتسمية اللغة العربية (باللهجة القرشية) تلك التسمية التي غالباً ما يستعملها الأوروبيون تسمية خاطئة جداً، ولا توجد أبداً لدى أي مؤلف عربي، وقد يُتَكَلَّمُ عن لهجة قريش في أحوال نادرة للتعبير عن الفروق اللغوية الخاصة لمكة... وقد اعتمد على هذه التسمية التي خانها الحظ الرأيُ الذي تكرر القول به في العصر الحديث بأن اللغة العربية الكلاسيكية هي لهجة قريش التي لم يُتَحْ لها تلك المكانة إلا بسبب نزول القرآن بها، غير أننا نعرف أن طريقة نطق مدن الحجاز ليست في كل المواضع متفقة مع لغة الشعر... أما الروايات التي تقول بأن لهجة قريش هي أحسن اللهجات العربية كلها فإن بعضها مخترع، وفي بعضها مجاملة للحكام الذين ينحدرون من قبيلة قريش...»[2].

---

(١) اللغات السامية ص٧٤-٧٥.

(٢) اللغات السامية ص٧٨.

وتعرّض كارل بروكلمان المستشرق الألماني للموضوع على نحو موجز في كتابيه: «تاريخ الأدب العربي»، و«فقه اللغات السامية»، فقال في الأول: «ولا شك في أن لغة الشّعر القديم هذه لا يمكن أن يكون الرواة والأدباء اخترعوها على أساس كثرة من اللهجات الدارجة، ولكن هذه اللغة لم تكد تكون لغة جارية في الاستعمال العام، بل كانت لغة فنية قائمة فوق اللهجات، وإن غذتها جميع اللهجات»[1]. وقال في الثاني: «ويستخدم كل شعراء هذه البلاد لغة مشتركة، هي لغة الشعر بالطبع، مع أنهم ينتمون إلى قبائل مختلفة... وقد كان يعيش إلى جانب اللغة الشعرية في شمالي الجزيرة العربية لهجات القبائل كذلك، تلك اللهجات التي لا نعرف عنها إلا الشيء الضئيل، عن طريق النحويين المتأخرين. غير أننا نعرف إحدى هذه اللهجات وهي لهجة مكة عن قرب، فهي تُكَوِّنُ الأساس الذي بُنِيَ عليه القرآن الكريم...»[2].

وناقش المستشرق الفرنسي بلاشير الموضوع على نحو أكثر تفصيلاً في كتابه عن (القرآن)، وكتابه في (تاريخ الأدب العربي: العصر الجاهلي)، فأثار في كتابه الأول سؤالاً عن دلالة العبارة القرآنية ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء] حيث قال: «فهل كان المقصود بالنسبة لمحمد وأبناء جيله اللهجة المحلية المحكية في مكة؟ أم كان المقصود لغة شعرية عامية؟[3]، تُسْتَعْمَلُ إلى جانب اللهجات المحلية المحكية عند قبائل البدو من شرقي الجزيرة العربية حتى الحجاز؟ إن الإجابة عن هذا السؤال مستحيلة... إن كل شيء يؤدي إلى التفكير بأن القرآن لم يُنْقَل ويُدَوَّن باللهجة الخاصة بمكة، بل بلغة قريبة من اللغة الشعرية...»[4].

ويغلب على بلاشير التردد في إعطاء جواب محدد عن القضية في كتابه الثاني،

---

(١) تاريخ الأدب العربي ١/ ٤٢.

(٢) فقه اللغات السامية ص٢٩-٣٠.

(٣) كذا في النص المترجم ولعلها (عامة).

(٤) القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره، ص٩٢-٩٣.

مع أنه خصص فصلاً كاملاً لمناقشتها[1] استهله بمناقشة المعطيات التي يمكن أن يُعْتَمدَ عليها في دراسة اللغة العربية ولهجاتها، ثم عرض نظرية علماء المسلمين عن نشوء العربية الفصحى، وناقش في فِقْرَة أخرى تلك النظرية، فقال: «تعترض النظرية الإسلامية القائلة بتولد العربية الفصحى من اللهجة المكية باعتبارها عموداً لغوياً عقباتٌ»[2]، منها: أننا لا نملك برهاناً على تفوق اللغة القرشية في شبه الجزيرة قبل ظهور القرآن، ومنها: أن القرآن لو ظهر بلهجة قريش خارج الحجاز لما أحدث التأثير الذي أحدثه، حسب رأيه[3]. وهذه الاعتراضات لا تُشَكِّلُ في الواقع عقبة حقيقية في وجه النظرية الإسلامية على ما سيتضح من مناقشة موضوع نزول القرآن بلغة قريش في مبحث لاحق، إن شاء الله تعالى.

ويختتم بلاشير بمناقشة موضوع (اللهجة الشعرية ونشوء العربية الفصحى) من وجهة نظره، ويقرر «أن القرآن لا يستند على اللهجة المكية بل على لغة الشعر الجاهلي»، ولكنه يعترف أنه لا يزال مصدر تلك اللغة الشعرية مجهولاً، وهو يتردد في تحديد أصلها بين أن تكون لهجة محلية تطورت إلى لغة أدبية، وبين أن تكون تركيباً صناعياً بطيئاً من أكثر من لهجة، ويقول: إنه ليس لدينا أسباب قوية تجعلنا نُبْعِدُ أن تكون تلك اللغة الشعرية هي لغة الوحي المنزل على محمد ﷺ ويختتم بلاشير مناقشته بالتأكيد على أثر القراء والنحويين في صوغ قواعد العربية الفصحى على نحو طمس كثيراً من معالم اللهجات القديمة وسبكها في قالب موحَّد[4].

ويمكن أن نلخِّص وجهة نظر هؤلاء المستشرقين في الموضوع بالنقاط الآتية، مع ملاحظة وجود فوارق جزئية بينهم:

١- أن اللغة الأدبية التي نُظِمَ بها الشعر الجاهلي لغة فنية مصنوعة غير جارية

(١) هو الفصل الثالث من كتابه: تاريخ الأدب العربي (ص٧٧-٩١).

(٢) تاريخ الأدب العربي ص٨٥.

(٣) المصدر نفسه ص٨٥-٨٦.

(٤) تاريخ الأدب العربي ص٨٧-٩١.

في الاستعمال اليومي العام، وكانت تعيش إلى جانبها لهجات القبائل التي تستعملها في شؤون الحياة اليومية.

٢- أن اللغة الأدبية لا تستند إلى لغة قريش.

٣- أن نزول القرآن الكريم كان باللغة الأدبية، لا بلغة قريش.

وتركت هذه الأفكار آثاراً واضحة لدى كثير من الباحثين المُحْدَثِينَ من العرب وهم يعالجون القضية، ولكن استطاع بعضهم أن يحرر فكره من قيودها ويقترب من الصورة التي نتصورها لتكوُّن العربية الفصحى، والتي نعتقد أنها أكثر مطابقة لحقائق التاريخ وقوانين اللغة.

☆ ☆ ☆

وناقش المؤلفون في تاريخ الأدب العربي وفقه اللغة العربية من العرب هذا الموضوع أيضاً في العصر الحديث، وكان مصطفى صادق الرافعي من أوائل الذين تصدوا لبحث الموضوع في كتابه (تاريخ آداب العرب) الذي صدر الجزء الأول منه في القاهرة سنة ١٩١١م وهو يذهب إلى أن اللغة العربية الفصحى مرت بأدوار من التهذيب كان آخرها الدور الذي سادت فيه لغة قريش قبل الإسلام، وبلغتهم نزل القرآن فتكونت به الوحدة اللغوية في العرب[(١)]. والرافعي ينكر أن تكون هناك لغة أدبية قبل الإسلام، حيث يقول في كتابه (المعركة بين القديم والجديد): «على أن هذه (اللغة الأدبية) وَهْمٌ سخيف من أوهام المستشرقين... فإن اللغة الأدبية لا تنشأ ولن تستقيم إلاَّ إذا كانت مدونة متدارسة، إذ الكتابة قَيْدٌ من التغيير والتبديل، وهي نَصٌّ في عموم الاحتذاء والمحاكاة، لأنها في مكانٍ ما هي في كل مكانٍ غيره»[(٢)].

وتناول الدكتور طه حسين الموضوع في أثناء بحثه عن أدلة يُقَوِّي بها نظريته

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/ ٨١-٩٠.

(٢) المعركة بين القديم والجديد ص٣٧١.

المردودة في انتحال الشعر الجاهلي، وتحدث عن عدد من القضايا التي أثارت جدلاً لدى الباحثين، والذي يعنينا هنا هو حديثه عن اللغة الفصحى، وهو يرى أنه «من المعقول جداً أن تكون لكل قبيلة من القبائل العدنانية لغتها ولهجتها ومذهبها في الكلام، وأن يظهر اختلاف اللغات وتباين اللهجات في شعر هذه القبائل الذي قِيلَ قبل أن يَفْرِضَ القرآن على العرب لغة واحدة ولهجات متقاربة، ولكننا لا نرى شيئاً من ذلك في الشعر العربي الجاهلي»[1] ويرى «أن الإسلام قد فرض على العرب جميعاً لغة عامة واحدة هي لغة قريش»[2].

وعلى الرغم من ذلك نجده متردداً بعد ذلك، ويعترف بأن لغة قريش كانت قد تهيأت لها عوامل السيادة والانتشار قبيل الإسلام، حيث قال: «فالمسألة إذن هي أن نعلم: أسادت لغة قريش ولهجتها في البلاد العربية وأخضعت العرب لسلطانها في الشعر والنثر قبل الإسلام أم بعده؟ أما نحن فنتوسط ونقول: إنها سادت قبيل الإسلام حين عَظُمَ شأن قريش وحين أخذت مكة تستحيل إلى وحدة سياسية مستقلة مقاومة للسياسة الأجنبية التي كانت تتسلط على أطراف البلاد العربية، ولكن سيادة لغة قريش قبيل الإسلام لم تكن شيئاً يذكر ولم تكد تتجاوز الحجاز..»[3]، وينتهي إلى القول: «لغة قريش إذن هي هذه اللغة العربية الفصحى، فُرِضَتْ على قبائل الحجاز فرضاً لا يعتمد على السيف وإنما يعتمد على المنفعة وتبادل الحاجات الدينية والسياسية والاقتصادية. وكانت هذه الأسواق التي يشار إليها في كتب الأدب، كما كان الحج، وسيلة من وسائل السيادة للغة قريش»[4]. ويلاحظ هنا أن الدكتور طه حسين يجعل سيادة اللغة القرشية في وقت قريب جداً من ظهور الإسلام، حيث استخدم (قبيل الإسلام)، وكذلك هو يحصر تلك السيادة في رقعة جغرافية محدودة هي بلاد الحجاز فقط.

---

(١) في الأدب الجاهلي ص٩٣.

(٢) المصدر نفسه ص١٠٣.

(٣) المصدر نفسه ص١٠٥.

(٤) المصدر نفسه ص١٠٧.

وبعد منتصف هذا القرن ازداد عدد الذين تناولوا الموضوع، ومعظمهم ممن كتب في فقه اللغة العربية، وهم جميعاً يذهبون إلى وجود لغة أدبية قبل الإسلام، اُسْتُخْدِمَتْ في الشعر الجاهلي، ثم نزل بها القرآن الكريم، وأكثرهم يرى أن تلك اللغة لا ترتبط بلغة قريش أكثر من ارتباطها بلغات القبائل الأخرى، وعدد منهم يعترف بوجود شبه كبير بين العربية الفصحى ولغة قريش، لكن مسألة الهمز تجعلهم دائماً يقولون إن العربية الفصحى لا تستند إلى لغة قريش وحدها. ولعل عَرْضَ وجهات نظرهم جميعاً على نحو مفصل أمر لا تحتمله طبيعة هذا البحث، وسوف أكتفي بتلخيص وجهة نظر رواد البحث اللغوي العربي، وأشير بإيجاز إلى جهود غيرهم.

يتلخص رأي الدكتور إبراهيم أنيس في قوله: «لمَّا جاء الإسلام كانت اللغة العربية مزدهرة مكتملة تنتظم كل أنحاء شبه الجزيرة العربية، وتُصْطَنَعُ في آداب يعتز بها أهلها، ويتنافسون في إتقانها وإجادتها... وكانت هذه اللغة الأدبية بمثابة لغة مشتركة بين العرب جميعاً، يتخذونها أداة التعبير عن آدابهم ويعتزون بها كل الاعتزاز، ولهذا نزل القرآن الكريم بها. فلم تكن لغة قريش وحدها أو لغة مكة وحدها، بل كانت اللغة المشتركة للعرب جميعاً، غير أن نزول القرآن بها قد زادها ازدهاراً وثَبَّتَ أركانها ودعائمها»[1].

وكان الدكتور إبراهيم أنيس قد فَصَّلَ عوامل تَكَوُّنِ اللغة الأدبية المشتركة، وبَحَثَ في العوامل التي ساعدت على نمو لغة أدبية عربية في بيئة مكة من دينية واقتصادية قبل الإسلام في كتابه (مستقبل اللغة العربية المشتركة)، ثم قال: «وهكذا نرى أن بيئة مكة قد هُيِّئَتْ لها ظروف وفرص بعضها ديني وبعضها اقتصادي واجتماعي مما ساعد على أن تصبح المركز الذي تطلعت إليه القبائل، وشُدَّت إليه الرحال قروناً عدة قبل الإسلام، فكان أن نشأت بها لغة مشتركة تأسست في كثير من صفاتها على لهجة مكة، ولكنها استمدت أيضاً الكثير من صفات اللهجات التي كانت تَفِدُ إليها. ثم نمت هذه اللغة مع الزمن وتبلورت

---

(١) اللغة بين القومية والعالمية ص٢٧٥-٢٧٦.

مسائلها وأصبح لها كيان مستقل عن كل اللهجات، ثم انتشرت مع القبائل والوفود التي انتظمت جميع أنحاء شبه الجزيرة وأصبحت اللغة التي ينظم بها الشعراء ويخطب بها الخطباء والتي تُصْطَنَعُ في كل مجال جدي من القول، فهي اللغة الأدبية النموذجية التي كانت محل الإعجاب والتقدير من العرب جميعاً، ولذلك نزل بها القرآن الكريم... فلا يمثل القرآن لغة قريش وحدها كما يتردد أحياناً في بعض الكتب والروايات، وإنما يمثل اللغة المشتركة بين العرب جميعاً، لغة الأدب من شعر وخطابة وكتابة»[1].

وقد ردد الدكتور إبراهيم أنيس رأيه السابق في مواضع كثيرة من كتابه (في اللهجات العربية)[2]، وهو يعترف بأثر لغة قريش الكبير في الفصحى حيث قال: «وقد اتخذت تلك اللغة الأدبية معظم صفاتها من لهجة قريش مع ما استحسنه خاصَّةُ العرب من صفات اللهجات الأخرى»[3]. ولم يَذْكُرْ من الفوارق اللغوية البارزة بين الفصحى ولغة قريش سوى موضوع الهمز، حيث قال: «وتختلف اللغة الأدبية عن لهجة قريش في القليل من الصفات الصوتية، كتحقيق الهمزة الذي لم يكن شائعاً بين الحجازيين ولكنه يُعَدُّ أصلاً في اللغة النموذجية...»[4].

وتحدث الدكتور رمضان عبد التواب في فصل خاص من كتابه (فصول في فقه العربية) عن (ظروف تكوُّن العربية الفصحى)، وهو يقرر فيه أن اللغة المشتركة نشأت ونمت وازدهرت قبل الإسلام في مكة، لظروف دينية وسياسية واقتصادية[5]، وبيَّنَ، بعد أن شرح تلك الظروف، صفات تلك العربية الفصحى المشتركة[6]: فالصفة الأولى: هي أنها فوق مستوى العامة، أي أنها لم تكن في

---

(١) مستقبل اللغة العربية المشتركة ص٨-٩.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية ص٤٠ و٤٦ و١٢٩.

(٣) في اللهجات العربية ص١٥٣، وتنظر ص١٣٨.

(٤) في اللهجات العربية ص١٣٨.

(٥) فصول في فقه العربية ص٦٣-٦٤، وينظر أيضاً كتابه: المدخل إلى علم اللغة ص١٦٧.

(٦) فصول في فقه العربية ص٦٥-٧٨.

متناول جميع العرب، والثانية: أن اللغة المشتركة لا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها، أي أنها ليست لغة قبيلة بعينها، فلا يحق لنا أن نقول مثلاً، حسب رأيه: إن اللغة المشتركة هي لغة قريش، أو تميم أو غيرهما من قبائل العرب، بل هي مزيج من كل هذا. ولكنه يقرر في الوقت نفسه «أن لهجة قريش أسهمت في تكوين العربية الفصحى بعناصر كثيرة، فلا مبالغة إذن في إطلاق عبارة (لغة قريش) على اللغة العربية الفصحى»[1]. والصفة الثالثة: أنها لم تكن لغة سليقة لكل العرب، ومعنى السليقة أن المتكلم يتكلم باللغة بغير شعور بما لها من خصائص.

وتحدث الدكتور محمود فهمي حجازي عن الموضوع في أكثر من كتاب من كتبه، ويتلخص رأيه في قوله: «وتختلف اللغة العربية الفصحى كما نعرفها في الشعر الجاهلي اختلافات بعينها عن كل لهجة من اللهجات العربية القديمة، حتى إنه من الصعب اعتبار العربية الفصحى امتداداً مباشراً لإحدى هذه اللهجات..»[2] وقال في موضع آخر: «ولهذا فليس من الممكن تصور أن لغة القرآن الكريم تعكس لهجة الحجاز أو أية لهجة أخرى»[3].

وهناك عدد من الباحثين نَحَوْا هذا المنحى، وهو القول بأن العربية الفصحى تكونت قبل الإسلام، وأنها لا تمثِّلُ لغة بعينها من لغات العرب، مع اعترافهم بأن لغة قريش أسهمت بقسط وافر فيها، لكن مسألة الهمز في العربية الفصحى تقدم لهم دليلاً على عدم انتساب العربية الفصحى إلى لغة معينة من قبائل العرب، منهم الدكتور عبد الصبور شاهين[4]، والدكتور أحمد نصيف الجنابي[5].

---

(١) المصدر نفسه ص٦٩.

(٢) علم اللغة العربية ص٢٣٤، وينظر أيضاً كتاباه: المدخل إلى علم اللغة ص٢٤٠- ٢٤٥، واللغة العربية عبر القرون ص٤٠-٤٣.

(٣) علم اللغة العربية ص٢٣٧.

(٤) في علم اللغة العام ص٢٢٣- ٢٢٤.

(٥) ملامح من تاريخ اللغة العربية ص٢٣ و٥١-٦١.

ويقول الدكتور عبده الراجحي بعد أن عَرَضَ آراء الباحثين في أصل العربية الفصحى: «والرأي بَعْدُ هو ما نحسبه موافقاً لطبيعة التطور اللغوي، وهو أن شبه الجزيرة العربية كانت بها لهجات كثيرة مختلفة تنتسب كل منها إلى أصحابها، وإلى جانب هذه اللهجات كانت هناك لغة عربية مشتركة تكونت على مر الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبنيها، وهذه اللغة المشتركة لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها لكنها تنتسب إلى العرب جميعاً»[1]. واطلعت أخيراً على مناقشة الدكتور تمام حسان للموضوع، وهو ينفي أن تكون لغة قريش أصلاً للعربية الفصحى[2].

ونجد طائفة قليلة من الباحثين قد ذهبت إلى أن لغة قريش هي أصل العربية الفصحى، وأن القرآن الكريم نزل بها، وأن سيادة الفصحى في الجزيرة العربية كانت قبل الإسلام، ومن هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي[3]، والدكتور حسن عون[4]، والدكتور شوقي ضيف[5].

وذهب الدكتور صبحي الصالح إلى ذلك أيضاً، لكنه أثار قضية الهمز وأشار إلى أن العربية الفصحى أخذت ذلك من لغة تميم. وعَلَّلَ ذلك «بأن العرب حين استصفوا لهجة قريش وجعلوها لغتهم الأدبية المشتركة أثَّروا فيها مثلما تأثروا بها»[6].

☆ ☆ ☆

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص٤٨، وفقه اللغة في الكتب العربية (له) ص١٢٠، ويذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى رأي قريب من هذا (ينظر: العربية ولهجاتها ص٤١).

(٢) تنظر التفاصيل في كتابه الأصول ص٧٤-٧٨.

(٣) فقه اللغة ص١١٢.

(٤) اللغة والنحو ص٤٤.

(٥) تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي) ص١٣٤.

(٦) دراسات في فقه اللغة ص٧٢-٧٨ وص١٠٩.

إن آراء الباحثين في علاقة العربية الفصحى بلغة قريش تتلخص في ثلاثة اتجاهات:

الأول: استبعاد استناد العربية الفصحى إلى لغة قريش، وهذا الاتجاه يغلب على آراء المستشرقين.

الثاني: أن العربية الفصحى استمدت كثيراً من خصائصها من لغة قريش، لكن لغات القبائل الأخرى أسهمت على نحو كبير في تكوُّن الفصحى أيضاً، ويغلب هذا الاتجاه على أكثر الباحثين المحدثين من العرب.

الثالث: أن لغة قريش هي أصل العربية الفصحى، وهو رأي علماء العربية الأوائل ورأي عدد قليل من المحدثين.

وتثير آراء الباحثين التي عرضناها قضايا أُخرى محتاجة إلى التحقق، منها:

١- وجود لغة أدبية مشتركة قبل الإسلام يستخدمها العرب عامة في الشعر والخطابة ونحو ذلك، مهما كان أصل تلك اللغة.

٢- نزول القرآن بتلك اللغة الأدبية ونفي نزوله بلغة قريش[١].

وبعد أن عرضنا آراء السابقين وحددنا اتجاهاتها ودلالاتها علينا أن نعطي في المباحث الآتية إجابات محددة عن القضايا التي أثارتها تلك الآراء، وسوف أبدأ بقضية نزول القرآن، لأن إثبات هذه القضية سوف يمهد الإجابة عن القضايا الأخرى، إن شاء الله.

---

(١) كان الدكتور جواد علي قد كتب مقالة عن (لهجة القرآن الكريم) في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث - الجزء الثاني، سنة ١٩٥٥م، ناقش فيها موضوع اللغة التي أنزل بها القرآن، واستعرض ما ورد في التراث العربي عن الموضوع وأشار إلى ما كتبه المستشرقون، وفي رأيه فإن (الطريقة المثلى لتكوين رأي علمي عن أمثال هذه الموضوعات... بالرجوع إلى الكتابات الأصلية المدونة بمختلف اللهجات) (ص٢٨٣) ووعد في آخر المقالة أن يتمها في العدد الآتي من المجلة ولكني لم أجد التتمة فيه.

المبحث الثاني

نزول القرآن بلغة قريش

تنقل المصادر العربية القديمة روايات تؤكد أن القرآن أُنْزِلَ بلغة قريش، وقد دأب كثير من الباحثين المحدثين على رفض تلك الروايات، يقول بلاشير: «إن القرآن لا يستند على اللهجة المكية بل على لغة الشعر الجاهلي»[1]. ويقول الدكتور عبده الراجحي: «وتُرَدِّدُ الكتب كثيراً أيضاً أنَّ القرآن أُنْزِلَ بلغة قريش، ومع أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة يناقض هذا الزعم على ما سيظهر خلال هذا البحث فإن النصوص الكثيرة التي يروونها عن (اللغات) التي نزل عليها القرآن كافية لنقض ذلك أيضاً..»[2].

وكان الدكتور إبراهيم السامرائي أكثر الباحثين المُحْدَثِينَ الذين اطلعت على آرائهم رفضاً لفكرة نزول القرآن بلغة قريش، وأطال الحديث في ردها وهو يتحدث عن تاريخ العربية، وَلْنَدَعِ النصوص المنقولة من كتابه (تاريخ العربية) تتحدث عن رأيه، قال: «يكرر المعنيون بالدراسات القرآنية أن القرآن جاء بلسان قريش. وهذه مقولة لا نجد لها مكاناً واضحاً يحققه البحث العلمي»[3]. وقال: «ثم إن هذه الآراء التي فَضَّلَتْ لغة قريش ووصفتها بالفصحى وهي أفصح من سواها تؤدي إلى القول: إن القرآن أُنزل بلغة قريش...

«وإن النظر العلمي لهذه المسألة اللغوية التاريخية يبتعد كل البعد عن هذه الأقوال. ولا نُسَلِّمُ ان لغة قريش أفصح اللغات لخلوها من العيوب التي أشاروا

---

(١) تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي) ص٨٧.

(٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص٤٣.

(٣) تاريخ العربية ص٣٩.

إليها لأننا لم نعرف شيئاً واضحاً عن هذه اللغة في أصواتها ومبانيها ومعانيها، وأكبر الظن أنهم سَلَّمُوا بذلك لأن الرسول الكريم - صلوات الله عليه - من قريش...

«ولا نُسَلِّمُ أنَّ قريش أفصح العرب...

ثم إننا لا نُسَلِّمُ أنْ تكون لغة قريش أفصح اللغات...

ولا نستطيع أن نُسَلِّمَ أنّ القرآن أُنزل بلغة قريش... فكيف نقول: إن القرآن أُنزل بلغة قريش إذا عرفنا أن قريش تُسَهِّلُ الهمز، في حين أن نَصَّ القرآن قد احتفظ بالهمز...»[1].

وقال في موضع آخر من الكتاب: «واهتمام اللغويين باللغات التي وردت في المصحف والاتساع في القراءات يشعرنا أن مسألة مجيء النص القرآني بلسان قريش شيء لا نستطيع أن نطمئن إليه كثيراً. وقد أهتم بجمع القرآن أبو بكر وعمر وعثمان وأيدهم علي بن أبي طالب. وكأن هؤلاء الأئمة الكبار قد أحسوا أن المسلمين سيختلفون اختلافاً كبيراً في كتاب الله يوشك أن يؤدي إلى شر عظيم فعمدوا إلى جمعه وحفظه. وقد دأبوا على مقولتهم المشهورة: إن كتاب الله أُنزل بلسان قريش، وذلك لِيُكَوِّنَ المسلمون إجماعاً عليه خشية أن تتفرق كلمتهم فينتهوا إلى شيع وأحزاب... ويبدو أن حرص عمر بن الخطاب على كلام الله وحرص سائر الخلفاء أبي بكر وعثمان وعلي على الموضوع نفسه جعلهم يتشبثون بهذه المقولة لِيُبْعِدُوا الألسنة المختلفة المتعددة عن آي القرآن وألاّ تجد طرائق في التعبير سبيلها إلى كلام الله حفاظاً على وحدة المسلمين وإجماعاً لشملهم. ولقد ظل هذا دَيْدَنُ الحاكمين وأُولي الأمر في المجتمع الإسلامي دهراً طويلاً»[2].

ولن أتتبع ما ورد في الأقوال السابقة - الآن - بالمناقشة، لأن هذا المبحث معقود لمناقشة القضية بجملتها، وأكتفي بالتعليق على استعمال عبارة (وقد دأبوا

---

(١) المصدر نفسه ص٢٨-٣٠.

(٢) المصدر نفسه ص٤١-٤٢.

على مقولتهم المشهورة..) وعبارة (جعلهم يتشبثون بهذه المقولة...)، وهم الخلفاء الراشدون - رضي الله عنهم - وكلا العبارتين يفهم منهما القارىء المعاصر - إذا لم أُخطِىء التقدير - أن الخلفاء قد أيأسهم الحال وأنهم - كالغريق - يتشبثون بتلك المقولة التي يحاول الدكتور إبراهيم السامرائي أن يثبت بطلانها، واستعمال (يتمسكون) - في رأيي - أكثر تعبيراً من (يتشبثون) لأن الأولى تعني التمسك بالحق، والثانية تعني التشبث بالباطل.

وسوف أعرض الأدلة التي تؤكد أن القرآن الكريم أُنزل بلغة قريش في مجموعتين: الأولى: النصوص التاريخية، والثانية: النصوص اللغوية، ولكن قبل ذلك ينبغي أن أقف بالقارىء عند عبارة (نزول القرآن بلغة قريش) ما الذي تعنيه؟ وماذا يراد بها؟

إن الذين لهم اطلاع على تاريخ القرآن يعرفون أن النبي ﷺ تلقى القرآن من جبريل - عليه السلام - كما صرحت الآيات الكريمة بذلك[1]، ودلَّت عليه الأحاديث المنقولة[2]، وليس من شأننا هنا التعرض لذلك الجانب الغيبي من التلقي للقرآن[3]، وإنما الذي يعنينا هو التبليغ النبوي للنص القرآني إلى الناس، وهنا تتحد دلالة عبارة (نزول القرآن بلغة قريش)، حيث يُفْهَمُ منها أن طريقة نطق النبي ﷺ لألفاظ القرآن كانت بالنطق السائد للعربية في مكة، وأن ألفاظ القرآن ذاتها كانت مما جرى في استعمال الناس القاطنين في مكة وما حولها، وأن كتابته قد جرت على ذلك النطق وتلك الألفاظ.

أولاً: النصوص التاريخية:

يقرر القرآن حقيقة ثابتة في منهاج الرسالات، وهو أن كل رسول إنما يرسل،

---

(١) قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝﴾ [الشعراء]، قال الطبري: (جامع البيان ١٩/١١١): «إن رب العالمين نَزَّلَ بالقرآن الروحَ الأمين، وهو جبريل عليه السلام».

(٢) ابن سعد ١/١٦٤.

(٣) ينظر: البخاري ١/٤.

أي: ينزلُ عليه الوحي الإلهي، بلغته ولغة قومه، وذلك في قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ۝٤ ﴾ [إبراهيم]، قال الطبري: «بلسان قومه: أي بلغة قومه، ما كانت»[1]. ومن ثَمَّ جاء القرآن باللسان العربي، وقد تأكد هذا المعنى في أكثر من آية منها قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ۝١٩٥ ﴾ [الشعراء].

وقد وردت نصوص تؤكد نزول القرآن بلغة قريش خاصة، وهي لغة النبي ﷺ ومن تلك النصوص أن الصحابي عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - بَعَثَ به عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في خلافته، إلى الكوفة لِيُعَلِّمَ الناس هناك الفقه وقراءة القرآن[2]. وما هي إلاّ أن جاءت الأخبار إلى عمر بأن ابن مسعود يُقْرِىءُ القرآن بلغة قومه هُذَيْل، فكتب عمر بن الخطاب إليه هذه الرسالة: «أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فَأَقْرِىءِ الناس بلغة قريش، ولا تُقْرِئْهُمْ بلغة هُذَيْل»[3].

وخبر كتابة المصاحف في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وإرسالها إلى الأمصار الإسلامية مشهور نقلته أصح كتب الحديث وأوثق كتب التاريخ، وقد جاء فيه أنَّ عثمان أوصى الصحابة الذين كانوا يعملون مع زيد بن ثابت الأنصاري وهم ثلاثة نفر من قريش: عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، بالوصية الآتية: «وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا»[4]. ونقل البخاري رواية أخرى جاء

---

(١) جامع البيان ١٣/ ١٨١.

(٢) ابن مجاهد ص٦٦.

(٣) أبو شامة ص١٠١، وذكر أنه في سنن أبي داود، لكن محققه قال: إنه غير موجود في النسخة المتداولة من السنن، وينظر أيضاً: ابن حجر ٩/ ٢٧.

(٤) البخاري ٦/ ٢٢٦، وابن أبي داود: ص١٨، وابن النديم: ص٢٧، والداني: المقنع ص٥، والزركشي ١/ ٢٣٦، والسيوطي: الإتقان ١/ ١٦٩.

فيها: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش»[1].

هل للباحث المدقق والدارس المحقق أن يمر بهذه الرواية ثم يتناساها بل يتنكر لمضمونها، ثم يقول: إن العصبية هي التي حملت الصحابة على تمجيد لغة قريش لأن الرسول ﷺ منهم؟ إن مثل هذا الموقف لا يقره المنهج العلمي السديد، فعثمان بن عفان - رضي الله عنه - حين قال ذلك وهو خليفة المسلمين وأحد كُتَّابِ الوحي الأوائل، وأحد حفاظ القرآن، فإنه إنما يُعَبِّرُ عن حقيقة لم يُعْرَفْ عن أحد من الصحابة أنه أنكرها، بل تعاون الصحابة على تحقيقها في كتابة القرآن، فجاء مكتوباً بلغة قريش التي أُنزل بها.

وها هنا قضية قد تتعارض في الظاهر مع القول بأن القرآن أُنزل بلغة قريش، وهي ما اشتهر من قول النبي ﷺ: «إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه» وهو حديث صحيح مشهور متواتر[2]، ونحن لا نجد تعارضاً بين القول بنزول القرآن بلغة قريش وبين ما جاء في الحديث الشريف، لأن (الأحرف السبعة) الواردة في الحديث لم يقطع العلماء بأن المقصود بها نزول القرآن بسبع لغات من لغات العرب، والأخبار المنقولة عن عبد الله بن العباس - رضي الله عنه - في تعيين لغات قبائل معينة ضَعَّفَها العلماء لانقطاعها أو تجريح نقلتها[3]. وقد ورد في عدد من روايات الحديث أن الله تعالى رَخَّصَ لنبيه ﷺ - أن يُقْرِىءَ القرآن على سبعة أحرف[4]. فيمكن أن يكون إنزال القرآن بلغة قريش وإقراؤه على سبعة أحرف، وقد صرحت بذلك بعض الروايات القديمة فقد نقل أبو شامة المقدسي عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يُقْرِىءُ الناس بلغة واحدة،

---

(١) الجامع الصحيح ٦/٢٢٤.

(٢) يمكن الاطلاع على روايات الحديث عند: البخاري ٦/٢٢٧، ومسلم ٢/٢٠٢، والطبري ١/١١-٢٠، وأبو شامة: ص٦٢-٦٩.

(٣) الطبري ١/٢٩.

(٤) راجع نصوص تلك الروايات في المصادر الواردة في هامش (٢).

فاشتد ذلك عليهم فنزل جبريل، فقال: يا محمد، أقرىء كل قوم بلغتهم»[1] ولهذا الموضوع تفصيلات ليس هذا موضع عرضها، وقد تكفلت كتب علوم القرآن بمناقشتها[2]، وأكتفي هنا بما أوردته مما يمكن أن ينفي التعارض الذي أشرت إليه. وبذلك تظل دلالة الروايات التاريخية على نزول القرآن بلغة قريش وكتابته في المصاحف بها قائمة غير منتقضة.

ثانياً: النصوص اللغوية:

إن نصوص اللغة أوسع من أن يحيط بها بحث أو أن يضمها كتاب، وإن الذي أعنيه هنا هو الروايات التي جاءت تبين أن ظاهرة لغوية معينة قد وردت في القرآن الكريم، وكانت تلك الظاهرة من خصائص لغة أهل الحجاز دون غيرهم من العرب، فإذا تكاثرت تلك الروايات فإنها تصير حجة تؤكد نزول القرآن بلغة قريش. وقد أمكنني التقاط عدد من تلك الظواهر من كتب اللغة ومعاني القرآن القديمة، ويمكن أن نسلك في هذا الجانب دلالة رسم المصاحف القديمة على أن القرآن الكريم كُتِبَ بلغة قريش.

أ- **الظواهر اللغوية**: إن ما عرفته من تلك الظواهر لا يمكن أن يكون كل ما هو موجود في كتب التراث العربي حول الموضوع، لأنني لم أستعرض إلا عدداً محدوداً منها، وفي وقت قصير نسبياً، ولكن النصوص التي عثرت عليها تؤيد النصوص التاريخية التي مرت، وهذه أمثلة من تلك الظواهر.

١- قال سيبويه وهو يتحدث عن لغة بني تميم وأهل الحجاز في (ما) النافية: «وأمَّا بنو تميم فيُجْرُونَها مجرى أمَّا وهَلْ، أي لا يُعْمِلُونها في شيء وهو القياس... وأمَّا أهل الحجاز فيُشَبِّهُونها بليس إذ كان معناها كمعناها.. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ۝﴾ [يوسف] في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم

---

(١) المرشد الوجيز ص٩٦-٩٧.

(٢) يمكن الاطلاع على تفصيلات الموضوع والتعرف على مصادره في كتابي محاضرات في علوم القرآن ص١٠٢-١٢٨.

يرفعونها إلا مَنْ عرف كيف هي في المصحف»[1].

٢- وقال الفراء وهو يُعَلِّقُ على قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢﴾ [الصافات] «وأهل نجد يقولون: بمفتنين، أهل الحجاز يقولون: فتنت الرجل، وأهل نجد يقولون: أفتنته»[2].

٣- وقال الأخفش وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا تَوْجَلْ ٥٣﴾ [الحجر]: «وأمّا بنو تميم فيقولون: (تيجل)...»[3].

٤- وقال أيضاً وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِي ٦٨﴾ [النحل]: «على التأنيث في لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هو النحل»[4].

وهناك نصوص أخرى تتقابل فيها لغة أهل الحجاز ولغة أهل نجد، ولكني أعرضت عن ذكرها هنا لأن الخلاف بين اللغتين فيها لا يظهر أثره في رسم المصحف مثل ما نجده في النصوص السابقة التي تشير، على قلتها، إلى موافقة لغة أهل الحجاز، وقلب الحجاز مكة، وأهل مكة هم قريش، للنص القرآني الكريم. وقلة النصوص هنا غير مُتَأَتٍّ من قصور الاستقراء فقط، بل من إغفال علماء العربية المتقدمين النص على لغات قبائل العرب في كثير من الأحيان أيضاً.

ب- **الظواهر الكتابية**: بأيدي الباحثين في تاريخ اللغة العربية وثيقة أصيلة ولكنهم أغفلوا الاستفادة منها، وهي رسم المصحف[5]، كما يظهر في المصاحف

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧-٥٩، وينظر: الفراء ٢/ ٤٢ و٣/ ١٣٩، والأخفش ١/ ١٢٩.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٩٤.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٧٩.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٤.

(٥) كنت قد استخدمت الظواهر الكتابية في رسم المصحف للدلالة على أصالة الإعراب في اللغة العربية في بحث (ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف) المنشور في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد سنة ١٩٨١، العدد السابع.

القديمة، وكما هو محرر في كتب رسم المصحف وأهمية هذه الوثيقة تكمن في أن طريقة كتابة الكلمات في المصاحف التي كتبها الصحابة قد حُفِظَتْ كما هي في المصاحف القديمة التي بقي كثير منها إلى زماننا، وقَدَّمَ مؤلفو كتب رسم المصحف وصفاً دقيقاً لها[1].

وسوف أقتصر على دراسة كتابة الهمزة في رسم المصحف، لأن ظاهرة الهمز في العربية تكاد تكون أهم قضية جعلت المحدثين يترددون في قبول الفكرة القائلة بأن القرآن نزل بلغة قريش، وأن لغة قريش أصل العربية الفصحى.

وأول قضية ينبغي أن نقررها هنا هي أن للعرب في القرن الأول للهجرة خاصة مذهبين في كتابة الهمزة: الأول كتابتها بالألف في كل موضع وردت فيه من الكلمة، ومهما كانت حركتها، وذلك في لغة من يحقق الهمزة من العرب وهم أهل نجد خاصة (تميم وقيس وأسد)[2]. وكان الفراء قد ذكر أنه رأى الهمزة مكتوبة بالألف في مصاحف أهل الكوفة القديمة المنسوبة إلى عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - فرأى كلمة (شيأ ويستهزأون) قد كُتِبَتِ الهمزة فيها بالألف[3].

والمذهب الثاني في رسم الهمزة أن تكتب ألفاً في أول الكلمة فقط، ثم ترسم في المواضع الأخرى بالحرف الذي تؤول إليه في لغة مَنْ يسهلها، وهم أهل الحجاز، الذين يقولون (رَاس وبير وشُوم)[4].

وبعد هذا يمكن أن ننظر إلى رسم المصحف في صورته القديمة لنتعرف على طريقة كتابة الهمزة فيه، وعلى القارىء أن يتذكر أن صورة الكتابة في المصاحف القديمة كانت مجردة من العلامات الكتابية كلها، فلا نقط ولا حركات ولا همزة

---

(١) يمكن الاطلاع على تفصيلات وافية حول هذا الموضوع في الفصل الثالث من كتابي (رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية).

(٢) ينظر سيبويه ٣/ ٥٤١- ٥٥٦، وابن جني ١/ ٤٦.

(٣) ينظر معاني القرآن ٢/ ٢٢٠ و٣/ ١٣٦.

(٤) ينظر: الفراء ٢/ ١٣٤، وابن السراج ص١١٧، وابن جني ١/ ٤٦.

قطع ولا وصل ولا أي شيء آخر من العلامات الكتابية التي نعرفها أو نستخدمها في كتابتنا اليوم.

جاء في كتب رسم المصحف أن الهمزة المتوسطة قد رُسِمَتْ في المصاحف القديمة ياءً أو واواً أو ألفاً، بحسب ما تؤول إليه في التخفيف، وتُقَدِّم لنا هذه الأمثلة: الذِّيب، وبِير، وسِيلت، والخَاطِيَة، ويُنَبِّيك، وسَنُقْرِيك وغيرها. ويُوفكون، والمومنون، والمُوتون، والفُوَاد، وسُوَال، ويُوَلِّف، وأبناوكم، وأولياوكم، وغيرها، والْبَاسُ، والضَّانُ، ويَاكُلُ وسَالَ، وغيرها[1]. إن هذه الكلمات تبين أن الذين تولوا نسخ المصاحف كانوا لا يحققون الهمزة، وإنما يكتبون حرف العلة الذي يخلفها في نطق الكلمة.

وكان عدد من علماء السلف - رحمهم الله - قد لاحظوا أن كتابة الهمزة في المصحف قد جرت على مذهب مَنْ يسهلها، فقد قال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): «والهمزة قد تُصَوَّرُ على المذهبين من التحقيق والتسهيل، دلالة على فُشُوِّهما واستعمالهما فيها، إلا أن أكثر الرسم ورد على التخفيف، والسبب في ذلك كونه لغة الذين وَلُوا نسخ المصاحف زمن عثمان، رحمه الله، وهم قريش... فلذلك ورد أكثر الهمز على التسهيل، إذ هو المُسْتَقِرُّ في طباعهم والجاري على ألسنتهم»[2].

ونقل جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) عن أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تعليلاً لكتابة الهمزة التي تقع في أول الكلمة بالألف مطلقاً، سواء فُتِحَت أم كُسِرَت أم ضُمَّت، وهو «قال أبو حيان: وإنما لم يُخالَفْ بها إلى حركتها لأن الهمزة إذا كانت أولاً فهي مبتدأة، والمبتدأة لا تُسَهَّلُ والكُتَّاب بنوا الخط في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين:

أحدهما: أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى، فكان

---

(١) ينظر: الداني: المقنع ص٥٩-٦٢، وابن وثيق ص٧١-٧٥.

(٢) المحكم ص١٥٦.

الكَتْبُ على لغتهم أولى.

والثاني: أنه خط المصحف، فكان البناء عليه أولى...»[1].

وإذا تحقق أن المصاحف القديمة التي كتبها الصحابة قد كُتِبَت على تسهيل الهمزة فإن لدينا من النصوص ما يؤكد أن تسهيل الهمزة هو الجاري على ألسنة الناس في الحجاز وهو الذي غلب على قراءة قُرَّاء مدن الحجاز الأوائل. قال أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ): «أهل الحجاز وأهل مكة والمدينة لا ينبرون»[2]. يعني: لا يهمزون. وقال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «ولمَّا كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً، تنوَّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل والبدل وبَيْنَ بَيْنَ والإدغام، وغير ذلك. وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً، ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم، كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية ورش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته، ولا سيما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يحقق همزة وصلاً، وكابن محيصن قارىء أهل مكة مع ابن كثير وبعده، وكأبي عمرو بن العلاء، فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز، وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر من حيث أن روايته ترجع إلى ابن مسعود[3].

إن طريقة كتابة الهمزة في المصاحف القديمة، ومذهب القراء في مكة والمدينة، ونطق أهل الحجاز عامة للهمزة، كلها تؤكد أن القرآن الكريم قد أُنْزِلَ بلغة قريش، وكُتِبَ بها أيضاً. ولعل بعض القراء يتساءل هنا ويقول إن العربية الفصحى اليوم تجري على تحقيق الهمزة، وأن قراءتنا للقرآن الكريم اليوم تجري على ذلك أيضاً، فكيف حصل هذا وكيف يستقيم القول بنزول القرآن بلغة قريش؟ وهذا الذي قد يقع في نفس بعض القراء له ما يفسره من تاريخ العربية وتاريخ القراءات القرآنية، وهو ما سنخصص له المبحث الآتي بكامله، لأن هذه القضية

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٣٣.

(٢) نقلاً عن الأزهري ١٥/ ٦٩١، ونقله عنه ابن منظور ١/ ١٤.

(٣) النشر ١/ ٤٢٨.

كانت أكثر القضايا تأثيراً على معالجة موضوع تاريخ العربية الفصحى.

إن النصوص التاريخية واللغوية التي عرضناها في هذا المبحث تؤدي إلى النتيجة التي وضعناها عنواناً للمبحث، وهي نزول القرآن بلغة قريش، ولكن ثمة قضية في التراث العربي يمكن أن تعترض هذه النتيجة، وهي أن عدداً من العلماء ألّفَ في (لغات القرآن)[1]، وأوردوا في تلك الكتب عدداً من الكلمات التي تنسب إلى قبائل شتى من العرب، وتفسيرنا لهذه الظاهرة، على الرغم من قلة المعلومات عن تلك الكتب، أن ما ورد في القرآن من الألفاظ ونَسَبَهُ بعض العلماء إلى قبائل معينة من العرب إنما هو من المشترك بين لغة قريش ولغة تلك القبائل لأن لغات العرب ما هي في الواقع إلا لهجات متفرعة عن أصل واحد، التشابه بينها أكثر من الاختلاف.

وإذا كانت بعض الروايات ورد فيها أن كلمات في القرآن جاءت بلسان غير العرب، وأن مَنْ وَثَّقَ تلك الروايات حملها على أنها من المشترك المستعمل في العربية وغيرها من لغات الأمم الأخرى[2]، فإنَّ حَمْلَ ما قِيل إنه بلغة قبيلة معينة من قبائل العرب على أنَّه من المشترك المستعمل في لغة قريش وتلك القبيلة أظهر وأيسر، وهذه القضية تحتاج إلى بحث لا يحتمله المقام، ولعل ما ذكرته هنا كاف في توجيه هذا الاعتراض على نحو لا يتنافى مع الحقيقة التي قررناها في هذا المبحث.

---

(١) انظر عن تلك المؤلفات: أحمد علم الدين الجندي ص١٠١.

(٢) ينظر: الطبري ١/٨، والجواليقي ص٥٣.

المبحث الثالث

الهَمْزُ في اللغة العربية

الهَمْزُ في اللغة: الغَمْزُ والضَّغْطُ، وفي الاصطلاح هو النطق بالهمزة محققة، كأن تقول: رَأس، وبِئْر، وشُؤْم. وسُمِّيَ الهمز في الكلام همزاً لأنه يُضْغَطُ، والهمزة أحد الحروف التي يتألف منها كلام العرب. ويقال: همزتُ الحرفَ فانهمز[1].

وتستخدم كلمة (النَّبْر) مرادفة لكلمة (الهمز)، وسُمِّي الهمز في الكلام نبراً لِعُلُوِّهِ على سائر الكلام، والنبرة: الهمزة[2]، وكانت كلمة (النبر) وما اشْتُقَّ منها أكثر دوراناً على ألسنة الناس في القرنين الأولين بعد الهجرة، على ما يتضح من النصوص المنقولة من تلك الحقبة، لكن الذي استقر في الاستعمال بعد ذلك هو كلمة الهمز ومشتقاتها.

وكانت دراسة الهمزة، من حيث نطقها وكتابتها، ومذاهب العرب والقراء فيها، قد استأثرت بجهود كبيرة من العلماء، قديماً وحديثاً، ولست أقصد في هذا المبحث دراسة كل ذلك، بل سأقتصر على تتبع ظاهرة الهمز في لغات العرب والقراءات القرآنية حتى نقف على تاريخ هذه الظاهرة وتطورها، ونضعها في مكانها الصحيح من تاريخ العربية الفصحى، فإن الباحثين المحدثين يذهبون إلى أن ظاهرة الهمز كانت تمثل مظهراً من مظاهر العربية الفصحى قبل الإسلام، وأن القرآن نزل بالهمز، ومن ثَمَّ رفضوا رواية نزول القرآن بلغة قريش، لأن قريشاً لا يهمزون. وأعتقد أن ما ذهبوا إليه قد بُنِيَ على أصل غير صحيح، على ما أرجو

---

(١) ينظر: الجوهري ٢/ ٨٨٩ (همز)، وابن منظور ٧/ ٢٩٣ (همز).

(٢) ابن دريد ١/ ٢٧٧، وابن منظور ٧/ ٣٩ (همز).

أن يتضح في هذا المبحث.

تتفق أقوال علماء العربية الأوائل على أن أهل الحجاز كانوا يُسَهِّلُون الهمزة، وأن بني تميم، وهم من نجد، كانوا يحققون الهمزة، ويردد الدارسون في هذا المجال قول أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ): «أهل الحجاز وهُذَيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون وقف عليها عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا»[١].

واختلف الباحثون المحدثون في تفسير عبارة (وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا) فمنهم مَن يرى أنْ ليس لهذا الاضطرار معنى سوى أنهم يهمزون حين يلجأون إلى اللغة النموذجية[٢]، ومنهم مَنْ يَعُدُّ ذلك تفسيراً ممكناً لكنه يعطي تفسيراً آخر وهو أن يكون المقصود بالاضطرار تحقيق الهمزة التي توجد في أول الكلمة[٣]، ومنهم مَنْ حمله على اضطرار الشاعر حين يبدل من الحرف همزة إقامة للوزن الشعري[٤].

ومهما يكن معنى تلك العبارة فإن هناك نصوصاً أُخرى تؤكد ما جاء في قول أبي زيد الأنصاري، فهذا سيبويه يعقد باباً للهمز في الكتاب، يُفَصِّلُ فيه مذاهب العرب في تحقيق الهمزة وتخفيفها، ونجده ينص على أن بني تميم يحققون الهمزة، وأهل الحجاز يسهلونها[٥]. وقال في نهايته: «وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة، وذلك قليل رديء»[٦]. وهذا أمر لا ينقض القاعدة التي ذكرها لأن بلاد الحجاز واسعة وتضم بيئات مختلفة، ولا يُستبعد أن يوجد فيها من يحقق الهمزة.

---

(١) الأزهري ١٥/٦٩١، وابن منظور ١/١٤.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص٧٩.

(٣) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٦٨.

(٤) أحمد علم الدين الجندي ص٢٤٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٤١-٥٥٦.

(٦) الكتاب ٣/٥٥٥.

وقول أبي زيد الأنصاري السابق، مع ما نقله عن عيسى بن عمر يُظْهِرُ مذاهب العرب في نطق الهمزة في زمنهما، وهو القرن الثاني الهجري، ويحتاج الباحث لظاهرة الهمز في العربية إلى معرفة الحالة في القرن الأول، وما قبله إن أمكن ذلك، لأن امتزاجاً لغوياً كبيراً قد وقع بين لغات العرب بعد ظهور الإسلام وانتشاره. وخروج العرب في الفتوح وإقامتهم في الأمصار، وكان ذلك الامتزاج قد ترك آثاره، لاسيما في موضوع الهمز، ولدينا نصوص يمكن أن تساعد في تتبع هذه الظاهرة في العربية.

وهناك رواية عن عبد الله بن عمر (ت٧٤هـ) - رضي الله عنه - في إسنادها ضعف ولكن دلالتها تتوافق مع ما تدل عليه النصوص الأُخرى، قال ابن الجزري: «وأمّا الحديث الذي أورده، ابن عدي وغيره عن طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال: (ما هَمَزَ رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم)[1]، فقال أبو شامة الحافظ: هو حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده فإن موسى بن عبيدة هذا هو الربذي، وهو عند أئمة الحديث ضعيف»[2]، ونحن لا نرد قول الأئمة في ضعف الحديث، لكن إذا كانت علته (موسى بن عبيدة) فقط، فإن قول ابن سعد فيه: «ثقة، وليس بحجة»[3] يخفف من ضعف الحديث، ثم إنه يمكن تفسير البدعة هنا على أساس أن أهل الحجاز كانوا لا يحققون الهمزة في قراءتهم وكلامهم، وحين استعاروا ذلك من قراءة غيرهم كان شيئاً جديداً لديهم.

وإذا كان ما جاء في الرواية السابقة صحيحاً فإن ذلك يدل على أن أهل الحجاز كانوا يسهلون الهمزة في القرن الأول، وبدأت تظهر فيهم بوادر التحقيق،

---

(١) الأزهري ١٥/٢١٥، وابن منظور ٧/٣٩ وذكر نحوه البنا الدمياطي، وقال: أخرجه الحاكم وصححه، وقال عنه أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى (إتحاف فضلاء البشر ص٥٨)، وينظر أيضاً: السيوطي: الإتقان ١/٢٧٧.

(٢) النشر ١/٤٢٨، وينظر: السيوطي: الإتقان ١/٢٧٧.

(٣) نقلاً عن ميزان الاعتدال للذهبي ٤/٣١٣، لأني لم أجد النص في طبقات ابن سعد.

لكن الروايات الأخرى تؤكد أن أهل الحجاز لم يتخلوا عن مذهبهم في تسهيل الهمزة بسهولة، فهذا الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) فقيه المدينة الأكبر «سُئِلَ عن النبر في قراءة القرآن في الصلاة، فأنكر ذلك وكرهه كراهة شديدة، وأنكر رفع الصوت به»[١]. وحَجَّ الخليفة المَهْدِيُّ سنة ١٦٠هـ[٢]، وكان معه علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، قال المؤرخون: «ولما حَجَّ المهديُّ قَدَّمَ الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن؟»[٣].

وإذا تعمق الدارس في تتبع القراءات القرآنية في الحجاز وجد أن ظاهرة تسهيل الهمزة كانت غالبة عليها، لا سيما في قراءة القراء الأوائل الذين أدركوا القرن الأول الهجري لكنه يجد أيضاً أن تحقيق الهمزة أخذ يطغى على تسهيلها بعد ذلك، وهناك عوامل وظروف أدت إلى ذلك، يمكن أن نجملها في عاملين: الأول: الاختيار في القراءة، والثاني: الدراسات اللغوية.

أولاً: الاختيار في القراءة:

لدينا نصوص تؤكد ما ذكرناه من غلبة ظاهرة التسهيل على نطق أهل الحجاز للهمزة، في قراءة القرآن وغيره، ولكن تقدم السنين جعل تحقيق الهمزة يظهر في قراءتهم في القرن الثاني خاصة، ونقلنا من قبل قول ابن الجزري: «وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم...»[٤].

---

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠.

(٢) تاريخ خليفة ٢/ ٦٧٠.

(٣) ابن منظور: لسان العرب ٧/ ٤٠ (نبر). ووجدت في كتاب الحروف لأبي الحسين المزني رواية عن الأعمش عن إبراهيم أن علياً عليه السلام قال: (نزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ بالهمز فلذلك همزنا) (ص١٢٩)، وإبراهيم النخعي لم يلق علياً. وجاء في الكتاب أيضاً (ص١٢٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي أن علياً عليه السلام كان يهمز ويدع (أي يسهل).

(٤) النشر ١/ ٤٢٨، وسبق إيراد النص كاملاً في ص٧٦.

ودراسة ظاهرة تسهيل الهمزة في القراءات القرآنية قاطبة يحتاج إلى مجال أوسع من هذا المكان، لكني سأقف عند الظاهرة في قراءتين من قراءات قراء أهل المدينة، الأولى: قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ت١٣٠هـ) وقراءة تلميذه نافع بن عبد الرحمن (ت١٦٩هـ).

أما أبو جعفر فإنه كان يُسَهِّلُ الهمزة، في أكثر رواياته، قال ابن الجزري: «ولا سيما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يحقق همزة وصلاً»[1]. وكان أبو جعفر - في رواية غير العمري - إذا التقت همزتان من كلمتين يحقق الأولى ويخفف الثانية، واواً أو ياء أو ألفاً بحسب الحركات المصاحبة لهما[2]. وكان يخفف كل همزة ساكنة، وكذلك المفتوحة بعد ضم أو كسر، وكذلك المضمومة بعد كسرة، والمكسورة وبعدها ياء، وغير ذلك على تفصيل تكفَّلت به كتب القراءات[3].

أما نافع فإن أكثر مَنْ روى عنه ترك الهمز في القراءة هو ورش (عثمان بن سعيد المصري ت١٩٧هـ)، ولكنه لم يتعد تسهيل إحدى الهمزتين المجتمعتين من كلمتين، وكذلك تسهيل الهمزة المفردة الساكنة، والمتحركة إذا كانت في موضع الفاء من الفعل حين تتوسط بتقدم شيء عليها[4].

ويتضح للدارس بروز ظاهرة الهمز في قراءة نافع، بينما كان الغالب على قراءة أبي جعفر التسهيل، كذلك تبرز الظاهرتان في قراءة غيرهما على نحو متفاوت، وهو ما حمل الباحثين في تاريخ ظاهرة الهمز والمؤرخين للعربية على القول بأن القرآن لم ينزل بلغة أهل الحجاز ما دام بعض قراء المدينة يحقق الهمزة، وكذلك في روايات من قراءة أهل مكة.

---

(١) النشر ١/ ٤٢٨.

(٢) ينظر: ابن الجزري: تحبير التيسير ص٥٤-٥٦، والبنا الدمياطي ص٥٤.

(٣) ينظر: المصدران السابقان ص٥٩-٦٠، وص٥٥-٥٦.

(٤) ينظر: ابن مجاهد ص١٣٠، والداني: التيسير ص٣٣-٣٥.

ويمكن تفسير وجود الهمز في قراءة عدد من قراء الحجاز على أساس أن هذه الظاهرة ليست قديمة في قراءتهم، وإنما اقتبسوها من قراءة غيرهم من قراء الأمصار الأخرى، عن طريق الاختيار، وهو ظاهرة غفل عنها كثير من الدارسين المحدثين، وهي تعني أن القارئ يختار من مجموع ما قرأ به على شيوخه قراءة يلتزم بها ويعلِّمها للناس ويرويها تلامذته عنه[1]، فإذا كان ترك الهمز غالباً على قراءة أبي جعفر فإن ذلك مُتَأَتٍّ من تقدمه وأخذه عن كبار قراء الصحابة وغيرهم، فقد قرأ على عبد الله بن عباس وأبي هريرة، ويذكر ابن الجزري أنه صَلَّى بعبد الله بن عمر (ت٧٤هـ)، وأنه أقرأ الناس قبل وقعة الحَرَّة سنة ٦٣هـ[2]، فقراءته حجازية خالصة، إن صحت العبارة.

أما تلميذه نافع بن عبد الرحمن فإنه عاش بعده أربعين سنة، وأخذ القراءة عنه وعن غيره، ونقل عنه ابن مجاهد أنه قال: «قرأت على سبعين من التابعين»[3]. وكان أشهر أساتذته في القراءة هؤلاء الخمسة: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ)، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت١٣٠هـ)، وشيبة بن نصاح (ت١٣٠هـ) ومسلم بن جندب الهذلي (ت بعد ١١٠هـ وقيل ١٣٠هـ)، ويزيد بن رومان (ت بعد ١٣٠هـ)، وقال نافع: «أدركت هؤلاء الخمسة وغيرهم... فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شَذَّ فيه واحد تركته، حتى أَلَّفْتُ هذه القراءة»[4]، وكان لظاهرة الاختيار أثرها العميق في امتزاج قراءات الأمصار، فدخلت عناصر من قراءة الكوفة والبصرة في قراءة أهل المدينة، وعكس ذلك حصل أيضاً، وفي هدي هذه الحقيقة يجب فهمُ قول نافع: «تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفاً»[5].

---

(١) ينظر عن الاختيار: كتابي: محاضرات في علوم القرآن ص١٣٥.

(٢) ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٣٨٢.

(٣) السبعة ص٩٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الذهبي: معرفة القراءة ١/ ٩١.

ولكي يتضح أثر الاختيار في ظاهرة الهمز في قراءة أهل المدينة ننقل هذا الخبر الذي رواه ابن مجاهد عن عيسى بن مينا الملقب قالون (ت٢٢٠هـ)، وهو تلميذ نافع، أنه قال: «كان أهل المدينة لا يهمزون حتى همز ابن جندب، فهمزوا: مستهزئون، واستُهْزِئَ»[١]. وابن جندب هذا هو مسلم بن جندب الهذلي أحد شيوخ نافع الخمسة المشهورين[٢]، وهذا الخبر يمكن أن يفسر لنا الاختلاف في غلبة الهمز على قراءة نافع بعد أن كان الغالب على قراءة أهل المدينة التسهيل على نحو ما يظهر في قراءة أبي جعفر.

ونقل أبو بكر الأنباري عن خلف بن هشام البغدادي (ت٢٢٩هـ) أنه قال: «وقريش لا تهمز، ليس الهمز من لغتها، وإنما همزت القراء بلغة غير قريش من العرب»[٣]، وهذه الرواية تؤكد ما جاء في العرض السابق، لكن يجب ألّا نفهم منها أن الهمز لا أصل له في القراءة القرآنية المنقولة عن أصحاب النبي ﷺ فقد سبقت في البحث الإشارة إلى رخصة الأحرف السبعة في القراءة، وهذا أبو العالية الرياحي يقول: «قرأ على رسول الله ﷺ من كل خمس رجل، فاختلفوا في اللغة، فرضي قراءتهم كلهم، فكان بنو تميم أعرب القوم»[٤]، وبنو تميم كما تعلم هم أهل التحقيق، وقد قال ابن قتيبة: «كان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يُقْرِئَ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم... التميمي يهمز، والقرشي لا يهمز...»[٥].

ولعل ما جاء في هذا العرض قد أوضح أثر الاختيار في القراءة على بروز ظاهرة الهمز في قراءة أهل المدينة، وفي اعتقادي أنه يمكن تتبع الظاهرة في قراءة أهل مكة في ضوء هذا المنهج أيضاً، والأمر يحتاج إلى أكثر مما يسمح به

---

(١) كتاب السبعة ص٦٠، وينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٢٩٧.

(٢) ترجمته عند: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٢٩٧.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٩٢.

(٤) الطبري ١/ ١٩، وأبو شامة ص١٣٠.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص٣٩.

المقام، لكن دلالة ما عرضناه صارت واضحة، وهي تفسر ظاهرة وجود الهمز في قراءة أهل الحجاز وهم أهل التسهيل، تلك الظاهرة التي أوهمت كثيراً من الباحثين المُحْدَثِين، بل وبعض العلماء الكبار السابقين، فهذا أبو بكر الباقلاني يقول: «ومعنى قول عثمان أنه نزل بلسان هذا الحي من قريش، أي معظمه وأكثره نزل بلغتها، ولم تقم حجة قاطعة على أن القرآن بأسره نزل بلغة قريش، بل ثبت أن فيه همزاً، وقريش لا تهمز...»[1]. وهذا ابن عبد البر يقول: «قول مَنْ قال: نزل بلغة قريش، معناه عندي: في الأغلب، لأن لغة غير قريش موجودة في جميع القرآن من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لا تهمز»[2].

ثانياً: الدراسات اللغوية:

كانت الدراسات اللغوية قد نمت واتسعت في البصرة والكوفة في القرن الثاني الهجري، وكانت لها وجهة ذات أثر في ظاهرة الهمز في العربية، ولعل تلك الوجهة قد تأثرت بالعادات النطقية للعرب النازلين فيهما أو الذين أخَذَ عنهم العلماء نصوص اللغة في البوادي، فالذين عنهم نُقِلَ أكثر لسان العرب هم قيس وتميم وأسد[3]، وكانت هذه القبائل قد نزل عدد كبير من أفرادها في العراق، مع أعداد أخرى من مختلف القبائل العربية[4]، قال الأزدي: «فأما ربيعة وتميم وأسد فكانوا بالعراق، وكانت دارهم عراقية»[5]. وكان هؤلاء من أشهر من كان يحقق الهمزة من العرب، فشاع ذلك في العراق لأن «أهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب»[6].

---

(١) نكت الانتصار ص٣٨٥.

(٢) نقلاً عن: الزركشي ١/ ٢٨٤.

(٣) ينظر: الفارابي ص١٤٧، والسيوطي: المزهر ١/ ٢١١.

(٤) ينظر عن القبائل النازلة في البصرة: صالح أحمد العلي ص٥١ و٣١٧. وفي الكوفة: محمد حسين الزبيدي ص٤١-٤٥.

(٥) تاريخ فتوح الشام ص١٦ و٢١٨، وينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية ص٦٠.

(٦) الجاحظ ١/ ١٨.

ويبدو أن الصراع اللغوي الذي تمخض عن اختلاط العرب في منازلهم الجديدة في العراق قد انتهى في موضوع الهمزة إلى غلبة التحقيق في لغة العلم والخطابة والمواقف الجادة على الأقل، ولعل اللغويين وجدوا أن تحقيق الهمزة أكثر مناسبة للقياس ووضع القواعد من التخفيف ذي الأشكال المتعددة، فكان ذلك عاملاً في ترسيخ الاتجاه نحو التحقيق.

ومن النصوص التي تؤكد ذلك ما رواه ابن سَلاَّم عن مناظرة جرت بين عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري (ت١١٧هـ)، وبين أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، قال: «وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها، وكان بلال بن أبي بردة جمع بينهما بالبصرة - وهو يومئذ والٍ عليها، وَلاَّهُ خالد بن عبد الله القسري، زمن هشام بن عبد الملك -... قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت فيه»[1]، ونقل الزجاجي القصة على هذا النحو: «... وقال أبو عمرو: ما ناظرني أحد قط إلاّ غلبته وقطعته، إلاّ ابن أبي إسحاق فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كانت دونه»[2].

وهذه القصة ذات دلالة لا تخفى على القارىء، فأبو عمرو كان من قبيلة تميم أصلاً، لكنه أقام مدة في مكة والمدينة وقرأ القرآن هناك[3]، وظهر أثر ذلك في قراءته، فإنه كان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة[4]. ومن ثَمَّ لم تستقم قوانين الهمز عنده في أول الأمر، لكنه بعد تلك المناظرة اعتنى بالموضوع حتى بلغ الغاية القصوى في ضبطه.

وكانت لعلماء العربية جهود واضحة في ترسيخ شيوع ظاهرة الهمز، التي كانت

---

(١) طبقات الشعراء ص٦، ونقل ذلك الأزهري ١/٨.

(٢) مجالس العلماء ص٢٤٣.

(٣) ابن الجزري: غاية النهاية ١/٢٨٨- ٢٨٩.

(٤) ابن مجاهد ص١٣١.

بارزة على ألسنة النازلين في العراق من العرب، فهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي ناظر أبا عمرو بن العلاء قد «تكلم في الهمز حتى عُمِلَ فيه كتاب مما أملاه»[1]، وألَّفَ بعده عدد من علماء البصرة في هذا الموضوع، فلكلٍّ من محمد بن المستنير الملقب بقُطْرُب (ت٢٠٦هـ)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٧هـ) كتابٌ في الهمز[2]، وألَّفَ أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) كتابين، الأول: كتاب الهمز، والثاني: كتاب تخفيف الهمز[3] وقد نُشِرَ منهما كتاب الهمز، الذي قسمه أبو زيد على ثلاثين باباً، وعالج فيه حوالي ٣٠٠ كلمة تحتوي على الهمزة في جميع تصاريفها[4].

ويترجح لديَّ أن سبب التأليف في هذا الموضوع أن بعض الناس ممن ليس من لغته الهمز كان يخطىء في نطق الكلمات المهموزة، فأراد العلماء أن يبينوا ما يُهْمَزُ وما لا يُهْمَزُ، فكان ذلك عاملاً في تَوَجُّهِ الأنظار نحو الهمز باعتباره ظاهرة تُعَبِّرُ عن درجة عالية من الفصاحة. وللدكتور رمضان عبد التواب تعليل آخر للقضية حيث قال: «ولعل السبب في ظهور مثل هذا النوع من التأليف هو أن الناس لم يكونوا يهمزون في كلامهم العامي في حياتهم اليومية، فإذا أرادوا محاكاة اللغة الفصحى في مواقف الجد حدث خلط كبير في همز ما لا يستحق الهمز»[5]. وهذا التعليل مبني على وجود لغة أدبية مشتركة قبل نشأة الدراسات اللغوية في العراق، بل قبل ظهور الإسلام، والذي يظهر لي أن السبب الحقيقي هو أن ظاهرة الهمز قد برزت في لغة الناطقين بالعربية في العراق، واعتنى بها العلماء وصارت تعد من مميزات الفصاحة، وأدّى ذلك تدريجياً أن تنتشر في بلاد الحجاز في قراءة القرآن وفي مواقف الكلام الجادة، وصارت بعد ذلك من

---

(١) الحلبي ص١٢.

(٢) ابن النديم ص٥٨ و٦١، والقفطي ٣/ ٢٢٠ و٢/ ٢٠٢.

(٣) ابن النديم ص٦٠، والقفطي ٢/ ٣٥.

(٤) ينظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٢٢٣.

(٥) المصدر نفسه.

مميزات اللغة الفصحى.

ومما يدل على تأثر أهل الحجاز في ظهور تحقيق الهمزة في قراءتهم وكلامهم بنطقِ غيرهم من العرب ما قاله أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) عن كيفية ضبط الهمزات في مصاحف أهل المدينة، فقد روى أن مصاحف المدينة القديمة كانت الهمزات فيها تنقط باللون الأصفر دلالة على تحقيقها، «خلافاً لقراءة أئمتهم، ومذهب سلفهم، على أنهم أخذوا ذلك عن غيرهم، وأنهم اتبعوا في ذلك أهل البصرة، إذ كانوا المبتدئين بالنَّقْط والسابقين إليه»[1].

☆ ☆ ☆

فتحقيق الهمزة إذن كان صفة تُميز نُطقَ قبائل معينة من العرب قبل الإسلام، لا سيما في بلاد نجد، وكان تسهيلها غالباً على أهل الحجاز، وجاء الإسلام، ونزل القرآن بلغة قريش خاصة، فتلاه رسول الله ﷺ على أصحابه بالتسهيل، وكتبه الصحابة على ذلك النحو أيضاً، حسب ما ترجَّح لدي من العرض السابق في هذا البحث. كما قرأه ناس من العرب بالتحقيق على أساس ما جاء في الرخصة التي تضمنها قوله ﷺ: «إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه».

ومضت سنوات كثيرة وأهل الحجاز يقرأون بالتسهيل، ولا يعرفون التحقيق في كلامهم، حتى نشأت الدراسات اللغوية في العراق متأثرة بنطق العرب النازلين في أمصاره وبقراءة قُرَّائِهِ الذين يغلب في قراءتهم تحقيق الهمزة، فصار التحقيق عنواناً للفصاحة، وأخذ قراء الحجاز يقتبسون قراءة التحقيق من قراءة غيرهم حتى كاد التسهيل يزول من قراءتهم، وهذا هو تفسيرنا لوجود الهمز في قراءة أهل الحجاز، وبذلك يستقيم القول بنزول القرآن الكريم بلغة قريش.



(١) المحكم ص٨.

المبحث الرابع

عربيةُ الحجاز أصلُ العربية الفصحى

تُقَسَّمُ بلاد العرب في الجزيرة العربية على خمسة أقسام: تِهامة، والحِجاز، ونَجْد، والعَرُوض، واليمن. وهناك تفصيلات في تحديد هذه الأقسام في كتب الجغرافيين القدماء، ويكفي هنا أن نذكر أنهم غير مختلفين في أن اليمن يطلق على جنوب الجزيرة العربية، والعروض على شرقيها، وتهامة على ما حاذى البحر الأحمر، ونجد على وسط الجزيرة حتى أطراف العراق والشام، والحجاز المنطقة الفاصلة بين نجد وتهامة، ويمتد خلالها جبل السَّراة مقبلاً من بلاد اليمن حتى يبلغ أطراف بلاد الشام، وأشهر مدن الحجاز مكة والمدينة (يثرب) والطائف[1].

ثم «إن الله تبارك وتعالى بعث نبيه ﷺ والعرب متناوؤون في المحالّ والمقامات، متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكل عَمَارة لغةٌ دَلَّت بها ألسنتهم، وفحوى قد جرت عليها عادتهم»[2]. أما أهل اليمن فإن لغتهم كانت متميزة عن لغة غيرهم من العرب، قال أبو عمرو بن العلاء: «ما لسان حِمْيَر وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا»[3]. وأما غيرهم من العرب فإن الاختلاف اللغوي بينهم أقل من ذلك. ويؤكد الباحثون المحدثون ذلك حين يقولون إن العربية تنقسم على قسمين، الأول: العربية الجنوبية وهي لغة أهل اليمن القديمة التي تُعْرَفُ عند اللغويين العرب باللغة الحميرية، والثاني: العربية

---

(١) ينظر: الهمداني ص٨٥، وصفيّ الدين البغدادي ص٢٨٣، ٣٨٠، ٩٣٤، ١٥٣٨، ١٤٨٣.

(٢) أبو شامة ص١٢٨.

(٣) ابن سلام ص٤-٥.

الشمالية، وهي لغة وسط الجزيرة العربية وشماليها[1].

ويذهب معظم الباحثين المحدثين إلى أن العرب قبل الإسلام كانت لهم لغة أدبية موحدة، يقولون بها الشعر ويُلْقُونَ بها الخطب، ولكل قبيلة أو حي أو مدينة لهجتها الخاصة التي تُسْتَعْمَلُ في شؤون الحياة اليومية، على نحو ما مضى في المبحث الأول من هذا البحث، ولكن عدداً من الملاحظات جعلتني أتردد في قبول هذه الصورة للغة العربية آنذاك، ويَحْسُنُ بيان ما قاله علماء اللغة في تعريف اللغة الأدبية وعوامل تكونها، وفي تعريف اللهجة وعلاقتها باللغة الأدبية، ليكون ذلك أمراً يوضح التطور التاريخي للغة العربية الفصحى.

إذا كان صحيحاً قول علماء اللغة: إنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة[2]، فإنه كذلك صحيح أن مجموعة من الأفراد يتكلمون بصورة متقاربة جداً، بحيث يمكن التغاضي عن الفروق الدقيقة في نُطقهم، وتتشكل عندئذ جماعة لغوية تشترك مع عدد من الجماعات اللغوية الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية التي تسمح أن يتم التفاهم بين أفراد هذه الجماعات. وطريقة كل جماعة من هذه الجماعات في النطق تسمى لهجة، ويتكوَّن من مجموعات تلك اللهجات لغة معينة. فاللهجة إذن «مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصالَ أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فَهْماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة. فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص...»[3].

---

(١) ينظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٢٧-٢٨.

(٢) فندريس ص٢٩٦، وينظر: ماريو باي ص٦٩.

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص١٦.

ويقرر علماء اللغة أن الجماعة اللغوية الواحدة تحرص على أن تستخدم شكلاً للغة يرتفع عن الخصائص اللهجية المحلية للتعبير عن الفكر والأدب، ومظاهر التواصل الأخرى بين أفراد الجماعة اللغوية، وذلك الشكل هو ما يسمونه اللغة المشتركة، فاللغة المشتركة هي الصورة اللغوية المثالية التي تَفْرِضُ نفسها على جميع الأفراد في المجموعة اللغوية الواحدة[1].

وتقوم اللغات المشتركة دائماً على أساس لغة موجودة، تُتَّخَذُ لغةً مشتركةً من جانب أفراد وجماعات تختلف لديهم صور التكلم، والظروف التاريخية هي التي تفسر لنا تغلب هذه اللغة التي اتُّخِذَت أساساً، وهي التي تعلل انتشارها في جميع مناطق التكلم المحلي، فهي دائماً لغة وسطى، تقوم بين لغات أولئك الذين يتكلمونها جميعاً. أما عوامل قيام هذه اللغات المشتركة فترجع إلى التفوق السياسي أو الديني أو الاقتصادي، أو الأدبي أو الاجتماعي[2]. وتقدم العربية الفصحى اليوم مثالاً واضحاً للغة المشتركة، فبينما نسمع مئات اللهجات المحلية في الأقطار العربية نجد العربية الفصحى تُسْتَخْدَمُ على نحو موحَّد للتعبير عن قضايا العلوم والثقافة والمجالات العامة الأخرى.

ويذهب الباحثون المحدثون إلى أن العربية الفصحى ترجع في نشأتها إلى عصر ما قبل الإسلام، بعد أن توفرت عوامل التفوق للغة قريش فسادت أنحاء الجزيرة العربية، واقتبست ظواهرَ لغويةً كثيرةً من لغات القبائل الأخرى، وخرجت عن كونها لغة خاصة بأهل مكة، لتصبح لغة الأدب والمحافل لكل الناطقين بالعربية آنذاك، ومن ثَمَّ نزل بها القرآن الكريم وقد سبق بيان ذلك في المبحث الأول.

وألمحت في المبحث الأول أيضاً إلى رأي المحدثين في صفات العربية الفصحى المشتركة وهي: ١- أنها فوق مستوى العامة، ولا يتقنها إلا الخاصة من العرب. ٢- وأنها لم تكن ذات طابع محلي، فهي لا تنتمي إلى لهجة بعينها.

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: مستقبل اللغة العربية المشتركة ص٢، وعبد الصبور شاهين ص١٦٩، ورمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص١٦٥.

(٢) ينظر: فندريس ص٣٢٨، ورمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص١٦٦-١٦٧.

٣- وأنها لم تكن لغة سليقة لكل العرب، خاصة الإعراب، بل للقلة المختارة منهم[1].

* * *

وقد ترجح لديّ أن العربية الفصحى، التي نستعملها اليوم في الكتابة والخطابة ونحو ذلك، لا ترجع بخصائصها المعروفة إلى عصر يسبق الإسلام، كما أنها تَمُتُّ بسبب قوي إلى لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، على ما بينت في المبحث الثاني، وأن العامل الحاسم في نشوء الفصحى وبقائها كل هذه الحقب التاريخية المتطاولة هو القرآن الكريم وما أدى إليه من نشوء الدولة الإسلامية التي اتخذت اللغة العربية لغة دين وحضارة.

ولديّ من الملاحظات والأسباب ما جعلني أقدم هذا التصور لتاريخ العربية الفصحى، وهي تتلخص في:

أولاً: الجانب اللغوي:

إن المتأمل في منهج علماء العربية المتقدمين في وضع القواعد يجده خالياً من أي إشارة واضحة إلى نطق مشترك للعربية متميز عن نطق القبائل، بل نلمس أن القاعدة تنبني عندهم على النطق الغالب عند العرب للظاهرة، مع ترجيح نطق أهل الحجاز، فإن تساوت الظواهر المتقابلة في الشيوخ عُرِضَتْ كلها، مع النص على الجماعة التي تستعمل كل ظاهرة.

وهذا المنهج كان قد وضع أساسه شيخ المدرسة البصرية أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) وهو أستاذ الخليل بن أحمد، فقد قال عبد الملك بن نوفل: «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أَخْبِرْنِي عَمَّا وَضَعْتَ مِمَّا سَمَّيْتَهُ عربية، أيدخلُ فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه

---

(١) إبراهيم أنيس: مستقبل اللغة العربية المشتركة ص٩، ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٦٥.

العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأُسَمِّي ما خالفني لغات»[1].

ويقرر المحدثون أن الاختلاف بين لهجات اللغة الواحدة يكاد ينحصر في نطق الأصوات وما يتعلق بذلك من ظواهر، أما اختلافات البنية الصرفية أو النحوية فهي أقل[2]، وإذا رجعنا إلى عبارة علماء العربية المتقدمين في وصف الظواهر الصوتية لا نجد ما يشير إلى صفات لغوية معينة تنسب إلى الفصحى بل نجدهم يقولون في الهمز: التخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس[3]. ويقولون في الإمالة: إنها لغة بني تميم والفتح لغة أهل الحجاز[4]. والمُحْدَثُونَ هم الذين قالوا إن تحقيق الهمزة وترك الإمالة من خصائص الفصحى. ويمكن تتبع ظواهر كثيرة من هذا القبيل.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن أكثر الظواهر اللغوية التي عُدَّت من خصائص الفصحى ترجع إلى لغة أهل الحجاز، ما عدا الهمز الذي بينت عوامل شيوعه في الفصحى بعد الإسلام، وهو في الأصل من خصائص لغة بني تميم وأهل نجد، ولا يتسع المجال لعرض كل الظواهر المنصوص عليها، وتكفي الآن بعض الأمثلة[5]:

١- ما النافية المشبهة بليس، تُستعمل في الفصحى على نحو ما يستعملها أهل الحجاز[6].

٢- فتح أوائل الأفعال المضارعة لغة أهل الحجاز، وهو المستعمل في

---

(١) الزبيدي: ص٣٩، والسيوطي: المزهر ١/ ١٨٤.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ١٧.

(٣) ابن يعيش: ٩/ ١٠٧.

(٤) المصدر نفسه ٩/ ٥٤.

(٥) ينظر أيضاً: غالب فاضل المطلبي ص٥٥.

(٦) سيبويه ١/ ٥٧ و١٢٢ و١٤٦.

الفصحى، بينما لغة جميع العرب ما عداهم الكسر[1].

٣- بنو تميم يقولون: إحدى عَشِرَة، بكسر الشين، وأهل الحجاز يقولون: إحدى عَشْرَة بتسكينها، وهو المستعمل في الفصحى[2].

٤- أهل الحجاز يكسرون (أمس) في كل موضع، وبنو تميم يضمونه في الرفع، ويكسرونه في النصب والجر، والفصحى على الأول[3].

٥- بنو تميم يكسرون أول صيغة (فعيل) وأهل الحجاز يفتحونها، وهو القياس وعليه الفصحى[4].

٦- بنو تميم يقولون في الوقف: هٰذِهْ، بإسكان الهاء، فإذا وصلوا قالوا: هٰذِي فلانة. وأهل الحجاز وغيرهم من قيس ألزموها الهاء في الوقف وغيره[5].

وقد تبدو هذه الأمثلة شيئاً يسيراً بجانب سعة اللغة وتنوع أساليبها، ولكنها على قلتها تحمل دلالة بينة واضحة على مقدار أثر لغة قريش في الفصحى. ولا ينبغي أن ننسى أن اللهجات العربية قد تعرضت بعد الإسلام لأكبر اختلاط لغوي عرفه التاريخ، وقد أدى ذلك إلى أن تتداخل الظواهر اللغوية بحيث لا يعدم الباحث ظاهرة تقف بعكس ما تدل عليه الظواهر الأخرى.

ونختم الحديث عن هذا الجانب بالإشارة إلى أن علماء العربية حين يتحدثون عن لغة أهل الحجاز فإنهم يصفونها بما يدل على منزلتها في مجال الاعتداد بها في وضع القواعد، فسيبويه يقول: «والحجازية هي اللغة الأُولى القُدْمَى»[6].

---

(١) المصدر نفسه ٤/ ١١٠.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ٥٥٧، والأخفش ١/ ٩٨.

(٣) سيبويه ٣/ ٢٨٣.

(٤) المصدر نفسه ٣/ ١٠٧-١٠٨.

(٥) المصدر نفسه ٤/ ١٨٢.

(٦) المصدر نفسه ٣/ ٢٧٧.

وأبو حيان الأندلسي يقول: «واللغة الحجازية هي الفصحى»[1]. وهذا لا يتعارض مع ما تقرر من قبلُ من أن معظم مَنْ نُقِلَ عنه لسان العرب هم قيس وتميم وأسد[2]، وذلك لأن علماء العربية في العراق كان أكثر اتصالهم بهؤلاء، فأخذوا عنهم ما كان موافقاً لِمَا ورد في القرآن الكريم المكتوب بلغة قريش وضموه إليه، وعَدُّوا ما خالفه لغات دَوَّنُوها في الكتب، زادت في ثراء العربية في الألفاظ والأساليب.

ثانياً: الجانب التاريخي:

إن شواهد لغوية تاريخية تؤكد أن وجود لغة أدبية مشتركة قبل الإسلام أمر مشكوك فيه ومن تلك الشواهد نزول القرآن بلغة قريش، فقد تأكد ذلك بما يشبه اليقين، وأنه أُنزل بتسهيل الهمزة وكُتِبَ في المصاحف كذلك، وظلت قراءة التسهيل مشهورة في الحجاز في القرن الأول، فإذا كان هذا صحيحاً فإنه يعني عدم وجود لغة أدبية مشتركة للعرب قبل الإسلام، فلو كانت موجودة لنزل بها القرآن، ولكان الهمز أول خصائص تلك اللغة.

وإذا أنعم الدارس النظر في عوامل التوحيد اللغوي في الجزيرة العربية بين القبائل العربية قبل الاسم لوجدها ليست من القوة بحيث تؤدي إلى فرض لغة واحدة من لغات القبائل على غيرها، والدارسون يذكرون لغة قريش، سكان مكة، على أنها تهيأت لها فرص السيادة قبل الإسلام لعوامل دينية واقتصادية. ولكني لا أتصور أن حضور بعض العرب في موسم الحج أو التقاءهم في الأسواق التجارية التي كانت تصاحبها استعراضات أدبية يمكن أن تؤدي إلى سيادة لغة قريش بحيث تصير لغة أدبية مشتركة للعرب جميعاً، وذلك لأنه مع قلة الكتابة سرعان ما يمحو النسيان ما يعلق بالذاكرة من ظواهر النطق القرشي، ولم يبتعد الرافعي عن الحقيقة حين قال: «فإن اللغة الأدبية لا تنشأ ولن تستقيم إلاّ

---

(١) نقلاً عن السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: الفارابي ص١٤٧، والسيوطي: المزهر ١/ ٢١١.

إذا كانت مكتوبة مدونة متدارسة، إذ الكتابة قَيْدٌ من التغيير والتبديل، وهي نص في عموم الاحتذاء والمحاكاة، لأنها في مكانٍ ما هي في كل مكان غيره»[1].

ويظهر من رواية نقلها الزُّبَيْدِي أن لغة موحدة لم تكن قد استقرت بَعْدُ حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وهي تحكي محاورة علمية بين عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) وكلاهما من علماء البصرة، قال يحيى بن المبارك اليزيدي: «جاء عيسى بن عمر الثقفي - ونحن عند أبي عمرو بن العلاء - إلى أبي عمرو وقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز (ليس الطيب إلا المسكُ) بالرفع، قال: فقال أبو عمرو: نِمْتَ يا أبا عُمَرَ، وأَدْلَجَ الناس، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع».

ثم أمر أبو عمرو بن العلاء يحيى وخلفاً الأحمر أن يذهبا إلى أبي المهدي - وهو من فصحاء أهل الحجاز، وكان بالبصرة - وأمرهما أن يُلَقِّنَاهُ الرفع، فقال: «ليس هذا من لَحْني ولا لَحْنِ قومي»، وأن يذهبا إلى المنتجع التميمي ويلقناه النصب فأبى إلاّ الرفع[2].

ويذهب الباحثون المحدثون إلى أن اللغة الأدبية المشتركة قبل الإسلام لم تكن لغة سليقة بالنسبة لكثير من العرب، على نحو ما مر في كلامهم، وهذه القضية لا تتناسب مع ما كان عليه العرب قبل الإسلام وفي القرن الأول خاصة من قوة الملكة اللغوية التي كانت تُسْعِفُهم في أحرج الأوقات، فنجد العربي يرتجز في ساحة المعركة أو يرتجل القصيدة في المحافل أو يُلْقِي الخطبة البليغة المؤثرة في خصومة أو مناسبة، وكل ذلك يحصل من غير استعداد، ويأتي في أسلوب قوي مؤثر بليغ، فهل يحصل كل هذا لو كانت اللغة التي يعبر بها لغة مصنوعة؟ إنني

---

(١) المعركة بين القديم والجديد ص٣٧١.

(٢) طبقات اللغويين والنحويين ص٤٣-٤٤.

أستبعد ذلك، وأعتقد أن كل واحد منهم كان يعبر بلغته التي نشأ عليها في بيته وبين قومه، وهذا يفسر تمكنهم من القول، وسلامة منطقهم من اللحن.

وإذا كانت الدلائل تشير إلى أن العربية الفصحى المشتركة لم يكن لها وجود واضح قبل الإسلام، فإنها لا شك قد تمخضت بعد الإسلام عن لغة أهل الحجاز، وقريش خاصة في ظل عاملين: نزول القرآن بها، والصراع اللغوي الذي أعقب ذلك، وانتهى بسيادة اللغة الحجازية، بعد أن ترك آثاره عليها، لتصبح اللغة الأدبية المشتركة.

وقد يكون من الأمور غير المتيسرة للبحث الان إعطاء تاريخ محدد لسيادة اللغة الحجازية ولكن يمكن القول إن بدء ذلك كان مقترناً بنزول القرآن الكريم وانتشار الإسلام، وامتد بعد ذلك قروناً قبل أن تستكمل العربية الفصحى شكلها المستقر، ويمكن أن يكون انتهاء عصور الاحتجاج اللغوي تاريخاً محتملاً لاكتمال تلك السيادة التي حملت في طياتها عناصر لغوية كثيرة من لغات العرب الأخرى خاصة في الجانب الصوتي والمفردات. ويقول المستشرق الألماني يوهان فك عن اللغة العربية في القرن الرابع: «وهكذا صارت العربية الفصحى، في أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، لغة للكتابة قطعت جميع أشواط نموها وتكوينها، ولم تعد قابلة لزيادة من النمو الحي. فقد غدت لغة قديمة نموذجية، وتغلّب إشعاع الجمال الفني في قوالبها على الفاقة الخشنة والعراء المستكره في لهجات البدو المعاصرين»[١].

---

(١) العربية ص١٦٠.

المبحث الخامس

الشعر الجاهلي واللغة الفصحى

هناك عقبة كبرى تقف في وجه الصورة التي رسمناها لتكوُّن العربية الفصحى، وهي الشعر الجاهلي، الذي جاءنا في لغة أدبية موحدة في شكلها العام. وكانت هذه اللغة الموحدة أكبر دليل على وجود اللغة العربية المشتركة قبل الإسلام لدى الباحثين المُحْدَثِين، وهي التي حملتهم على رفض الفكرة القائلة بنزول القرآن بلغة قريش، ودعتهم إلى القول بنزوله بتلك اللغة.

وهذه قضية لا تخلو من تعقيد، ونحن لا نريد أن نخوض فيها على نحو مفصل هنا، وما سنعرضه هنا لا يمثل فكرة متكاملة، لكنه محاولة لفهم طبيعة لغة الشعر الجاهلي، وهي محاولة بعيدة كل البعد عما ذهب إليه طه حسين في نظريته القائلة بانتحال الشعر الجاهلي وتتلخص هذه المحاولة في أن الشاعر الجاهلي كان يقول قصائده بلغته التي ينطقها قومه، وأن تلك اللغة لم تكن بعيدة عن أفهام السامعين من خارج قبيلته، فالتميمي ينظم بلغة قومه والحجازي ينظم بلغة قومه، وهكذا، ويظل القدر المشترك من خصائص العربية بين تلك اللغات هو العامل المساعد على تفهم ذلك الشعر من أفراد مختلفي الانتماءات القبلية والإقليمية.

وفي أثناء رحلة الشعر العربي من العصر الجاهلي إلى عصر التدوين في القرن الثاني تَعرَّض على ألسنة الرواة إلى تغييرات من المحتمل أنها أدت إلى تنقية ذلك الشعر من الظواهر اللغوية المحلية، وكان القالب الشعري المتمثل بالوزن والقافية يحمي ذلك الشعر من الاضمحلال لكنه في الوقت نفسه لا يمنع من دخول التغيير المتعمد أو العفوي في جزئيات البيت الشعري.

واختفاء آثار الخصائص اللغوية المحلية من الشعر الجاهلي لم يكن تامّاً، فهناك بقايا منها تظهر في عدة مجالات، وتدل تلك البقايا على أن لغة الشعر الجاهلي لم تكن موحدة، أي أن لغة أدبية موحدة لم تكن موجودة أو بارزة في ذلك العصر، وهذه القضية قد تحتاج إلى كثير من الدلائل حتى يمكن أن تُقْبَلَ على أنها حقيقة مسلمة، ولكني وأنا أستعرض مراحل تكوُّن العربية الفصحى وجدت أن من العقبات التي تقف دون التسليم بالنتيجة التي انتهيت إليها - لغة الشعر الجاهلي، ومن ثَمَّ اتجهتُ إلى هذا الميدان وتَجَمَّعَتْ لديَّ عدة ملاحظات يمكن أن يُعتمد عليها في إزالة هذه العقبة، وتتلخص تلك الملاحظات بالأمور الآتية:

١- ملاحظات النحويين:

يتحدث النحاة في حالات كثيرة عن روايات للنصوص الشعرية مسندة إلى قبائل معينة تخالف رواية غيرها، وفي الكتاب لسيبويه أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة، من أوضحها دلالة كلامه في أحد أبواب الاستثناء، وهو قوله[1]:

«هذا باب يُخْتَارُ فيه النصبُ لأنَّ الآخِرَ ليس من نوع الأول: وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً، جاؤوا به على معنى ولكنَّ حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخِر من الأوّل، فيصير كأنه من نوعه، فحُمِلَ على معنى ولكنَّ، وعَمِلَ فيه ما قبله كعَمَلِ العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلاَّ حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يُعْلَمَ أَنْ ليس فيها آدميٌّ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلاَّ حمارٌ... وعلى هذا أَنْشَدَتْ بنو تميم قول النابغة الذبياني:

إلاَّ أَوَارِيَّ لأيـــاً مـــا أُبيِّنُهـــا والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومةِ الجَلَدِ

---

(١) الكتاب ٢/٣١٩-٣٢٣، وهناك أمثلة في الكتاب، ينظر: ١/٤٧، ٤٩ و٧٢ و٨٢ و٢٥٩ و٤٠١ و٢/١٦٧ و١٨٦ و٣/١٨٢ و٤٦٨.

وأهل الحجاز ينصبون. ومثل ذلك قوله:

وبلـــدةٍ ليـــس بهـــا أَنِيـــسُ إلاّ اليعـــافيـــرُ وإلاّ العِيـــسُ

جعلها أنيسها، وإن شئت كان الوجه الذي فَسَّرْتُهُ في الحمار أول مرة، وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل.

ومن ذلك في المصادر: ما له عليه سلطان إلا التكلف، لأن التكلف ليس من السلطان، وكذلك: إلاّ أنه يتكلف، هو بمنزلة التكلف، وإنما يجيء هذا على معنى ولكن. ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، ومثله: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ۝ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾ [يس: ٤٣-٤٤]. ومثل ذلك قول النابغة:

حَلَفْـتُ يمينـاً غيـرَ ذي مَثْنَـوِيَّـةٍ ولا عِلْمَ إلاّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، يجعلون الظنَّ علمهم، وحسنَ الظن علمه، والتكلفَ سلطانه، وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً:

ليـس بينـي وبيـن قيـسٍ عتـابُ غيرُ طعنِ الكُلَى وضربِ الرقابِ

جعلوا ذلك العتاب.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا».

ويستخلص من هذا النص أمران، الأول: أن القاعدة النحوية اعتمدت على صور النطق اللهجية، فيتقابل نطق أهل الحجاز ونطق بني تميم، ولا مكان لشيء اسمه العربية الفصحى أو اللغة الأدبية المشتركة. والثاني: تعدد رواية النصوص الشعرية تبعاً للانتماء القبلي لراوي النص، وهذا يعني أن النصوص الشعرية كانت تتعرض للتغيير حتى تناسب السليقة اللغوية للراوي. ويمكن أن تكون هذه الظاهرة قد أخفت بعضاً من الخصائص اللغوية المحلية التي كانت في الشعر الجاهلي.

ووجدت في كتاب «معاني القرآن» للفراء الظاهرة نفسها في مواضع كثيرة، منها قوله وهو يتحدث عن إعراب (كل) في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]:

«وقال الآخر:

قَدْ عَلِقَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعِي ... عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِ

رفعاً، وأَنْشَدَ فيه بعض بني أسد نصباً»[1].

ومن ذلك قوله: «أنشدني بعض بني عُقَيلٍ:

وحتى رأينا أَحْسَنَ الفعلِ بيننا ... مُسَاكَتَةً لا يَقْرِفُ الشَّرَّ قارفُ

يُنشدُ رفعاً وجزماً. وقال الآخر:

لو كنتَ إذ جئتنا حاولْتَ رُؤْيَتَنا ... أو جئتنا ماشياً لا يُعْرَفُ الفرسُ

رفعاً وجزماً»[2] يريد الفعلين: يَقرف، ويُعرف.

ومنه أيضاً قوله: «أنشدني بعضهم:

يا سيداً ما أنت من سيِّدٍ ... موطَّأ الأعقابِ رَحْبِ الذراع

أنشدنيه بعض بني سليم (موطأ) بالرفع، وأنشدنيه الكسائي (موطأ) بالخفض»[3].

٢- تَعَدُّدُ صُوَرِ الرواية:

من اللافت للنظر في الكتب التي تهتم برواية الشعر القديم، والجاهلي منه

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٨٣.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٧٥، وتنظر أمثلة أخرى: ١/ ١٠٥ و١٦٩ و٢٠٤، و٢/ ٢٦ و٣٤٨. وعند الأخفش أيضاً ١/ ٦٤ و١٤٥ و١٥٧ و٢٨٠ و٢/ ٣٤١.

خاصة، اختلاف رواية أبياتٍ كثيرة من القصيدة الواحدة، في حركة إعرابية أو إبدال حرف أو كلمة أو أكثر. وقمت بمحاولة أولية في تتبع رواية بعض قصائد الشعر الجاهلي المشهورة، فوجدت أن قصيدة النابغة التي مطلعها: (يادارَمَيَّة بالعلياءِ فَالسَّنَدِ) قد تعددت رواية ثمانية وعشرين بيتاً من أبياتها البالغة خمسين بيتاً، وذلك في كتاب (شرح القصائد التسع المشهورات) للنحاس[1]. ووجدت أن قصيدة لبيد التي مطلعها (عَفَتِ الديارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا) قد تعددت رواية سبعة وثلاثين بيتاً من أبياتها التسعة والثمانين، في الكتاب نفسه[2]. واستعرضت كتاب (النوادر) لأبي زيد ووجدت فيه عشرات الأمثلة على الاختلاف في رواية الشعر القديم[3].

ولعل الرواية الشفهية للشعر القديم قبل عصر التدوين في القرن الثاني الهجري كانت السبب الأكبر في تلك الاختلافات[4]. وكان ابن هشام (عبدالله بن يوسف ت٧٦١هـ) قد قال في كتابه شرح الشواهد: «كانتِ العربُ يُنْشِدُ بعضُهم شعرَ بعض، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطِرَ عليها، ومن ههنا كثرت الروايات في بعض الأبيات»[5]. وقال مصطفى صادق الرافعي: «فإن العرب إنما كانوا يحفظون ويتناقلون، وهم قوم، كما قيل، أناجيلهم في صدورهم، فلم

---

(١) القصيدة من ص(٧٣٣-٧٧٦) والأبيات هي: (٢- ٣- ٤- ٨- ١١- ١٢- ١٤- ١٦- ١٨- ٢٠- ٢٢- ٢٨- ٣٠- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٤١- ٤٢- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠).

(٢) القصيدة من ص(٣٥٩-٤٥٠) والأبيات هي: (٥- ٦- ٩- ١٢- ١٤- ١٧- ١٨- ١٩- ٢١- ٢٦- ٢٨- ٣٢- ٣٥- ٣٩- ٤١- ٤٢- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٨- ٥١- ٥٢- ٥٤- ٦٠- ٦١- ٦٣- ٦٤- ٧١- ٧٤- ٧٦- ٧٨- ٨٠- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٩).

(٣) تنظر أمثلة ذلك في كتاب النوادر ص(٤- ٩- ١٤- ٢٩- ٣٥- ٣٦- ٤٠- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٥٠- ٦٢- ٦٧- ٧٠- ٧٥- ٨١- ١١٧- ١٢٥- ١٥٣).

(٤) لم يثبت تدوين الشعر الجاهلي على نحو واسع قبل عصر التدوين (ينظر: ناصر الدين الأسد ص١٠٨- ١٣٣).

(٥) نقلاً عن السيوطي: المزهر ١/ ٢٦١ ، وذكره نحوه البغدادي ١/ ١٧ .

يكتبوا ولم يُدَوِّنُوا، ومع الحفظِ النسيانُ قليلُه وكثيرُه، فإذا نسي أحدهم الكلمة في بيت من الشعر وضع غيرها في مكانها ليقيمه، إذ لا بد أن يرويه أو يتمثل به، ثم يكون غيره لم يَنْسَ فيَروِي الشعر على أصله، فتجتمع روايتان، فإذا كانوا ثلاثة فتلك ثلاث روايات كل منها بلفظ غير الأخرى..»[1].

ويمكن أن نستخلص من ذلك أن الشعر الجاهلي قد تعرض في أثناء الرواية الشفهية لبعض التغيير، ولا أستبعد أن يكون ذلك التغيير قد أخفى بعض الظواهر اللغوية المحلية، ولا ننسى أن كثيراً من مظاهر الاختلاف بين لغات العرب كان في ظواهر صوتية قد تخفيها نظم الكتابة العربية، وأن تلك الظواهر يمكن أن تتغير في النطق من غير أن يخل ذلك بالوزن الشعري.

٣- وجود بقايا لظواهر لهجية في الشعر الجاهلي:

كتب الدكتور هاشم الطعان رسالته في موضوع (الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة)[2]، وتحدث في الفصل الخامس عن (الأدب الجاهلي واللهجات) تتبع فيه السمات اللهجية في نماذج للشعر الجاهلي من الحجاز (شعر هُذَيْل) ومن نَجْد (شعر تميم) ومن اليمن (نماذج متعددة)[3]، وانتهى من ذلك إلى استنتاجات لَخَّصَها في الفصل السادس من الرسالة. ويهمنا هنا نقل تصوره عن لغة الشعر الجاهلي، مع ملاحظة أنه كان متأثراً بالرأي السائد القائل بوجود لغة أدبية مشتركة أو عربية فصحى في العصر الجاهلي، يقول: «ومن كل ما تقدم يستطيع الباحث أن يجزم أن الصورة اللغوية الحقيقية للأدب الجاهلي كانت كما يلي:

١- يَنْبُغُ الشاعر في القبيلة، فينظم الشعر، ويَخْطُبُ الخطيبُ ويُطلقُ المَثَلَ، فكل ذلك بلهجة القبيلة نفسها التي لا تبعد كثيراً عن لهجات القبائل المجاورة

---

(١) المعركة بين القديم والجديد ص٣٣٦، وينظر أيضاً: تاريخ آداب العرب (له) ١/٣٨٨.

(٢) طبع في مطبعة دار الحرية ببغداد سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٣) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة ص١٦٥-٢٣٢.

ولا عن لغة الأدب العامة لما تقدم من ضآلة الفروق بين اللهجات.

٢- يشيع شعر الشاعر ويُرْوَى ويُنْشَدُ في المواسم والأسواق والحج والأسمار.

٣- يكون الراوية أحياناً من غير قبيلة الأديب فيروي أدبه إما بلهجته - أي لهجة الراوية - أو باللغة الأدبية التي كانت تنمو باطراد...

٤- وحين يشيع شعر الشاعر ويصبح مشهوراً ويجد نفسه أهلاً لإنشاد شعره خارج نطاق قبيلته في المواسم والأسواق حيث كانت تُضرب القبب للمُحَكِّمين كان الشاعر يسمو بلغته عن الصفات اللهجية الضيقة ويحاول أن ينظم بدءاً باللغة الأدبية التي كانت مستمرة في التوسع والغنى على حساب اللهجات نفسها...»[1].

وهذه النتيجة التي انتهى إليها الباحث تلتقي مع ما نتصوره للغة الشعر الجاهلي إلاّ ما ورد في النقطة الرابعة، فإن ما ذكره من أن الشاعر بعد أن يشتهر يحاول أن ينظم باللغة الأدبية - أمرٌ لا نجد ما يشير إليه على نحو واضح.

وبعد هذا العرض الموجز فإن لغة الشعر الجاهلي لم تعد تشكل عقبة تحول - في نظري - دون قبول الفكرة التي انتهى إليها البحث في الصفحات السابقة، ومع ذلك فإني مقتنع بأن لغة الشعر الجاهلي تحتمل مزيداً من التدقيق والتأمل، وقد تساعد نتيجة البحث في إعادة قراءة ودراسة الشعر الجاهلي على نحو جديد.

---

(١) المصدر نفسه ٢٤١- ٢٤٣.

المبحث السادس

علاقة العربية الفصحى بقراءة القرآن الكريم

إن القرآن الكريم هو كتاب العربية الأول، يتخذ الأدباء والخطباء والمتحدثون بلاغته وفصاحته مثالاً يحتذونه، وقد يبدو عنوان هذا المبحث لذلك غريباً لأول وهلة، إذ كيف يصح البحث عن العلاقة بين العربية الفصحى وقراءة القرآن في الوقت الذي يمثل فيه القرآن النموذج الأعلى للعربية الفصحى؟ لكن البحث في الظواهر الصوتية التي تُمَيِّزُ العربية الفصحى وموازنتها بالظواهر الصوتية التي تبدو في القراءات القرآنية تجعلنا نكتشف أن هناك تماثلاً قد يصل إلى حد التطابق بين العربية الفصحى وقراءة عاصم في تلك الظواهر، وهذه القضية هي التي نريد أن نوضحها في هذا المبحث.

فالمعروف اليوم أن قراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت١٢٧هـ) هي القراءة السائدة في معظم البلدان الإسلامية، عدا المغرب وبعض أنحاء إفريقيا، ونلاحظ بشكل واضح التشابه الكبير بين الفصحى وقراءة عاصم في ظاهرتي تحقيق الهمزة وترك الإمالة، فكيف تحقق هذا وفي أي وقت؟ وهل كان انتشار قراءة عاصم قد أسهم في التزام الفصحى بذلك أو كان تَمَيُّزُ الفصحى بذلك سبباً في انتشار قراءة عاصم؟ هذا ما سوف أحاول تتبعه في هذا المبحث، للوقوف على عامل آخر ربما أسهم في تكوُّن العربية الفصحى، وللكشف عن أصل هذا التشابه في الظواهر الصوتية التي أشرت إليها ولتحديد جوانب التأثر والتأثير في ذلك.

أولاً: قراءة عاصم:

قراءة القرآن سُنَّةٌ يأخذها الآخِر عن الأول[1]، وقد تعلَّم الصحابة - رضي الله عنهم - قراءة القرآن من رسول الله ﷺ وتلقى التابعون القرآن عن الصحابة وتعلموا منهم قراءته، فنشأت طبقة من العلماء بالقرآن في الأمصار الإسلامية أخذوا عِلْمَهُمْ من الصحابة، وخَلَفَهُمْ تلامذتُهُمْ من تابعي التابعين، الذين ظهر فيهم علماء تجردوا للقراءة واشتدت بها عنايتهم، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم، خاصة في الأمصار الخمسة: مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام[2]، ومن أشهرهم القراء السبعة الذين عَدَّ ابن مجاهد قراءتهم أصح القراءات وأشهرها، وهم نافع، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر[3].

وترجع قراءة عاصم التي يقرأ بها أكثر المسلمين اليوم إلى قراءة أهل الكوفة، وقد يغنينا في توضيح تاريخ القراءة فيها ما قاله ابن مجاهد، رحمه الله: «وأمّا أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدمين من أهلها قراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - لأنه هو الذي بَعَثَ به إليهم عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - ليعلمهم، فأُخِذَتْ عنه قراءته قبل أن يجمع عثمان - رضي الله تعالى عنه - الناسَ على حرف واحد، ثم لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم... فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها، وأول من أقرأ بالكوفة القراءة التي جمع عثمان - رضي الله تعالى عنه - الناس عليها أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ، واسمه عبد الله بن حبيب، فجلس في المسجد الأعظم ونَصَبَ نفسه لتعليم الناس القرآن، ولم يزل يُقْرِيءُ بها أربعين سنة... وكان أخذ القراءة من عثمان وعن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وأُبَيّ بن كعب - رضي الله تعالى عنهم. وكان يقول: قرأت على أمير المؤمنين

---

(١) ابن مجاهد ص٥٠.

(٢) علم الدين السخاوي ٢/ ٤٢٤- ٤٣١.

(٣) ابن مجاهد ص٨٧.

عَلِيٍّ - رضي الله تعالى عنه - القرآن كثيراً، وأمسكت عليه المصحف فقرأ عَلَيَّ، وأقرأْتُ الحسن والحسين - رضي الله تعالى عنهما - حتى قرآ عَلَيَّ القرآن، وكانا يدرسان على أمير المؤمنين عَلِيٍّ - رضي الله تعالى عنه - فربما أخذ عَلَيَّ الحرف بعد الحرف... فلما مات أبو عبد الرحمن - رحمه الله تعالى - خَلَفَهُ في موضعه أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود»[1].

وكان عاصم قد قرأ على زِرِّ بن حُبَيْشٍ، أحد أشهر تلامذة عبد الله بن مسعود في الكوفة، وقرأ أيضاً على أبي عمرو سعد بن إياس الشيباني، إضافة إلى أبي عبد الرحمن السلمي[2].

وأخذ القراءة عن عاصم ثمانيةٌ وأربعون من الأئمة العلماء[3]، وذكر منهم ابن الجزري أكثر من ثلاثين[4]. لكن أشهر مَنْ روى عنه القراءة اثنان هما أبو بكر بن عياش، وحفص بن سليمان، وانتشرت قراءة عاصم من رواية حفص خاصة.

ثانياً: ظواهر صوتية مشتركة:

لاحظ اللغويون القدماء أن تحقيق الهمزة من خصائص لغة قبائل تميم وقيس وأن تسهيلها من خصائص لغة أهل الحجاز عامة وقريش خاصة[5]. وهذا أمر سبقت الإشارة إليه على نحو مفصل، لكن الذي نريد أن نقرره هنا هو أن تحقيق الهمزة صار يُعَدُّ من خصائص العربية الفصحى[6]، ويقابل ذلك التزام تام بتحقيق الهمزة في قراءة عاصم في جميع أحوالها، سواء كانت مفردة أم مقترنة بهمزة أخرى[7].

---

(١) المصدر نفسه ص٦٦-٦٩.

(٢) ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٩٤ و٣٠٣.

(٣) علم الدين السخاوي ٢/ ٤٦٥.

(٤) غاية النهاية ١/٣٤٧، وينظر: ابن مجاهد ص٩٧.

(٥) سيبويه ٣/٥٤١، والأزهري ١٥/٦٩١، وابن يعيش ٩/١٠٧.

(٦) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص٧٨، وتمام حسان ص٧٥.

(٧) ابن مجاهد ص١٣٠ و١٣٥ و١٣٨، والحنبلي ص٥-٦.

أما الإمالة، وهي النطق بالألف مَنْحُوّاً بها نحو الياء قليلاً أو كثيراً، فإنها كانت لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، ويقابلها الفتح وهو لغة أهل الحجاز[1]، وتباين القراء في الأخذ بالإمالة في القراءة على نحوٍ فَصَّلته كتب القراءات، لكن عاصماً كان الغالب على قراءته الفتح، فلم يَرْوِ عنه حفصٌ الإمالة إلا في حرف واحد، هو قوله تعالى: ﴿مَجْرٜىٰهَا﴾ [هود][2]، والإمالة متروكة في العربية الفصحى اليوم، إذ يحرص المتحدثون بها على الفتح دائماً.

إن بروز ظاهرتي تحقيق الهمزة وترك الإمالة في قراءة عاصم يرجع - في ظني - إلى تعدد مصادر قراءة عاصم، فإن قراءته جمعت بين قراءة أهل المدينة وقراءة أهل الكوفة، ومن خلال ظاهرة الاختيار في القراءة، التي أشرنا إليها من قبل، تَمَكَّن عاصم من تأليف حروف قراءته، على هذا النحو الذي جاء متوافقاً مع خصائص ما صار يعرف فيما بعد بالعربية الفصحى، التي استمدت أكثر خصائصها من لغة أهل الحجاز.

وقد يظن ظانٌّ أن عاصماً حين اختار حروف قراءته كانت العربية الفصحى هي المثال الذي نسج على منواله، لكن هذا يقتضي وجود الفصحى في حياة عاصم الذي توفي في الكوفة سنة ١٢٧هـ، وهو أمر غير مؤكد الوجود، على نحو ما تبين في المباحث السابقة.

ولدينا مثال يؤكد ما نذهب إليه وهو التقاء الهمزتين في كلمة واحدة أو كلمتين، قال سيبويه: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يُخَفِّفُونَ إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرتُ لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فَتُحَقَّقَا»[3] وقال «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من

---

(١) ينظر: سيبويه ٤/١١٨، والداني: الموضح ورقة ٢و، وابن يعيش ٩/ ٥٤.

(٢) ابن الجزري: النشر ٢/ ٤١.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٤٨.

بدل الآخرة»[1].

إن كلام سيبويه المتوفى في حدود ١٨٠هـ، ويؤيده النحويون الذين جاؤوا من بعده[2] يدل على أنه لا يجوز عند النحاة اجتماع همزتين في كلمة أو كلمتين فتحققا، ولا بد من تخفيف إحداهما على الأقل، ولو كان عاصم ينسج على صورة العربية التي رسمها النحاة لَمَا وجدناه يحقق الهمزتين سواء كانتا في كلمة أم في كلمتين[3]، وإنما كان عاصم يستهدي بالرواية عن شيوخه، ويسترشد بفصاحته ومعرفته التامة بالعربية، ولا تَفْهَمْ من هذا الكلام أن عاصماً كان يجتهد برأيه في اختيار وجوه قراءته، وإنما نقصد أنه حين كان يختار ما يقرأ به ويُعَلِّمُه، مما رواه عن شيوخه، كان يتوخى الأكثر فصاحة واطراداً في العربية.

وهذه الملاحظة تثير سؤالاً هو: هل يعني ذلك أن قراءة عاصم أسهمت في تكوُّن العربية الفصحى من بعض الوجوه، خاصة أن خصائصها قد تبلورت قبل عصر النحاة الكبار؟ إن تقرير الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى كثير من التتبع والوقوف على مراحل تطور القراءات ومعرفة تفصيلات قد لا يتوفر منها في الوقت الحاضر إلا القليل.

ومع معرفتي أن الظواهر الجزئية التي أشرت إلى بعضها لا يمكن تعميمها بسهولة إلا أن الباحث المدقق لا يجد بُدّاً من الوقوف عندها واستخلاص دلالتها، عسى أن تكون أساساً يمكن البناء عليه، وأجد أن من المفيد أن أختم هذا المبحث بجملة حقائق تاريخية تتعلق بانتشار قراءة عاصم لعلها تساعد يوماً في الإجابة على السؤال الخاص بالعلاقة بين العربية الفصحى وقراءة القرآن الكريم من حيث التأثر والتأثير.

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٢.

(٢) انظر مثلاً: ابن يعيش ٩/١١٦.

(٣) ابن مجاهد ص١٣٨، والحنبلي ص٦.

ثالثاً: انتشار قراءة عاصم وأثر ذلك في العربية الفصحى:

كان القرن الثاني عصر مشاهير القراء الذين اقتدى الناس بهم في القراءة، في زمانهم وفي العصور اللاحقة، ومن بينهم القراء السبعة الذين جمع ابن مجاهد قراءاتهم في كتاب السبعة، واتفق المسلمونَ على صحة قراءاتهم وتواترها، وبينما كان علماء القراءة يحرصون على رواية القراءات السبع وغيرها كان جمهور الناس يكتفون بضبط قراءة واحدة يتلون بها كتاب الله تعالى، وأدى ذلك خلال القرون المتلاحقة إلى انتشار بعض القراءات وانحسار بعضها حتى صارت لا تُعْرَفُ إلاَّ من الكتب ولا يضبطها إلا المتخصصون بدراسة القراءات ورواياتها.

وتسود اليوم قراءة عاصم من رواية تلميذه حفص في أكثر بلاد المسلمين وتُضْبَطُ بها المصاحف المطبوعة، عدا بلاد المغرب فإن قراءة نافع هي السائدة هناك، وهذه الحالة ليست وليدة عصرنا، وإنما هي قديمة مضت عليها قرون. ولا نزال نحتفظ ببعض شواهد التطور الذي أدّى إلى هذه الحالة، نعرضها مع علمنا بوجود فجوات تاريخية قد يتمكن الباحثون يوماً من إتمامها.

ذكر علم الدين السخاوي أن صالح بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي: أيُّ القراءة أحب إليك؟ فقال: قراءة نافع. قلت: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم[1]، وكانت وفاة الإمام أحمد بن حنبل سنة ٢٤١هـ.

وقال مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ): «فقراءتُهُ مختارةٌ عند مَنْ رأيت من الشيوخ، مقدَّمةٌ على غيرها، لفصاحة عاصم، ولصحة سندها، وثقة ناقلها»[2]، وهذه ثلاثة أسباب ذكرها مكي يحسن الوقوف عندها.

أما فصاحة عاصم فهذا أمر نص عليه تلامذته ومعاصروه، فقد قال تلميذه أبو

---

(١) جمال القراء ٢/٤٦٤، وجاء مثله في مسائل الإمام أحمد من رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ١/١٠٠، وذكر ابن الجزري القصة عن ابنه عبد الله (غاية النهاية ١/٣٤٨).

(٢) التبصرة ص٢١٩.

بكر بن عياش: «كان عاصم نحوياً فصيحاً»[1]، وقال حسن بن صالح: «ما رأيت أحداً كان أفصح من عاصم بن أبي النجود، إذا تكلم كاد يدخله الخيلاء»[2]. وقال ابن مجاهد: «كان عاصم متقدماً في زمانه مشهوراً بالفصاحة معروفاً بالإتقان»[3].

وأما صحة سند قراءته فذلك لأن عاصماً كان قريب العهد من عصر الصحابة، وهو معدود في التابعين[4] لكن شيوخه في القراءة كانوا من كبار التابعين، وأشهرهم أبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، اللذين أخذا قراءتهما عن علماء الصحابة بالقراءة ليس بينهما وبينهم أحد، وهم: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأُبَيُّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، رضي الله عنهم[5].

وأما ثقة نقلة قراءة عاصم، فقد قال علم الدين السخاوي: «وروى عنه القراءة ثمانية وأربعون من الأئمة والعلماء»[6] ليس من هدف البحث هنا تتبع أخبارهم، ولكن يكفينا الوقوف على خبر اثنين منهم، وهما أشهر رواة قراءة عاصم: أبو بكر شعبة بن عياش وأبو عمر حفص بن سليمان الأسدي البزاز، حيث تعتمد كتب القراءات عليهما في ذكر قراءة عاصم.

أما أبو بكر شعبة فإنه كان لا يكاد يُمَكِّنُ من نفسه من أراد أخذ قراءة عاصم منه[7]، كما أنه قطع الإقراء قبل موته سنة ١٩٣هـ بسبع سنين، وقيل بأكثر[8]،

---

(١) الذهبي: معرفة القراء ١/ ٧٥.

(٢) ابن مجاهد ص٧١.

(٣) المصدر نفسه ص٧٠.

(٤) مكي: التبصرة ص٢٢٠.

(٥) الداني: التيسير ص١٨.

(٦) جمل القراء ٢/ ٤٦٥.

(٧) ابن مجاهد ص٧١.

(٨) ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٢٦.

ولعل هذا هو السر في انتشار قراءة عاصم من رواية حفص الذي كان متفرغاً للقراءة، بينما كان أبو بكر مشتغلاً برواية الأحاديث إلى جانب القراءة، ومن ثم قال يحيى بن معين: هو أصح قراءة من أبي بكر وأبو بكر أوثق منه، يعني في الحديث[1].

وكان حفص ربيب عاصم، ابن زوجته، وكان ينزل معه في دار واحدة، فقرأ عليه القرآن مراراً، حتى صار أضبط من روى القراءة عن عاصم[2]، ولم يلبث حفص أن غادر الكوفة فأقام في بغداد وذكر الخطيب البغدادي أنه كان ينزل في الجانب الشرقي من بغداد في محلة سماها سويقة نصر، وأنه لو رأيته لقرت عينك به علماً وفهماً[3]، فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ بها أيضاً[4]. وذكر أبو بكر الأنباري أن الفضل بن يحيى أقام بمكة مجاوراً حتى أخذ القراءة عن أبي عمر حفص بن سليمان[5]، ولا نعلم مقدار مكث حفص في بغداد ولا مجاورته في مكة، ولكننا نعلم أنه أقرأ القرآن فيهما، وأنه توفي سنة ١٨٠هـ أو بعدها[6].

ولعل فصاحة عاصم، وعلو إسناد قراءته، وضبط تلامذته ونشاطهم في تعليم قراءته - كانت السبب في انتشار قراءته كما ذكر مكي بن أبي طالب، وليس من اليسير القول إن قراءة عاصم سادت في بلدان المشرق الإسلامي في قرن معين، ولكن لدينا روايات وأقوال توضح لنا جانباً من هذه القضية الكبيرة، من ذلك أن الخطيب البغدادي ذكر أحمد بن سهل الأشناني المتوفى سنة ٣٠٧هـ، وقال عنه: «وهو أحد القراء المجودين، فقرأ على عبيد بن الصباح، روايته عن حفص بن

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٨.

(٢) الخطيب البغدادي ٨/ ١٨٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ١١٣.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١١٣.

(٦) الذهبي: معرفة القراء ١/ ١١٦، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٥٥.

سليمان حرف عاصم بن أبي النجود، واشتهر بهذه القراءة»[1].

وتمضي قرون حتى نصادف قول أبي حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ) الذي ينص فيه على أن قراءة نافع هي التي ينشأ عليها أهل المغرب وأن قراءة عاصم هي القراءة التي ينشأ عليها أهل العراق[2]. وهذا دليل تاريخي قاطع بانتشار قراءة عاصم في العراق كله في القرن الثامن الهجري.

ونلتقي بنص آخر من القرن الثاني عشر الهجري يدل على انتشار قراءة عاصم إلى مناطق خارج العراق، فهذا محمد المرعشي المتوفى سنة ١١٥٠هـ، يقول: «والمأخوذ به في ديارنا قراءة عاصم، ورواية حفص عنه»[3]. وهو يعني بلدته مَرْعَش، وهي مدينة بين الشام وبلاد الروم[4]، وهي اليوم تابعة لتركيا تقع جنوبيها.

ولا أشك في أن البحث يمكن أن يؤدي إلى تحديد أكثر لمراحل انتشار قراءة عاصم، ويمكن أن يستند في ذلك إلى الأقوال الصريحة مثل قول أبي حيان ومحمد المرعشي، ويمكن أن يستفيد أيضاً من ملاحظة المؤلفات المستقلة في قراءة عاصم، فليس مصادفة أن نجد محمد بن أحمد السلمي (ت٣٥٥هـ) مثلاً يؤلف كتاب (مفردة عاصم) منذ القرن الرابع الهجري، مع علمنا أن علماء آخرين كتبوا مفردات في قراءات غيره من القراء، كذلك هناك وسيلة أخرى هي تتبع المصاحف المخطوطة والتدقيق في القراءة التي ضُبِطَتْ بها، فلا أشك أننا سوف نستطيع أن نقول إن مصاحف قرنٍ ما قد ضُبِطَتْ كلها بقراءة عاصم، أي إن الناس في ذلك القرن كانوا يقرؤون بقراءة عاصم، في البلد الذي كُتِبَتْ فيه تلك المصاحف، وهذه قضية لا نملك الآن ما يساعد على البدء بها، ولكننا ننبه الباحثين إليها.

---

(١) تاريخ بغداد ١٨٥/٤.

(٢) البحر المحيط ١١/١.

(٣) جهد المقل ورقة ٦٥و.

(٤) صفي الدين البغدادي ١٢٥٩/٣.

وخلاصة القول في هذا الأمر أن قراءة عاصم انتشرت في الأمصار الإسلامية في وقت مبكر، وسادت في كثير من البلدان لا سيما في العراق وما حوله من بلدان المشرق الإسلامي منذ القرن الثامن الهجري على الأقل، وأن ذلك قد ساعد على ترسيخ خصائص العربية الفصحى التي تلتقي في كثير منها بقراءة عاصم، فمما لا شك فيه أنَّ تَعَلُّمَ المسلمين قراءة عاصم منذ الصغر وقراءتهم القرآن بها بعد ذلك أمر يؤدي إلى أنْ تأخذ العربية الفصحى على ألسنة المتكلمين بها شكلاً يماثل ما اعتادوا عليه في قراءة القرآن الذي هو المثل الأعلى للفصاحة والبلاغة.

وقد تكون النتيجة التي انتهى إليها هذا المبحث في الكشف عن العلاقة بين العربية الفصحى وقراءة القرآن الكريم متواضعة، ولكني أجد العذر في أن هذا ميدان لم يُطْرَقْ من قبل وأنه واسع غير محدد المعالم، وحسبي أني قد خطوت بالبحث في هذا الميدان خطوات أدعو الله تعالى أن تكون صحيحة ونافعة.

خاتمة

إنَّ أهم القضايا التي عالجها البحث قضيتان، الأولى: تحديد اللغة التي أُنزل بها القرآن الكريم، والثانية: تحديد ظروف تكوُّن العربية الفصحى والأساس اللغوي الذي استندت إليه، واقتضى بحث تينك القضيتين استعراض جهود العلماء في تحديد أصل العربية الفصحى، وبحث ظاهرة الهمز في العربية، ولغة الشعر الجاهلي، وقراءة عاصم وعلاقتها بالفصحى، ولعل أهم نتائج البحث هي:

١- لم تكن هناك لغة أدبية مشتركة تنتظم كل أنحاء الجزيرة العربية قبل الإسلام، وكان الناس يتكلمون بلغاتهم العربية التي نشأوا عليها، ويحققون التواصل بينهم بالقدر اللغوي المشترك بين تلك اللغات، وهو غير قليل.

٢- كان الشاعر الجاهلي ينظم بلغة قومه (قبيلته) التي نشأ عليها، ويتناقل الرواة ذلك الشعر، وقد يتعرض لبعض التغيير على ألسنة الرواة من القبائل الأخرى.

٣- حين بُعِثَ سيدنا محمد ﷺ أُنزل عليه القرآن بلسان قومه وهم قريش سكان مكة المكرمة، وتلاه رسول الله ﷺ على الناس بتلك اللغة، وكُتِبَ بها أيضاً، لكن قراءته في زمن النبوة كانت تستجيب لتباين لغات العرب، حيث جاءت رخصة الأحرف السبعة المشهورة.

٤- حصل امتزاج كبير بين لغات القبائل العربية بعد الإسلام، لكن الغلبة كانت للغة قريش التي مَكَّنَ لها وساعدها القرآن الكريم الذي أُنزل بها وكُتِبَ على نطقها.

٥- اعتمد علماء اللغة العربية على لغة قريش بالدرجة الأولى في وضع القواعد، لكن الامتزاج اللغوي ترك آثاره، فاختفت بعض خصائص اللغة

الحجازية (لغة قريش) لتحل محلها خصائص لغوية من لغات القبائل العربية الأخرى، مثل ظاهرة الهمز التي اقْتُبِسَتْ من لغة بني تميم وأهل نجد، وصارت هذه القواعد نموذجاً يُحْتَذَى، وبذلك تميزت ملامح العربية الفصحى.

٦- إن العامل الحاسم في ظهور العربية الفصحى والتمكين لها هو القرآن، فكما كان للقرآن أثره الكبير في حياة العرب كان له أثره في لغتهم، ولا يزال هو العامل الأول في حياتها وديمومتها، «فهذه العربية الفصحى، التي استمرت حية، أربعة عشر قرناً، والتي ستستمر في حياتها إلى ما شاء الله تستمد من ارتباطها بالقرآن الكريم عنصر الحياة[١]».

٧- يمكن القول إن العربية الفصحى قد استقرت خصائصها اللغوية حين انقضت عصور الاحتجاج اللغوي، في حدود القرن الرابع الهجري.

٨- هناك قضية لها علاقة محتملة بخصائص العربية الفصحى واستقرارها وهي انتشار قراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت١٢٧هـ) برواية تلميذه أبي عمر حفص بن سليمان الأسدي (ت١٨٠هـ)، في أكثر بلدان العالم الإسلامي منذ عدة قرون، فإن استعراضاً سريعاً للخصائص اللغوية لقراءة عاصم وموازنتها بالخصائص التي تميز العربية الفصحى يكشف عن تشابه كبير يحمل على الاعتقاد بأن قراءة عاصم قد أسهمت من بعض الوجوه في ترسيخ العربية الفصحى.

٩- إذا صح ما انتهى إليه البحث من أن العربية الفصحى تستند إلى اللغة الحجازية في كثير من خصائصها فإن ذلك يقتضي إعادة قراءة النصوص اللغوية القديمة في ضوء هذه الحقيقة، ومراجعة القواعد النحوية المتوارثة، والبحوث اللغوية الحديثة في ضوء ذلك أيضاً.

١٠- إن ما سطرته في صفحات هذا البحث يمثل خطوطاً عريضة لمعالجة موضوع البحث، ومع قناعتي بأن ما قدمته فيه قد أدّى على نحو واضح وغير متكلف إلى النتائج السابقة فإنني أعترف بأهمية تعميق جوانب متعددة فيه،

---

(١) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي ص٩.

وحسبي أني لفت أنظار المهتمين بتاريخ اللغة العربية إلى القضية وفسرت ظواهر لغوية كانت تبدو متناقضة مع حقائق تاريخية ثابتة، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، هو حسبنا ونعم الوكيل.

☆ ☆ ☆

(٣) ٢

ظاهرة الإعراب[١]

في ضوء رسم المصحف

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ للهِ الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد:

فإن الإعراب في أصل الوضع مصدر أَعْرَبَ الرجلُ إعراباً، إذا أبان عمّا في نفسه[٢]. وفي اصطلاح النحاة هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[٣]. قال ابن جني: ألا ترى أنك إذا سمعتَ: أكرمَ سعيدٌ أباهُ وشكرَ سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول[٤]. وإنما سُمِّيَ الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه[٥].

وقد تحدَّث متأخرو النحاة عن حقيقة الإعراب، فذهب جماعة منهم إلى أنه لفظ، وذهب آخرون إلى أنه معنى. قال ابن يعيش: «واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى، قالوا: وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها، نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، والاختلاف معنى لا محالة».

«وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهو رأي ابن درستويه،

---

(١) البحث منشور في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد العدد السابع ١٤٠١هـ (١٩٨١م).

(٢) ابن الخشاب: المرتجل ص٣٤، وابن منظور: لسان العرب، مادة (عرب).

(٣) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٥، وابن منظور: لسان العرب، مادة (عرب).

(٤) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٥.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، مادة (عرب).

فالإعراب عندهم لفظٌ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ، يَحْدُثُ بعامل، ويبطل ببطلانه»[1].

ومهما يكن من أمر فإن الإعراب يتعلق بحركات أواخر الكلمات وما ينوب عنها، التي تتغير بتغير موقع الكلمة في الجملة، ولو تأملت مثلاً كلماتِ سورة الفاتحة: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ١-٦] - للاحظت أن الحركات في آخر الكلمات تتنوع بين الضمة والفتحة والكسرة، ولوجدت أن بعض الكلمات جاءت بصورة دون أخرى مثل (العالمين) بالياء، ولم تكن (العالمون) بالواو، وكذلك (الضالين) بالياء، وليس (الضالون) بالواو، فتلك الحركات وهذه الحروف هي التي يسميها النحاة بحركات الإعراب وحروف الإعراب، ويتحدد نوعها بحسب موقع الكلمة في الجملة، أو بتعبير آخر بحسب العوامل الداخلة عليها.

وظاهرة الإعراب من أهم خصائص العربية، التي أعطت نطقها جرساً متميزاً، لا يكون الكلام بدونه عربياً مبيناً، وقد لاحظ هذه الظاهرة وأدرك دورها في اللغة علماء العربية الأوائل، فعُنوا بها، وضبطوا قواعدها، وألّفوا في ذلك الكتب، مستندين إلى النصوص العربية الأصيلة، متمثلة بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب ومنثور كلامها.

وقد غبرت قرون وأجيال وهي تعد الإعراب من أهم ما يحرص عليه ناطقو العربية، ويعنى به دارسو قواعدها، وهم لا يتصورون عربية بدون إعراب.

وحين نشطت الدراسات اللغوية العربية من جديد في هذا القرن بعد فترة من الركود، ازداد اتصال المستشرقين باللغة العربية، فدرسوا كتب النحو، وترجموا

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٢، وانظر: الأشموني: شرح الألفية ١/ ٥٣.

بعضها إلى لغاتهم، وكتبوا في تاريخ العربية وقواعدها كتباً وأبحاثاً كثيرة، وكان بعض تلك الكتب والأبحاث يتسم بالجدية والنظرة العلمية، وكان بعضها على غير ذلك، لا يخلو من غرض غير علمي، على الرغم مما يُضْفَى عليه من مسحة البحث العلمي الأصيل.

وكانت دعوى أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة لغوية أصيلة، وإنما هي من تلفيق واختراع علماء النحو إحدى ثمار ذلك الاتصال، فإن أصول هذه الدعوى تمتد إلى كتابات بعض المستشرقين، أمثال (كارل فوللرز) و(باول كاله) اللذين تشككا في أصالة الإعراب، حين بحثا في العربية الفصحى وتأريخها، وكانت جهودهما تصب في إطار الدعوة إلى استخدام اللهجات العربية العامية مكان العربية الفصحى، والتمهيد لتلك الدعوة بكل وسيلة، مثل رمي الفصحى بالجمود، ومثل القول بعدم أصالة الإعراب[1].

وقد كان ذلك الرأي الغريب في الإعراب من الضعف والهوان ما جعل المستشرقين أنفسهم ينكرونه ويردون عليه[2].

وكادت تلك الدعوى تؤول إلى النسيان، كما زالت دعوة استخدام العاميات، لولا أنَّ بعضاً من رواد البحث اللغوي العربي الحديث قد أعاد بحث قضية الإعراب من جديد، على نحو لا يبتعد عن الإطار السابق، إن لم يكن أشد خطراً من حيث النتائج، بغض النظر عن النوايا التي تقف وراء ذلك البحث[3].

---

(١) انظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٣٣٣-٣٣٤، ونفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية ص٢٤-٢٥.

(٢) انظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص١٢٢، ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٣٣٦-٣٣٨.

(٣) يقول الدكتور إبراهيم أنيس في بحثه عن الإعراب (من أسرار العربية ص٢١١): «ولسنا هنا نهدف إلى التغيير أو التحوير في تلك الأصول الإعرابية، كذلك لا نرمي بالبحث في نشأة الإعراب إلى استنباط خطة دراسة لها، تيسر من أمرها على المتعلمين الناشئين، بل كل الذي يعنينا هنا هو البحث العلمي في نشأة هذا الإعراب، ونصيب العرب القدماء=

وكان الدكتور إبراهيم أنيس قد بحث في كتابه (من أسرار اللغة) جملة قضايا تتعلق باللغة العربية بحثاً «مؤسساً على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية»[1]، كما يقول في تقدمة الكتاب، مستفيداً من دراسات المستشرقين للغات السامية، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة، وكانت (ظاهرة الإعراب) أحد الموضوعات التي اشتمل عليها الكتاب.

وصح ما توقعه المؤلف في تقدمة الكتاب، وهو قوله: «وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب، ويتنكرون له، ولا سيما الفصل الخاص بقصة الإعراب...»[2]. فقد ضاق صدر اللغويين في مصر وخارجها بذلك الفصل فعلاً، لأنهم لم يجدوا فيه ما يسوغ تلك الحملة الظالمة على علماء العربية، ولم يجدوا فيه ما يؤكد زعم المؤلف من أن الإعراب قصة مختلقة. وقد كُتِبَتْ أبحاث في نقض ما حاول المؤلف إثباته في (قصة الإعراب)، واتضح للناس أن القول بعدم أصالة الإعراب في العربية دعوى لا دليل عليها، ولا تتفق مع أصول البحث العلمي الجاد.

ولم تعد قضية الإعراب في اللغة العربية بحاجة إلى مزيد بيان في نظر البحث العلمي الأصيل بعد ما كُتِبَ من أبحاث في تأكيد أصالته، لولا أن رسم المصحف يمكن أن يقدم دليلاً أكيداً على أصالة الإعراب لا يقل في ميزان البحث العلمي عن كل ما قدمته تلك الأبحاث، مما يبرر إعادة عرض الموضوع والحديث عنه من جديد.

وكانت فكرة هذا البحث إحدى نتائج دراسة عن رسم المصحف، قدمتها إلى

= منه، والصورة التي كان عليها في العصر الجاهلي وصدر الإسلام، بين الفصحاء من أصحاب اللغة» وعلى الرغم من هذا القول فإن نتائج بحث الدكتور أنيس التي خطط لها يمكن أن تستخدم وسيلة في هدم العربية الفصحى.

(١) من أسرار اللغة ص٤.

(٢) المصدر نفسه ص٥.

كلية دار العلوم[1]، أثارت في نفسي فكرة الاستفادة من بعض ظواهر الرسم في تأكيد أصالة ظاهرة الإعراب، ولكن ذلك لم يتجاوز الإشارة الموجزة في خاتمة البحث[2]. وقد ظلت تلك الفكرة عالقة في الذهن، والاهتمام بها يزداد من حين إلى آخر حتى تبلورت في شكل موضوع يمكن أن يعالج قضية من أهم قضايا اللغة العربية، وهي قضية الإعراب.

ومن أجل أن يقف القارىء على خلاصة الموضوع عندعلماء العربية المتقدمين واللغويين المحدثين، ويصل ذلك بما يمكن أن يقدمه هذا البحث جعلت الموضوع في فصلين:

الفصل الأول ظاهرة الإعراب عند علماء العربية واللغويين المحدثين، وفيه مبحثان:

الأول: موقف علماء العربية.

الثاني: موقف اللغويين المحدثين.

الفصل الثاني: ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف.

وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: تاريخ رسم المصحف وأهميته في دراسة ظاهرة الإعراب.

الثاني: دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحروف.

الثالث: دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحركات.

---

(١) كان ذلك البحث بعنوان (الرسم المصحفي دراسة لغوية تاريخية)، وقدم إلى قسم (علم اللغة) بكلية دار العلوم في جامعة القاهرة، للحصول على شهادة الماجستير، وذلك في سنة ١٩٧٦، وقد طبع طبعتين ١٩٨٢ و٢٠٠٤ في دار عمار/ الأردن.

(٢) انظر: الرسم المصحفي ص٥٨٢.

الفصل الأول
ظاهرة الإعراب
عند علماء العربية واللغويين المحدثين

المبحث الأول
موقف علماء العربية

علماء العربية المتقدمون مجمعون على أن الإعراب أصيل في اللغة العربية، فلم يَدُرْ في خلد واحد منهم التساؤل حول الإعراب من هذه الناحية، كيف وهم الذين سمعوا العرب يتكلمون على سجيتهم وطباعهم بلغة معربة، حين كانوا يخرجون إلى البادية فيلتقون بالأعراب ويأخذون عنهم اللغة، ويدونونها في كتبهم[1].

وكان علماء العربية قد اختلفوا بعد ذلك في تعليل ظاهرة الإعراب، فمنهم من رأى أن حركات الإعراب دوالٌّ على المعاني اللغوية، بها يتميز الفاعل من المفعول، والمضاف من المنعوت... إلخ، وهو مذهب جمهور النحويين واللغويين. ومنهم من رأى أن هذه الحركات تدخل الكلام تخفيفاً على اللسان من النطق بالكلمات ساكنة، وتوصلاً إلى إدراج الكلام، وهو مذهب قطرب وحده.

---

(١) انظر أمثلة لذلك: عبد الحميد الشلقاني: رواية اللغة ص٦٩-٨٨ و١٦٥-١٧٢.

أما مذهب الجمهور فقد ذكره عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، وهو يتحدث عمّا امتازت به لغة العرب، فقال: «ولها الإعراب الذي جعله الله وَشْياً لكلامها، وحِلْيَةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامَيْنِ المتكافئَيْنِ، والمعنَيَيْنِ المختلِفَيْنِ، كالفاعل والمفعول، لا يُفَرَّقُ بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب، ولو أن قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي، بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة - لدلَّ بالتنوين على أنه لم يقتله، ودلَّ حذف التنوين على أنه قد قتله... أفما ترى الإعراب كيف فرّق بين هذين المعنيين»[1].

وتحدَّث عن هذا المذهب، وفصَّل الكلام فيه، أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، في كتابه «الإيضاح في علل النحو»، ومما قاله في ذلك: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلةً، ومفعولةً، ومضافةً، ومضافةً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلَتْ حركاتُ الإعراب فيها تُنْبِيءُ عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، فدَلُّوا برفع زيد على أنَّ الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ، بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا قُطْرُباً، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال...»[2].

وذكر أبو الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ هذا المعنى في أكثر من موضع من كتابه «الصاحبي في فقه اللغة»، ومما قاله في ذلك[3]: «من

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص١٤.

(٢) الإيضاح ص٦٩-٧٠، وانظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ١/٧٨-٧٩.

(٣) الصاحبي ص٧٦، وانظر ص٥٥. ونقل السيوطي كلام ابن فارس في كتابه: المزهر =

العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب - الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعْرَفُ الخبرُ الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّزَ فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْرٌ من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد».

وقال ابن فارس أيضاً[1]: «فأما الإعراب فبه تُمَيَّزُ المعاني ويُوقفُ على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلاً لو قال (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب - لم يوقف على مراده. فإذا قال: (ما أحسنَ زيداً) أو (ما أحسن زيدٌ) أو (ما أحسنُ زيدٍ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرِّقون بالحركات وغيرها بين المعاني».

أما محمد بن المستنير الملقب بقطرب، المتوفى سنة ٢٠٦هـ، فإنه قد انفرد برأيه في تفسير ظاهرة الإعراب، ولم يتابعه عليه أحد من اللغويين والنحويين المتقدمين، فيما أعلم، ولم يطلع الدارسون على رأي قطرب إلا من خلال ما نقله أبو القاسم الزجاجي في كتاب «الإيضاح». فقد قال، بعد أن ذكر رأي جمهور النحويين في كون الحركات الإعرابية دوال على المعاني[2]: «هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يُعْرَبِ الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان. ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك. وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً. ومثله: إن القوم كلَّهم ذاهبون، وإن

= ١/ ٣٢٧- ٣٢٩.

(١) الصاحبي ص٣٠٩.

(٢) الإيضاح ص٧٠-٧١، وانظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٧٩.

القوم كلُّهم ذاهبون. ومثله ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران] و(إن الأمر كلُّه لله) قُرِىءَ بالوجهين جميعاً[1]. ومثله: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ، ولا بخيلاً. ومثل هذا كثير جداً، مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه. قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ يدل عليه ولا يزول بزواله.

«قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطِئُونَ عن الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يُبْطِئُونَ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

«قيل له: فهلاّ لزموا حركة واحدة، لأنها مُجْزِئَةٌ لهم، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة».

«هذا مذهب قطرب واحتجاجه. وقال المخالفون له رداً عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك. وهذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم».

وذكر أبو البقاء العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، مذهبي علماء العربية في دلالة

(١) قرأ أبو عمرو بن العلاء (كله لله) برفع اللام، والباقون بنصبها (انظر: الداني: التيسير ص٩١).

الحركات الإعرابية، فقال[1]: «الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك، قال قطرب، واسمه محمد بن المستنير: لم يدخله لعلة، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان».

وقد ورد في (الكتاب) لسيبويه رأيٌ للخليل بن أحمد في حركات بنية الكلمة، فقد ذكر سيبويه في آخر بابي (حروف الزوائد) و(حروف البدل) هذه العبارة: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو. فكل واحدة شيء مما ذكرت لك»[2].

وكلام الخليل هنا لا يتعلق - فيما أرجح - بحركات أواخر الكلمات، وإنما هو عن حركات بنية الكلمة، فالفتحات مثلاً في (كَتَبَ) زوائد على بناء الكلمة الذي هو في رأي الخليل الحروف الثلاثة (ك ت ب)، كما أن الألف في (كاتِب) زائدة على بناء الكلمة. وكذلك الضمة والكسرة في (كُتِبَ) زوائد، كما تزاد الواو في مثل (مكتوب) والياء في مثل (كريم).

والذي جعلني أحمل كلام الخليل على هذا الوجه، دون الحركات الإعرابية كما يذهب بعض المحدثين[3]، هو أن سيبويه ذكره بعد أن تحدث عن الحروف الزوائد في بنية الكلمة العربية، وأردف كلامه بقول الخليل، ليشير إلى أنه يجعل حركات بنية الكلمة زوائد أيضاً مثل الحروف الزوائد، لا سيما أن الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، وهي من حروف الزيادة.

على أن ذلك لا يمنع من أن يكون قطرب قد استفاد من رأي الخليل في حركات بنية الكلمة، وأنهن «يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»، خاصة أن

---

(١) مسائل خلافية في النحو ص٩٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٤١-٢٤٢.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص٢٣٧، ومحمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة ص٢٩٦، وداود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص٩٨.

قطرباً استشهد بطريقة بناء الكلمة العربية على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، لتأكيد وجهة نظره في أن حركات الإعراب تلحق أواخر الكلمات لتسهيل عملية النطق، حتى لا يُبْطِيءَ المتكلم أو يتعثر بسبب تتابع الحروف الساكنة.

ولعل القارىء يدرك بوضوح أن قطرباً لم يكن في رأيه يتحدث عن أصالة الإعراب أو عدمها، وإنما هو يتحدث عن تفسير للظاهرة وتعليلها، فلم يشك قطرب في أن الإعراب جزء من نظام العربية، ولم يَدَّعِ أن النحويين هم الذين اخترعوه، كما يحاول بعض اللغويين المعاصرين أن ينسب ذلك لقطرب، تدعيماً لرأيه المنكر الغريب في الإعراب.

ويتضح مما تقدم أن أحداً من علماء العربية لم يشك في أصالة الإعراب، أو أنه جزء من نظام العربية، والسبب في ذلك ظاهر، وهو أن علماء العربية، خاصة المتقدمين منهم، سمعوا العرب الخُلَّصَ يتكلمون هذه اللغة معربةً قبل أن يُدَوِّنوا نصوصها ويُقَعِّدُوا قواعدها. ولم يكن علماء العربية من البلادة أو الغفلة بحيث تخفى عليهم معالم هذه الظاهرة.

فالحركات الإعرابية إذن جزء من نظام اللغة العربية، وعنصر جوهري فيها، لم يختلف في ذلك علماء العربية، ولكنهم على عادتهم في البحث عن العلل اختلفوا في السبب الذي جعل العرب يُلْحِقُون هذه الحركات في أواخر الكلم، ويُخالفون بينها بحسب مواقعها في الجمل، أو بعبارة أخرى اختلفوا في الوظيفة اللغوية التي تؤديها الحركات الإعرابية، فذهب أكثرهم إلى أن حركات الإعراب دوال على المعاني النحوية، وذهب قطرب وحده إلى أنها تدخل الكلام لتسهيل عملية النطق، وسواء ترجح هذا القول أو ذاك فإن هذا الاختلاف في تعليل الظاهرة لا يعني أبداً الشك في وجودها.

وينبغي أن نُفَرِّق بشكل واضح بين القول بأصالة الإعراب وأنه جزء من نظام اللغة العربية وبين الاختلاف في تعليل وجود الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات وتغيرها بحسب العوامل، فإن بعض البحوث التي كُتِبَتْ حول الإعراب

خلط بين هاتين القضيتين، مما يؤدي إلى اللبس في عرض الحقائق، فاختلاف علماء العربية في تعليل مجيء الحركات الإعرابية لا يعني أبداً أن هذه الحركات ليست أصيلة في كلام العرب - في رأيهم - وإنما هو تعليل لاحق لتأريخ وجود الظاهرة، فيترجح لدى بعض العلماء غير ما يترجح لدى الآخرين، ولا يقدح ذلك في أصالة الإعراب، مثلما لا يعني الاختلاف في تعليل أي ظاهرة لغوية الشك في وجودها.

وقد نقل أبو القاسم الزجاجي كلمة عن الخليل بن أحمد، تُعَبِّرُ عما نحن بصدده، قال[1]: «وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد، رحمه الله، سئل عن العلل التي يَعْتَلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكنْ أصبتُ العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمَثَلِي في ذلك مَثَلُ رجل حكيم دخل داراً مُحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ به...».

(١) الإيضاح ص٦٥-٦٦.

المبحث الثاني

موقف اللغويين المحدثين

نشطت الدراسات اللغوية العربية من جديد منذ أواخر القرن الماضي، بعد طَبْعِ كثير من الكتب العربية القديمة، وسارت الحركة اللغوية تستهدي بما كتبه علماء السلف في علوم العربية، وفتح الاتصال بنتاج المستشرقين العلمي، سواء بالاطلاع على ما ترجم من أبحاثهم أم بالرحلة إلى أوروبا للدراسة في معاهدهم وقراءة أبحاثهم بلغتها الأصلية آفاقاً جديدة من البحث اللغوي، كانت تتفاوت بين الترجمة والاقتباس المباشر لآراء المستشرقين، وبين الاستفادة مما توصلوا إليه من نتائج علمية صحيحة في أبحاثهم اللغوية.

وكان بعض المستشرقين قد تشكك في أصالة الإعراب في اللغة العربية، كما ذكرنا في أول هذا البحث، فانعكس هذا التشكك على أبحاث بعض اللغويين العرب المحدثين، فكان منهم من دافع عن أصالة الإعراب، وأورد الأدلة التأريخية واللغوية التي تؤكد على أنه جزء من نظام العربية، ومظهرٌ من أهم مظاهرها، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه «فقه اللغة»[1].

وكان من اللغويين العرب المحدثين من أعجبته نزعة التجديد والافتتان بحداثة النظريات، فتبنى ذلك الرأي المنكر في الإعراب، وراح يتصيد الشوارد والشواذ من تأريخ العربية الواسع ليظهر محاولته في صورة البحث العلمي المستند على الأدلة والشواهد، وكان حامل لواء هذه الطائفة، وربما المنفرد في ميدانها، هو الدكتور إبراهيم أنيس، الذي جعل من الإعراب قصة مصطنعة، ورواية مختلقة،

---

(١) انظر: فقه اللغة ص٢١٠-٢١٦.

ونسب إلى النحويين من علماء العربية أكبر حادثة تزوير في التاريخ اللغوي، وهم منها براء.

وكانت محاولة الدكتور إبراهيم أنيس في تأكيد رأي بعض المستشرقين في ظاهرة الإعراب سبباً في ظهور أبحاث كثيرة في دراسة هذا الموضوع، ولكن معظم الذين كتبوا عن الإعراب كانت وجهتهم عكس وجهته، بل إن معظمهم سعى إلى نقض الأدلة التي بنى عليها رأيه الموهوم[1].

ويستهل الدكتور إبراهيم أنيس بحثه في كتابه «من أسرار اللغة» بقوله: «قصة الإعراب ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حِيكَتْ وتَمَّ نَسْجُهَا حياكةً محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني، على يد قوم من صُنَّاع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكُتَّابِ والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشَقَّ اقتحامُهُ إلا على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنحاة»[2].

ويتحدث عن نمو نفوذ النحاة على مرور الأيام، ثم يقول: «ونرى من كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان؟ لا ندري، إلا أن نقول

---

(١) لعل أشهر من درس الموضوع من المحدثين هم: علي عبد الواحد: فقه اللغة ص٢١٠-٢١٦. وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٢٢-١١٣. ومهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٤٣- ٢٥٩. وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص١١٧- ١٤٠. وإبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص١١٧-١٢٤. ومحمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة ص٢٩٥- ٣١٣. وفؤاد ترزي: في أصول اللغة والنحو ص١٧٧- ١٩٣. وداود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص٩٧- ١٢٩. وخليل يحيى نامي: دراسات في اللغة العربية ص١٨- ٢٥. ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٣٢٧- ٣٥١.

(٢) من أسرار اللغة ص١٩٨.

إن تلك القواعد الإعرابية رغم وجود أساس لها في لغة العرب، قد نَسَّقَهَا النحاة تنسيقاً جديداً فيه من قياسهم وابتكارهم قَدْرٌ غير قليل، وإن تلك الأصول الإعرابية قد بدت للناس في صورة علم جديد أو اختراع حديث، فن أتقنها منهم نال الحظوة عند أولئك النقاد العتاة أصحاب النحو، وارتفع بنفسه عن مستوى العامة إلى مستوى الخاصة من الناس، وهكذا أصبح الإعراب شعار العصر أيام الرشيد والمأمون، وفي تلك العصور الإسلامية الزاهرة، ومرت الأيام على تلك الأصول الإعرابية فازدادت رسوخاً، وأصبحت تحلُّ من نفوس المتعلمين مكانَ التقديس والعبادة»[1].

ويتساءل في المبحث الثاني من الموضوع (هل للإعراب آثار باقية؟) ويقول: «بدأنا البحث باستعراض اللغات السامية، لعلنا نظفر فيها بأثر واضح لظاهرة الإعراب، فلم نعثر في السريانية على شيء، ثم لم نعثر في العبرية إلا على عدد من الكلمات التي تنتهي بتلك الهاء التي تدل على الاتجاه... أما الآرامية فلا إعراب فيها ولا أثر لإعراب»[2]. ولكنه في بحثه عن آثار الإعراب الباقية في اللغات السامية لم يتعرض للإعراب في الأكدية والحبشية والأوجاريتية، مع أن هذه اللغات الثلاث من أهم اللغات السامية في موضوع الإعراب[3].

وبعد أن يوازن بين الإعراب في العربية وبين ما يشبه الإعراب في اللاتينية يقول: «وقد اتجهنا في تفسير ظاهرة الإعراب إلى رأي جديد له ما يدعمه من نصوص اللغة ومن روايات قديمة، ولا يمس هذا الرأي جوهر اللغة في قليل أو كثير، فلا تختل به المعاني، ولا تتغير الصيغ والأساليب، ولكنه يفسر لنا تلك الظاهرة تفسيراً علمياً مؤسساً على النظريات الصوتية الحديثة، ومنسجماً مع ما

---

(١) المصدر نفسه ص٢٠٩.

(٢) المصدر نفسه ص٢١٢.

(٣) انظر: إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص١١٨-١١٩، ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٢٢٩-٣٣.

نراه في اللهجات العربية الحديثة التي ليست إلا تطوراً للهجات القديمة[1].

وتتلخص نظرية الدكتور إبراهيم أنيس الجديدة حول الإعراب في الآتي[2]:

١- ليس للحركة الإعرابية مدلول، فلا تدل الحركات الإعرابية على فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك.

٢- هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير الغالب لوصل الكلمات بعضها ببعض، بمعنى أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين، عند وصل الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية.

٣- هناك عاملان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، أولهما: إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً، وثانيهما: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة.

٤- سَمِعَ النحاة القدماء هذه الحركات، فأخطأوا تفسيرها، حين عَدُّوها علاماتٍ على الفاعلية والمفعولية وغيرها، في حين أنها لا تعدو أن تكون حركات وصل بين الكلمات.

٥- وحين اعتقد النحاة أنها حركات إعرابية، حرّكوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها، لتطرد قواعدهم، فقالوا مثلاً: (الرجلُ قائم) بضم اللام من (الرجل) وكان يكفي أن يقال: (الرجلْ قائم) بتسكين اللام، إذ لا توجد ضرورة تدعو إلى تحريكها.

٦- الحالات التي ليس فيها ما يدعو إلى تحريك الآخر جاءت في النثر والشعر على السواء، ولا يؤثر ذلك على وزن الشعر من الناحية الذوقية، وإن كان يخالف ما يشترطه العروضيون في بعض الأحيان.

---

(١) من أسرار اللغة ص٢١٩.

(٢) انظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٢٣٠-٢٣٢.

٧- أما المُعْرَبُ بالحروف فكانت إحدى صوره تخص قبيلة معينة، والصور الأخرى تخص قبائل أخرى، ولكن النحاة جمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة، فهو يفترض مثلاً أن هناك قبائل عربية كانت تنطق المثنى بالياء في جميع الحالات، ثم تطورت هذه الياء فصارت ألفاً عند بعض القبائل في جميع الحالات، ولم يفهم النحويون سر الموضوع، فجمعوا بين الصورتين، وخَصُّوا الأولى بحالتي النصب والجر، كما خصوا الثانية بحالة الرفع[1].

تلك هي خلاصة نظرية الدكتور إبراهيم أنيس، وهي تعني بوضوح أن اللغة العربية قبل عصر أوائل النحاة لم يكن فيها ما نجده الآن من مظاهر الإعراب بالحركات: الضمة والكسرة والفتحة، والإعراب بالحروف في باب المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة، وإنما كانت هناك حركات تستعمل في غير اطراد في أواخر بعض الكلمات توصلاً إلى سهولة النطق، وكان هناك التزام لدى بعض القبائل في استخدام حرف معين فيما صار يعرب بالحروف، يخالف ما تلتزمه القبائل الأخرى. وحين جاء النحاة خلطوا، من غير وعي، تلك الظواهر اللغوية، وأضافوا إليها من أقيستهم المنطقية، ثم خرجوا إلى الناس بذلك النظام المعقد، الذي صار جزءاً أساسياً من نظام اللغة العربية.

وهذه النظرية لا تؤيدها الحقائق العلمية ولا الشواهد التاريخية، ومن ثم كانت عرضة للنقد من معظم اللغويين المعاصرين الذين درسوا الموضوع[2]. وتتلخص الأدلة والشواهد التي رد بها اللغويون المحدثون تلك النظرية، وأكدوا من خلالها على أصالة الإعراب في اللغة العربية فيما يأتي[3]:

---

(١) انظر التفصيل: من أسرار اللغة ص١٩٨-٢٧٤.

(٢) دافع عن بعض جوانبها: فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو ص١٨٧- ١٩٣، وداود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص١٢٧-١٢٨.

(٣) انظر التفصيل عند رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٣٣٨-٣٤٧.

أولاً: وجود الإعراب كاملاً في بعض اللغات السامية القديمة، كالأكدية وتشمل اللغتين البابلية والآشورية في عصورهما القديمة، ووجود حالات إعرابية في بعض اللغات السامية الأخرى كالأوجاريتية والحبشية وغيرهما.

ثانياً: القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها، جيلاً بعد جيل، وصل إلينا مُعْرَباً، وهو أكبر دليلٍ على أصالة الإعراب في اللغة العربية.

ثالثاً: الرسم القرآني، الذي نُقِلَ إلينا متواتراً يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة، خاصة في حالة المنصوب المنون والمعرب بالحروف. وكان قد أشار إلى هذه الناحية الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه «فقه اللغة» إشارة موجزة[1].

رابعاً: الشعر العربي بموازينه وبحوره لا يقبل نظرية الدكتور إبراهيم أنيس بحال من الأحوال.

خامساً: الأخبار الكثيرة التي وصلت إلينا، والتي تدل على فطنة العلماء في الصدر الأول إلى هذه الحركات الإعرابية ومدلولها، وعيبهم مَن يحيدُ عنها ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم.

(١) قال (ص٢١٥): «وإن في رسم المصحف العثماني نفسه - مع تجرده من الإعجام والشكل - لدليلاً على فساد هذا المذهب، وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون، المؤمنين...) وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً، بصيراً...) وهلم جرا. ولا شك في أن المصحف العثماني قد دُوِّنَ في عصر سابق بأمدٍ غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تُنسب إليهم هذه المذاهب الفاسدة اختراع قواعد الإعراب». وانظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٣٤٢.

سادساً: كان العلماء في القرون الهجرية الأولى يسمعون الإعراب بكل دقائقه من الأعراب الذين كانوا يلقونهم على نحو ما تصور تلك الأخبار المنقولة عن اللغويين المتقدمين.

وبعد هذا العرض الموجز لتاريخ قضية الإعراب عند القدماء والمعاصرين ننتقل إلى الجانب الآخر من البحث، وهو دراسة ظاهرة الإعراب من خلال رسم المصحف، وبيان ما يمكن أن يقدمه رسم المصحف في تأكيد أصالة الإعراب في اللغة العربية ونفي تلك المزاعم الباطلة التي تَنْسِبُ إلى النحويين اختراعه.

الفصل الثاني
ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف

المبحث الأول
تاريخ رسم المصحف
وأهميته في دراسة ظاهرة الإعراب

رسم المصحف يعني طريقة كتابة كلمات القرآن في المصاحف، من حيث عدد الحروف ونوعها، لا من حيث شكل الخط وجماليته، ورسم المصحف أحد علوم القرآن التي حظيت بعناية واهتمام علماء السلف، فكتبوا فيه كتباً كثيرة منذ بداية تدوين العلوم الإسلامية، كان لها أكبر الأثر في المحافظة على طريقة كتابة الكلمات في المصاحف، حتى وقتنا الحاضر.

وترجع صور الكلمات في رسم المصحف إلى سنوات خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - على أقل تقدير، فإن رسول الله ﷺ أمر أصحابه بكتابة القرآن على ما تيسر لهم من قطع وألواح، وقد «قُبِضَ النبي ﷺ ولم يكن القرآن جُمِعَ في شيء، وإنما كان في الكرانيف والعسب»، كما قال الإمام محمد بن شهاب الزهري[1]. وجُمِعَتْ تلك القطع المتفرقة التي كُتِبَ عليها القرآن في صحف منظمة في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - بعد الخشية من ضياع شيء

---

(١) انظر: الطبري: جامع البيان ١/٢٨، والسيوطي: الإتقان ١/١٦٤. والكرانيف والعسب هي أصول سعف النخيل، وهي بعض ما كان القرآن يكتب عليه في ذلك الوقت.

من القرآن بموت حَفَظَتِه أو تلفِ بعض ما كُتِبَ عليه[1].

وفي حدود سنة خمس وعشرين من الهجرة أمر الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أربعة من الصحابة، وهم: زيد بن ثابت، كاتب الوحي للنبي ﷺ الذي قام بجمع القرآن في الصحف في خلافة أبي بكر الصديق، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أمرهم بانتساخ عدة نسخ من الصحف التي كان القرآن جُمِعَ فيها في خلافة الصديق - رضي الله عنه -، ثم أرسل إلى كل مصر من الأمصار الإسلامية بنسخة مما نسخوا، وأمر بإحراق ما سوى ذلك من صحف أو مصاحف، وصار المسلمون ينتسخون مصاحف لهم من تلك النسخ التي أرسلت من المدينة[2]. وتوحدت بذلك المصاحف التي بأيدي المسلمين، سواء أكان ذلك في الترتيب أم كان في رسم الكلمات منذ ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر.

وقد صارت طريقة كتابة الكلمات في المصاحف التي أمر عثمان - رضي الله عنه - بانتساخها وتوزيعها على الأمصار مما يحرص المسلمون على الالتزام به والمحافظة عليه، وظهر في أوائل عصر التدوين علماء درسوا المصاحف الكبار العتيقة التي أُرسلت من المدينة في خلافة عثمان، وألَّفَ علماء كل مصر رسائل وكتباً في وصف طريقة رسم الكلمات في تلك المصاحف، ولا يزال الكثير من تلك الكتب موجوداً إلى زماننا يحكي صورة الكتابة العربية في أوائل القرن الهجري الأول، قبل أن يظهر علماء العربية، ويُقَعِّدُوا قواعد اللغة، فكانت الكتابة آنذاك لا تخضع لقواعد مدونة بقدر ما تستجيب لتقاليد كتابية موروثة، ولرهافة حِسِّ الكاتب وهو يحاول تمثيل الصور النطقية للكلمات بقدر ما تسمح له طبيعة الكتابة.

---

(١) انظر التفصيل: البخاري: الجامع الصحيح ٦/٨٩-٩٠، والزركشي: البرهان ١/٢٣٣، والسيوطي: الإتقان ١/١٦٥.

(٢) انظر: البخاري: الجامع الصحيح ٦/٢٢٦، والزركشي: البرهان ١/٢٣٦، والسيوطي: الإتقان ١/١٦٩.

ومما يميز الكتابة العربية في الفترة التي ظهر فيها الإسلام أنها كانت خالية من علامات الحركات ومن نقط الإعجام المميزة للحروف المتشابهة في الشكل[1]. وقد كُتِبَتِ المصاحف الأولى على ذلك النحو مجردةً من علامات الحركات والإعجام[2]. ولم تمض إلا سنين قليلة حتى ابتكر أوائل علماء العربية طريقة لتمثيل الحركات في الكتابة، ابتدأها أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) بطريقة النقط المدورة الحمراء، فنقطة فوق الحرف للفتحة، ونقطة تحت الحرف للكسرة، ونقطة أمام الحرف للضمة، وللتنوين نقطتان[3]. ثم جاء الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) بطريقة الحروف الصغيرة التي لا نزال نستخدمها إلى وقتنا الحاضر[4]. وفي الفترة بين عصر أبي الأسود وبين عصر الخليل ابتكر نصر بن عاصم (ت٩٠هـ)، ويحيى بن يعمر (ت قبل ٩٠هـ) البصريان طريقة إعجام الحروف المتشابهة في الصورة بواسطة النقط، التي لا نزال نستخدمها إلى اليوم في الكتابة العربية[5].

والذي يهمنا في هذا البحث هو رسم المصحف قبل أن تضاف إليه علامات الحركات ونقط الإعجام، والذي يسمى أحياناً بالرسم العثماني، نسبة إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لأنه هو الذي أمر بنسخ المصاحف التي حافظ المسلمون على رسمها، لأنها تمثل نص القرآن الكريم الذي تلقاه الصحابة عن رسول الله ﷺ فلا مجال لأي تغيير في طريقة رسم الكلمات خشية أن يؤدي ذلك إلى تحريف في النص القرآني، ولم تؤثر إضافة علامات الحركات ونقاط الإعجام إلى رسم المصحف على طريقة كتابة الكلمات فقد ظل الهيكل العام

---

(١) انظر: جواد علي: تاريخ العرب قبل الإسلام ٧/ ٢٧١-٢٧٨.

(٢) انظر: الداني: المحكم ص١٠، والسيوطي: الإتقان ٤/ ١٦٠.

(٣) الداني: المحكم ص٦، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين ص٦١، وابن النديم: الفهرست ص٤٠.

(٤) الداني: المحكم ص١١، والسيوطي: الإتقان ٤/ ١٦٩.

(٥) العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١٣، وحمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف ص٢٧.

لرسم الكلمة كما هو، وأضيفت العلامات أسفل الحرف أو أعلاه، من غير أن يُمَسَّ الشكل العام لرسم الكلمة بأدنى تغيير.

وهناك ما يدعو إلى الثقة بوصف العلماء لرسم المصاحف الأولى القديمة، فلدينا شواهد تاريخية تدل على مقدار التحري والدقة في وصف طريقة رسم الكلمات في تلك المصاحف، فلو نظرنا في كتاب (المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار) للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، وهو من أجَلّ الكتب المؤلفة في هذا الموضوع، لوجدناه يذكر دائماً تفحص العلماء للمصاحف القديمة للوقوف على رسم الكلمات فيها، ومحاولته هو التأكد مما ينقله من وصف العلماء بالنظر في مصاحف الأمصار القديمة الموجودة في زمانه، من مثل قوله: «قال أبو عمرو: ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة والعراق قد اتفقت على حذف الألف...»[١]. وقوله: «وقد تتبعت ذلك في مصاحف أهل العراق فرأيتها لا تختلف في رسم ذلك كذلك». ومثل قوله: «... حدثنا أبو عبيد قال: (على) و(لدى) و(إلى) كُتبن جميعاً بالياء. وأما (حتى) فالجمهور الأعظم بالياء. ورأيتها في بعض المصاحف بالألف. قال أبو عمرو: وقد رأيتها أنا في مصحف قديم كذلك بالألف، ولا عمل على ذلك، لمخالفة الإمام ومصاحف الأمصار»[٢].

وقد حافظ الخطاطون جيلاً بعد جيل - إلى حد كبير - على صور الكلمات في المصحف، سواء أوافقت القواعد الإملائية التي نظمها علماء العربية أم لم توافقها. قال الداني في كتابة المقنع: «سئل مالك رحمه الله هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء، فقال: لا، إلا على الكَتْبَةِ الأولى... قال أبو عمرو: ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة»[٣] و«سئل مالك عن الحروف تكون في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن تغير من المصحف إذا وجدت فيه

---

(١) المقنع ص٢٥.

(٢) المقنع ص٦٥، وانظر أيضاً: ص١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و٢٣.

(٣) المقنع ص٩-١٠.

كذلك؟ قال: لا. قال أبو عمرو: يعني الواو والألف الزائدتين في الرسم لمعنى، المعدومتين في اللفظ...»[1].

أما أهمية رسم المصحف في دراسة ظاهرة الإعراب فتكمن في خاصة من أهم خواص الكتابة، وهي أن الكتابات عموماً أقل تطوراً من اللغة المنطوقة، فتحتفظ الكتابة بصور أشكال نطقية قد زالت من الاستخدام الفعلي. وقال قال اللغوي الفرنسي فندريس: «إن السبب الأساسي لأزمات الرسم ينحصر في استحالة مسايرة الرسم لحركة اللغة»[2]. وقال الدكتور علي عبد الواحد وافي: «إن جمود الرسم على حالته القديمة يفيد الباحث في اللغات أكبر فائدة، فهو يعرض له صورة صحيحة لأصول الكلمات ويَقِفُه على ما كانت عليه أصواتها في أقدم عصور اللغة، فالرسم للألفاظ أشبه شيء من هذه الناحية بالمتحف للآثار»[3].

فالنظر إلى رسم المصحف في صورته القديمة المجردة من العلامات، وتأمل أشكال رسم بعض الكلمات سوف يجده القارىء مفيداً في ما نحن بصدد الحديث عنه من الدلالة على أصالة الإعراب في اللغة العربية وأنه كان موجوداً قبل عصر أوائل النحاة، وأنه ليس من اختراعهم.

وأهم نقطة في الموضوع هنا هي أن صور الكلمات في رسم المصحف سابقة لعصر النحاة، وأنها كتبت بأيدي الصحابة في وقت لم تكن الكتب قد دُوِّنَت، فالقرآن هو أول كتاب عرفته العربية، ولم تكن اللغة قد دُرِسَت ووُضِعَت قواعدها، ولم تكن قواعد الإملاء قد دُوِّنَت ليسيرَ عليها الكتّاب، إذ كانت الكتابة العربية - آنذاك - في صورتها البسيطة الأولى التي كانت تخضع - في أيدي الكتاب - لعاملين، الأول: التقاليد الكتابية الموروثة غير المدونة، والثاني: استجابة الكاتب للظواهر النطقية التي يريد تدوينها.

---

(١) المقنع ص٢٨.

(٢) اللغة ص٤٠٨.

(٣) علم اللغة ص٢٧٨.

وإذا كان رسم المصحف يُقَدِّمُ لنا ما نستدل به على وجود الإعراب في اللغة العربية، وقت نسخ المصاحف، كان ذلك أكبر دليل على بطلان نظرية اختراع النحويين للإعراب، لأن الرسم دليل مادي غير قابل للتزوير أو الرد، على ما سنحاول بيانه في الصفحات التالية، إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني

دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحروف

وأصل الإعراب أن يكون بالحركات، فالرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون، وتنوب الحروف عن الحركات، وينوب الحذف عن السكون، في بعض المواضع(١).

وسوف أبدأ بالكلام على الإعراب بالحروف، وهو فرع من الإعراب بالحركات لأن دلالة رسم المصحف عليه أظهر من دلالته على الإعراب بالحركات، فالحركات لم تكن لها علامات في الرسم وقت كتابة المصاحف الأولى، والاستدلال بالرسم عليها يحتاج إلى بعض المقدمات.

ويقرر النحويون أن الحروف تنوب عن الحركات في إعراب جمع المذكر السالم، والمثنى، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة. فجمع المذكر السالم يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجَرُّ بالياء، بعدهما النون المفتوحة، نحو: أفلح المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين(٢).

والمثنى يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء، بعدهما النون المكسورة، نحو: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين(٣).

والأسماء الخمسة، وهي: أب، وأخ، وحم، وفم، وذو بمعنى صاحب، ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، وذلك

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ١/ ١٣، وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٥١، وابن مالك: تسهيل الفوائد ص٨.

(٢) سيبويه: الكتاب ١/ ١٨، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٤٥.

(٣) سيبويه: الكتاب ١/ ١٧-١٨، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٤٠.

قولك: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك وهلم جرا[1].

والأفعال الخمسة، وهي ما كان على مثال: تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين، تُرفع بثبوت النون وتُنصب وتُجزم بحذفها، نحو: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا. وهم يفعلون، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا. وأنت تفعلين، ولم تفعلي، ولن تفعلي[2].

هذه القواعد الموجزة التي يقررها النحويون لها في كتب النحو تفصيل، وشواهد كثيرة، تستغني بذكرها هناك عن إيرادها هنا لعدم حاجة البحث إلى تفاصيلها. وإنما أوجزنا ذكرها لنقف بعد ذلك على ما قال فيها أصحاب النظرية الحديثة، وما يُقَدِّمه لنا رسم المصحف بصددها.

عقد الدكتور إبراهيم أنيس في (قصة الإعراب) مبحثاً بعنوان (رأي في الإعراب بالحروف) قال فيه: «فَرَغَ النحاة من تفسيرهم للضم والكسر والفتح في أواخر الكلمات العربية، واطمأنت نفوسهم لهذا التفسير، وسَمَّوْهُ الإعراب بالحركات، ثم عمدوا إلى تلك الكلمات والصيغ التي لم يستطيعوا فيها تغييراً أو تحويراً كالمثنى وجمع المذكر السالم وما يسمى بالأفعال الخمسة والأسماء الخمسة، فَطَبَّقُوا عليها أصولهم وقواعدهم، ولما رأوا أن للمثنى صيغتين، وجمع المذكر السالم صيغتين، ولكل من الأفعال الخمسة صيغتين، اتخذوا إحدى الصيغتين للرفع واتخذوا الأخرى لغير الرفع، وقرروا في كتبهم أن صيغة المثنى (الرجلان) تستعمل في حالات الرفع، ولكن (الرجلين) في حالتي النصب والجر، وأن صيغة الجمع (المسلمون) خاصة بحالات الرفع، ولكن (المسلمين) تستعمل في حالتي النصب والجر، وأن صيغ الفعل (يكتبون، يكتبان، تكتبين... إلخ) تستعمل في حالة الرفع، ولكن (يكتبوا، يكتبا، تكتبي... إلخ) خاصة بحالة النصب والجزم. أما ما يسمى بالأسماء الخمسة فقد رأوا لكل منها ثلاث صيغ، خَصُّوا إحداها

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٥١، والسيوطي: همع الهوامع ١/٣٨.

(٢) سيبويه: الكتاب ١/١٩-٢٠، والسيوطي: همع الهوامع ١/٥١.

بالرفع، والثانية بالجر، والثالثة بالنصب، وهي على الترتيب: أخوك، أخيك، أخاك.

غير أنا نُفَسِّرُ اختلاف الصيغ في هذه الكلمات تفسيراً آخر»[1].

وتفسير الدكتور إبراهيم أنيس يتلخص في قوله: إن الصيغة الأصلية للمثنى كانت تلك التي خصها النحاة بالنصب والجر، أي (الرجلين)، فهي التي كانت وحدها شائعة، فيما يظهر، في اللغة السامية الأولى، ثم أصابها تطور صوتي في فروع هذه اللغة، ولا شك في أن القبيلة الواحدة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغتي المثنى، وأن النحاة حين هَمُّوا بوضع قواعدهم ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل، خَصُّوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع، والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر[2].

ويقول عن جمع المذكر السالم: وجد النحاة لهذا الجمع صيغتين أيضاً موزعتين بين القبائل، منهم من كانوا يؤثرون الصيغة التي بالواو، نحو (مسلمون) في كل الحالات، وهؤلاء هم القبائل البدوية الذين رُمِزَ لهم في الروايات القديمة باسم قبيلة (تميم)، والآخرون كانوا يؤثرون الصيغة التي بالياء نحو (مسلمين)، وهؤلاء سكان الحجاز ومنهم قريش. ثم خَصَّ النحاة الصيغة الأُولى بالرفع والصيغة الأُخرى بحالتي النصب والجر[3].

ويقول عن الأفعال الخمسة: لكل منها صيغتان أيضاً، إحداهما تنتهي بالنون، والأخرى قد سقطت منها هذه النون. ويقول عن الأسماء الخمسة: يظهر أن كل قبيلة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغها الثلاث[4].

ويختتم تفسيره بقوله: «وهكذا نرى مما تقدم أن ما سَمَّاه النحاة إعراباً

---

(١) من أسرار اللغة ص٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه ص٢٧٠-٢٧١.

(٣) المصدر نفسه ص٢٧٢.

(٤) المصدر نفسه ص٢٧٣.

بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو - كما رأينا في عرضنا السريع - أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة، لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع»[1].

أرأيت - أخي القارئ - مبلغ الجرأة في اتهام علماء العربية في تزييف الحقيقة اللغوية، لأن الدكتور إبراهيم أنيس يقرر «أن ما سَمَّاهُ النحاة إعراباً بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة»، وأنَّ النحاة - في رأيه - سمعوا من كل قبيلة طريقة في نطق هذه الكلمات فمزجوا بينها، وجعلوا نطق كل قبيلة خاصة بحالة إعرابية، فهل يصح هذا الزعم، وهل يصح ذلك التفسير؟

في رسم المصحف نجد الجواب، ونجد الحقيقة اللغوية التي أُرِيدَ لها التزييف، وفي رسم المصحف نجد براءة علماء العربية الذين اتُّهِمُوا بأكبر حادثة تزييف في التاريخ، وهم الذين أفنوا أعمارهم في خدمة اللغة العربية وتيسير دراستها.

إن رسم الكلمات في المصحف لم يتغير في شكله العام من حيث عدد الحروف التي يتكون منها رسم الكلمة، وإن كان نوع الخط قد لحقه بعض التحسين، وسوف نعتمد في دراستنا لظاهرة الإعراب هنا على طريقة رسم عدد من الكلمات في المصحف، لتكون دليلاً بيّناً يؤيد القواعد النحوية التي يقررها علماء العربية ويؤكد أصالة الإعراب في اللغة العربية.

١- الأسماء الخمسة:

قال الله تعالى: ﴿ ۞ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٨ ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ۝٩ ﴾ [يوسف: ٧-٩].

(١) المصدر نفسه ص٢٧٤.

إن إعراب كلمة (أخ) و(أب) في هذه الآيات مطابق لما قرره النحويون في باب الأسماء الخمسة من رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، ولا اختلاف بين القراء في قراءتها على نحو ما رُسِمَتْ، وليس هناك ما يشير إلى أن النحاة غيروا رسم الكلمات في المصحف لتناسب القواعد التي وضعوها، بل كانت على هذه الصورة قبل عصر النحاة بسنين طويلة، وظلت كذلك إلى زماننا، وهي تضع أمام أعين من يتشكك في ظاهرة الإعراب الدليل النهائي الذي لا يمكن رده ولا التشكك فيه، لأن دلالة الرسم على الإعراب هنا كدلالة الآثار الحجرية على الحضارات القديمة، دلالة أكيدة لا تقبل التزوير.

ومن أمثلة هذا النوع من الكلمات التي رسمت في المصحف بما يطابق القاعدة النحوية (ذو) بمعنى صاحب، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة].

﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [الأنعام].

﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل].

ففي الآية الأولى جاءت (ذو) بالواو لأنها مرفوعة، وفي الآية الثانية جاءت بالألف (ذا) لأنها منصوبة، وفي الآية الثالثة جاءت بالياء (ذي) لأنها مجرورة، وهذا عين ما يقوله النحاة في كتبهم.

٢- المثنى:

قال الله تعالى:

﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن].

﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ [الرحمن].

﴿ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٍ زَوْجَانِ ﴾ [الرحمن].

﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ [الرحمن].

﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الذاريات].

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [النساء].

﴿ ۞ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [النساء].

﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ ﴾ [البلد].

إذا لاحظنا الكلمات التي جاءت بصيغة المثنى في هذه الآيات أدركنا مطابقة القاعدة النحوية التي يقررها النحاة في باب المثنى، لما يدل عليه رسم هذه الكلمات في المصحف: (جنتان - جنتين)، (زوجان - زوجين)، (الوالدان - الوالدين)، (عينان - عينين)، فرَفْعُ المثنى - إذن - بالألف، ونصبه وجره بالياء، لا ريب في ذلك. وهو الجاري في لغة العرب، وصَدَقَ النحاةُ في ما دوَّنوه في كتبهم، ووَهِمَ مَنْ ظَنَّ خلاف ذلك.

٣- جمع المذكر السالم:

قال الله تعالى:

﴿ لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [آل عمران].

﴿ لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ ﴾ [النساء].

﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ۚ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النور].

إن رسم هذه الكلمات (المؤمنون - المؤمنين) و(القاعدون - القاعدين) و(المجاهدون - المجاهدين) و(الطيبون - والطيبين) مرة بالواو ومرة بالياء إنما يؤكد القاعدة النحوية الخاصة بجمع المذكر السالم، فتُرْسَمُ الكلمة بالواو أو الياء تبعاً لموقعها في الجملة، فما جاء بالواو فهو فاعل أو مبتدأ، وما جاء بالياء فهو منصوب على المفعولية أو مجرور بالحرف أو الإضافة.

٤- الأفعال الخمسة:

قال الله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ ﴾ [الصف].

﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ۝ ﴾ [البقرة].

﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ ۝ ﴾ [الشعراء].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ ۝ ﴾ [النساء].

﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ۝ ﴾ [النمل].

﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ۝ ﴾ [طه].

﴿ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ ۝ ﴾ [النساء].

إن ملاحظة صيغ الأفعال الخمسة الواردة في هذه الآيات القرآنية تُبيِّنُ اطراد القاعدة النحوية التي يقررها علماء العربية من رفع هذه المجموعة من الأفعال بثبوت النون، ونصبها وجزمها بحذف النون، على نحو ما نجد في (تفعلون - لم تفعلوا - لن تفعلوا) و(تتخذون - لا تتخذوا) و(انظري - تأمرين) و(يريدان - أن يخرجاكم - يذهبا - إن يريدا).

ومن كل ما تقدم من شواهد الرسم الخاصة بالكلمات التي تعرب بالحروف، وهو قليل جداً مما ورد في المصحف من هذا النوع، يظهر جلياً أنَّ النظرية التي تفسر إعراب هذه الكلمات بتعدد اللهجات، وأن كل صيغة تخص لهجة من لهجات العرب، وأن النحاة اتخذوا بعض الصيغ للرفع وأخرى للنصب أو الجر أو الجزم - نظرية زائفة لا تقوم على أساس علمي ولا دليل تاريخي.

إن رسم المصحف يعرض لنا مثال اللغة العربية التي يتكلمها أهل مكة ومن جاورهم، وقت نزول القرآن الكريم، وهي اللغة التي نزل بها القرآن، وكُتِبَ بها في المصحف[1]. وقد روى البخاري أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال للثلاثة الذين كانوا يعملون مع زيد بن ثابت في نسخ المصاحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»[2].

فهذه الصيغ المتعددة للأسماء الخمسة والأفعال الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم لم تكن من تلفيق النحاة، وإنما هي تمثل لغة أجيال من العرب الذين عاشوا في فترة ظهور الإسلام في الحجاز وأنحاء أخرى من الجزيرة العربية، ورسم المصحف يؤكد ويؤيد ما ذكره النحاة في كتبهم من القواعد التي تشرح طريقة العرب في معاملة هذه المجموعة من الكلمات.

وهذا لا ينفي أن يكون من العرب مَنْ نطق بتلك الكلمات على نحو يخالف القواعد التي استنبطها النحاة من جمهور كلام العرب، ولكن ذلك يدخل في باب الشاذ الذي يُحْفَظُ ولا يُعارَضُ به الشائع الكثير المطرد، والنحاة لم يغفلوا عن تدوين ما كانوا يسمعونه من أمثلة خارجة عما جرى عليه العرب عامة، ولكنهم يعدونه من باب الشاذ الذي يُحفظ ولا يقاسُ عليه.

إن رسم المصحف يقدِّم دليلاً جديداً يؤكد ما قدمه جمهور علماء العربية في القديم والحديث من أدلة تأريخية ولغوية ترد نظرية اختراع الإعراب، وهو كافٍ لإقناع أولئك الذين لا يرضون من الحقيقة إلا بما يُلْمَسُ ولا يؤمنون إلا بما يُذَاقُ أو يُشَمُّ، فإن ظواهر الرسم شواهد قائمة، قاومت عوادي الدهر أكثر مما قاومتها صخور أبنية الحضارات القديمة، ورعتها جهود أجيال علماء الأمة الإسلامية، فحُفِظَتْ في قماطير الكتب وفي سطور المصاحف، وهي تحكي أصالة الإعراب

---

(١) انظر: الداني: المقنع ص١١٤.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح ٦/ ٢٢٤، وانظر: أبو شامة: المرشد الوجيز ص١٠١.

في العربية، وتقدُّمُ الدليل الأكيد على ذلك.

وإذا كان كل ما ذكرناه من شواهد رسم المصحف ينحصر في باب الإعراب بالحروف، فإن الرسم يقدم لنا شواهد تدل على أصالة الإعراب بالحركات بنفس القوة، وبنفس الدرجة من الوضوح، وإن كان الأمر هنا يحتاج إلى الوقوف عند قضايا لغوية وتأريخية تساعد في كشف تلك الأسرار المخبوءة في رسم المصحف، التي تدل على أصالة الإعراب بالحركات في اللغة العربية، كما دلَّ الرسم - من قبل - على أصالة الإعراب بالحروف.

المبحث الثالث

دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحركات

تشكك الدكتور إبراهيم أنيس في وجود نظام الإعراب بالحركات في اللغة العربية على النحو الذي بينه علماء النحو في كتبهم، وحاول أن يقدم تفسيراً لما ظنه علماء العربية إعراباً بالحركات فالنحاة القدماء في رأيه «قد سمعوا شيئاً وأخطأوا تفسيره، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد، بدأوا يُقعِّدون القواعد، فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضاً»[1].

ويبين الدكتور إبراهيم أنيس أن الذي سمعه النحاة وعدوه إعراباً ما هو - في رأيه - إلا حركة التخلص من التقاء الساكنين، التي تلحق أواخر بعض الكلمات، على عادة العرب في كراهة التقاء الساكنين، ويحدد نوع تلك الحركة، بحسب تصوره عواملُ معينة تتعلق بنوع الحرف ونوع الحركات المجاورة، لا كون الكلمة فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً كما يقول النحاة[2]. ولكن النحاة استغلوا ذلك التنوع غير المطرد في حركة التقاء الساكنين «ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضاً».

وسوف نحاول هنا الوقوف عند دلالة رسم المصحف على وجود الإعراب في

---

(١) من أسرار اللغة ص٢٤٩.

(٢) المصدر نفسه ص٢٥٢-٢٥٣.

العربية على نحو ما يقرره علماء النحو، دون محاولة تتبع كل ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس، وهو بصدد عرض نظريته، لأن ذلك يطول على القارىء، وهو لا يعود على البحث بكبير فائدة.

وقد كان رسم المصحف في فترة انتساخ المصاحف مجرداً من علامات الحركات، ومن نقط الإعجام، وهو ما أشار إليه علماء السلف، قال الداني: «إن العرب لم تكن أصحاب شَكْلٍ ونَقْطٍ»[1]. والحركات ونقاط الإعجام والعلامات الكتابية الأخرى التي نجدها في المصاحف ونستعملها في كتابتنا الآن تعود إلى فترة لاحقة للفترة التي انتسخت فيها المصاحف في خلافة عثمان - رضي الله عنه - على نحو ما أشرنا إلى ذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني.

أما دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحركات فإنها ترتبط بطريقة رسم الهمزة في الكتابة العربية، ولمّا كانت الهمزة بعيدة المخرج في الحلق ثقل نطقها، فأسقطها بعض العرب من كلامهم في غير أول الكلمة، وهم أهل التسهيل من قبائل الحجاز ومنهم قريش. وحافظ عليها آخرون حيثما جاءت، وهم أهل التحقيق من قبائل نجد وشرقي الجزيرة ومنهم تميم[2]. قال أبو زيد الأنصاري: «أهل الحجاز وأهل مكة والمدينة لا ينبرون - أي لا يهمزون - وقف عليها عيسى بن عمر فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر»[3].

وقد انعكست طريقة نطق الهمزة على كيفية كتابتها، فكان للعرب طريقتان في رسم الهمزة، شاعت إحداهما، وهي التي نستخدمها إلى الآن في كتابتنا، وأهملت الأخرى فَنُسِيَتْ، وهاتان الطريقتان هما:

الطريقة الأولى:

طريقة الذين يُحَقِّقُونَ الهمزة، حيث ترسم برمز الألف أينما وقعت، وبأي

---

(١) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص١١٤.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٠٧ و١١٦، ١٠/١٣٤.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١٥/٦٩١، وابن منظور: لسان العرب ١/١٤.

حركة تحركت، قال ابن السراج: «إن القياس والأصل كان في الهمزة أن تُكتب في كل موضع ألفاً، كما أنها تُكتب إذا كانت أول الكلمة ألفاً لا اختلاف في ذلك»[1].

وقال ابن جني[2]: «اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة، وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياءً أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أُريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال. يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا محققةً لم يَجُزْ أن تُكتب إلا ألفاً، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولاً، نحو: أخذ وأُخذ وإبراهيم. فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجْتُمِعَ على كَتْبِهَا ألفاً البتة، وعلى هذا وُجِدَتْ في بعض المصاحف: (يستهزأون) بالألف قبل الواو. ووُجِدَ فيها أيضاً: (وإن من شيأ إلا يسبح بحمده) بالألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق».

وقديماً تحدث الفراء عن هذه الطريقة في رسم الهمزة، في كتابه «معاني القرآن» وقال[3]: «وأكثر ما يُكتب الهمز على ما قبله، فإن كان مفتوحاً كُتِبَ بالألف، وإن كان مضموماً كُتِبَ بالواو، وإن كان مكسوراً كُتِبَ بالياء. وربما كتبها العرب بالألف في كل حال، لأن أصلها ألف، قالوا: نراها إذا ابْتُدِئَت تُكتب بالألف في نصبها وكسرها وضمها، مثل قولك: أُمروا وأُمِرْتَ، وجئتِ شيئاً إمْراً، فذهبوا هذا المذهب. قال: ورأيتها في مصحف عبد الله (شيأ) في رفعه وخفضه بالألف، ورأيت يستهزؤون يستهزأون وهو القياس، والأول أكثر».

وذكر الفراء في أكثر من موضع أن المصاحف التي كتبها أهل الكوفة عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قبل أن يصل إليهم المصحف من المدينة

---

(١) كتاب الخط ص١١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٤٦-٤٧.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٣٤.

في خلافة عثمان، وقد كُتبت فيها الهمزة بالألف دائماً. قال[1]: «والهمزة في كتابِهِ تثبت بالألف في كل نوع». وقال: «وذلك أن مصاحفه قد أُجْرِيَ الهمز فيها بالألف في كل حال، إن كان ما قبلها مكسوراً أو مفتوحاً أو غير ذلك»[2].

الطريقة الثانية:

طريقة الذين يُسَهِّلُونَ الهمزة، حيث تُكتب ألفاً في أول الكلمة، لأنها لا تُسَهَّلُ، وتُكتب ياءً أو واواً أو ألفاً، في غير أول الكلمة، بحسب ما تؤول إليه الهمزة في التسهيل، قال الحافظ أبو عمرو الداني[3]: «إن الهمز إنما تُرسم صُوَرُهُ على حسب ما تؤول في التسهيل». وقال ابن جني[4]: «وإنما كُتبت الهمزة واواً مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف»، وهناك تفصيلات كثيرة تتعلق بكيفية تخفيف الهمزة، وطريقة كتابتها في هذه الحالة، لا نرى ضرورة لذكرها.

وقد نص علماء السلف على أن الذين كتبوا المصاحف رسموا الهمزة على طريقة أهل التسهيل، قال الداني[5]: «والهمزة قد تُصَوَّرُ على المذهبين من التحقيق والتسهيل، دلالة على فشوهما واستعمالهما فيها، إلا أن أكثر الرسم ورد على التخفيف، والسبب في ذلك كونُه لغةَ الذين وَلُوا نَسْخَ المصاحف زمن عثمان، رحمه الله، وهم قريش، وعلى لغتهم أُقِرَّتِ الكتابةُ حين وقع الخلاف بينهم وبين الأنصار فيها، على ما ورد في الخبر الثابت المذكور في كتاب المرسوم[6]. فلذلك ورد تصوير أكثر الهمز على التسهيل، إذ هو المستقر في

---

(١) المصدر نفسه ٣/ ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٢٠.

(٣) المحكم ص١٧٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٦.

(٥) المحكم ص١٥١.

(٦) لعله يريد كتابه «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» والخبر الذي يشير إليه هو اختلافهم في رسم كلمة (التابوت) (انظر: المقنع ص٤).

طباعهم والجاري على ألسنتهم».

ونقل السيوطي عن أبي حيان أنه قال[1]: «والكُتَّابُ بَنَوْا الخط في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين: أحدهما أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى، فكان الكَتْبُ على لغتهم أولى. والثاني أنه خط المصحف فكان البناء عليه أولى».

وعلاقة طريقة كتابة الهمزة بدلالة رسم المصحف على أصالة الإعراب تنبع من كون تسهيل الهمزة يعتمد على حركتها أو حركة ما قبلَها، ومِن ثَمَّ ارتبط رسمها في المصحف بحركتها هي، فإذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة فإنها ترسم على حسب حركة ما قبلها، فإن كانت ضمةً رُسمت على الواو، وإن كانت كسرة رسمت على الياء، وإن كانت فتحة رسمت على الألف، أما إذا كان ما قبل الهمزة المتطرفة ساكناً فإنها لا ترسم بحرف وإنما تُعْلَمُ بالشكل على السطر[2].

وإذا كانت الهمزة متطرفة واتصل بالكلمة ضمير صار لها حكم المتوسطة، ومن هنا صار لحركتها أثر في طريقة رسمها، وحركة الهمزة المتطرفة إنما هي حركة الإعراب التي نتحدث عنها، بحيث صار الحرف الذي ترسم عليه الهمزة في هذه الحالة تحدده الحركة التي تلي الهمزة، وهي حركة الإعراب، ومن هنا نستطيع أن ندرس القواعد التي ذكرها النحاة عن الإعراب بالحركات على ضوء رسم الهمزة المتطرفة.

وسوف نستخدم هذه الناحية من رسم الهمزة لدراسة الإعراب بالحركات من خلال مجموعتين من الأمثلة، الأولى تتضح فيها دلالة الرسم على وجود الحركات الإعرابية كما حددها النحويون، من غير أدنى شك، ومن غير تطرق الاحتمال إلى الدليل. والثانية أكثر تعقيداً، ولكنها بالنتيجة تؤدي إلى ما أدت إليه

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٣٣.

(٢) انظر: ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٠، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣٢، والداني: المقنع، ص٦٢، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٣٤.

المجموعة الأولى، من الدلالة على أصالة الإعراب بالحركات في اللغة العربية، وهي لا تقل في نظرنا أهمية عن دلالة المجموعة الأولى، لأنها من جنسها ومتممة لها، وإذا لم تكن كافية لإقناع جميع القراء، كالمجموعة الأولى، فإنها لا شك سوف تكون كافية عند الكثير منهم.

المجموعة الأولى:

قال الحافظ أبو عمرو الداني، رحمه الله تعالى، في كتابه «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»[1]: «وكل همزة أتت بعد ألف، واتصل بها ضمير، فإن كانت مكسورة صُوِّرَتْ ياءً، وإن كانت مضمومة صُوِّرَتْ واواً، لأنها إذا سُهِّلَتْ جُعِلَتْ بين الهمزة وبين ذلك الحرف، فالمكسور نحو قوله: (ومن آبائهم، ومن نسائهم، وإلى أوليائكم، وبآبائنا، وعلى أرجائها) وشبهه. والمضمومة قوله: (جزاؤهم، وآباؤهم، وأبناؤكم، وفجزاؤه، وأولياؤه، وأحباؤه) وشبهه.

«وإن كانت الهمزة مفتوحة أو وقع بعد المكسورة ياء وبعد المضمومة واو لم تُصَوَّرْ خَطّاً، لئلا يُجمع بين صورتين، وذلك نحو: (آباءَنا وأبناءَكم ونساءَنا ونساءَكم، وأولياءَهُ، وفمن جاءَهُ، وإسرائيل، ومن ورائِي، وشركائِي، وجاءُوكم، ويراءُون) وشبهه».

وإذا نظرنا في الأمثلة التي أوردها الداني في ما رسمت فيه الهمزة واواً أو ياء لم نجد تفسيراً لاختلاف رسم الهمزة إلا في اختلاف حركتها بحسب موقع الكلمة، فإذا جاءت مرفوعة رُسِمَت واواً، وإذا جاءت مجرورة رُسِمَت ياءً. وهذا هو عين الإعراب بالحركات، وهو ما نجده في الأمثلة التالية، قال الله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ﴿٢٣﴾ ﴾ [التوبة].

---

(١) المقنع ص٣٦-٣٧.

﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ [النجم].

﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الدخان].

فنلاحظ أن كلمة (آباء) قد اختلفت طريقة رسم همزتها، على هذا النحو (آباءكم - آباؤكم - آبائكم) وهذا الاختلاف في الرسم نتيجة لاختلاف حركة الهمزة، لأنها في الآية الأولى منصوبة بالفتحة، فتخفف الهمزة إلى حرف من جنس حركتها وهو الألف، ولم تُرسم ألفاً كراهة اجتماع حرفين من جنس واحد، وفي الآية الثانية جاءت مرفوعة بالضمة، فتخفف إلى حرف من جنس حركتها وهو الواو، ولهذا رُسِمَتْ واواً، وفي الآية الثالثة جاءت مجرورة بالكسرة، فَتُخَفَّفُ إلى الياء وتُرْسَمُ به.

قال ابن السراج[1]: «فإن كان قبل الهمزة ألف، وهو الذي يسمى الممدود، فأضفت إلى ضمير، قلت: هذا كساؤُه، تكتبها على لفظ التخفيف، لأن الذين يخففون يجعلونها بين الواو والهمزة، فتكتبها واواً، وتكتب: أخذت بكسائِه وردائِه بياء، لأنها إذا خففت جعلت بين الهمزة والياء».

ومن أمثلة هذا النوع، مما ورد في المصحف هذه المجموعة من الكلمات:

(أبناءكم - أبناؤكم - أبنائكم).

(أولياءه - أولياؤكم - أوليائكم).

(نساءكم - نساؤكم - نسائكم).

وهناك عشرات الأمثلة في رسم المصحف من هذا النوع الذي تختلف فيه طريقة الهمزة المتطرفة بحسب حركتها. وهذا دليل أكيد على أن الذين كتبوا المصاحف كانوا ينطقون بالحركات في أواخر الكلمات على نحو ما وصف علماء العربية، ولو لم يكن الأمر كذلك لكتبوا الهمزة في الأمثلة السابقة على طريقة واحدة.

---

(١) كتاب الخط ص١١٩.

وإذا كانت دلالة الأمثلة السابقة على حركات الإعراب بشكل مؤكد، مقصورة على الضمة والكسرة، فإن رسم المصحف يقدم لنا مجموعة أخرى من الأمثلة تدل على أن الفتحة كانت تُنطق في أواخر الكلمات مثل الضمة والكسرة، وذلك في الأسماء المنونة المنصوبة، فإن كَتَبَةَ المصاحف كتبوا ألفاً في آخر هذا النوع من الكلمات، جرياً على قاعدة أن الأصل في الكلمة أن تُكتب مبدوءاً بها وموقوفاً عليها، والمنون المنصوب يُوقف عليه بالألف بدل التنوين، إذا لم يكن الحرف الأخير تاء تأنيث[1]. فوجود هذه الألف دليل على أن آخر هذا النوع من الكلمات كان يُنطق مفتوحاً، كما وصف النحاة في كتبهم، وكما نجري على ذلك إلى الآن نطقاً وكتابة.

وقد جاء ذلك في رسم المصحف جلياً واضحاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾﴾ [البقرة] فإثبات الألف في (تطوع خيراً) دليل على وجود فتحة الإعراب في آخر الكلمة المنونة المنصوبة التي يوقف عليها بالألف، وعدم رسم الألف في الموضعين الآخرين دليل على أن الحركة هي غير الفتحة.

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾﴾ [الكهف] فوجود الألف في آخر كلمة (يوم) و(نفس) في موضع وحذفها في موضع آخر دليل على اختلاف حركة الآخر، وهذا الاختلاف هو الإعراب الذي يتغير بتغير موقع الكلمة، فالألف دليل على فتحة النصب في آخر الكلمة.

وهذا النوع من الكلمات المنونة المنصوبة التي رُسِمَتِ الألف في آخرها كثيرة جداً في المصحف، حتى إنا لنجد سُوَراً طويلة تكون رؤوس آياتها من هذا النوع من الكلمات، مثل الكهف ومريم. ونظرة واحدة في المصحف تكفي لبيان دلالة

---

(١) ابن درستويه: كتاب الكتاب ص٨٩، والداني: المقنع ص٢٦.

الرسم على وجود الإعراب بالفتحة كما دل على وجود الإعراب بالضمة والكسرة.

ولعل في ما ذكرناه من أمثلة الرسم المتعلقة بالهمزة المتطرفة بعد ألف، التي تأخذ حكم المتوسطة باتصال الضمائر بها، والأمثلة المتعلقة بالاسم المنون المنصوب، ما يؤكد أن اللغة العربية كانت معربة بالحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، قبل وجود النحاة، لأن رسم المصحف يعود إلى فترة مبكرة من القرن الهجري الأول، فلم تكن هذه الظاهرة من اختراع النحاة، لأنها سابقة لعصرهم، وشواهد الرسم تؤكد أن النحاة كانوا صادقين في القواعد التي بينوا فيها نظام الإعراب في اللغة العربية وأنهم اعتمدوا في ذلك على النصوص اللغوية الحية التي سمعوها من فصحاء العرب.

المجموعة الثانية:

ولزيادة توضيح دلالة رسم المصحف على ظاهرة الإعراب بالحركات نقف عند ظاهرة أخرى من ظواهر الرسم المتصلة بالهمزة المتطرفة، ولكن نحتاج في هذه المجموعة إلى الإشارة إلى بعض الحقائق المتعلقة بالأصول التي تقوم عليها الكتابة، ومن أهم تلك الأصول تصوير اللفظ بحروف هجائه بتقدير الابتداء به والوقف عليه[1].

وبناء على هذه القاعدة تُرسم الهمزة المتطرفة إذا تحرك ما قبلها بصورة الحرف الذي منه تلك الحركة، فإن كانت فتحة كُتبت ألفاً نحو: قرأ، وأخطأ، وهو يقرأ، ويبرأ منك، ومررت بالملأ. وأقررت بالخطأ، ورأيت الملأ، تكتبُ جميع هذا في الرفع والنصب والخفض بالألف[2].

---

(١) انظر ابن درستويه: كتاب الكتاب ص٢٥ و٣١. وابن مالك: تسهيل الفوائد ص٣٣٢، والسيوطي: همع الهوامع ٢/٢٣١.

(٢) انظر: ابن السراج: كتاب الخط ص١٢٠-١٢١، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص٣١، والداني: المقنع ص٦٢.

وقد جاءت بعض الكلمات المهموزة مرسومة على خلاف تلك القاعدة، حيث بُنِيَ رسمها على الوصل دون الوقف، ومن ثم فإن الهمزة المتطرفة التي كانت تُرسم على حركة ما قبلها أخذت حكم الهمزة المتوسطة التي ينظر في رسمها إلى حركتها أيضاً، وحركتُها هي حركة الإعراب، ومن هنا تدل هذه الأمثلة على الإعراب بالحركات، لأن حركة الإعراب هي التي تحدد نوع الحرف الذي ترسم عليه الهمزة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «اعلم أن كُتَّابَ المصاحف زادوا الياء مع الهمزة بإجماع منهم في أصل مطرد وسبعة أحرف متفرقة.

فالأصل المطرد هو ما جاء في قوله: (ملأيه وملأيهم) في جميع القرآن، والسبعة الأحرف:

أولها في آل عمران ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾.

وفي الأنعام ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

وفي يونس ﴿مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾.

وفي طه ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ﴾.

وفي الأنبياء ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾.

وفي النحل ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾.

وفي الشورى ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾.

وفي مصاحف أهل المدينة، على ما رواه الغازي بن قيس عنها، في الروم ﴿بِلِقَآيِ رَبِّهِمْ﴾ و﴿وَلِقَآيِ ٱلْأَخِرَةِ﴾ بالياء في الحرفين[1].

فرَسْمُ الهمزة في (نبأي) و(تلقايء) و(إيتايء) و(آنايء) و(ورايء) بالياء يشير

(١) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص٤٢، والمقنع (للداني) ص٤٧.

إلى أن الهمزة تُنطق مكسورة، وهذه هي كسرة الإعراب، ولهذا رُسمت الهمزة ياءً، حيث أخذت في الرسم حكم الهمزة المتوسطة، بسبب النطق بها في سياق متصل، فتصير متوسطة باتصالها نطقاً بأول الكلمة التي تليها. أما (ملأيه وملأيهم) فإنها تدل على ذلك أيضاً، وإن كانت من الهمزة المتطرفة التي اتصل بها ضمير، وأخذت حكم المتوسطة بذلك الاتصال. وأما (أفأين) فإنها تخرج عما نريد الاستشهاد له، وإن كانت لها صلة بموضوع رسم الهمزة.

وقد علَّل علماء السلف رسم الياء في الكلمات السابقة بوجوه مقاربة لما أشرنا إليه، فمما قاله الحافظ أبو عمرو الداني في تعليل ما رُسم بالياء مما ليس قبل الهمزة فيه ألف، في مثل (نبأي)[1]: «أن تكون الألف والياء صورتين للهمزة، لا على تأدية التحقيق والتسهيل، ولكن على تأدية الاتصال والانفصال. فالألف صورة للانفصال من حيث كانت الهمزة المتطرفة الموقوف عليها إذا انفتح ما قبلها تُصَوَّرُ بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف، سواء أريد تحقيقها أو تليينها. والياء صورة الاتصال، من حيث كانت الهمزة المتوسطة المكسورة تُصَوَّر بالحرف الذي تَقْرُبُ منه في التليين، وهو الياء».

وعلَّل الداني زيادة الياء في رسم ما كان فيه قبل الهمزة ألف، في مثل (ورائيء وتلقايء) بأمور منها قوله[2]: «أن يُراد برسم صورتها وَصْلُهَا بما بعدها، وإذا أريد ذلك صارت بمنزلة المتوسطة التي تقع حشواً في الكلمة، وجرت مجراها في تصويرها حرفاً من جنس حركتها، نحو أولئك والملائكة».

فالهمزة في الكلمات السابقة رُسِمَت على مراد الاتصال بما بعدها نطقاً، فأخذت حكم المتوسطة، فصُوِّرَتْ ياء لذلك، ولم تصوَّر واواً أو ألفاً، لأن حركة الهمزة، وهي حركة الإعراب، هي التي تحدد نوع الحرف الذي تُخفف عليه الهمزة، ومن ثم ترسم عليه، وقد جاء رسم الكلمات المذكورة كافة متناسباً مع

---

(١) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص٤٢٢.

(٢) المصدر نفسه ص٤٢٤.

موقعها في الجملة، وما يقتضي ذلك الموقع من أن تكون حركة الإعراب كسرة، فلولا نطق الذين رسموا المصاحف كسرة في آخر تلك الكلمات لما وُجِدَت هذه الياء في الرسم.

وكان كُتَّابُ المصاحف قد رسموا: (لكل نبأ مستقر) (الأنعام ٦٧) و(إيتاء الزكاة) (الأنبياء ٧٣) و(من نبأ المرسلين) (القصص ٣) و(من وراء حجاب) (الأحزاب ٥٣) بغير ياء[1]، جرياً على القاعدة في أن تُكتب الكلمة مبدوءاً بها وموقوفاً عليها، وقد قال الداني[2]: «عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل دون الأصل والقطع». وقال[3]: «والمذهبان قد يستعملان في الرسم دلالة على جوازهما فيه».

ويُقدِّم لنا رسم المصحف نوعاً آخر من الكلمات المهموزة، تدل على وجود الضمة في آخر الكلمات المرفوعة، كما دلت الأمثلة السابقة على وجود الكسرة في الكلمات المجرورة، قال الحافظ الداني في كتابه «المقنع»[4]: «باب ذكر ما رُسمت فيه الواو صورة للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل: أخبرنا الخاقاني، قال: حدثنا الأصبهاني، قال: حدثنا الكسائي، قال: حدثنا ابن الصباح، قال: قال محمد بن عيسى الأصبهاني:

«في إبراهيم ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾، وفي ص ﴿نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ﴾، وفي التغابن ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾ كلها بالواو والألف. قال: «وكل ما في القرآن على وجه الرفع فالواو فيه مثبتة، وكل ما كان على غير وجه الرفع فليس فيه واو وإنما (نبأ).

«قال أبو عمرو: وكذلك رسموا في كل المصاحف في يوسف ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ (تَفْتَؤُاْ)، وفي النحل ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ وفي طه ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾، وفيها ﴿لَا

---

(١) انظر: الداني: المقنع ص٤٧ و٤٨.

(٢) المحكم ص١٥٨.

(٣) المقنع ص٤٤.

(٤) المقنع ص٥٥-٥٦.

﴿ تَطْمَؤُا ﴾، وفي النور ﴿ وَيَدْرَؤُا ﴾، وفي الفرقان ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا ﴾، و﴿ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ﴾ [يونس] حيث وقع، وفي ص ﴿ نَبَؤُا الْخَصْمِ ﴾، وفي الزخرف ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا ﴾، وفي القيامة ﴿ يُنَبَّؤُا الْإِنسَانُ ﴾، جميع هذه المواضع بالواو والألف».

وروى الدانيُّ أيضاً أن كلمات أخر رسمت بنفس الطريقة في بعض المواضع في المصحف، وهي (الملؤا) و(جزؤا) و(شركؤا) و(أنبؤا) و(علمٰؤا) و(العلمٰؤا) و(الضعفؤا) و(نشؤا) و(دعـؤا) و(شفعـؤا) و(البلؤا)[1].

كان القياس في رسم الكلمات السابقة الذكر هو أن تكتب على حركة الحرف السابق لها، فترسم (نبأ) بالألف بدل (نبؤا) بالواو بعدها ألف. ومثلها (تفتأ) و(يتفيأ) و(أتوكأ)... وكذلك (شركاء) و(أنباء) و(علماء) وبقية الكلمات السابقة الذكر. لكنَّ كَتَبَةَ المصاحف رسموها مراعين وصل آخرها نطقاً بما بعدها من الكلمات، فأخذت حكم المتوسطة التي يكون لحركة الهمزة ذاتها شأن في نوع الحرف الذي تُخفف عليه وتُرسم به. ومن هنا رُسِمَتِ الهمزة واواً في هذه الكلمات، وهي جميعاً يقتضي موقعها أن تكون مرفوعة بالضمة على حسب القاعدة النحوية. وهذا دليل على أن الكتبة كانوا ينطقون حركة الإعراب، وهي الضمة، في هذه المجموعة من الكلمات، وهو ما قَصَدْنَا الإشارة إليه كدليل على وجود الإعراب في فترة انتساخ المصاحف، قبل عصر النحاة بعشرات السنين.

وقد أدرك علماء السلف سر وجود الواو في آخر تلك المجموعة من الكلمات، فقال الدانيُّ وهو يعلل وجود الواو: «أن تكون صورة للهمزة، على مراد وصل الهمزة بما بعدها من الكلام، فتكون كالمتصلة في اللفظ، وإن كانت منفصلة في الخط، من حيث أُريد بها الوصل»[2].

---

(١) المقنع ص٥٦-٥٨.

(٢) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص٤٣١.

والمجموعة السابقة من الكلمات التي رُسِمَتْ فيها الهمزة واواً لا تخلو من بعض الظواهر الهجائية التي تستوقف النظر، من ذلك أن الكتبة أثبتوا بعد الواو ألفاً[1]. وقد نقل الدانيُّ تعليل الظاهرة بقوله: «ورُسِمَتِ الألف بعد الواو في هذه المواضع لأحد معنيين:

إما تقويةً للهمزة لخفائها، وهو قول الكسائي.

وإما على تشبيه الواو التي هي صورة الهمزة في ذلك بواو الجمع، من حيث وقعتا طرفاً، فأُلحقت الألف بعدها كما ألحقت بعد تلك، وهو قول أبي عمرو بن العلاء، والقولان جيدان»[2].

وذكر الدانيُّ ذلك أيضاً في موضع آخر، وهو يعلل زيادة الألف في كلمة (لؤلؤ) في بعض الروايات فقال: «قال أبو عبيد: وكان أبو عمرو يقول: إنما أثبتوا فيها الألف كما زادوها في (كانوا وقالوا). قال: وكان الكسائي يقول: إنما زادوها لمكان الهمزة...»[3].

ونرجح هنا ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء من تعليل زيادة الألف بعد الواو على التشبيه بزيادتها في (كانوا وقالوا)، وذلك لأن كتبة المصاحف جروا على إثبات تلك الألف بعد كل واو متطرفة، سواء أكانت الكلمة فعلاً مضارعاً أم ماضياً، وسواء أكانت تلك الواو لاماً للكلمة أم ضميراً أم علامة للرفع[4]. فالأَوْلَى حمل زيادة الألف هنا على ذلك، لاسيما أننا رجحنا أن الهمزة رُسمت على مذهب مَنْ يُسهلها، فتكون بذلك واواً، ينطبق عليها ما ينطبق على الواوات المتطرفة الأخرى في المصحف.

والظاهرة الثانية في الكلمات السابقة هي أن الألف التي تسبق الهمزة لم تُرسم

---

(١) انظر: المصدر نفسه ص٤١٨.

(٢) المقنع ص٥٨-٥٩، وانظر المصدر السابق ص٤١٨-٤١٩.

(٣) المقنع ص٤٠.

(٤) انظر: الداني: المقنع ص٢٧.

في عدد من تلك الكلمات، وهي ثابتة في النطق، وذلك في (جزؤا) و(شركؤا) و(أنبؤا) و(العلمـؤا) و(الضعفؤا) وما أشبهها، فكان القياس أن تُكتب على هذا النحو (جزاؤا) و(العلماؤا) و(الضعفاؤا) ولكن كتبة المصاحف راعوا في رسم هذه الكلمات تقليداً كان سائداً في الكتابة العربية آنذاك، وهو حذف رمز الفتحة الطويلة، وهو الألف، من كثير من الكلمات، مثل (الرحمن، العلمين، ملك) وغيرها من الكلمات المذكورة في كتب رسم المصحف[1]، وقد حاولنا تقديم تفسير لهذه الظاهرة في بحث (الرسم المصحفي دراسة لغوية تأريخية)، ومن أراد الوقوف عليه فليراجعه ثمة[2].

وقد جاءت بعض الكلمات السابقة في بعض المواضع من المصحف مرسومة على القياس في رسم الهمزة المتطرفة، كما لاحظنا ذلك في مجموعة الكلمات التي رسمت فيها الهمزة المتطرفة ياء، قال الحافظ أبو عمرو الداني: فأما قوله في النساء ﴿وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ﴾، وفي الأعراف وغيرها ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾، حاشى الحرف الأول من المؤمنون (آية ٢٤) والثلاثة أحرف التي في النمل (آية ٢٩ و٣٢ و٣٨)، وقوله في التوبة ﴿ظَمَأٌ ﴾، وفي هود ﴿مَلَأٌ ﴾، فمرسوم ذلك بالألف في كل المصاحف، وذلك على مراد الانفصال والتحقيق»[3].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن رسم الهمزة المتطرفة برمزين في آن واحد: رمزٍ على نية الانفصال ورمزٍ على نية الاتصال، في مثل (نبأي وملأيه) صار - في ما اتصل بالهمزة المتطرفة ضمير - تقليداً حافظ عليه بعض الكتبة فيما يكتبون في غير المصحف. قال ابن السراج، وهو يتحدث عن رسم الهمزة المتطرفة[4]: «فإن كانت متحركة وقبلها فتحة كُتبت ألفاً، نحو: قرأ، وأخطأ، وهو يقرأ، ويبرأ منك، ومررت بالملأ، وأقررت بالخطأ، ورأيت الملأ يا هذا، تكتبُ جميع هذا

---

(١) المصدر نفسه ص١٠-٢٤.

(٢) الرسم المصحفي ص٢٣٢-٢٤٢.

(٣) المقنع ص٥٦.

(٤) كتاب الخط ص١٢٠، وانظر: ابن ولاد: المقصور والممدود ص٢.

في الرفع والنصب والخفض بالألف، فإن أضفتَ الحرف إلى اسم ظاهر فهو على حاله، تكتبه بألف، نحو: هذا خطأ زيد، ورأيت خطأ زيد، وسمعت بخطأ زيد، فإن أضفته إلى مضمر كتبت الهمزة على حركتها، تكتبها في الخفض بالياء، وفي الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، تكتب: هذا خطؤه بواو، ومن خطئه بالياء، ورأيت خطأه بالألف، وكذلك هو يقرؤه بواو، ولن يقرأه بالألف. قال محمد بن يحيى: وربما أقروا الألف وجاؤوا في الرفع بواو بعدها، وبياء في الخفض، وفي النصب همزة مفتوحة، يقولون: كرهت خطأه بألف واحدة، وأعجبني خطاؤه بواو بعد الألف، وعجبت من خطأيه بياء بعد الألف، وقال: الاختيار مع الياء والواو أن تسقط الألف».

وقبل أن ندع الكلام على هذه المجموعة من الكلمات، نعود إليها لنقف عند كلمات بعينها رسمت الهمزة فيها مرة بالياء ومرة بالواو، فكلمة (نبأ) رسمت بالواو (نبؤا) في كل ما كان مرفوعاً، مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [إبراهيم]، ورسمت بالياء في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام]. ولو تساءلنا عن سر كتابتها مرة بالياء وأخرى بالواو، لما وجدنا لذلك تفسيراً إلا ما ذكرناه من قبل من أن الهمزة المتطرفة قد تُرسم على نية الاتصال بما بعدها، فتكون حركتها، وهي حركة الإعراب، هي الأساس في تحديد نوع الحرف الذي تُخفف عليه وتُرسم به، فإذا كانت الكلمة مرفوعة آلت إلى الواو ورُسمت بها، وإذا كانت مجرورة آلت إلى الياء ورُسمت بها. وهذا هو ما أردنا الوقوف عنده كدليل على أن الإعراب أصيل في العربية، ومثل هذا ينطبق على كلمة (الملأ) فقد رسمت بالياء (ملأيه وملأيهم) ورسمت بالواو (الملؤا)، وينطبق عليها ما ذكرناه في (نبأي) و(نبؤا). وكذلك بقية الكلمات.

الإعراب إذن أصيل في اللغة العربية، ولم يكن من اختراع النحويين، هذا ما يدل عليه رسم المصحف، وشواهد لغوية وتأريخية أخرى. ذكرها الدارسون في ما كتبوه من أبحاث عن الموضوع. وقد كان للنحويين الفضل في المحافظة على نظام العربية، حين أتعبوا أنفسهم لكي يحافظوا على بنيان العربية الشامخ، بما

دَوَّنُوا في كتبهم من وصف دقيق وشامل لقواعد اللغة. فرحمهم الله تعالى، وأكرم نزلهم، وغفر لأولئك النفر الذين رموا علماء العربية بتحريف اللغة واختراع الإعراب من غير دليل أكيد ولا سند صحيح.

وما أصدق كلمة الدكتور علي عبد الواحد وافي، في هذا الصدد: «وإذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطئوا جميعاً على ذلك، فإنه لا يمكن أن نتصور أنه قد تواطأ عليه جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم ألا يذكر أحد منهم شيئاً ما عن هذا الاختراع العجيب، ولا يعقل أن يقبل معاصروهم هذه القواعد على أنها ممثلة لقواعد لغتهم ويحتذوها في كتاباتهم، اللهم إلا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس واسترهبوهم وأنسوهم معارفهم عن لغتهم وتأريخها، فجعلوهم يعتقدون أن ما جاؤوا به من الإفك ممثل لفصيح هذه اللغة».

☆ ☆ ☆

وفي ختام البحث أود أن أُشير إلى أن من ينكر ما يذكره علماء العربية من أن «الرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس - فملحقاتٌ بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتميز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة»[1] - لا يدخل في ما أردنا الحديث عنه في هذا البحث، وقد ذكرت في أول البحث أن علماء العربية قالوا: إن الحركات الإعرابية دوال على المعاني، وأن محمد بن المستنير الملقب بقُطرب ذهب وحدَه إلى أن حركات الإعراب جِيءَ بها للتوصل إلى السرعة في النطق وإدراج الكلام

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٧١.

حتى لا يتعثر المتكلم في نطقه. وهذا موضوع لا صلة له بإنكار أصالة الإعراب، والزعم بأنه مما اخترعه النحاة، وإنما يدخل في باب الاختلاف في تعليل ظاهرة لغوية موجودة، لم يُختلف أبداً في وجودها عند المتقدمين.

وأرجو أن تكون هذه المحاولة قد لفتت الأنظار إلى مصدر جديد لدراسة ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وإذا كانت ظاهرة الإعراب من المسلمات عند جمهور علماء العربية القدماء والمحدثين، فإنه لا ضرر في البحث عن أدلة جديدة تؤكد أصالة الإعراب، في وقت طُرِحَت فيه هذه القضية بشكل يُراد منه إثارة الشك في نفوس جيل يطمح إلى رؤية الحقيقة ولمسها، ولا يكتفي بالخبر الصادق عنها.

وأجد المناسبة هنا تدعوني إلى تجديد ذكرى أولئك الصحب الميامين الذين كتبوا المصاحف بوسائل صعبة لم تمنعهم من بلوغ الغاية في الأمانة والدقة، فلولا رهافة الحس والدقة في تصوير الألفاظ لغابت عنا تلك الصور الهجائية التي استخدمناها في هذا البحث دليلاً على أصالة الإعراب في اللغة العربية، فأَرْضَ اللهم عن زيد بن ثابت وعن الثلاثة الذين عملوا معه في انتساخ المصاحف: عبدالله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسعيد بن العاص وعن كلِّ مَنْ أسهم في أول عمل علمي منظم شهدته العربية.

وكذلك تجدر الإشادة بجهود علماء السلف الذين حفظوا لنا في كتبهم صورة رسم المصاحف، فلولا جهودهم لذهبت تلك الوثائق اللغوية الخطيرة في طي أحداث التاريخ، فبجهدهم وتَتَبُّعِهم حفظت لنا كتبهم صورة هجاء الكلمات في المصاحف الأولى، وكذلك يجدر بنا أن نتذكر خطاطي المصاحف الذين حافظوا على مدى العصور على تلك الصور الكتابية حين خَطُّوا مئاتٍ بل آلافَ النسخ من المصحف الكريم بنفس الطريقة، محافظين قدر طاقتهم على المأثور من رسم المصحف.

وأخيراً أود أن أشير إلى قضيتين، مرجئاً تفصيلهما، الأولى هي أن علماء

العربية لم يكونوا موضع اتهام، بل كانوا فوق التهمة، والثانية هي أن القراء لم يخضعوا لقواعد النحو، ولم تكن القراءة متروكة لاجتهاد القراء، كما يُفهم ذلك من كلام الدكتور إبراهيم أنيس.

أما أن علماء العربية كانوا أبعد عن التهمة فهو ما تؤكده كتب التراجم التي نقلت لنا من أخبارهم ما يشير إلى أنهم كانوا قد بلغوا منازل عالية من الثقة والأمانة. وهذه بضع شهادات نوردها على سبيل التمثيل لا الاستقصاء:

قال أبو الطيب اللغوي عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ): «وكان رجلاً صالحاً... وكان سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب»[1]. وقال عنه أبو سعيد السيرافي: «فأما أبو عمرو بن العلاء فهو من الأعلام في القرآن، وعنه أخذ يونس بن حبيب. والرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة»[2]. وقال عنه أبو بكر الزبيدي: «وهو بصري، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق. وكان من جلة القراء والموثوق بهم، وكان يُقرىء الناس القرآن في مسجد البصرة والحسن بن أبي الحسن حاضر. قال يونس: لو كان أحد ينبغي أن يُؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذٌ من قولِه وتاركٌ»[3].

وقال أبو الطيب اللغوي عن الخليل (ت١٧٠هـ): «وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم، وأفضل الناس وأتقاهم...»[4]. وقال أبو سعيد السيرافي عنه: «كان من الزهاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم، ويُرْوَى عنه أنه قال: «إن لم تكن هذه الطائفة - يعني أهل العلم - أولياء لله فليس لله ولي»[5].

---

(١) مراتب النحويين ص٣٣.

(٢) أخبار النحويين واللغويين ص٢٨.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٣٥.

(٤) مراتب النحويين ص٥٥.

(٥) أخبار النحويين البصريين ص٣٨.

وفي كتب التراجم الكثير من الأقوال والروايات المماثلة لما ذكرناه، وهي تشير إلى أن علماء العربية كانوا من أهل التقوى والفطنة والأمانة والذكاء، ولا يمكن أن تجتمع مثل هذه الصفات مع ما يدعيه بعض المحدثين من أن علماء العربية لَفَّقُوا الإعراب وفرضوه على الناس. وما نقلناه عن علماء العربية لا يعني انهم معصومون من الوقوع في الخطأ، فإنهم في ذلك مثل بقية الناس، ولكنهم لا يمكن أن يخونوا الأمانة، ويُزَوِّرُوا الحقائق، وينسبوا إلى لغة العرب ما ليس فيها، بل الحق والصواب أن النحاة أخلصوا في خدمة العربية وتدوين قواعدها، معتمدين على أصح النصوص اللغوية.

ولم تكن القضية الثانية، وهي أن النحاة فرضوا على القراء طريقة معينة في قراءة القرآن، على حسب القواعد التي وضعوها، تستند إلى أصل تأريخي صحيح، والشواهد والحقائق تردها، فمن ذلك أن القراء كانوا يسيرون على قاعدة التزموا بها منذ عصر الصحابة وهلم جراً. وهي قولهم: «القراءة سنة، يأخذها الآخر عن الأول»[1] ويذكر مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه «التبصرة في القراءات» أن أبا زيد اللغوي قال: «قلت لأبي عمرو: أكلّ ما أخذته وقرأتَ به سمعته؟ قال: لو لم أسمعه لم أقرأ به، لأن القراءة سنة»[2].

ولذلك قال الحافظ أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[3].

ومن هنا أنكر العلماء محاولات بعض القراء تطويع القراءة لقواعد النحو. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «وكان عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) عالماً بالنحو، غير أن له اختياراً في القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة، ويستنكرها

---

(١) انظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة ص٤٩-٥٥.

(٢) التبصرة ورقة ٣ظ.

(٣) جامع البيان ورقة ١٧١و، وانظر: السيوطي: الإتقان ١/ ٢١١.

الناس»[1].

وذكر الخطيب البغدادي في كتابه «تاريخ بغداد» محمد بن الحسن بن مقسم العطار البغدادي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، وقال عنه: «ومما طُعِنَ عليه به أنه عمد إلى حروف من القرآن فخالف الإجماع، وقرأها وأقرأها على وجوه ذكر أنها تجوز في اللغة العربية، وشاع ذلك عنه عند أهل العلم، فأنكروه عليه، وارتفع الأمر إلى السلطان، فأحضره واستتابه بحضرة القراء والفقهاء، فأذعن بالتوبة، وكتب محضر توبته، وأثبتت جماعة من حضر ذلك المجلس خطوطهم فيه بالشهادة عليه[2]. ولعلاقة القراءة بالنحو تفصيل لا تناسبه هذه الإشارة الموجزة، التي تكفي للفت النظر إلى بعض الحقائق الأساسية التي اختلت في كتابات بعض الدارسين المعاصرين.

وبعد فأرجو من الله تعالى أن يكون ما قدمته في هذا البحث صحيحاً في مجمله نافعاً في نتائجه، وأن يسهم في رد شبهات الجاهلين وكيد المغرضين الطاعنين في أصالة العربية وأمانة علمائها الذين أفنوا أعمارهم في خدمتها، وأن يُحبِّبَ العربيةَ إلى نفوس الناطقين بها، ويعيد الثقة إليهم في عظمة هذه اللغة التي يحبها ويحرص على تعلمها ملايين الناس في كافة أرجاء العالم اليوم.

---

(١) انظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٦١٣.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ٢٠٦، وانظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ١٤٢.

الفصل الثاني
حاضرُ العربية ومستقبلُها

(١)
العربية في العصر الحديث

مقدمة

الحمدُ لله، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفى، أما بَعْدُ:

فإنَّ فَهْمَ واقعِ اللغة العربية اليوم يقتضي النظر في تاريخها القريب والبعيد، كما أن رسم صورة لها في المستقبل ينبني على معرفة هذا الواقع، والوقوف على الظروف التي أدت إليه، ولا شك في أن أكثر الأحداث تأثيراً في حياة الأمة ولغتها هو السيطرة الأجنبية على البلاد العربية والإسلامية، والغزوُ الفكري الذي رافق تلك السيطرة.

وكان تأثير تلك السيطرة وذلك الغزو عميقاً، وأصاب معظم جوانب الحياة، وكانت القضية اللغوية هدفاً لذلك التأثير، لأن العربية لغة القرآن الكريم، ووعاء الحضارة، وأداة الفكر، وأعظم روابط الأمة، بعد رابطة العقيدة، ومن ثم وَجَّهَ أعداء الأمة أقوى سهامهم نحوها.

وبعد صراع امتدَّ قرنين من الزمان خرجت اللغة العربية منتصرة، لكنها خرجت مثخنة الجراح، لا تزال بها حاجة إلى الجهود المخلصة حتى تتخلص من آثار تلك المعركة القاسية التي كانت تستهدف وجودها، ولما عجز الأعداء عن إقصائها عن الحياة، رَضُوا بعزلها عن جانب منها، ولكنه الجانب المهم، فلا

تزال العلوم التطبيقية تُدَرَّسُ في الجامعات العربية بإحدى اللغات الأجنبية، بحجج تعبِّر عن عجز المتشبثين بها، أكثر من تعبيرها عن عجز اللغة ذاتها، والمشكلة تتفاقم كلما تقدَّم الزمن.

ويَهْدُفُ هذا البحثُ إلى الوقوف على المراحل التاريخية للمسألة اللغوية، ومناقشة القضايا الموضوعية التي أُثيرت أو برزت خلال تلك المراحل، على نحو موجز، لأن تفصيل ذلك أوسع من أن يضمه بحث أو يستوعبه كتاب. وسوف أتتبع الموضوع من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مرحلة بدء الصراع اللغوي.

المبحث الثاني: مرحلة مواجهة الشبهات.

المبحث الثالث: مرحلة معالجة المشكلات.

ولا شك في أنَّ المسألة اللغوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة الفكرية والثقافية للأمة، لكن حديثنا هنا متجه نحو المسائل المتعلقة باللغة، وإن كان لها بُعْدٌ ثقافي أو حضاري، وقد استوعبتْ كثيراً من ذلك كتبٌ أُفرِدَت لهذا الغرض[١].

وتفتقر المكتبة العربية، أو ما هو متاح من المصادر عندي، إلى الدراسات التي تكشف عن تفاصيل الصراع اللغوي الذي احتدم في القرنين الماضيين في بلاد العرب والمسلمين، ولا تزال العربية تعيش بعض آثاره، وهو موضوع جدير بالبحث والتتبع، ويمكن أن تسهم الدراسات حوله في كل قطر في رسم معالمه العامة في بلاد العرب والمسلمين، ولا شك في أن كثيراً من مادته مبثوث في صفحات الجرائد والمجلات القديمة، والبحث فيها إن توفرت يحتاج إلى جهد كبير، وصبر طويل، وهو يستحق كل ذلك، لأنه يتعلق بتاريخنا وحياتنا الثقافية

---

(١) ينظر: الندوي: الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، ومحمد محمد حسين: حصوننا مهددة من داخلها.

الحالية، ومستقبلها، وأرجو أن يتحقق ذلك او شيء منه في المستقبل. والله تعالى الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

مرحلة بدء الصراع اللغوي

إن ما تعرضت له اللغة العربية من ضعف في القرون المتأخرة، بدءاً بسقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ= ١٢٥٨هـ، ومروراً بزوال دولة الأندلس سنة ٨٩٧هـ= ١٤٩٢م، وانتهاء بالضعف السياسي، والانحطاط الحضاري، والجمود العلمي - كل ذلك لم يهدد اللغة العربية في بقائها واستمرارها لغةً للدين والحياة، وإنْ ترك بعض آثاره على الحياة اللغوية ومجمل الحالة الثقافية، فتجمدت مناهج التأليف، وضعفت وسائل التعليم، وغلبت الأمية على الناس، وفشا الجهل.

وكان الحدث الذي أثّر في حياة العربية، كما أثّر في الحياة الثقافية والاجتماعية للأمة، هو احتلال الفرنسيين لمصر بقيادة نابليون في شهر تموز سنة ١٧٩٨، الذي كان صدمة سياسية وحضارية، أيقظت الأمة من سباتها الطويل، وعلى الرغم من رحيل الفرنسيين عن مصر في شهر آب من سنة ١٨٠١م[1]، تحت ضغط قوات المجاهدين، فإن آثار تلك الحملة كانت عميقة في حياة المصريين خاصة، وحياة الأمة العربية والإسلامية عامة، حتى عَدَّها كثير من المؤرخين بداية العصر الحديث بالنسبة للعرب والمسلمين[2].

وتوالت الأحداث في القرن التاسع عشر، فبعد هزيمة الفرنسيين وخروجهم من مصر تحولت أطماعهم نحو الشمال الإفريقي، فاحتلت قواتهم أرض الجزائر سنة ١٨٣٠م[3]، كما احتلوا تونس سنة ١٨٨١م.

---

(١) ينظر: بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ص٥٤٣.

(٢) ينظر: الصلابي: الدولة العثمانية ص٥٣٧-٥٤٠.

(٣) ينظر: بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ص٦٢١ و٦٣٠.

وتطورت الأحداث في مصر بعد خروج الفرنسيين، وتأسيس محمد علي باشا الكبير دولته، تحت راية الدولة العثمانية، ثم احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢م[1]، وازدادت الأحوال سوءاً وانتهت بسقوط دولة الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى، واحتلال الدول الغربية للبلدان العربية والإسلامية.

ولم يكن احتلال الدول الغربية لبلدان العالم الإسلامي احتلالاً عسكرياً فحسب، وإنما كان إلى جانب ذلك استعماراً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ويعنينا من هذا الأمر أثر ذلك كله على حياة اللغة العربية، وما واجهته في ظل هذه الظروف من مصاعب ومشكلات.

ويتحدث بعض الدارسين عن حالة اللغة العربية في ظل الحكم العثماني، في سياق حديثه عن أوضاع العربية في ظل الاحتلال الأجنبي للبلدان العربية، لكن هناك بون شاسع بين موقف العثمانيين من اللغة العربية، وموقف الأوروبيين منها، فلم يكن العثمانيون يعدُّون العربية لغةً تجبُ محاربتها والقضاء عليها، كما كان حال الأوروبيين، بل كانوا يعتنون بالعربية ويحرصون على تعلمها، شأنهم شأن المسلمين الآخرين، بغض النظر عن ضعف اللغة في عهدهم، فإن الوهن أصاب مفاصل الأمة جميعها، ومنها اللغة.

وتَصْدُقُ الموازنةُ بين موقف الأتراك من اللغة العربية وموقف الأوروبيين منها في المدة التي أعقبت انقلاب سنة ١٩٠٨، وعزل السلطان عبد الحميد، فأصبحت السلطة بيد جمعية الاتحاد والترقي «وغدت الحكومة العثمانية تركية في مضمونها، قومية في عصبيتها، بينما كانت من قبل عثمانية في مضمونها، وإسلامية في رابطتها.. فاتبعت سياسة التتريك، وذلك بجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة، بعد أن كانت تقف اللغة العربية إلى جانبها، فتأججت حركة الدعوة إلى القومية العربية، في مواجهة حركة التتريك»[2]. وكانت العربية

---

(١) بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ص٥٩١.

(٢) الصلابي: الدولة العثمانية ص٧٢٩، وينظر: محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص٦٩-٧٠.

على ضعفها أقوى من محاولات القضاء عليها، ومن حسن الحظ أن سياسة التتريك لم يطل أمدها، كما طالت معاناة العربية من السيطرة الأوروبية[1].

ويمكن التمييز بين ثلاثة مواقع برزت فيها مظاهر الصراع بين اللغة العربية واللغات الأجنبية التي تقف وراءها قوى كبرى ومؤسسات تبشيرية وثقافية تسعى لنشر ثقافاتٍ وأفكارٍ تخدم النزعة الاستعمارية لدى الدول الأوروبية. وهذه المواقع هي: مصر، والجزائر، ولبنان.

أما مصر فقد تعاقب عليها تأثير الحملة الفرنسية التي قلبت الأوضاع الرتيبة التي كانت تجري عليها حياة الناس، واستمر ذلك التأثير في حكم محمد علي وأسرته، ثم تأثير الإنجليز الذين دخلوا مصر سنة ١٨٨٢م، وحاولوا ترتيب الأمور بالشكل الذي يضمن لهم الاستمرار في السيطرة على البلاد، وانتزاع عوامل الثورة من النفوس، وكانت اللغة العربية والعقيدة الدينية من المسائل التي حظيت باهتمامهم.

كان الاستعمار الإنجليزي يخطط لفرض اللغة الإنجليزية في مجالات التعليم، ومن ثم «فرضت السلطة الاستعمارية سنة ١٨٨٩ اللغة الإنجليزية في المدارس المصرية لتصبح لا مجرد مادة دراسية، بل لغة التعليم في كل المواد، وبذلك أصبحت العربية مجرد مادة دراسية، وظل الصراع من أجل تعريب التعليم قائماً إلى أن أذعن الإنجليز لتعريب لغة التدريس سنة ١٩٠٧...»[2].

وإذا كانت محاولة الإنجليز قد فشلت في القضاء على العربية الفصحى فإنها قد تركت آثارها السيئة على مدرِّس العربية ودرس اللغة العربية أيضاً، مما يُكَرِّهُ المتعلمين بالعربية، ويزين لهم تعلم اللغة الإنجليزية، وكان يدير تلك السياسة (المستر دنلوب) القسيس البريطاني الذي عينه المعتمد البريطاني في مصر (اللورد كرومر) مستشاراً لوزارة المعارف المصرية، وكانت مادة اللغة العربية، والدين،

---

(١) ينظر: سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ص٣١-٥١.

(٢) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص٧٦.

والتاريخ موضع عناية خاصة في تلك السياسة.

«فأما اللغة العربية فقد خَطَّطَ دنلوب لقتلها والقضاء عليها، فكان الراتب الذي يتقاضاه المدرسون من أصحاب المؤهلات العليا اثني عشر جنيهاً، إلا مدرس اللغة العربية وحده، يتقاضى أربعة جنيهات، وكان لهذا الوضع انعكاساته ولا شك، سواء في داخل المدرسة أو في المجتمع... وحين يصبح مدرس اللغة العربية في هذا الوضع المهين الذي لا يبعث على الاحترام، فإن وضعه يؤثر حتماً على المادة التي يدرِّسها، وقد كان هذا هو الهدف المقصود من وراء ذلك التدبير الخبيث. لقد انتقل الوضع المهين من المدرس إلى المادة وصارت اللغة العربية موضع الازدراء والتحقير والنفور.. ولم يكن بد من أن ينتقل هذا الوضع المزري من اللغة ذاتها إلى ما هو مكتوب بتلك اللغة، وكان هذا هو الهدف الأخير المطلوب من ذلك التخطيط الخبيث...»[1].

وكان الإنجليز يعملون بجانب ذلك على إثارة الشبهات حول صلاحية اللغة العربية للحياة المتحضرة، ويضخمون مشكلات الكتابة العربية، ليدعوا إلى نبذ اللغة الفصحى ونبذ الحرف العربي، واستخدام العامية لغة، والحرف اللاتيني رسماً، ولهذا الموضوع حديث طويل نُلِمُّ به بعد أن ننظر ما فعل الفرنسيون في بلدان المغرب العربي، خاصة الجزائر.

تَسَلَّطَ الغزو اللغوي على تونس والجزائر والمغرب، لكن المعركة لم تصل ذروتها الضارية مثلما وصلت إليها في الجزائر[2]. «فكان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى القضاء على عروبة الجزائر، فكان التعليم الحديث منذ البداية (١٨٣٠) تعليماً للمستوطنين الفرنسيين وحدهم، ولذا ظل التعليم في الجزائر حتى الاستقلال يتوسل باللغة الفرنسية في تدريس كل المواد الدراسية، وقد نجح الفرنسيون على مدى عدة أجيال في جعل الجزائريين يتعاملون في الحياة العامة

---

(١) محمد قطب: واقعنا المعاصر ص٢١٩، وينظر: محمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص١٦٦.

(٢) عائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص١٦٤.

باللغة الفرنسية أيضاً، وكأن الرقي والحضارة لا يكونان إلا بها. ويرجع نجاح الفرنسيين هنا إلى طول مدة الاستعمار الفرنسي، فقد امتدت أكثر من ستة أجيال، وكثرة عدد المستوطنين الفرنسيين في كل مرافق البلاد، كما يرجع أيضاً إلى أن الجزائر لم تكن قد عرفت نهضة عربية قبيل عهد الاحتلال، على نحو ما عرفت تونس، ولم يكن بها معهد علمي من طراز الزيتونة في تونس، أو القرويين في المغرب. لقد جعل الفرنسيون في الجزائر العربية الفصحى بعيدة عن التداول، فاللهجات العربية المحلية تسود في التعامل اليومي المحدود جنباً إلى جنب مع اللغة الفرنسية في المناطق العربية، واللهجات البربرية تسود مع اللغة الفرنسية في المناطق البربرية، وبذلك أصبحت الفرنسية اللغة المشتركة، وكانت من قبل العربية...»[1].

وطالت معركة اللغة العربية من أجل البقاء، كما طالت معركة الجزائر من أجل الاستقلال، وامتدت إلى ما بعد الاستقلال، فإذا كانت فرنسا قد جلت عن الجزائر سنة ١٩٦٢، فإن إعلان انتصار العربية في الجزائر كان سنة ١٩٧٠[2].

أما حال العربية في بلاد الشام عامة وفي لبنان خاصة فإنه خضع لعدة مؤثرات، فالبلاد كانت تحت الحكم العثماني المباشر، مما يفسح المجال للغة التركية بجانب اللغة العربية، وكان للنفوذ الأجنبي في لبنان أثر واضح في الحياة العلمية والثقافية واللغوية، «وكانت المدارس الأجنبية تمثل صورة من صور المنافسة بين حركات التبشير المسيحية، لقد اهتم الإنجيليون الأمريكان منذ دخولهم لبنان (١٨٢٠) بإنشاء المدارس الداعية إلى التحول إلى طائفتهم، وحتى سنة ١٨٦٠ كانوا قد أنشأوا حوالي ثلاثين مدرسة ومعهداً لتأهيل المدرسين، وكان اليسوعيون الكاثوليك منذ ١٨٣١ قد أنشأوا عدداً من المدارس قبل ١٨٦٠.

وقد زادت مدارس المبشرين بعد حوادث ١٨٦٠[3]، وتنوعت المدارس بتعدد

---

(١) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص٧٤-٧٥.

(٢) ينظر: عائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص١٦٩-١٨٥.

(٣) وقعت أحداث ١٨٦٠ في لبنان بين الدروز والموارنة، وقُتِلَ كثير من الفريقين، ولقي =

الدول والطوائف فكانت في بيروت ودمشق والقدس مدارس إنجليزية وأمريكية وروسية وفرنسية وألمانية وإيطالية. كانت هذه المدارس تهدف إلى إضعاف التكامل الداخلي في الدولة العثمانية، ولذا فكانت لا تدرس اللغة التركية، وجعلت اللغة العربية لغة التدريس، وهكذا كانت المدارس الروسية الأرثوذكسية والإنجليزية الأمريكية تهتم باللغة العربية إلى جانب اللغة الأجنبية»[1].

كانت عناية المدارس التبشيرية باللغة العربية لأغراض سياسية وتبشيرية، ولهذا كانت تلك العناية تخضع لتلك الاعتبارات، فقد «نشأ التعليم العالي في لبنان في إطار التبشير أيضاً، فقد أسس الإنجيليون (١٨٦٦) الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأمريكية)، ثم أنشأ الكاثوليك (١٨٧٥) جامعة القديس يوسف. كان التدريس في الكلية السورية الإنجيلية يتناول أوَّلَ الأمر الآداب والعلوم والطب والصيدلة، وكانت كل هذه التخصصات تدرس باللغة العربية، ولكن التدريس في جامعة القديس يوسف كان بالفرنسية واللاتينية امتداداً للمعاهد اللاهوتية والفلسفية الكاثوليكية في فرنسا، وكانت دروس اللغة العربية وحدها باللغة العربية. وقد كان الاهتمام باللغة العربية موضع منافسة بين دوائر التبشير، وأدت هذه المنافسة إلى ظهور الحركة اللغوية العربية بين المسيحيين في لبنان، وأهم أعلام هذه الحركة اللغوية إبراهيم اليازجي مؤلف لغة (الجرائد)، وبطرس البستاني مؤلف (محيط المحيط) (١٨٦٩) ومن حذا حذوهما بعد ذلك.

لقد ظلت الكلية السورية الإنجيلية تدرس العلوم كلها بالعربية، ولكنها تحولت مع ضعف العثمانيين وزيادة النفوذ الأوروبي إلى هجر التدريس بالعربية، وما أن احتل البريطانيون مصر (١٨٨٢) حتى كانت الكلية السورية الإنجيلية في بيروت قد حولت التدريس من العربية إلى الإنجليزية، وأصبحت اللغة العربية مجرد مادة

= الدروز مساندة من الإنجليز، بينما لقي النصارى الحماية من الفرنسيين (ينظر: بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ص٥٧٢).

(١) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص٧٠-٧١، وينظر: سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ص١٧ وص٢٢ وص٢٥.

دراسية وكانت من قبل لغة التدريس»[1].

تلك أهم ملامح النشاط اللغوي في بلاد العرب في القرن التاسع عشر، وهو سلسلة من التنافس والصراع بين العربية ولغة الأقوام الغازية، وكانت اللغة العربية عميقة الجذور في هذه البلدان، راسخة في قلوب أبنائها، ومن ثم عَدَل المستعمرون عن المعركة المباشرة والسريعة مع العربية، إلى معركة طويلة غير مباشرة، هي معركة إثارة الشبهات وترويج الدعاوى الباطلة، فهل سينجحون في هذه المعركة؟

---

(١) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص٧١، وينظر: سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ص٢٥-٢٧.

المبحث الثاني

مرحلة مواجهة الشبهات

لم تفلح سياسة القهر التي لجأ إليها المستعمرون في محاربة العربية، لأن مقوِّمات الحيوية الكامنة فيها كانت أقوى من مخططاتهم، ومن ثم تحولوا عن المواجهة المباشرة إلى المخاتلة وإثارة الشبهات التي تؤدي إلى تشكيك أهل العربية بقدرتها على التعبير عن متطلبات الحياة، وتحميل اللغة العربية ورسمها مسؤولية ما تعاني منه الأمة من ضعف وتخلف.

وكانت إثارة تلك الشبهات قد ظهرت منذ نهاية القرن التاسع عشر، واستمرت إلى النصف الأول من القرن العشرين، على يد المستشرقين من المبشرين وغيرهم، ثم على يد تلامذتهم من العرب الذين تمكنوا من إعدادهم لحمل عبء مواصلة الهجوم على اللغة العربية الفصحى.

وتركَّز هجوم المبشرين في هذه المرحلة على الحرف العربي، والدعوة إلى التخلي عنه واستعمال الحروف اللاتينية التي تكتب بها اللغات الأوروبية مكانه. ورافق ذلك الدعوة إلى التخلي عن العربية الفصحى، وإحلال اللغة العامية مكانها.

أولاً: الدعوة إلى استخدام الحروف اللاتينية:

تمتد جذور هذه الدعوة إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين نشر المستشرق الألماني (ولهلم سبيتا) الذي كان يعمل مديراً لدار الكتب المصرية كتابه «قواعد العربية العامية في مصر» سنة ١٨٨٠م، وقال في مقدمته، وهو مكتوب باللغة الألمانية، متحدثاً عن صعوبة العربية الفصحى: «وطريقة الكتابة العقيمة، أي بحروف الهجاء المعقدة، يقع عليها بالطبع أكبر قسط من اللوم في كل

هذا»[1]. واستعمل سبيتا الحروف اللاتينية في كتابة الأمثلة والنصوص العامية التي أوردها في كتابه.

وترددت أصداء هذه الفكرة في أرجاء الشرق العربي، فنجد المرحوم الأستاذ حِفْني ناصِف (ت١٩١٩م) يقول: «وقد ظهر في مصر جماعة من الجهلاء غرَّتهم مظاهر المدنية الغربية، واستهوتهم زخارف الحضارة الإفرنجية، وظنوا أنه يكفي للوصول إلى مثلها تغيير الأزياء... فجأر بعضهم بهجر العربية والاقتصار على المخاطبة والمكاتبة بالعامية، ونعق بعضهم باستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، وكتابتها من اليسار إلى اليمين»[2].

وظهرت تلك الدعوة في بلاد الشام، فنشرت جريدة (لاسيري) الفرنسية التي تصدر في بيروت مقالة بشأن كتابة اللغة العربية وغيرها من اللغات الشرقية بحروف لاتينية، في أواخر سنة ١٩٢٢م، وناقش المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٢٣م، في إحدى جلساته، هذه القضية، ورفض تلك الدعوة[3].

وفي خضم الأحداث التي شهدتها البلاد العربية والدول الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية، وسيطرة الدول الأوروبية على مقدرات تلك البلدان، واشتداد نزعة التقليد للحضارة الغربية، أعلن مصطفى كمال أتاتورك، زعيم تركيا الحديثة، التخلي عن الحرف العربي في كتابة اللغة التركية، واستعمال الحروف اللاتينية مكانه، وذلك في سنة ١٩٢٨[4].

ونشطت الدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية في كتابة اللغة العربية بعد التحول الذي حدث في تركيا، وظل المستشرقون في طليعة الداعين إلى ذلك، فكان لويس ماسينيون المستشرق الفرنسي، الذي طاف بلاد العرب من أقصاها

---

(١) نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية ص٢١.

(٢) تاريخ الأدب ص٨٢.

(٣) مجلة المجمع مج٣ ج٦ (آراء وأفكار) ص١٧٧.

(٤) ينظر: بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ص٦٩٩.

إلى أقصاها يُبَشِّرُ بمظاهر الحضارة الغربية، من المتحمسين للدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية لرسم اللغة العربية، قبل التحول الذي حصل في تركيا وبعده[1].

وكان عبد العزيز فهمي (ت١٩٥١م) أحد رجال القضاء في مصر - من أكثر المتحمسين لكتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ويلخص دعوته بقوله: «لقد فكرت في هذا الموضوع من زمن طويل، فلم يَهْدِني التفكيرُ إلا إلا طريقة واحدة، هي اتخاذ الحروف اللاتينية وما فيها من حروف الحركات، بدل حروفنا العربية، كما فعلت تركيا»[2].

وتقدَّم عبد العزيز فهمي بمقترحه إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة في شهر مايس من سنة ١٩٤٣، وقام المجمع بمناقشة المقترح في شهر شباط من سنة ١٩٤٤م، وقرر طبعه مع مقترح آخر للأستاذ علي الجارم دعا فيه إلى استخدام نظام جديد للحركات في الكتابة العربية، ليطلع عليهما الرأي العام العربي، كما قرر المجمع وضع جائزة قدرها ألف جنيه لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية، وحدد يوم ٣١ آذار من سنة ١٩٤٧ آخر موعد لتقديم المقترحات، وتلقى أكثر من مئتي اقتراح، لكنَّ أيّاً منها لم يحقق الهدف المنشود في نظر المجمع، ومن ثم قرّر إلغاء الجائزة[3].

وخفتت الدعوة إلى استخدام الحروف اللاتينية بعد الضجة التي أحدثها عبد العزيز فهمي بمقترحه الذي لم يلقَ التأييد من أحد، اللهم إلا من أشخاص ربطوا

---

(١) ينظر: المجمع العلمي العربي: مجلة المجمع مج٨ ج٩ (آراء وأفكار) ص٥٦٨، ومج٩ ج٧ (آراء وأفكار) ص٤٣٣.

(٢) تيسير الكتابة العربية ص١٢.

(٣) مجمع اللغة العربية في القاهرة: تيسير الكتابة العربية (مراحل دراسة الموضوع)، مجلة المجمع ج٩ سنة ١٩٥٧ ص٢٨٣-٢٨٦.

أنفسهم بدوائر التبشير والاستشراق، مثل سلامة موسى[1]، وسعيد عقل[2]، وأنيس فريحة[3].

وقد ماتت الآن تلك الدعوة عملياً، وزال خطرها، فلم تجد لها طريقاً إلى التطبيق الفعلي في البلدان العربية، وإذا كنا اليوم نشير إلى هذه الدعوة فإن ذلك من باب الدراسة التاريخية، لأن الظروف التي أفرزتها قد تغيرت، والحجج التي كانت دعاتها يتعللون بها قد بان ضعفها، ويسرت وسائل الطباعة الحديثة استعمال الحرف العربي غاية التيسير، وقطع ذلك أَلْسُنَ مَنْ كان يدعو بتلك الدعوة، وكَسَرَ أقلامهم[4].

ثانياً: الدعوة إلى استعمال اللغة العامية:

اللغة العامية هي لغة العامّة التي يستعملونها في شؤون الحياة اليومية، في البيت أو السوق أو مكان العمل، وتقابلها اللغة الفصحى، وهي لغة الكتابة التي تستعمل في العلم والأدب والمكاتبات الرسمية، وتتميز العامية بالتنوع، بينما تتميز الفصحى بالثبات والاستقرار، وكثيراً ما تستخدم كلمة (اللهجة) مكان (العامية)، وهناك علاقة بين اللغة الفصحى ومجموعة اللهجات التي ترتبط بها.

وتُعَدُّ الاختلافات اللهجية شيئاً طبيعياً في كل الجماعات اللغوية، فوجود مستويين للغة أمر مطرد وظاهرة عامة في كل لسان، لكن هناك تباين في مقدار التباين بين العامية والفصحى التي ترتبط بها، وفي جميع الأحوال تتميز العامية بمعجم لغوي محدود الألفاظ، كما تتميز بضيق في أساليب التعبير، وهي بذلك تتناسب والحاجات اليومية للمتكلمين بها. وتتميز اللغة الأدبية الفصحى بمعجم

---

(١) البلاغة العصرية ص١٤٣.

(٢) ينظر: إميل يعقوب: الخط العربي ص٨٦.

(٣) المصدر نفسه ص٨٧.

(٤) سبق أن ناقشت الجوانب العلمية لموضوع الدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية في الفصل السادس من كتاب (علم الكتابة العربية) طبع في دار عمار/ الأردن.

لغوي كبير، وتَنوُّع في الأساليب، يمنحها القدرة على التعبير العلمي الدقيق، والتعبير الفني المؤثر الجميل.

وكانت اللغة العربية الفصحى لغة العلم والأدب والحضارة منذ أن نزل بها القرآن الكريم، وصارت لغة الدين، وكانت تعيش معها اللهجات المحلية، أو اللغات العامية، وكل منها يؤدي دوره في مجاله، بصورة يتكامل فيها النشاط اللغوي للمجتمع.

واستغل المستعمرون هذه الظاهرة اللغوية للنفاذ من خلالها إلى تحقيق هدف يختصر لهم المسافات، ويوفر عليهم الجهد، فدعوا إلى استعمال اللغة العامية في الكتابة، مكان اللغة الفصحى، بجانب دعوتهم استعمال الحروف اللاتينية في الكتابة، وتتقطع بذلك أوصال الأمة بعدد ما فيها من عاميات، وتنقطع عن تراثها العظيم المكتوب بالحرف العربي[١].

وتاريخ هذه الدعوة متشعب وطويل، ولا يتسع المقام للإلمام بكل تفاصيله[٢]، وسوف أكتفي بعرض المعالم البارزة منه، من خلال الحديث عما كُتِبَ عن هذه القضية بأقلام أجنبية، وما كُتِبَ عنها بأقلام عربية.

١- الدعوة إلى العامية بأقلام أجنبية:

كان المؤسس لهذه الدعوة والمروِّج لها في باديء الأمر هم المبشرون الذين كانوا يظهرون بلباس الاستشراق والمستشرقين، ورائد هؤلاء المستشرق الألماني ولهلم سبيتًا (١٨١٨- ١٨٨٣م)[٣] الذي عمل مديراً لدار الكتب المصرية في القاهرة، ونشر سنة ١٨٨٠ كتاباً بالألمانية عنوانه (قواعد العربية العامية في

---

(١) ينظر: عائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص٩٥.

(٢) من أوسع ما كُتِبَ عن هذا الموضوع كتاب «تاريخ الدعوة إلى اللغة العامية وآثارها في مصر» للدكتورة نفوسة زكريا سعيد (ينظر: محمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص١٥٣-١٥٤).

(٣) ينظر: الزركلي: الأعلام ٥/ ١٥٦.

مصر)، ويعد كتاب سبيتا الرائد لكل من كتب في العامية المصرية من الأجانب، ومن هذا الكتاب انبثقت الدعوة إلى اتخاذ العامية لغة أدبية، والدعوة إلى الكتابة بالحروف اللاتينية[1].

ولعل من المفيد للقارىء نقل بعض ما قاله سبيتا في مقدمة كتابه عن الدوافع التي حملته على تأليفه، والهدف الذي يرمي إليه من وراء ذلك، لأنه يكشف عن أهداف هؤلاء المستشرقين من الأعمال العلمية التي يقومون بها، وعن طريقتهم في تزييف الحقائق ومخادعة القراء، لإقناعهم بالأفكار التي يروجون لها.

قال سبيتا: «وأخيراً سأجازف بالتصريح عن الأمل الذي راودني على الدوام طوال مدة جمع هذا الكتاب، وهو أمل يتعلق بمصر نفسها، ويمسُّ أمراً هو بالنسبة إليها وإلى شعبها يكاد أن يكون مسألة حياة أو موت! فكل من عاش فترة طويلة في بلاد تتكلم العربية يعرف إلى أي حد كبير تتأثر كل نواحي النشاط فيها بسبب الاختلاف الواسع بين لغة الحديث ولغة الكتابة. ففي مثل تلك الظروف لا يمكن مطلقاً التفكير في ثقافة شعبية، إذ كيف يمكن في فترة التعليم الابتدائي القصيرة أن يحصل المرء حتى على نصف معرفة بلغة صعبة جداً كاللغة العربية الفصحى، بينما يعاني الشباب في المدارس الثانوية عذاب دراستها خلال سنوات عدة دون أن يصلوا إلى شيء، اللهم إلا نتائج لا تُرضي بتاتاً! وطريقة الكتابة العقيمة، أي بحروف الهجاء المعقدة يقع عليها بالطبع أكبر قسط من اللوم في كل هذا».

«ومع ذلك فكم يكون الأمر سهلاً لو أُتيح للطالب أن يكتب بلغة، إن لم تكن هي لغة الحديث الشائعة، فهي على كل حال ليست العربية الكلاسيكية القديمة، بدلاً من أن يجبر على الكتابة بلغة هي من الغرابة بالنسبة إلى الجيل الحالي من المصريين مثل غرابة اللغة اللاتينية بالنسبة إلى الإيطاليين، أو مثل غرابة اللغة

(١) ينظر عن كتاب سبيتا: نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية ص١٨-٢٤، ومحمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص١٦٢، وأحمد عبد الغفور عطار: الزحف على لغة القرآن ص٥٠-٥١.

اليونانية القديمة بالنسبة إلى اليونانيين... فلماذا لا يمكن تغيير هذه الحالة المؤسفة إلى ما هو أحسن؟ ببساطة لأن هناك خوفاً من تهمة التعدي على حرمة الدين إذا تركنا كُليةً لغةَ القرآن، ولكن لغة القرآن لا يُكتب بها الآن في أي قطر؟ فأينما وجدت لغة عربية مكتوبة فهي اللغة العربية الوسطى، أي لغة الدواوين. وحتى ما يدعى بالوحدة بين الشعوب الإسلامية لا يمكن أن يقلقها تبني لغة الحديث العامية، إذ إن لغة الصلاة والطقوس الدينية الأخرى ستظل كما هي في كل مكان...»[1].

وتابعت الأقلام الأجنبية دعوتها إلى استخدام العامية في الكتابة متذرعة بأوهى الحجج، وإنما هي تهدف إلى إقصاء العربية الفصحى، حتى تتقطع أوصال الأمة باستخدام العاميات، وحتى تنقطع الأمة عن تراثها، ويسهل حينئذ تحطيم قوتها الروحية والحضارية التي تستند إليها في بقائها وفي تطلعها إلى المستقبل.

ومن أشهر الذين كتبوا بعد سبيتا في هذا الموضوع:

١- كارل فُلّرْس: المتشرق الألماني (١٨٥٧- ١٩٠٩م) الذي تولى إدارة مكتبة دار الكتب المصرية[2]، وكتب كتابه عن (اللهجة العامية الحديثة في مصر) سنة ١٨٩٠م[3].

٢- وليم ولكوكس، مهندس الري الإنجليزي، المولود في الهند سنة ١٨٥٢م، والمتوفى بمصر سنة ١٩٣٢م، وكان قد دخل مصر سنة ١٨٨٣م. وقام بعدة أعمال للترويج لاستعمال العامية، منها إلقاء محاضرة في نادي الأزبكية سنة ١٨٩٣ موضوعها (لِمَ لَمْ توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن)، ثم نشرها في مجلة الأزهر التي كان يشرف عليها، ونشر معها إعلاناً نصه: «مَنْ قدَّم لنا هذه

---

(١) نقلاً عن كتاب: تاريخ الدعوة إلى العامية ص٢١-٢٣.

(٢) ينظر: الزركلي: الأعلام ٥/ ٢١٢.

(٣) ينظر: نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية ص٢٤-٢٥، ومحمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص١٦٥.

الخطبة باللغة الدارجة المصرية، وكانت موافقة جداً، يكافأ بإعطائه أربعة جنيهات إفرنكية...». وكان جواب ولكوكس عن سبب عدم وجود قوة الاختراع لدى المصريين هو تمسكهم بالعربية الفصحى التي وصفها بأنها لغة ضعيفة ماتت منذ زمن، وقال في تلك المحاضرة مخاطباً المصريين: «وأقول لكم: إذا جنحتم إلى هذه اللغة الدارجة القوية الشهيرة فيما بينكم، وتركتم هذه اللغة الضعيفة تنجحون كثيراً...».

ولم يكتف ولكوكس بهذه المحاضرة، فترجم الإنجيل إلى العامية، وقِطعاً من روايات شكسبير، وكتب بالعامية كتاب «الأكل والإيمان» الذي ضَمَّنه إرشادات صحية مصطبغة بتعاليم الدين المسيحي[1].

٣- سلدن ولمور، القاضي الإنجليزي في المحاكم الأهلية في مصر، نشر في سنة ١٩٠١م كتاب «العربية المحكية في مصر» وهو امتداد لكتابات سبيتا ومَنْ جاء بعده، ومن أعجب ما قاله فيه: «ومن الحكمة أن ندع جانباً كل حكم خاطىء وُجِّهَ إلى العامية، وأن نقبلها على أنها اللغة الوحيدة للبلاد، على الأقل في الأغراض المدنية التي ليست لها صبغة دينية، وهناك سبب يدعو إلى الخوف، وهو أنه إذا لم يحدث ذلك، وإذا لم تتخذ طريقة مبسطة للكتابة فإن لغة الحديث ولغة الأدب ستنقرضان، وستحل محلها لغة أجنبية، نتيجة لزيادة الاتصال بالأمم الأوروبية»[2]. وقد مضى عليها أكثر من قرن من الزمان، والحمد لله.

٢- الدعوة إلى العامية بأقلام عربية:

لَقِيَتْ دعواتُ سبيتا ومتابعيه استجابة من عدد من الكُتّاب، وترددت أصداؤُها على صفحات الجرائد، وانطلق عدد من الألسن والأقلام التي تنتسب إلى بلاد العروبة لترديدها، فبعد سنة من نشر سبيتا كتابه نشرت مجلة (المقتطف) المعروفة

---

(١) ينظر عن أعمال ولكوكس: المصدران السابقان ص٣٢-٧١، وص١٦٥.

(٢) ينظر عن ولمور: المصدران السابقان ص٢٥-٣٠، وص١٦٧-١٦٨.

بولائها للمستعمرين[1]، في أواخر سنة ١٨٨١م، مقالاً تقترح فيه كتابة العلوم بالعامية، ولم يصرح كاتب المقال باسم سبيتا، لكنه استخدم مادة كتابه فيه، وأثار هذا المقال نقاشاً طويلاً حول الموضوع[2].

وسارت مجلة المقتطف إلى تقريظ كتاب (ولمور) الذي صدر سنة ١٩٠١، وأسهمت مجلة الهلال في النقاش، ونشرت مقالاً لاسكندر المعلوف أيّد الدعوة إلى استعمال العامية[3].

وكتب سلامة موسى في مجلة الهلال في (حزيران ١٩٢٦) مقالاً بعنوان (اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السير ولكوكس) أيد فيه الدعوة إلى استخدام العامية[4]، وملأ سلامة موسى كتابه «البلاغة العصرية» بهذه الروح البغيضة المعادية للفصحى. وخلف لويس عوض سلامة موسى في حمل أعباء الدعوة إلى العامية، وكان يصفه بأنه أستاذه الروحي[5].

وكلما تقدّم الزمن نقصت الأوراق بأيدي دعاة العامية وضاقت بهم السبل، وأخذت تلك الدعوة منحى آخر في مصر وهو الاهتمام بدراسة اللهجات المحلية، من غير التصريح بالدعوة إلى استخدامها مكان الفصحى[6].

وظهر صدى دعوة المستشرقين في مصر إلى استعمال العامية في بلدان عربية أخرى، خاصة في لبنان، وكان الخوري مارون غصن قد جهر بهذه الدعوة في مقال نشره سنة ١٩٢٤ بعنوان (حياة اللغة وموتها - اللغة العامية) وأعاد نشره سنة

---

(١) ينظر: محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ١/ ٢٣٧.

(٢) ينظر: نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية ص٩٤، ومحمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص١٦٤، وعائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص١٠١.

(٣) ينظر: محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية ٢/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: أحمد عبد الغفور عطار: الزحف على لغة القرآن ص٥٥-٥٧.

(٥) ينظر: محمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص١٤٨.

(٦) ينظر: محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية ٢/ ٣٣٧-٣٣٩.

١٩٢٥ في كتاب يحمل العنوان نفسه[١].

وحين بدأ أنيس فريحة نشر بحوثه ومقالاته كان يردد مجموعة الشبهات التي أثارها المستشرقون وتلامذتهم عن العربية الفصحى والخط العربي، وهي تصب في الدعوة إلى نبذ الفصحى واستعمال العامية، وترك الحرف العربي واستعمال الحرف اللاتيني. كما يبدو ذلك في كتابه «تبسيط قواعد العربية ١٩٥٢»، وكتابه «نحو عربية ميسرة ١٩٥٥»، وفي كتابه «اللهجات وأسلوب دراستها ١٩٥٥»، وكتابه «نظريات في اللغة ١٩٧٣» وهو في كتاباته المتأخرة يبدو أكثر اعتدالاً من كتاباته الأولى، وكأن عشرين سنة من العمل في هذا المجال قد أكسبته قناعة للكف عن الدعوة المباشرة إلى استعمال العامية والحرف اللاتيني، والتحول إلى أسلوب التلميح والإيحاء بالفكرة للقارىء دون التصريح بها[٢].

وكان سعيد عقل قد تبنى استعمال العامية والحرف اللاتيني، فكتب مقدمة ديوان (جلنار) للزجال اللبناني ميشال طراد سنة ١٩٥١، ثم أصدر ديوان شعر سماه (يارا شعر) كتبه بالعامية اللبنانية والحرف اللاتيني[٣].

وكان صَدَى هذه الدعوة في البلدان العربية الأخرى أقل بروزاً، فبلدان المغرب العربي كانت تخوض معركة مواجهة فرض اللغة الفرنسية في الاستعمال بدل العربية، وبلدان المشرق العربي كانت تعاني من سياسة التتريك أكثر مما عانت من دعوة استعمال العامية.

وآلت هذه الدعوة إلى الانقراض، بسبب المعارضة القوية التي أبداها العلماء والمؤسسات العلمية، حتى تحولت إلى قضية تاريخية، قد تبدو آثارها في بعض الجوانب، لكنها فقدت جاذبيتها أو قدرتها على الإقناع، بعد أن كذَّب مرور قرن

---

(١) ينظر: أحمد عبد الغفور عطار: الزحف على لغة القرآن ص٧١-٧٢. واميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها ص١٥٢-١٥٣.

(٢) ينظر: أحمد عبد الغفور عطار: الزحف على لغة القرآن ص٧٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص٨١-٨٢.

من الزمان كل النبوءات الكاذبة التي أطلقها مروجوها.

ولا يعني ما ذكرناه من زوال أثر تلك الشبهات وما انبنى عليها من دعوات من نفوس أبناء العربية أن الساحة خلت تماماً من دعاتها، لا سيما أن هناك بعض المشكلات التي لا تزال العربية تعاني منها، وقد تستغل للترويج لبعض الأفكار اللغوية الشاذة، خاصة أن مراكز البحث التي كانت توجِّهُ (سبيتا) ومَنْ سار على دربه ما تزال قائمة، وتحمل الرسالة نفسها، وإن اختلفت الوسائل بعد أن ظهر عجز الوسائل القديمة من النيل من مكانة العربية الفصحى، التي تعزَّزَ موقعها من خلال نشر كتب التراث العربي، وانحسار الأمية عن أبناء الأمة، وما أتاحته وسائل الطباعة الحديثة، ووسائل نشر المعلومات من إمكانات كبيرة في تيسير تعليم اللغة وتعزيز فرص استخدامها في التعبير عن حاجات المجتمع العلمية والثقافية.

وإذا كانت المعركة بين العربية الفصحى وأعدائها لم تنته، فإن ذلك يوجب على القائمين على أمرها، والمحبين لها، العمل على معالجة المشكلات التي ما تزال العربية تعاني منها، حتى لا تُستغل للحطِّ من قدرها، والدعوة إلى هجرها، ولا شك في أن مرحلة معالجة المشكلات أخف من مرحلة مواجهة الشبهات، لكن التقاعس عنها قد يترك آثاراً سلبية تصعب معالجتها.

المبحث الثالث

مرحلة معالجة المشكلات

تحوَّلَ أكثر جهد المهتمين بأمر العربية بعد منتصف القرن العشرين إلى معالجة المشكلات التي استجدت في حياة اللغة في العصر الحديث، بعد أن هدأت معركة مواجهة الشبهات. ولعل أكثر تلك المشكلات حاجة للمعالجة: مشكلة المصطلح العلمي والحضاري، ومشكلة العامية والفصحى أو الازدواجية في الأداء اللغوي، وقضية تيسير قواعد اللغة العربية.

أولاً: مشكلة المصطلح العلمي والحضاري:

كان دعاة العامية والحرف اللاتيني يستندون في دعوتهم إلى القول بأن العربية الفصحى لا تصلح للتعبير عن العلوم العصرية، على نحو ما أشرنا في المبحث السابق. وهذه المقولة يكذبها التاريخ وتردها الوقائع، لكن بقايا تلامذة المستشرقين والمبشرين ما يزالون يرددونها، ولهم في واقع الحال اليوم ما يبدو حجة مقنعة، فالجامعات العربية تُدَرِّسُ العلوم التطبيقية باللغات الأجنبية. ولكن هذه الحالة لم تأت من عجز العربية عن التعبير، وإنما من عجز القائمين على تدريس تلك العلوم.

ولعل مما يُسَلِّي القارىء، ويثير حماسته أيضاً، نقل بعض مزاعم أعداء العربية القائلين بعجزها عن التعبير عن العلوم الحديثة، قبل أن أعرض الشواهد التاريخية القريبة والبعيدة الدالة على بطلان تلك المزاعم، يقول سلامة موسى، وهو من قدماء تلامذة الاستشراق: «لن يمكن التأليف العلمي باللغة العربية بحروفها الحاضرة، ثِقُوا أنَّ هذا محال، ومن يقل غير ذلك إما أنه ضال، وإما أنه مضلل، اسألوا كلية الطب، اسألوا كلية الهندسة، اسألوا كلية الزراعة، اسألوا كليات

العلوم جميعها، إنها جميعاً تدرس علومها باللغة الإنجليزية، لماذا؟ لأن لغتنا العربية بوضعها الحاضر، واعتمادها على الحروف العربية، لا يمكنها أن تؤدي هذه الخدمة»[1].

ومن هذا القبيل قول الدكتور محمد كامل حسين: «ومهما يكن من حماسة المتحمسين لهذه الفصحى العالية، فمما لا نزاع فيه أنها لا تصلح لدراسة الرياضيات العليا مثلاً، والمشتغلون بهذه العلوم يستحيل عليهم أن يفكروا فيها تفكيراً حرّاً عميقاً إذا اتجهت عنايتهم إلى تمييز العدد وجنسه وإعرابه. هذه العلوم لا تستقيم مع مقتضيات قواعد الفصحى العالية بحال من الأحوال، وكذلك علوم الفيزيقا والكيمياء...»[2].

وهذا الكلام مبالغ فيه، كما أنه لا يخلو من مجانبة الحقائق، فالعربية كانت لغة العلوم في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، واعتمدت النهضة العلمية الأوروبية في بادىء الأمر على ترجمة الكتب العلمية العربية في الطب والرياضيات والفلك والكيمياء والصيدلة وغيرها[3].

ولدينا شواهد حديثة على استعمال اللغة العربية في التعبير عن العلوم الحديثة، فالمدارس العليا التي أنشأها محمد علي باشا لتدريس العلوم العصرية، كانت تعتمد على المدرسين الفرنسيين في بادىء الأمر، وصاحب ذلك حملة واسعة لتعريب تلك العلوم، وفي حدود سنة ١٨٣٠م «أصبح كل المدرسين يدرسون باللغة العربية على نحو مباشر، واعتمد الطلاب على كتب مطبوعة باللغة العربية في العلوم المختلفة»[4].

---

(١) البلاغة العصرية ص١٦٥.

(٢) اللغة العربية المعاصرة ص٨.

(٣) ينظر: عائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص١٣٢، وأحمد مطلوب: دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات ص١٣٢.

(٤) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص٦٦.

وكانت الكلية السورية الإنجيلية التي أسسها الأمريكان في لبنان سنة ١٨٦٦م تُدَرِّس الآداب والعلوم والطب والصيدلة باللغة العربية، قبل أن ترجع عن هذه الخطة بعد احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢م، وأصبحت اللغة العربية فيها مجرد مادة دراسية، وكانت من قبل لغة التدريس[١].

وحظيت هذه الكلية في أول عهدها بمعلم العربية الشيخ ناصيف اليازجي، كما حظيت بأطباء ثلاثة درسوا العربية وأتقنوها على أساتذة مهرة، ثم صنعوا لفنونهم المؤلفات العربية، وعُنوا العنايةَ البالغة بتحري الكلمات العربية للمصطلحات العلمية، وهؤلاء الثلاثة هم (فانديك) و(جورج بوست)، وهما أمريكيان، و(يوحنا ورتبات) الأرمني.

أما (فانديك) فقد ألف بالعربية: الباثولوجية (علم الأمراض)، و(النقش على الحجر) في تسع مجلدات صغيرة، كل مجلدة منها في موجز علم من العلوم الحديثة كالكيمياء والطبيعة (الفيزياء) والجيولوجية والفلك والجغرافية الطبيعية وغيرها، وله في الرياضيات والفلك: (الأصول الجبرية) و(الأصول الهندسية) و(أصول الهيئة في علم الفلك) و(محاسن القبة الزرقاء)، وله كتب أخرى، كما أنه ترجم الكتاب المقدس (التوراة والإنجيل) إلى اللغة العربية بالاستعانة بأستاذيه وصديقيه بطرس البستاني وناصيف اليازجي.

وأما (جورج بوست) فإنه كان يدرِّس الجراحة والمواد الطبية والنبات، ومن مؤلفاته الطبية باللغة العربية: (المصباح الوضاح في صناعة الجراح) و(الأقرباذين والمواد الطبية) و(مبادىء التشريح والفسيولوجية)، وله كتاب (مبادىء علم النبات) وكتاب (علم الحيوان).

وأما (يوحنا ورتبات) فألف بالعربية (كتاب التشريح) و(كتاب الفسيولوجية) و(كتاب حفظ الصحة)[٢].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص٧١، وأحمد مطلوب: دعوة إلى تعريب العلوم ص٢٣-٢٤.

(٢) ينظر: سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ص١٧-١٩.

والتجربة الثالثة الكبيرة لاستخدام اللغة العربية في التعبير عن العلوم العصرية في العصر الحديث هي تجربة الجامعة السورية، وإن كان للمجمع العلمي العربي الذي أُسس في دمشق سنة ١٩١٩م دورٌ مهم في الحياة اللغوية في بلاد الشام، لكن تجربة الجامعة أكثر اتصالاً بالعلوم وتعليمها، خاصة كلية الطب التي ألف أساتذتها كتباً كثيرة في فروع الطب المختلفة، وفي الكيمياء والفيزياء، لكنَّ تجربة الجامعة السورية في دمشق لم تقنع الجامعات العربية في السير على نفس الطريق[١].

وتضافرت جهود المعنيين بأمر التعريب وتدريس العلوم باللغة العربية في العقود الأخيرة، في المجامع العلمية العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان، والجامعات العربية في البلدان العربية، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي في الرباط، وجهود الأفراد من الباحثين، لكن قضية تدريس العلوم التطبيقية باللغة العربية في الجامعات العربية لا تزال موضع أخذ ورد بين أولئك المعنيين، على الرغم من وجود الحماس والنية الحسنة عند كثير منهم، لكن ذلك وحده لا يكفي، ومثل ذلك الألفاظ المعبرة عن المصنوعات الحديثة التي تغزو بلاد العروبة، فتشيع أسماؤها الأجنبية قبل أن يجد لها المجمعيون العرب لفظاً يتفقون عليه.

«والحق أن مشكلة تعريب ألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة هي مشكلتنا الحقيقية في العصر الحديث، ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبي على كل لسان، وتستخدمه العامة والخاصة، ثم تقوم قيامة المجامع العلمية، وتحاول البحث عن لفظ عربي بديل، وبذلك يولد هذا اللفظ ميتاً»[٢].

إن اللغة العربية تمتلك مجموعة من وسائل تنمية الألفاظ، في مقدمتها:

---

(١) ينظر: سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ص١٣٠-١٤٦، وعائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص١٥٦.

(٢) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص٣٢٢-٣٢٣.

الاشتقاق، والتعريب، والنحت، وهي غير عاجزة عن تلبية الحاجات اللغوية الجديدة، لكن ضعف الإرادة وعجز الإمكانيات المتاحة للقائمين على الأمر، وتشتت الجهود وبعثرتها، أدت إلى استمرار تدريس العلوم التطبيقية باللغات الأجنبية، وتسمية المصنوعات الحديثة بالأسماء الأجنبية، وتتفاقم هذه المشكلة كلما تقادم الزمن.

ولا شك في أن ذلك من أسباب استمرار هذه الحالة الشاذة، لكنَّ هناك سبباً أساسياً آخر يغفل عنه كثيرون، وهو أنَّ المسألة اللغوية مرتبطة بالموقف الحضاري للأمة، فالأمة المستوردة للحضارة تستورد معها الألفاظ المعبرة عن مفردات تلك الحضارة، ومتى ترقت الأمة في سُلَّم الحضارة، وتعمق الإيمان بضرورة استخدام اللغة العربية في جميع جوانب الحياة، وتوافرت الإمكانات المادية والعلمية اقتربنا من الوصول إلى حل لهذه المشكلة والخروج من التبعية العلمية واللغوية للدول الأجنبية التي تحتكر العلم والصناعة، وتريد أن تحتكر اللغة أيضاً. فهذه القضية ليست قضية لغوية محضة بل لها بعد حضاري لعله هو الجانب الأكثر أهمية فيها.

ثالثاً: مشكلة الازدواجية[1]:

جعل بعض الباحثين من وجود لغة عامية بجانب الفصحى، أو وجود لغة للحديث وأخرى للكتابة، مشكلة لغوية، واتخذ بعضهم من ذلك حجة للدعوة إلى التخلي عن الفصحى، واتخاذ لغة الحديث اليومي أو العامية لغة للكتابة، على نحو ما تقدم من بيان ذلك في المبحث الثاني، ولكن هذه القضية لا تشكل في الواقع مشكلة تعوق اللغة العربية الفصحى من أن تأخذ دورها في الحياة.

فمن المقرر أن لكل لغة حية في عصرنا لهجاتها المحلية التي تختلف باختلاف

(١) هناك من يفرق بين الازدواجية اللغوية، والثنائية اللغوية، فلدينا اجتماع العامية والفصحى، ولدينا اجتماع لغتين مثل العربية والإنجليزية، وكل من الظاهرتين يمكن أن يطلق عليه أحد المصطلحين، وإن كنت أرجح (الازدواجية) في موضوعنا.

الأقاليم، وأن ظاهرة ثنائية الفصحى والعامية ليست وقفاً على المجتمع العربي، ففي كل لغة لسانٌ عامي وفصيح[1]. ومن المهم إدراك أن وجود لهجات محكية متعددة للغةٍ ما ليس دليلاً على التفسخ بل هو دليل الحيوية، كما أن ظاهرة تعدد اللهجات المحكية من الصفات اللازمة للغة الحية، فكلما تنوعت اللهجات برهنت اللغة على حيويتها وقدرتها على الاستجابة للحاجات اليومية الصغرى والكبرى لمتكلميها[2].

وجرى نقاش كثير حول هذه الظاهرة في المجتمعات العربية، وكيف يجب التعامل معها[3]، وعُقِدَتْ ندوة عن (الازدواجية في اللغة العربية) في عمان سنة ١٩٨٧، بالتعاون بين الجامعة الأردنية، ومجمع اللغة العربية الأردني، ونشرت وقائع الندوة في كتاب مستقل[4]. وأكد كثير من بحوث الندوة أن الازدواجية ظاهرة لغوية إنسانية عامة، وليست خاصة باللغة العربية، وخرجت الندوة بمجموعة توصيات تؤكد وجوب العناية بالعربية الفصحى والارتقاء بالأداء اللغوي على المستوى الرسمي والشعبي، لتقريب العامية من الفصحى.

وينبغي تذكير القارىء هنا بجملة حقائق تتصل بظاهرة الازدواجية في الأداء اللغوي في البلاد العربية:

١- الازدواج اللغوي ظاهرة عامة لا تختص باللغة العربية، ومن ثم لا يجوز أن تُتخذ هذه الظاهرة حجة للدعوة إلى العامية، ونبذ الفصحى.

٢- يجب الارتقاء بالأداء اللغوي للعامية نحو الفصحى، حتى تضيق الفجوة بينهما، ويبدو أن ردم تلك الفجوة نهائياً أمر غير ممكن.

---

(١) ينظر: عائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص٢٠٦، وسعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ص١٦٢.

(٢) ينظر: خليل إبراهيم حماش: دراسات معاصرة في اللهجات العربية ص١٣.

(٣) ينظر: إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها ص١٤٨-١٥٠.

(٤) مطبعة الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٨، ويقع الكتاب في ٢٢٥ صفحة.

٣- قد تبدو الازدواجية أمراً ضرورياً في تحقيق التواصل بين أبناء المجتمع الواحد، والأمة الواحدة، لأن اللغة لا يمكن أن تحتفظ بشكلها الموحد إذا انتشرت في مساحة واسعة، فتكثر لهجاتها، ويأتي هنا دور اللغة الفصحى لِلَمِّ شملِ تلك اللهجات في لغة كتابية موحدة، والسماح بالتنوع في لغة الحياة اليومية.

٤- وبناء على ذلك فإن للغة العربية الفصحى وظيفة عظيمة في توحيد الأمة وجمع شملها، فإن المطبوعات العربية اليوم تقرأ في كل بلدان العروبة كافة، سواء كانت مطبوعة في بلدان المشرق أو المغرب. كما أن العربي يمكن أن يستمع إلى كل الإذاعات العربية ويستمتع بما يسمع، لأن العربية الفصحى وإن لم تكن لغة الحديث اليومي فإنها قريبة من النفوس، لا يصعب فهمها على كل من تَخطَّى مرتبة الأمية.

٥- ومن خلال هذه الحقائق تبدو الدعوة إلى إحلال العامية مكان الفصحى أمراً يثير الدهشة والعجب، وينم عن جهل بحقائق الحياة اللغوية، لأن كل واحد منا يلاحظ التنوع الكبير في اللغة العامية، فتتعدد اللهجات بتعدد البلدان والقرى، فإذا أردنا - جدلاً - أن نأخذ بتلك الدعوة فأي العاميات نأخذ؟ فإن أخذنا في القطر الواحد بعامية العاصمة فإن سكان المدن الأخرى سيعانون من هذه اللغة الجديدة أكثر مما يعانونه من الفصحى، ولن تحقق تلك الدعوة غايتها من التيسير إلا بأن تستقل كل بلدة بلغة، فكم سيكون عدد اللغات المعتمدة في أقطار الوطن العربي؟ وكيف سيتحقق التواصل بين أبنائها؟

ثالثاً: قضية تيسير قواعد اللغة العربية:

كانت الشكوى من صعوبة قواعد اللغة العربية من الحجج التي يذكرها أصحاب دعوات تغيير العربية الفصحى، والرسم العربي، وانخدع بهذه الشبهة بعض المهتمين بأمر العربية، لكن مرور السنين وازدياد الثقافة والاتصال باللغات الأجنبية أظهر أن ما تعانيه العربية من ذلك أقل مما يعانيه متعلمو

اللغات الأجنبية.

وأدى الحديث عن صعوبة قواعد العربية إلى إعادة النظر بتلك القواعد، من نحو وصرف ورسم، وأسهم في ذلك الأفراد والجامعات والمجامع اللغوية، ويجب التمييز في هذا الصدد بين اتجاهين في قضية تيسير القواعد:

الاتجاه الأول: تجاوز النظر في نصوص اللغة وقواعدها المدونة، إلى تقديم مقترحات تعيد النظر في بناء اللغة ذاتها، وتقترح قواعد جديدة تتخلى عن الإعراب في مجال النحو، وتغير الرسم العربي في مجال الكتابة، ولم يُكتب لمثل هذه المقترحات النجاح، ولم تؤد إلى تيسير شيء، على الرغم مما أنفق في مناقشتها من وقت وجهد.

الاتجاه الثاني: دَرَسَ قواعد اللغة ذاتها، وراجع الكتب المؤلفة فيها، وحاول إعادة صياغة تلك القواعد على نحو يحافظ على جوهر اللغة، وييسر تعلمها، وأنتج هذا الاتجاه عشرات الكتب التعليمية في النحو، والصرف، والإملاء، لكن ذلك وحده ليس كافياً في حل المسألة اللغوية عندنا، فلا بد من النظر في طرق إعداد المدرسين والمعلمين، ومراجعة المناهج والكتب المؤلفة، وتهيئة مستلزمات درس اللغة في مراحل التعليم كافة، وربط ذلك كله بتراثنا اللغوي[1].

---

(١) ينظر: سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ص١٩١-٢٠١.

خاتمة

البحث في تاريخ العربية في العصر الحديث طويل ومتشعب، فهو يستغرق قرنين من الزمن، ويتعلق بحقبة اتسمت بتحولات سياسية وثقافية واجتماعية كبيرة، فقد شهدت هذه الفترة صحوة الأمة من غفوتها الحضارية الطويلة، كما شهدت أيضاً سقوط الخلافة الإسلامية التي كانت، على الرغم مما أصابها من الوهن، رمزاً لوحدة الأمة وقوتها.

ولعل أخطر ما شهدته تلك الحقبة هو الحملة الغربية على البلاد العربية والإسلامية، وما صاحبها من احتلال عسكري وغزو فكري وثقافي، كان نصيب العربية منه كبيراً، فكان الأوروبيون يخططون للقضاء على الروح الدينية المتأصلة في الأمة، والقضاء على العربية الفصحى التي بقيت تجمع شمل الأمة على ما أصابها من ضعف، وما تعرضت له من نكبات. ولعل أبرز معالم تلك الحقبة:

١- تعرضت اللغة العربية في القرن التاسع عشر لعملية إقصاء من الحياة العلمية والثقافية، خاصة في مصر والجزائر، إلا أن عراقة الدراسات اللغوية العربية في مصر أوقفت مخطط الإنجليز لفرض لغتهم على الحياة العلمية في مصر، بينما تمكنت فرنسا من فرض الفرنسية في الجزائر، لكن ذلك كان إلى حين.

٢- بعد فشل سياسة الإقصاء، جاءت مرحلة إثارة الشبهات، لدفع الشعوب العربية إلى التخلي عن العربية طواعية، بعد أن عجزت الدول الاستعمارية عن إقصائها بالقوة، وركزت الحملة على صعوبة الفصحى، وتعقيد رسمها، وتمخض عن ذلك الدعوة إلى التخلي عن الفصحى واعتماد العامية، واستعمال الحروف اللاتينية في كتابة العربية، لكن هذه الدعوات لم تحقق ما كان يراد لها من القضاء على العربية الفصحى، وقطع الصلة بين ماضي الأمة وحاضرها بتبديل

رسم كتابتها.

وكانت النقاشات التي أثارتها هذه الحملة سبباً لترسيخ العربية في الاستعمال في العصر الحديث على أسس أكثر صلابة بعد ما تعرضت له من امتحان عسير اجتازته، وخرجت من محنتها منتصرة.

٣- إن طبيعة الحياة اللغوية لا تخلو من مشكلات تعاني منها اللغات البشرية عامة، وكانت اللغة العربية تعاني من بعض تلك المشكلات، بالإضافة إلى ما أثارته حملة الشبهات على يد المستشرقين والمبشرين من قضايا وموضوعات، وقد تصدى المعنيون بأمر سلامة العربية من الأفراد والمؤسسات لتلك المشكلات، وقطعوا شوطاً كبيراً في معالجتها، مما أبعد عن اللغة العربية شبح الأزمة التي خيمت عليها في القرن التاسع عشر، ومن أوضح تلك القضايا والمشكلات:

أ- مشكلة المصطلح العلمي والحضاري.

ب- مشكلة الازدواج اللغوي.

جـ- قضية تيسير قواعد اللغة.

وكانت مشكلة المصطلح العلمي والحضاري أكثر تلك المشكلات صعوبة واستعصاء، ولا تزال تنتظر جهود علماء اللغة والمتخصصين بالعلوم التطبيقية ليواكبوا التطور السريع في العلوم والصناعات وما تتطلبه من ألفاظ جديدة، قبل أن تزداد هذه المشكلة تعقيداً، وفي ما تقوم بها دول كثيرة من تطويع لغاتها لاستيعاب العلوم الجديدة ما يبين أن حل هذه المشكلة في البلاد العربية ليس بالمستحيل، ولنا في تراثنا العلمي القديم والحديث ما يعين على تحقيق ذلك الهدف الكبير.

ولا شك عندي في أن المسائل التي وردت في هذا البحث تحتاج إلى بحث أكثر عمقاً وشمولاً، وعسى أن تقوم دراسات في كل قطر عربي تكشف عن

تاريخ العربية في العصر الحديث، يمكن من خلالها كتابة تاريخ شامل لهذا الموضوع.

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

(٢)

مُسْتَقْبَلُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ
في ضَوْءِ قوانينِ التطورِ اللغويِّ

مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عبادهِ الذين اصطفى، أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ للغةِ العربية تأريخاً طويلاً، وحياة حافلة، وهي على الرغم من هذه الحياةِ المُمْتَدَّةِ لم يُصِبْها الوَهْن، ولم تدركْهَا الشيخوخةُ، وظلَّ التراثُ اللغويُّ العربيُّ مقروءاً منذ أقدم كتابٍ عرفتهُ المكتبةُ العربيةُ، ولا تزال اللغةُ العربية ناميةً متجددةً، تستجيبُ لحاجاتِ الناطقين بها، وتستوعبُ ما يستجدُّ في حياتهم.

وتخضعُ اللغاتُ البشريةُ لقانون التطور، ولا تكاد لغة تنجو منه، لكن اللغات تعيش بين جذب عوامل التغير والتقسيم، وشد دواعي التوحد والثبات، وتتفاوت اللغات في استجابتها لظاهرة التطور بمقدار قوة أحد هذين العاملين، فقد تزول لغات وتندثر، وتتحول أخرى وتتغير، والأمثلة على ذلك كثيرة في تأريخ اللغات البشرية.

وتكادُ اللغةُ العربية تُكَوِّنُ حالةً فريدةً في تأريخ اللغات البشرية، فمنذ أن نزل القرآن الكريم بها، وصارت لغة الحضارة الإسلامية، صارت أقرب إلى المحافظة والثبات، وضعفت عوامل التطوير والتغير إلى حدٍّ يصعبُ تمييزه، فنجد الطفلَ اليومَ يقرأُ نصوصاً لغوية عمرها مئات السنين، ونجد القارىءَ العربيَّ يقرأ تلك النصوص، ويتفهم معانيها، ويتذوق عناصر الجمال فيها، وهو أمر ليس له نظير

في اللغات الأخرى، التي يحتاج المتكلمون بها إلى ترجمة نصوصها القديمة إلى لغاتهم الحديثة حتى يتمكنوا من قراءتها وفهم معناها.

وعمَدَ عددٌ من الباحثين المحدثين إلى وصف اللغة العربية بالجمودِ والتَّحَجُّرِ، والعجْزِ عن مواكبةِ حركة الحياة، ومن ثم فإن الذين يحرصون على المحافظة عليها والاستمرار في استخدامها - حَسَبَ زعمهم - شأنهم شأن مَن يعمل في الآثار القديمة، التي تدل على حياة سابقة، لكنها ليس لها دور في الحياة الحالية، أو مِثلُ مَن يُجَمِّدُ الأغذيةَ لحفظها، وإذا كان تجميدُها يحافظ على قسط كبير من قيمتها الغذائية، فإن تجميدَ اللغةِ يُفْسِدُها ويقضي على عناصر الحياة فيها.

وللباحث أن يسأل هنا: هل تعاني اللغة العربية من الهرم فعلاً، وهل تحولت إلى مرحلة التحجر والجمود، وهل أضحت عاجزة عن تلبية متطلبات حياة الناطقين بها؟ وهل هذه الدعاوى تستند إلى أساس علمي صحيح أو هي تضخيم لظواهر تعاني منها جميع اللغات، وحظ اللغة العربية منها ليس أكثر من غيرها، إن لم تكن أقلها حظاً في ذلك؟

إن الباحث المنصف لا ينكر وجود مشكلات تواجه العربية في العصر الحديث، من مثل مشكلة المصطلح العلمي والحضاري، والازدواج اللغوي، وأخفها موضوع تيسير تدريس قواعدها، لكن ذلك لا يعني في كل حال أن اللغة العربية في أزمة، وأن مستقبلها في خطر، فليس الظروف الحالية بأسوأ من ظروف التخلف اللغوي التي مرت بها في حقب سابقة، واستطاعت العربية تجاوزها.

إن هذا البحث يهدف إلى مناقشة مستقبل اللغة العربية في ضوء قوانين التطور اللغوي، من خلال أربعة مباحث:

الأول: دعاوى ليست علمية.

الثاني: حقيقة قوانين التطور اللغوي.

الثالث: دور القرآن الكريم في ترجيح دواعي التوحد والثبات.

الرابع: مظاهر من أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم.

المبحث الأول

دَعَاوَى لَيْسَتْ عِلْمِيَّةً

ترددت في كتابات عدد من الدارسين المُحْدَثين عن اللغة العربية دعاوى ظاهرها العلمية والموضوعية، والحرص على اللغة العربية ومستقبلها، لكنها في الواقع تفتقر إلى الروح العلمية، وتؤدي - لو أُتيح لها أن تتحقق في الواقع - إلى هدم اللغة والقضاء عليها، وتحولها إلى قافلة اللغات المنقرضة.

وأُولى تلك الدعاوى القول بأن نزول القرآن الكريم باللغة العربية، وارتباطها به، قد أضرَّ بحيوية اللغة، وأدّى بها إلى الجمود والتحجر. فقال أحدهم: «إن استقرار الدين أدّى إلى استقرار اللغة، أي جمودها»[1]، وقال مبيناً هذه الفكرة: «وإني بالطبع لا أُغْفِلُ هنا ارتباط اللغة بالتقاليد والعقائد، وأن هذا الارتباط من أسباب الكراهة للتطور اللغوي، أعني أن العقلية الكلاسيكية في اللغة، عقلية التقاليد التليدة، قد أحدثت لنا مزاجاً أدبياً اجتماعياً هو النظر إلى الماضي، ومحاولة استرداد الأمس، والتبلد والتجمد، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى أن نشق طريقنا إلى المستقبل»[2].

وقال باحث آخر: «لم تكن الدراسات العربية أحوج ما تكون إلى المنهج العلمي منها في الوقت الحاضر. فارتباط الفصحى بالقرآن منذ فجر الإسلام، ثم ارتباطها بالقومية العربية في العصر الحديث جعل رؤية واقع اللغة، ودراسة هذا الواقع كما هو... من أشق الأمور على الباحث المسلم...»[3].

---

(١) سلامة موسى: البلاغة العصرية ص١٣٤.

(٢) المصدر نفسه ص١٠.

(٣) السعيد محمد بدوي: مستويات العربية ص٧.

وانتهى أحدهم إلى الادعاء بأن من الأخطاء التي وقع فيها النحويون العرب «اعتبار اللغة جزءاً من العلوم الدينية[1]، شعوبٌ كثيرةٌ اعتبرت لغتها مقدّسة، ولا ضير في ذلك، غير أن الخطر يكمن في تجميد اللغة وحصرها ضمن إطار محكم من الأحكام الشديدة. واللغة كما نعلم جميعاً لا تقف، بل إن لها مجرىً تسير فيه»[2].

وبالغ بعض الباحثين في إبراز أثر القرآن الكريم في تجميد اللغة حسب تعبيره، وأطلق أحكاماً لا تستند إلى الواقع اللغوي وحقائق التاريخ، وجعل من العناصر الإيجابية من تأريخ العربية نقاطاً مظلمة جمّدت اللغة والحياة معاً، وسوف أنقل فقرات مما قاله بنصها ليقف القارىء على طريقة هذا الباحث في التفكير، مع تصريحه في مقدمة بحثه أنه يستند إلى المنهج العلمي في البحث[3].

قال هذا الباحث: «لقد وَجَدَ العلماءُ أنفسهم أمام معادلة صعبة، فالقرآن قد نزل بعربية ما قبل الإسلام، هذه العربية التي كانت تتعرض أمام أعينهم لمؤثرات تكاد تبعدها عما كانت عليه قبل الإسلام، أي أنها كانت آخذة في التطور، وإذا سارت الأمور على نفس المنوال فستبتعد تدريجياً لتنسلخ عن اللغة التي نزل بها القرآن، ولما كان النص القرآني لا يتغير فسيأتي اليوم الذي لا يستطيع فيه عربي مسلم أن يفهم منه شيئاً»[4].

«كان الطريق الوحيد الذي ظهر أمام هؤلاء العلماء هو أن يحاولوا شيئاً لم ينجح في تحقيقه أبناء أية لغة أخرى في التاريخ، سواء مَنْ جاء قبلهم أو بعدهم، فقد قرَّروا أن يقفوا باللغة ذاتها ويعزلوها عن تيار التطور... لقد أرادوا أن

---

(١) يبدو أن هذا الباحث يجهل تصنيف العلوم في التراث العربي، وغاية ما يمكن قوله هنا هو أن العلماء قالوا بوجوب تعلم العربية لفهم القرآن الكريم والسنة النبوية.

(٢) أنيس فريحة: نظريات في اللغة ص١٢٤.

(٣) ينظر: السعيد محمد بدوي: مستويات العربية ص٧.

(٤) هذا وَهْمٌ من الباحث، فكل الدلائل تشير إلى أن ذلك لن يقع ما دام القرآن الكريم يُتْلَى.

يجمدوا اللغة العربية في مرحلة اختاروها من بين مراحل تطورها التاريخي بحيث يحتفظون لها بكل خصائصها في تلك المرحلة.. كان على النحاة لكي ينجحوا تماماً في ما أرادوا أن يجمدوا الحياة أيضاً كما جمّدوا اللغة... أضف إلى ذلك أن تقنين العربية وتقعيدها كان إيذاناً بدخولها الكتب واحتجابها خلف حائط الكتابة وبُعْدِها عن التقلي والمشافهة... كان العمل الذي قام به النحاة في الواقع سبباً في تثبيت ازدواجية اللغة لا عاملاً في توحيدها...»[1].

ورأى بعضهم أن قوانين التطور اللغوي تعمل بقوة لا يمكن أن يعترض سبيلها معترض، أو يوقف تقدمها شيء، فقال: «هَذا التطور المطرد يخضع في سيره لقوانين ثابتة، مطردة النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار، لا يد لأحد على وقف عملها، وتغيير ما تؤدي إليه، فليس في قدرة الأفراد أن يَقِفُوا تطوُّرَ لغةٍ ما، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص، أو يسيروا بها في سبيلٍ غير السبيل التي رسمتها لها سنين التطور الطبيعي[2] المقررة»[3].

ووصل سلطان التطور اللغوي عند بعضهم حد القول: «ومن هذا يظهر أن ناحية هامة من نواحي التطور اللغوي ترجع إلى عوامل جبرية، لا اختيار للإنسان فيها، ولا يد له على وقف آثارها، أو تغيير ما تؤدي إليه»[4].

وانتهى الأمر بهؤلاء الباحثين إلى أن يُحَمِّلُوا العربيةَ الفصحى المسؤولية عن مشكلات حياتنا الاجتماعية والعلمية والثقافية، فقال أحدهم: إن تأخرنا اللغوي

---

(١) مستويات العربية ص٣٧-٤٠، وينظر: محمد كامل حسين: اللغة العربية المعاصرة ص١.

(٢) ذهب بعضهم إلى القول: «إن أعضاء النطق في الإنسان في تطور طبيعي مطرد، في بنيتها واستعدادها ومنهج أدائها لوظائفها». (علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ص٢٨٩، وينظر: أمين الخولي: مشكلات حياتنا اللغوية ص٨٢). وكأن هذا القول صدى لنظرية التطور البالية.

(٣) أمين الخولي: مشكلات حياتنا اللغوية ص٨٣.

(٤) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ص٢٥١.

هو سبب من أعظم الأسباب لتأخرنا الاجتماعي»[1]. وقال آخر: «وليس بالكثير ولا المبالغ أبداً أن نقول: إن آفات حياتنا في جمهرتها تعود إلى علل لغوية، تصدّعُ الوحدة، وتحرم الدقة، وتبدد الجهد، وتعوق تسامي الروح والجسد، والعقل والقلب»[2]. وقال ثالث: «والمتناقضات في حياتنا كثيرة، ولن أختار منها إلا موقفنا من اللغة القومية، فهو جماع المتناقضات كلها»[3].

ولا شك في أن هذه الدعاوى نابعة من أحد أمرين: مِن جهل القائلين بها بطبيعة اللغات، وحاجات المجتمع اللغوية، ولوازم بناء الحضارة، أو مِن غَرَض يهدف إلى تدمير العربية الفصحى التي كانت وعاءً للقرآن الكريم، كما أنها صارت الرابطة الكبرى بين ماضي الأمة وحاضرها، وبين أبناء الأمة في مشارق الأرض ومغاربها.

وهذه الدعاوى التي تميل إلى تبسيط الأمور إلى درجة تجعلنا نَحْلُمُ بلغة مثاليةٍ، سهلةِ الاستعمال، واضحةِ الدلالة، يلتزم بها جميع أفراد المجموعة اللغوية في جدهم وهزلهم، وفي جميع بيئاتهم - تتغاضى عن حقائق قررها علماء اللغة منذ أكثر من قرن من الزمان، منها:

١- يُعتبر توحيد اللغة ضرورة اجتماعية[4]. فلا تستقيم حياة الناس ولا تتقدم إذا لم يلتقوا على لغة موحدة، وذلك يستدعي أن يتنازل الأفراد عن لهجاتهم الضيقة لصالح اللغة الأدبية المشتركة، ومن ثم فإن الازدواج اللغوي (أو العامية والفصحى) من طبيعة حياة اللغة في المجتمع، لكن البعد بين العامية والفصحى يتفاوت من لغة إلى أخرى، بسبب مجموعة من العوامل، ويمكن للمسافة بينهما أن تضيق، ولكن من غير الممكن أن تزول، إلا إذا عاش الإنسان وحده، وهو أمر لا يتحقق معه وجود اللغة.

---

(١) سلامة موسى: البلاغة العصرية ص٧.

(٢) أمين الخولي: مشكلات حياتنا اللغوية ص٥-٦.

(٣) محمد كامل حسين: اللغة العربية المعاصرة ص٦.

(٤) فندريس: اللغة ص٣٢٦.

٢- إن توحيد اللغة وتكوين اللغات المشتركة يستلزم فترة من التوقف في تطور اللغة[١]. وهذا التوقف ضروري حتى يتحقق التواصل بين أبناء الأمة في الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة، ولا يعني ذلك التوقف جموداً في اللغة، فتظل اللغة تستجيب لحاجات المجتمع المتجددة، ولكن من غير أن تقطع الصلة بالماضي.

٣- الواقع أننا لا نعلم إطلاقاً لغة قد قَصَّرَتْ عن خدمة إنسان عنده فكرة يريد التعبير عنها[٢]، ومن ثم فإن القول بأن اللغة الفصحى عائق في سبيل التقدم العلمي والحضاري - لا معنى له، وهو ستار لإخفاء الهزال الفكري، والفقر الحضاري، فأزمة اللغة العربية اليوم لها بُعْدٌ حضاري، كما أن لها بُعْداً لغوياً أيضاً.

وسوف يتضح لنا بطلان الجانب الأكبر من هذه الدعاوى من خلال النظر في قوانين التطور اللغوي، ومن خلال مناقشة المقولة التي تزعم أن ارتباط العربية بالقرآن قد أَضَرَّ بها، وذلك في المبحثين اللاحقين.

---

(١) فندريس: اللغة ص٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه ص٤٢١.

المبحث الثاني

حقيقة قوانين التطور اللغوي

القوانين: الأُصول[1]، والمفرد قانون، وهو مِقْياسُ كل شَيْءٍ وطريقُهُ[2]، وفي الاصطلاح: أَمْرٌ كليٌّ منطبق على جميع جزئياته التي تُتَعَرَّفُ أحكامُها منه، كقول النحاة: الفاعلُ مرفوعٌ، والمفعولُ منصوبٌ، والمضافُ إليه مجرورٌ[3].

واللغات البشريةُ تتغيَّرُ، ولا تثبت على صورة واحدة، وقد يُسْرِعُ التغيرُ إلى بعضها، وقد يضعفُ، ولذلك عوامل متعددة، منها: انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، والتأثر باللغات الأُخرى، والعوامل الاجتماعية والنفسية، واختلاف البيئة، وطبيعة اللغة ذاتها، وأثر أهل الفكر والرأي من المتكلمين، بها[4].

وازدادت عناية الباحثين المُحْدَثِينَ بتتبع مظاهر التغير في اللغات والكشف عن القواعد التي تستند إليها في ذلك، ونتج عن تلك العناية صياغة مظاهر التغير في قوانين للتطور في اللغات البشرية. وثار نقاش حول عمل تلك القوانين، فكان من الدارسين الغربيين من يعتقد أن كل تغيير في صوتيات اللغة يخضع في تطوره لقوانين معينة، لا استثناء لها، وأن ما يَرِدُ من استثناءات لبعض القواعد فلا بُدَّ أن هناك قواعد تخضع لها هذه الاستثناءات، لم يتم اكتشافها[5].

---

(١) ابن منظور: لسان العرب ٧/ ٢٣٠ (قنن).

(٢) المعجم الوجيز ص٥١٨، والمعجم العربي الأساسي ص١٠١٠.

(٣) الجرجاني: التعريفات ص٩٧، والمعجم الوجيز ص٥١٨.

(٤) ينظر: علي عبد الواحد وافي: اللغة والمجتمع ص٧، وعلم اللغة (له) ص٢٤٩، ومحمود السعران: اللغة والمجتمع ص١٧١.

(٥) ماريو باي: لغات البشر: ص٣٨-٣٩، وأسس علم اللغة (له) ص ١٤٠.

ويبدو أن إطلاق كلمة (قوانين) على التغيرات اللغوية، والقول بأنها تعمل بصورة حتمية، لم يعد موضع قبول لدى اللغويين، لأن القوانين الصوتية اللغوية لا تشبه قوانين الطبيعة والكيمياء، لذلك لا يمكن أن نَعْرِفَ مقدَّماً كيف يتطور هذا الصوت أو ذاك، لأنه يوجد دائماً في تطور الأصوات عدد من العوامل غير المنظورة التي تنتج أثرها[1].

وصار الحديثُ بناءً على ذلك عن (اتجاهٍ) في التغير أكثر من الحديث عن (قانون)، ولكن مع ذلك فإن لاتجاهات التطورات اللغوية استثناءات كثيرة، يمكن أن يخضع بعضها لقواعد ثانوية، في حين أن هناك استثناءات لا تخضع لأي قواعد[2].

ويمكن أن نستنتج من ذلك أنه لا توجد قوانين للتطور اللغوي بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هناك اتجاهاتٌ أو مَيْلٌ، وأن تلك الاتجاهات لا تعمل بصورة حتمية أو آلية، فهي قد تحدث وقد لا تحدث، لأنَّ اللغة عمل عقلي إنساني، يخضع لمؤثرات كثيرة، تختلف الاستجابة لها من فرد إلى آخر، ومن جماعة لغوية إلى أخرى.

ويظهر من خلال هذه الحقائق الموجزة عن قوانين التطور اللغوي الوهم الذي وقع فيه عدد من الدارسين العرب في حديثهم عن التطور اللغوي، من مثل قول بعضهم: «. . . ومن هذا يظهر أن ناحية هامة من نواحي التطور اللغوي ترجع إلى عوامل جبرية، لا اختيار للإنسان فيها، ولا يد له على وقف آثارها أو تغيير ما تؤدي إليه. ومن هذا يظهر كذلك أنه ليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص»[3].

ومثل ذلك قول الآخر: «هذا التطور المطرد يخضع في سيره لقوانين ثابتة،

(١) ينظر: فندريس: اللغة ص٧١-٧٢، وماريو باي: لغات البشر ص٤٢.

(٢) ينظر: مالمبرك: علم الأصوات ص٢٦٠، وماريو باي: لغات البشر ص٤٣.

(٣) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ص٢٥١.

مطردة النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار لا يد لأحد على وقف عملها، وتغيير ما تؤدي إليه، فليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص، أو يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها لها سنن التطور الطبيعي المقررة»[1].

وبنى أحد الباحثين على هذه المقدمات الباطلة، من مثل القول بوجود قوانين للتطور تعمل بصورة جبرية، بنى نتيجة باطلة ببطلان المقدمات التي انبنت عليها، وهو وصفه عمل علماء العربية في تقعيد قواعد العربية بأنه يتعارض مع حقائق الأمور وشواهد التاريخ، وذلك حيث قال: «كان الطريق الوحيد الذي ظهر أمام هؤلاء العلماء هو أن يحاولوا شيئاً لم يتجح في تحقيقه أبناء أية لغة أخرى في التاريخ: سواء من جاء قبلهم أو بعدهم، فقد قرَّروا أن يقفوا باللغة ذاتها ويعزلوها عن تيار التطور»[2].

إن قدرة أفراد المجموعة اللغوية على التأثير في مجرى التطور اللغوي أمر ممكن، على الأقل في جوانب منه، وقد عبَّر عدد من اللغويين عن تلك القدرة بمعادلة غفل عنها هؤلاء الذين تحجرت مواقفهم عند عتبة نظريات التطور التي زال بريقها، وخَفَت نورها، إن لم تكن قد انطفأت شعلتها إلى الأبد.

تلك المعادلة هي ما يمكن تسميته بصراع التوازن «الذي هو قانون تطور اللغات جميعاً، فهذان مَيْلان متعارضان يُوَجِّهانِ اللغةَ في طريقين متباينين. وأحد هذين المَيْلَيْنِ يتجه نحو التفريق... غيرَ أن هذا التفريق لا يصل إطلاقاً إلى تمامه، لأن سبباً حيوياً يوقفه في الطريق... وهو الميل إلى التوحيد الذي يعيد التوازن. ومن صراع هذين الميلين تنتج أنواع اللغات المختلفة، من لهجات، ولغات خاصة، ولغات مشتركة»[3].

---

(١) أمين الخولي: مشكلات حياتنا اللغوية ص٨٣.

(٢) السعيد محمد بدوي: مستويات العربية ص٣٨.

(٣) فندريس: اللغة ص٣٠٧-٣٠٨.

ولم تكن فكرة صراع التوازن اللغوي غائبة عن فكر عدد من اللغويين العرب المحدثين، مثل الدكتور محمود السعران الذي قال: «في حياة اللغة ميلان متعارضان: أحدهما نحو التقسم إلى لغات ولهجات، والثاني نحو الوحدة المتزايدة الاتساع. وهذا التقسم والتوحد كلاهما فعل أحداث تؤثر في الجماعات. ويرى بعض اللغويين أن الاتجاه نحو التقسم أقوى من الاتجاه نحو التوحد... ولكن (يَسْبِرْسِنْ)[1] يرى أن هناك قوى لا يجوز التغافل عنها تعمل في الاتجاه المضاد، وأن هذه القوى الموحِّدَة كانت في العصور التاريخية أقوى في حقيقة الأمر من القوى المُقَسِّمة، وإنها لكذلك في الوقت الحاضر على وجه الخصوص، وستكون كذلك يقيناً في المستقبل»[2].

ومن الذين تحدثوا عن صراع التوازن اللغوي الدكتورة عائشة عبد الرحمن، حيث قالت: «... إن العربية في آفاقها الجديدة كانت محكومة بتيارين من المحافظة والتجديد، يكفلان لها نوعاً من الاتزان، على بُعْدِ ما بينهما. وقانون حفظ الذات، يرفض التخلي عن أصيل العربية كما عرفته في عصر نقائها. وقانون الحرص على البقاء يستجيب لكل دواعي النمو والتطور، ولو كان ذلك على حساب ما هو أصيل وعريق.

ولقد استطاعت العربية بمرونة فائقة أن تتحاشى أزمة موقفها بين القديم الأصيل والمحدث الطارىء، بتطويع دلالات الألفاظ والتوسع في المجاز، لكي تؤدي المعاني الجديدة التي لم يكن للعرب عهدٌ بها من قبل»[3].

وممن وقف عند هذا الموضوع الدكتور حسن ظاظا، فأطال الحديث عنه، وسوف أنقل فقرات من كلامه، لا تخلو من عناصر جديدة، مع أن فيها ما

---

(١) أوتو يسبرسن (١٨٦٠-١٩٤٣م): لغوي دينماركي، اشتهر بكتابه «اللغة» ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص٢٧٨، وميشال زكريا: الألسنية ص٢٧٧.

(٢) اللغة والمجتمع ص١٧٠.

(٣) لغتنا والحياة ص٧٢-٧٣.

يحتمل النقاش[1]، قال: «إن اللغة، أية لغة كانت، وفي أية فترة كانت من وجودها، في تطور دائم مستمر، يتنازعها في تطورها هذا عاملان متناقضان تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتب لها طول العمر بين الناطقين بها، وهذان العاملان هما عامل المحافظة من ناحية، وعامل التطور من ناحية أخرى.

أما في ما يتصل بعامل المحافظة، فإن اللغة بعد أن تصبح قادرة على أداء وظيفتها في التفاهم بين أبناء المجتمع الواحد، تتحول في ذلك المجتمع نفسه إلى وسيلة من وسائل الترف... كذلك اللغة مع تقدُّم الحضارة، وتبلور التقاليد، وتكوُّن الذوق الجمالي، وحرص الآباء على أن يكون أبناؤهم صورة منهم، وصورةً محسنةً منقحةً مُنَقَّاةً من الشوائب، كل ذلك أوجد لدى البشر إحساساً جمالياً بحتاً باللغة، بحيث لم يَعُدِ الإنسان يكتفي منها بمجرد الفهم والإفهام، بل راح يتلذذ بالجَرْس الحَسَنِ، والصيغة الجميلة، والتعبير المحكم، والصورة البيانية الرائعة... وفي بعض اللغات تَوَّجَ ذلك كله نزولُ كتب مقدسة، أو ظهور نصوص دينية لها في قلوب المؤمنين بها جلالةٌ وهيبةٌ، وبسرعة أصبحت هذه النصوص نماذج لغويةً، ومُثُلاً عُلْيَا، وحواجزَ في وجه التطور الطبيعي في كثير من الأحيان... فعامل المحافظة إذن كان دائماً كابحاً للتطور اللغوي، لأنه ينطلق من فكرة أساسية وهي أن اللغة تراث قومي، وقد يكون دينياً أيضاً، تقتضي الأمانة الحفاظ عليه كما كان على عهد السلف...

أما عامل التطور فهو عامل ثوريٌّ متمردٌ على الجمود، تقف من ورائه الحضارةُ قوةً دافعة، فاختلاط الناس بعضهم ببعض، والرحلة من مكان إلى آخر، ووجود عناصر بشرية جديدة تدخل على مجموعة مستقرة فتؤثر في نطقها، والهجرة الجماعية من البيئة الأصلية إلى أمصار بعيدة أخرى، وتعاقب الأزمان والأجيال، مع وجود الفارق في دقة التلقي عن طريق السمع، وعن طريق

---

(١) ذكر الدكتور حسن ظاظا أنه ينقل في هذا الموضوع عن اللغوي الفرنسي آرسين دارمستيتر.

المحاكاة بين الأبناء وآبائهم، كل ذلك يُحْدِثُ عاهاتٍ عميقة في شكل اللغة، بل يُظهِرُ فيها لهجاتٍ تتنوع وتنفصل عن اللغة الأم»[1].

وإذا كانت اللغات البشرية تعيش بين عوامل المحافظة أو التوحيد وعوامل التقسيم أو التغيير، فما نصيبُ اللغة العربية من صراع التوازن بين هاذين العاملين؟

إن اللغة العربية ليست بِدْعاً في اللغات، ولذلك فإنها عانت من صراع التوازن، وما تزال تعاني منه، وستظل تتعرض له في المستقبل، ولكن الشيء الأكيد في هذا الصراع هو أن عامل التوحيد أقوى من عامل التقسيم، ومن ثم فإن اللغة العربية حافظت على نظمها اللغوية التي استخلصها اللغويون من النص القرآني والحديث النبوي، وكلام العرب في عصور الاستشهاد.

ولا شك في أن نزول القرآن الكريم باللغة العربية كان الحدث الأعظم في تاريخ هذه اللغة، وهو العامل الأول في ترجيح كفة صراع التوازن، وهو المرجِّح لبقائها، يقول ابن خلدون: «ولمَّا تملَّكَ العجمُ... وصار لهم الملك والاستيلاء على جميع الممالك الإسلامية فَسَدَ اللسانُ العربيُّ لذلك، وكاد يذهبُ، لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حُفِظَ الدين، وصار ذلك مُرَجِّحاً لبقاء اللغة العربة المُضَرِيَّةِ من الشعر والكلام....»[2].

فكيف عَمِلَ هذا المُرَجِّحُ على تثقيل كفة التوحيد في صراع التوازن على كفة التقسيم؟

هذا ما نحاول أن نجيبَ عنه ونُبيِّنَهُ في المبحث الآتي.

---

(١) اللسان والإنسان ص٩٨-١٠١.

(٢) المقدمة ص٣٧٩.

المبحث الثالث

دور القرآن الكريم في ترجيح دواعي التوحيد والثبات

عانت اللغة العربية في تاريخها الطويل من صراع التوازن بين دواعي الثبات، ودواعي التغير، شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى، لأن «تطور اللغات يزداد سرعة بازدياد انتشارها في الخارج، وبازدياد عدد الناس الذين يتكلمونها وتنوعهم، إذ أن انتشارها في أقاليم تحتك فيها بلغات أخرى يعرضها لأن تفقد خصائصها الموغلة في الذاتية، والتأثير الذي يقع عليها من الخارج يؤدي بها إلى التغير السريع»[1].

وسلكت العربية في تطورها سبيلين:

الأول: على ألسن الناس في بيوتهم وأسواقهم ومتاجرهم، فتطورت أصواتها التطور الطبيعي، وتداخلت مع غيرها من اللغات المختلطة بها، وابتعدت عن اللغة العربية يوم درسها العلماء واستنبطوا قواعدها.

الثاني: ما كان على ألسن الأدباء والشعراء والعلماء وأقلامهم، حيث تطورت في إطار ثبات أصولها، فصار العربيُّ وغيرُ العربيِّ يتعلمها، ويجتهدُ في أن يطوِّعَ لسانه للنطق الصحيح المتفِقِ مع ما استنبطه العلماء من أصولها، وهي اللغة التي كُتِبَ بها التراث العربي منذ أربعة عشر قرناً، والتي تتحقق بأجلى صورها في قراءة القرآن الكريم[2].

إن القول بثبات العربية الفصحى لا يتعارض مع وجود الازدواجية اللغوية، أي وجود العامية والفصحى، لأن هذه الازدواجية ظاهرة لغوية عامة، كما أن ذلك

---

(١) فندريس: اللغة ص٤٢٧.

(٢) ينظر: حسام النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات ص١٤.

الثبات لا ينفي حصول تغييرات تتمثل في توليد ألفاظ جديدة من خلال نظام الاشتقاق، أو إعطاء بعض الألفاظ معاني جديدة تستجيب لحاجات المجتمع المتجددة.

ومن هنا نجد أن ما ورد في كتابات عدد من الدارسين من جمود اللغة العربية وتحجرها أمرٌ مبالغٌ فيه، ولم يوضع في إطاره العلمي الصحيح، فكل اللغات العالمية تعمل على تثبيت أصولها مع السماح باستيعاب اللغة للجديد الذي يستجيب لحاجة المتكلمين بها.

ولا شك في أن ثبات العربية الفصحى دليلٌ على حيوية هذه اللغة وقوتها، فهو ليس جموداً ولا تحجراً، وهو أمر تدعو إليه حاجات حضارية وقومية، وقبل ذلك فإنه أمر تدعو إليه دواع دينية، كان لها الأثر الأكبر في الحفاظ على هذه اللغة ودوام عطائها الحضاري.

ولم تكن جهود علماء العربية هي العامل الوحيد في تلك الحيوية للغة العربية، فارتباطها بالقرآن الكريم هو العامل الرئيس في بقائها حيّة، فصارت لغة الدين الإسلامي، يحرص على تعلمها كل مسلم «وصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام»[1].

ومن هنا فإن العربية الفصحى «لها ظرف خاص لم يتوفر لأية لغة من لغاتِ العالم... ذلك أنها ارتبطت بالقرآن منذ أربعة عشر قرناً، ودُوِّنَ بها التراث العربي الضخم، الذي كان محوره هو القرآن الكريم في كثير من مظاهره، وقد كفل الله لها الحفظ، ما دام يحفظ دينه، فقال عزَّ من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝﴾ [الحجر]، ولولا أن شرفها الله عز وجل فأنزل بها كتابه، وقيّض له مِن خَلقِهِ مَن يتلوه صباحَ مساءَ، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان - لولا كل هذا لأمست العربية الفصحى لغة أثرية، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية، ولسادت اللهجات العربية المختلفة، وازدادت على مَرِّ الزمان بُعْداً عن الأصل

---

(١) ابن خلدون: المقدمة ص٣٧٩.

الذي انسلخت منه. هذا هو السر الذي يجعلنا لا نقيسُ العربيةَ الفصحى بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة، فإن أقصى عمر هذه اللغات في شكلها الحاضر لا يتعدى قرنين من الزمان، فهي دائمة التطور والتغير، وعرضة للتفاعل مع اللغات المجاورة، تأخذ منها وتعطي، ولا تجد في ذلك حرجاً، لأنها لم ترتبط في فترة من فترات حياتها بكتاب مقدس، كما هو الحال في العربية»[1].

ولا شك في أن الدين من أقوى العوامل المؤثرة في حياة الناس وفي نفوسهم، لأنه ينبني على عقيدة راسخة في الضمائر والقلوب، تُحَرِّكُهم نحو تحقيق ما يُؤمنون به وتَحَمُّلِ المتاعب من أجل ذلك، وكانت العاطفة الدينية تجعل المسلم من غير العرب يحرص على تعلم العربية وحفظ القرآن، بإقبال شخصي وليس بدافع خارجي، ويعبر عن هذه العاطفة قول أبي منصور الثعالبي: «مَن أحبَّ الله تعالى أحبَّ رسوله محمداً ﷺ ومَن أحبَّ الرسولَ العربيَّ أحَبَّ العرب، ومَن أحبَّ العرب أحبَّ العربية التي بها نزل أفضل الكتب، على أفضل العجم والعرب، ومن أحبَّ العربية عُنِيَ بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها...».

ومن هنا كَرِهَ علماء السلف أن يتعود الرجل النطق بغير العربية، فإن اللسان العربي شعار الإسلام وأهله، ومن ثم قالوا: ينبغي لكل من يقدر على تَعَلُّم العربية أن يتعلمها، لأنها اللسان الأوْلَى بأن يكون مرغوباً فيه، فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يُفهَمُ إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، إلا أن منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية، من غير أن يحرم على أحد أن ينطق بالعجمية[2].

ولا يزال القرآن الكريم من أقوى أسباب بقاء العربية، ومن أهم عوامل

---

(١) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي ص٧-٨.

(٢) ينظر: ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ص٢٠٣-٢٠٧.

انتشارها بين أبناء الشعوب الإسلامية غير العربية في العالم كله، فأنشأوا المدارس لتعليم العربية وتحفيظ القرآن، وأتاحت الوسائل الحديثة للتعليم إمكانيات جديدة تسهم في حفظ هذه اللغة المباركة حَيَّةً غضَّة، ومن ثم فإن ابن خلدون كان مصيباً حين قال: إن الدين مرجِّحٌ لبقاء العربية[1].

إنَّ الغلبة في صراع التوازن في تاريخ العربية كانت لعوامل المحافظة والثبات، ولا تزال تلك العوامل تؤدي دورها في ذلك، ولم يكن هذا الأمر خارج قوانين التطور اللغوي، فهذه القوانين تعمل في إطار قانون التوازن، الذي رجَّح فيه القرآنُ كفة الثبات، أي الحيوية الدائمة، وليس التجمد أو التحجر، كما يذكر بعض الدارسين، مجافين في ذلك حقائق العلم وقوانين التطور ذاتها.

(١) ينظر: المقدمة ص٣٩٧ و٣٨٠.

المبحث الرابع

مظاهرُ من أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم

يبدأ تاريخ اللغة العربية الموثق بنزول القرآن الكريم، وكان المصحف الشريف أول كتاب عرفته المكتبة العربية، وانطلقت العلوم الإسلامية من دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ونشأت علوم اللغة العربية مرتبطة بتلك العلوم، ولم تلبث الحضارة الإسلامية أن شملت كل جوانب الحياة ونواحي الفكر، وكانت العربية لغة تلك الحضارة.

والحديث عن أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم ليس جديداً، وكُتِبَتْ بحوثٌ مطوَّلة في جوانب متعددة منه، مثل كتاب «القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية»[1]، وليس الغرض في هذا المبحث الحديث عن أثر القرآن الكريم في علوم اللغة العربية، وإنما الغرض الحديث عن أثره في حياتها بوجه عام، لاستخلاص ما يرسم صورة لمستقبل اللغة العربية.

ويمكن للدارس أن يحصر أهم مظاهر أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم في ما يأتي:

١- التحوُّل من التنوع إلى التوحُّد:

كانت العربية قبل نزول القرآن الكريم تتقاسمها لهجات كثيرة، فكان «لكل قبيلة من قبائل العرب لغة تنفرد بها، ويؤخذ عنها، وقد اشتركوا في الأصل»[2]. وتمخض عن الامتزاج اللغوي بين لغات العرب بعد الإسلام تَمَيُّزُ اللغةِ العربية الأدبية المشتركة التي عُرِفت بعد ذلك باسم العربية الفصحى، والتي كانت تستند

---

(١) للدكتور عبد العال سالم مكرم، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

(٢) ابن النديم: الفهرست ص٨.

في كثير من خصائصها إلى لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم.

وتشير جملة من الدلائل إلى أن اللغة العربية الفصحى أو اللغة الأدبية المشتركة لم يكن لها تميز قبل الإسلام، وكان الناس يتكلمون بلغاتهم العربية التي نشأوا عليها، ويحققون التواصل بينهم بالقدر اللغوي المشترك بين تلك اللغات، لأن الأصل واحد كما قال ابن النديم، ثم ظهرت الفصحى بعد ذلك[1].

وتضافرت جهود علماء العربية، وعلماء القراءة القرآنية، على ترسيخ معالم العربية الفصحى، وانحسار الظواهر اللهجية، فانتقلت العربية بفضل ذلك من التنوع إلى التوحد، وكان القرآن الكريم هو العامل الأساسي في هذا التحوُّل،

والتواصل الحضاري بين أبنائها وأجيالها المتعاقبة.

٢- التحوُّل من الرواية الشفهية إلى التدوين والتقعيد:

لم يكن للعرب قبل القرآن الكريم كتاب، بل كانوا يحفظون الأشعار ويتناقلون الأخبار، ولا شك في أن الحضارة لا تبنى على الرواية الشفهية، والعلوم لا بد لها من التدوين، وقد تحوَّلت الأمة بفضل القرآن من الأمية إلى التحضر، فانتشرت الكتابة، وظهرتِ العلوم، ودُوِّنت النصوص الدينية، كما دُوِّنت النصوص الأدبية، والتدوين من لوازم حيوية اللغة وديمومتها.

ولم تكن الكتابة قيداً على اللغة العربية، فقد تضافرت الكتابة مع الرواية على الحفاظ على اللغة العربية الفصحى، والنطق العربي الصحيح، يقول ابن الجزري: «إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظِ القلوب والصدور، لا على حفظ

---

(١) يمكن النظر حول هذه الفكرة في بحثي: (تكوُّن العربية الفصحى)، في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٨، ص(١١-٩٣)، وتجد تفصيلاً أكثر في رسالة الماجستير التي كتبها السيد عمر رشيد شاكر حول (اللغة الأدبية المشتركة من خلال كتاب سيبويه) المقدمة إلى كلية التربية بجامعة تكريت سنة ٢٠٠٢م.

المصاحف والكتب»[1]. وكان الصحابة والتابعون يقولون: إنَّ قراءة القرآن سُنَّة، يأخذها الآخِرُ عن الأوَّل[2].

واشترط العلماءُ تحققَ المشافهةِ لقراءة القرآن ورواية العلم، فقالوا: «لا تأخذوا القرآنَ من مُصْحَفِيٍّ، ولا العلم من صُحُفِيٍّ»[3]. والمُصْحَفِيُّ هو مَن لم يقرأ القرآن على القراء ويضبط ألفاظهم[4]، والصحَفيُّ هو الذي يروي العلم من الصحف، فيخطىءُ في قراءة المصحف لاشتباه الحروف[5].

ولا يزال المسلمون يحرصون على تعليم أطفالهم قراءة القرآن، فينشؤوا وقد أُشربوا النطق الفصيح، واعتادت ألسنتهم نطق الأصوات العربية، وكان هذا من أهم عوامل المحافظة على العربية على مدى العصور.

إنَّ المتنبئين بأن يوماً سيأتي لا يستطيعُ فيه عربيٌّ مسلمٌ أن يفهم من القرآن شيئاً[6]، إمّا أنهم لم يقرؤوا التاريخ ويقفوا على حقائق الأشياء، وإمّا أنهم يُعَبِّرونَ عن رغبات مختزنة في عقولهم، ليس لها من الحقيقة شيء، والواقع يكذِّبها ويكشف بطلانها.

٣- التحوُّل من التغيُّر إلى الثبات:

كانت اللغة العربية قبل الإسلام طليقة من كل قيد، تستجيب لكل مؤثر، فلم تُدَوَّن، ولم يجتمع الناطقون بها على مثال يحتذونه، وهذا من صفة اللغات غير المدونة، وقد مرَّت قرون كثيرة من تأريخ العربية لا نعرف عنها شيئاً، ولكن طبيعة اللغات تشير إلى أنها كانت دائمة التغير والتطور.

---

(١) النشر ١/٦.

(٢) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٤٩-٥٥.

(٣) العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١٣.

(٤) ينظر: العطار: التمهيد ص٢٤٧.

(٥) ينظر: الخليل: العين ٣/١٢٠.

(٦) ينظر: السعيد محمد بدوي: مستويات العربية ص٣٨.

وانتقلت العربية بعد الإسلام إلى مرحلة جديدة من الثبات والاستقرار، تتناسب ودورها الحضاري الجديد الذي منحها إياه الدين الإسلامي.

ولا يعني وصفنا العربية بعد الإسلام بالثبات أنها لم تشهد تغيراً البتة، فهذا الأمر لا يتوافق مع طبيعة الحياة البشرية التي هي دائمة الحركة، واللغة من شأنها الاستجابة لحاجات الناس، لكن العربية كانت تستجيب لتلك الحاجات مع المحافظة على أصولها الثابتة، من حيث نطق أصواتها، وطريقة بناء كلماتها، وتركيب جملها، أما توليد الألفاظ الجديدة، والتعبير عن المعاني الجديدة فإن العربية من أكثر اللغات الإنسانية مرونة وقدرة على ذلك.

٤- التحول من المحلية إلى العالمية:

كانت العربية قبل الإسلام لغة مجموعة من الأقوام تتوزع في الجزيرة العربية، بين الحواضر والبوادي، وكانت لها امتدادات إلى أطراف الجزيرة الشمالية غربيَّ العراق وأطراف بادية الشام، وكانت تعبِّرُ عن حاجاتِ الحياة العربية آنذاك، لكنها لم تكن واسعة الانتشار خارج الجزيرة العربية، فكانت لذلك لغة لم تتوافر لها مقوِّمات اللغة العالمية.

وانتقلت العربية بعد الإسلام إلى لغة عالمية بكل معنى الكلمة، فكان يحرص على تعلمها المسلمون من كل الأجناس، وكانوا يؤلفون بها ويَدَعُون الكتابة بلغاتهم القومية، فصارت العربية لغة عالمية ولا زالت تحتفظ ببعض آثار تلك العالمية، لكنَّ ضمور الحضارة العربية الإسلامية قد أثر على مكانتها التي كانت تتبوَّأها، وظلت تحتفظ بمكانتها الدينية في نفوس المؤمنين، وهي مكانة راسخة، يمكن أن تكون منطلقاً جديداً لاستعادة العربية مكانتها الحضارية السابقة إذا ما استعادت الأمة دورها الحضاري في العالم.

٥- نشأة علوم العربية:

لا يخفى على القارىء أثر القرآن الكريم في نشأة علوم العربية، فكان رسم المصحف وعلم النقط والشكل أساساً لتكميل الكتابة العربية واستقرار نظمها

الهجائية، وكان علم التجويد والقراءات أساساً لعلم الأصوات اللغوية وضبط النطق العربي، وكان علم النحو والصرف يستجيب لحاجة الدارسين للبناء اللغوي للقرآن الكريم، كما كان علم التفسير والمؤلفات في معاني القرآن رافداً كبيراً في المعجم العربي.

وما كُتِبَ عن أثر القرآن الكريم في هذه العلوم اللغوية كثير، تكفي هذه الإشارة إليه في هذا المقام.

خاتمة

نستخلص من هذا البحث الموجز أن مستقبل اللغة العربية ليس في خطر، وأن مكانتها المتميزة في قلوب المؤمنين سوف تبقى ما بقي قرآنٌ يُتلَى، وأن موجات الغزو الحضاري ودعوات التخريب الثقافي لن تزحزح العربية عن مكانتها ودورها الحضاري والديني.

ولا شك في أن هذه النتيجة مبنية على أساس علمي يستند إلى قانون التوازن الذي تخضع له اللغات البشرية في تطورها. ولا يخفى على أحد أن عوامل التوحد والثبات في صراع التوازن في العربية أقوى من عوامل التغير والتطور، وليس هذا التفوق في عوامل التوحد يستند إلى جهود علماء العربية وحدها، وإنما هو يستند في معظمه إلى تعلق المسلمين بالقرآن الكريم وحرصهم على تعلمه وتلاوته.

ومع هذه الصورة الناصعة لمستقبل اللغة العربية فإن على المهتمين بأمر هذه اللغة ألَّا يغفلوا عما تعانيه من مشكلات، فيعملوا على تلافيها والتخفيف من آثارها، حتى لا تظل أداة بيد أعداء هذه اللغة يتكئون إليها كلما أرادوا النيل منها أو الحط من قدرها. ولعل في مقدمة تلك القضايا التي تحتاج إلى نظر:

١- الحاجة إلى المصطلح العلمي والحضاري.

٢- التخفيف من أثر الازدواج اللغوي، والتقريب بين العامية والفصحى.

٣- تيسير تعليم قواعد اللغة والاستفادة من المعطيات الحديثة في هذا المجال.

هذا، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

الفصل الثالث
قضايا منهجية

(١)
مَنَاهِجُ التأليف النَّحْوِيِّ[١]
عرضٌ موجزٌ ومناقشةٌ

مقدمة

الحمْدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِهِ الذين اصطفى، أما بعد:

فإن المكتبة العربية تضم مئاتِ الكتب في عِلم النحو، ومنها ما هو مؤلَّف في موضوعاتٍ عامَّةٍ، ومنها ما هو مؤلَّفٌ في موضوعاتٍ خاصَّةٍ. لكن الدارس لا يكاد يجد كتابين من تلك الكتب يتطابقان في ترتيب الموضوعات، اللهم إلاَّ أن يكونا شرحين لكتاب واحد.

وعلى الرغم من ذلك التباين في ترتيب الموضوعات فإن المتأمل يمكن أن يصنف تلك الكتب في مجموعات بحسب المنهج العام لترتيب موضوعاتها، فمنها ما هو مرتب استناداً إلى نوع الكلمة، فهناك أبواب لموضوعات الأسماء، ثم موضوعات الأفعال، ثم موضوعات الحروف. ومنها ما هو مرتب بحسب نوع الحركة الإعرابية، فتُخَصَّصُ أبوابٌ للمرفوعات، وأبواب للمنصوبات، وأُخرى للمجرورات. ومنها ما هو مرتب بناءً على الوظيفة النحوية لمكوِّنات الجملة

---

(١) منشور في مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد ٤٤ السنة ٢٠٠٣.

العربية، فتتوزع الموضوعات على أبوابٍ لجملة المبتدأ والخبر وفروعها، وأبوابٍ للجملة الفعلية ولواحقها، ثم أبوابٍ لمكملات الجملة الاسمية والفعلية.

وانعكس صدى تلك المناهج على الدراسات النحوية المعاصرة، فلم تتبع طريقة واحدة في ترتيب الموضوعات، ويلمح الناظر في بحوث الدراسات العليا في جامعاتنا غلبة المنهج الشكلي المبني على نوع العلامة الإعرابية أو نوع الكلمة على المنهج الوظيفي للكلمة في الجملة العربية.

ولا شك في أن سلامة المنهج وملاءمته لموضوع الدراسة أحد مقومات وصف الظاهرة اللغوية وصفاً صحيحاً، وأحد أسباب وضع القاعدة النحوية التي تعبر عن تلك الظاهرة بشكل واضح ودقيق. وعكسُ ذلك اضطرب المنهج، فإنه لن يؤدي إلا نتائج قاصرة عن التعبير عن حقائق اللغة، وعاجزة عن تيسير فهمها أو تعلمها.

إن ذلك التباين في مناهج التأليف في النحو العربي يقود الدارس إلى التساؤل عن سر ذلك التباين ودلالته، وهل هو دليل على حيوية تلك المناهج وأصالتها المعبرة عن أصالة الفكر لدى النحاة، أو هو دليل على اضطرابها وعدم وضوح الرؤية لديهم؟ وهل يمكن أن يكون أحد تلك المناهج أكثر ملاءمة للدرس النحوي المعاصر من المناهج الأخرى.

إن هذا البحث يهدف إلى مناقشة ترتيب الموضوعات في كتب النحو العربي العامة، ومحاولة تبين أهم المناهج في ذلك، والنظر في اختيار المنهج المناسب للدرس النحوي العربي المعاصر، وهذه قضايا قد لا يُوَفِّيها حقها مثل هذا البحث، لكني أردت أن أُنَبِّه المشتغلين بالدرس النحوي إليها، حتى تأخذ شيئاً من اهتمامهم، وحتى يتتابع النظر والبحث فيها، لتصل إلى تحديد ملامح المنهج الأمثل للدرس النحوي العربي، إن شاء الله تعالى.

وسوف أتناول دراسة تلك القضايا في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حدود الدرس النحوي العربي.

المبحث الثاني: أهم مناهج التأليف في النحو العربي.

المبحث الثالث: مناقشة واستنتاج.

ولست أقصد في هذا البحث الدعوة إلى تبني منهج جديد في دراسة النحو العربي، كما أني لا أهدف إلى تقديم مقترح لتيسير قواعده، فإن كلاماً كثيراً قد قيل حول التجديد والتيسير، ولعل كثيراً من ذلك الكلام لم يثمر تجديداً ولا تيسيراً، ولكني أهدف إلى النظر في التراث النحوي العربي ومحاولة تقويم مناهج التأليف فيه واستخلاص ما هو أنفع للدارس من تلك المناهج، مما قد يسهم في تجديد المنهج، أو يعين في تيسير القواعد.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول

حدود الدرس النحوي

النحو أحد فروع علم اللغة، فقد انتهى الدرس اللغوي الحديث إلى دراسة اللغة في عدد من المستويات، أشهرها[1]:

١- علم الأصوات، ويدرس أصوات اللغة.

٢- علم الصرف، ويبحث في الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية، أي الكلمة.

٣- علم النحو، ويبحث في التراكيب، وما يرتبط بها من خواص، أي الجملة.

٤- علم المعنى، ويدرس المعنى، سواء كان مقصوراً على دراسة معاني الألفاظ المفردة أم دراسة معانيها في التركيب.

وكانت كتبُ علماءِ العربية المتقدمين تضم معظم تلك العلوم على نحو متداخل، مثل ما نجد في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) والأصول لابن السراج (ت٣١٦هـ)، لكن العلماء اللاحقين عملوا على تمييز مباحث كل فرع من فروع الدراسة اللغوية، وظهرت مؤلفات مستقلة في كل علوم اللغة.

وكانت بوادر ذلك التمييز قد ظهرت في وقت مبكر متمثلة بما أُلِّف من كتب في التصريف[2]، وكان هذا الاتجاه قد تبلور لدى ابن جني (ت٣٩٢هـ)،

---

(١) ينظر: محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة ص١٢٢، وكمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة ص١٢.

(٢) ينظر: ابن النديم: الفهرست ص٦٣ و٦٥ و٦٩... إلخ.

فقال في كتاب المنصف في شرح تصريف المازني: «وهذا القبيل من العلم أعني التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفتَ بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً بُدِيء قبله بمعرفة النحو، ثم جِيءَ به بعدُ ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»[1]. وكتب ابن جني أيضاً كتاب «سر صناعة الإعراب» في علم الأصوات والحروف[2].

وكان أبو حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ) أكثر علماء العربية وضوحاً في تحديد معالم كل علم من علوم اللغة العربية[3]، فقال في مقدمة كتابه «ارتشاف الضَّرَبِ من لسان العرب»: «وحصرته في جملتين:

الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب.

والثانية في أحكامها حالة التركيب...

الجملة الأولى في الأحكام الإفرادية: ونقدِّمُ القول في موادِّ الكلم، وهي حروف المعجم وحروف العربية عدداً ومخرجاً وصفة... وقد فرغنا من ذكر

---

(١) المنصف ١/ ٢-٥.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٠.

(٣) كان السكاكي (يوسف بن محمد ت٦٢٦هـ) قد ميَّز بين موضوعي الصرف والنحو في كتابه «مفتاح العلوم» فنص على أن موضوع الصرف (المفرد)، وموضوع النحو (التأليف)، ينظر ص٨).

حروف المعجم عدّاً ومخرجاً وصفة، وهذه الحروف هي مواد الكلم العربية»[1].

«القولُ في أحكام الكلم العربية حالة الإفراد: وهو على ثلاثة أقسام، الأول ما يكون لها في نفسها، الثاني ما يلحقها مِن أولها، والثالث ما يلحقها من آخرها.

القسم الأول: هو المسمى بعلم التصريف، وينقسم قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وستأتي. والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام»[2].

والقسم الثاني من الجملة الأولى: وهو قسمان قسم يلحق الكلمة من أولها وقسم يلحقها من آخرها. القسم الأول: همزة الوصل... القسم الثاني: وهو ما يلحق بالكلمة من آخرها، وهو علامة التثنية، وعلامة الجمع على حده، وياء النسب، وعلامة التأنيث، ونون التوكيد، ونون التنوين»[3].

«الجملة الثانية: في أحكام الكلمة حالة التركيب، وهي إعرابية، وغير إعرابية، وغير الإعرابية: البناء والحكاية والإدغام من كلمتين، والتقاء الساكنين من كلمتين، والتقاء الهمزتين من كلمتين، ولحاق علامة التأنيث للفعل لأجل مرفوعه، والعدد، والكناية عن العدد، والوقف»[4].

«القسم الثاني في أحوال الكلمات حالة التركيب التي هي إعرابية...»[5].

ويبدو أن مباحث علم الأصوات ظلت مختلطة في مؤلفات علماء العربية بالمباحث الصرفية والنحوية، ولم يخلصها من تلك المباحث إلا علماء التجويد، على نحو ما يقول الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ): «اعلم أن تجويد

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٤-١٢.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٤٩-٢٥١.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٣١٤.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٤١١.

القراءة يتوقف على أربعة أمور:

أحدها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار»[1].

ولم تستقل مباحث علم الأصوات في جهود علماء العربية في مؤلفات خاصة بها، على الرغم من أن ابن جني حاول ذلك في كتابه «سر صناعة الإعراب»، بل ظلت متداخلة بموضوعات الصرف خاصة، وقلّت تلك المباحث في مؤلفات المتأخرين إلى أضيق الحدود.

إن تأليف عالم واحد كتابين أحدهما في النحو والآخر في الصرف دليل أكيد على تميز مباحث هذين العلمين لديه، كما فعل أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، فكتب أولاً (الكافية في النحو) ثم أتبعها (بالشافية في الصرف).

ولم يتحول ذلك اتجاهاً عامّاً في التأليف، فظل كثير من مؤلفات علماء العربية يُدرِجُ مباحث الصرف ضمن كتب النحو، على نحو ما فعل محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي كان معاصراً لابن الحاجب، في كثير من مؤلفاته، التي كان لها أثر كبير في الدرس النحوي العربي. كما فعل في ألفيته المشهورة بالخلاصة، وكتابه الآخر المشهور بتسهيل الفوائد، ومقدمته الموسومة بعمدة الحافظ وعدة اللافظ. فقد بحث فيها أهم موضوعات الصرف، لكنها كانت تحتل الأبواب الأخيرة من تلك الكتب، وهذا يدل على استحضاره التمايز بين موضوعات العلمين، على الرغم من جمعه لها في كتاب واحد.

إننا إذا أردنا أن نحدد ميدان النحو وأن نحصر موضوعاته كما تصوّرها علماء

---

(١) المفيد ص٣٩، والواضحة (له) ص٣٠.

العربية فإن ذلك أمر في متناول يد الدارس، وهي تتلخص بالموضوعات التي تتناول بالدراسة الأحكام المترتبة على استعمال الكلمات في التركيب، ويمكن تقديم قائمة مركزة بتلك الموضوعات بالاستناد إلى ما أدرجه ابن الحاجب في الكافية، وأبوحيان في ارتشاف الضرب، مراعياً ترتيب ابن مالك لتلك الموضوعات في ألفيته، مع ملاحظة أمرين: الأول انفراد بعض المؤلفين بإدراج بعض الموضوعات ضمن أبواب النحو، لا يدرجها آخرون، والأمر الثاني هو أن هذه الموضوعات تكاد تكون موضع إجماع من النحويين، على الرغم من اختلاف مناهجهم في ترتيبها، وطريقة تناولها، وهو ما سنقف عنده في المبحث الآتي، إن شاء الله، وإنما نريد هنا حصر موضوعات النحو كما استقرت عند جمهور علماء العربية، وهي:

١- الكلام وما يتألف منه.

٢- المعرب، والمبني (وأنواعهما).

٣- النكرة، والمعرفة (العلم - الضمير - الإشارة - الموصول... إلخ).

٤- المبتدأ والخبر.

٥- نواسخ الابتداء (كان وأخواتها، وإن وأخواتها... إلخ).

٦- الفاعل، ونائب الفاعل.

٧- التعدي واللزوم والتنازع والاشتغال.

٨- المفاعيل (المفعول المطلق، له، فيه، معه).

٩- الاستثناء والحال والتمييز.

١٠- حروف الجر، والإضافة.

١١- الأسماء التي تعمل عمل الأفعال (المصدر، اسم الفاعل.... إلخ).

١٢- التعجب، وأفعل التفضيل، ونعم وبئس.

١٣- التوابع (النعت والتوكيد والعطف والبدل).

١٤- النداء، والاستغاثة، والندبة.

١٥- التحذير والإغراء والاختصاص.

١٦- إعراب الفعل.

١٧- أحكام العدد.

١٨- الحكاية.

المبحث الثاني

أهم مناهج التأليف في النحو

من كتب النحو ما أُلِّفَ في موضوع خاص، مثل حروف المعاني، وما لا ينصرف، والخلاف النحوي، والعوامل النحوية، والعلل النحوية، ونحوها. ومنها ما أُلِّفَ في دراسة قواعد العربية عامة، وهو ما نريد الحديث عن مناهج العلماء في ترتيب موضوعاته.

ويبدو أن قول الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - عن كتب النحو: «لكل كتاب منهجٌ في التأليف»[1] قول صحيح، لكن ذلك لا يمنع من البحث عن المناهج العامة التي بنى عليها النحاة ترتيبهم موضوعات كتبهم، بغض النظر عن عدم التطابق بينها، فالمتأمل في تلك الكتب يستطيع أن يصنفها بسهولة إلى مجموعات بناء على مناهج تأليفها وطرق ترتيب موضوعاتها، وأهمها ما يأتي:

أولاً: ترتيب الموضوعات بحسب الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب:

تنعقد الأبواب في هذا النوع من الكتب على أساس الوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمة في الجملة أو التركيب، فالكلمات في الجملة العربية تقع مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً... إلخ، وتُرَتَّبُ أبواب الكتاب بناءً على ذلك، مع تناول موضوعات أُخرى ممهدة أو مُكمِّلة لتلك الأبواب، وهذه الطريقة أشهر مناهج التأليف وأكثرها استخداماً في كتب النحو العربي.

وأقدم كتاب اتبع هذه الطريقة في التأليف كتاب سيبويه، وعلى الرغم من

---

(١) المقتضب للمبرد ج٤ ص١ من الملحق.

شكوى الدارسين للكتاب من صعوبة تبين أساس لترتيب أبوابه[1]، فإن أبواب الكتاب مبنية على أساس الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة العربية في الغالب، وتتصدر أبواب الموضوعات النحوية الأجزاء الأولى من الكتاب، وتتبعها أبواب الموضوعات الصرفية، وجاءت الموضوعات الصوتية في آخر الكتاب.

ولم يكن «المقتضب» للمبرد أحسن حالاً من الكتاب من حيث ترتيب الأبواب النحوية، فعلى الرغم من أن عناوين الأبواب مأخوذة من الوظائف النحوية للكلمات إلا أن تتابع الأبواب لا ينبني على أساس واضح، وتداخلت الموضوعات الصرفية بالموضوعات النحوية بشكل كبير، وتناثرت المسائل على نحوٍ حملَ محقق الكتاب على عمل فهرس كبير للموضوعات، تيسيراً للدارسين في الرجوع إليه.

ويبدو أن غموض منهج الكتاب، واضطراب منهج المقتضب، حملا ابن السراج على إعادة ترتيب موضوعات النحو، ولعل القدماء كانوا يقصدون ذلك بقولهم: «كان النحو مجنوناً حتى عقَّلَه ابن السراج بأصوله»[2]. وصرَّح أبو البركات ابن الأنباري بذلك حيث قال: «وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب «الأصول»، فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسَن ترتيب»[3].

والناظر في كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج (ت٣١٦هـ) وفي كتابه الآخر «الموجز في النحو» يلمحُ بسهولة وضوحَ الخطة التي بنى عليها ابن السراج كتابيه، فهي تقوم على تقديم مباحث النحو على مباحث الصرف، وعلى تقديم مباحث الأسماء على مباحث الأفعال، وتقديم المعرب على المبني من الأسماء، وترتيب موضوعات الأسماء المعربة على أساس العلامة الإعرابية، وهو بذلك يكون قد وضع أساساً آخر للترتيب، يقوم على تقسيم موضوعات النحو إلى

(١) ينظر: فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص٣٢.

(٢) ياقوت: معجم الأدباء ١٨/١٩٨.

(٣) نزهة الألباء ص١٨٦.

مرفوعات ومنصوبات ومجرورات. ولعل من المفيد ذكر العناوين الرئيسة لموضوعات النحو كما وردت في كتابَي ابن السراج، مع ملاحظة أن الموجز هو مختصر للأصول[1]:

١- الكلام وما يأتلف منه.

٢- الإعراب والبناء.

٣- الأسماء المرفوعة.

٤- الأسماء المنصوبة.

٥- الأسماء المجرورة.

٦- توابع الأسماء في إعرابها.

٧- ما يتصرف وما لا ينصرف.

٨- الأسماء المبنية.

٩- إعراب الأفعال وبناؤها.

١٠-الحكاية.

وهناك مجموعة كبيرة من الكتب التي اتبعت هذا المنهج، وإن لم تتفق في التفاصيل، ظهرت بعد عصر ابن السراج، مثل كتاب «الجمل» للزجاجي (ت٣٤٠هـ)، وكتاب «الإيضاح» لأبي علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، و«الواضح» لأبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، و«اللمع» لابن جني (ت٣٩٢هـ)، و«التبصرة والتذكرة» للصيمري (مختلف في تاريخ وفاته)، وغيرها[2].

---

(١) ينظر: فهرس موضوعات كتاب الأصول وكتاب الموجز.

(٢) ينظر: فهرس الموضوعات لكتاب الجمل للزجاجي، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، والواضح للزبيدي، وشرح اللمع لابن برهان العكبري، والتبصرة والتذكرة للصيمري.

وترسَّخ هذا الاتجاه في التأليف النحوي على يد ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، في عدد من كتبه، لاسيما في ألفيته المشهورة بـ«الخلاصة»، وكتابه الآخر «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، اللذين شُرِحَا عشرات الشروح، واستحوذا على جهود علماء العربية المتأخرين، وامتد تأثيرهما إلى زماننا، لاسيما الألفية التي يدرس طلبة أقسام اللغة العربية في أكثر الجامعات العربية شرحها لابن عقيل. وسبق أن نقلت في آخر المبحث الأول عناوين الأبواب النحوية الرئيسة كما وردت في الألفية، بما يغني عن تكلف ذكرها مرة أخرى.

ثانياً: ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة:

«الكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»[1]، منها تتكون الجملة، وعليها مدار الكلام، ومِن النحويين مَن رَتَّبَ كتابه على أساس نوع الكلمة، فجعل باباً لموضوعات الأسماء، وآخر للأفعال، وثالثاً للحروف، وختم الأبواب بباب للمسائل المشتركة بينها. وأشهر كتاب سار على هذا المنهج كتابُ «المفصل» للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، الذي قال في مقدمته: «ولقد نَدَبَنِي ما بالمسلمين من الأَرَبِ إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحَدَب على أشياعي من حَفَدَة الأدَب، لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب، مرتباً ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصَّل في صنعة الإعراب، مقسوماً أربعة أقسام:

القسم الأول: في الأسماء.

القسم الثاني: في الأفعال.

القسم الثالث: في الحروف.

القسم الرابع: في المشترك»[2].

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ١٢.

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧.

وتناول الزمخشري في أبواب هذه الأقسام موضوعات النحو مع موضوعات الصرف، فتناول في القسم الأول الأسماء المعربة، وذكرها في ثلاثة أبواب: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ثم تناول المبنيات، والأسماء المركبة، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث والتصغير، والنسب، والأسماء المتصلة بالأفعال، وأبنية الأسماء الثلاثة مجردة ومزيدة.

وتناول في القسم الثاني المباحث المتعلقة بالأفعال، فتناول أحكام الفعل الماضي والمضارع والأمر، والمتعدي واللازم، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، ونعم وبئس، وفعلا التعجب، وأوزان الأفعال.

وتناول في القسم الثالث المباحث المتعلقة بالحروف، فتحدث عن حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، والنفي، والتنبيه، والنداء، والاستثناء، والتفسير، والتحضيض، والتقريب، والاستفهام، والشرط، والتعليل، وحرف التذكر.

ودرس في القسم الرابع المشترك: الإمالة، وأحكام الوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، وهمزة الوصل، وزيادة الحروف، وإبدالها، والاعتلال، والإدغام[1].

ثالثاً: ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والبناء:

الإعراب تغيير في آخر الكلمة يجلبه العامل، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه[2]، والبناء ضده، وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من الحركة والسكون لا لشيء أحدث ذلك من العوامل[3]. وتتميز العربية بأنها لغة معربة تتغير أواخر كلماتها بتغير مواقعها في الجمل، وأكثر الكلمات تأتي في الجملة معربة، وهناك ترابط بين نوع الكلمة وموقعها في الجملة والحركة الإعرابية التي

---

(١) ينظر: فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص١٠٨.

(٢) ينظر: ابن جني: الخصائص ١/ ٣٦، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ١٤.

(٣) ينظر: المصدران السابقان ١/ ٣٨ و١/ ١٥.

تأخذها. وجرى بعض المؤلفين في النحو على ترتيب الموضوعات النحوية على أساس الإعراب والبناء.

وظهرت ملامح هذا المنهج في مؤلفات ابن السراج، فعلى الرغم من أننا أدرجناها في الكتب النحوية المرتبة على أساس الوظيفة النحوية، إلا أننا نجد المادة النحوية فيها قد رتبت على أساس الإعراب والبناء، فقدَّم الحديث عن الأسماء المعربة، وبدأ بالمرفوعات، وأتبعها بالمنصوبات فالمجرورات، فالتوابع، ثم تحدث عن الأسماء المبنية، وأتبعها بالحديث عن إعراب الأفعال وبنائها، ثم تبدأ الموضوعات الصرفية إلى آخر الكتاب.

وبرزت معالم هذا الاتجاه في الترتيب في كتاب المفصل للزمخشري، فعلى الرغم من أن الكتاب مقسم أربعة أقسام على أساس نوع الكلمة، فإن موضوعات القسم الأول الخاصة بالأسماء جاءت مرتبة على أساس الإعراب والبناء.

ولعل هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في كتاب الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، فهو وإن تابع الزمخشري في المفصل في ترتيب موضوعاته، ولكنه فارقه في أمرين في الأقل هما: الأول: لم يضع ابن الحاجب موضوعات كتابه في إطار القسمة الرباعية بشكل صريح، أعني قسم الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك، والثاني: فَصَلَ ابن الحاجب موضوعات الصرف عن موضوعات النحو، وجعل لكل منها كتاباً مستقلاً.

ويمكن أن نُجمل العناوين الرئيسة لموضوعات النحو في الكافية في ما يأتي:

١- مقدمة في الكلام، والإعراب والبناء، والعامل.

٢- الأسماء المعربة (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات).

٣- الأسماء المبنية.

٤- موضوعات متعلقة بالأسماء المعربة والمبنية مثل المعرفة والنكرة، والتأنيث والتذكير، والأسماء المتصلة بالأفعال (المشتقات).

٥- الفعل وخواصه.

٦- الحروف وأنواعها.

واعتمد هذا الاتجاه في التبويب ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) في كتابه «شذور الذهب» وشرحه، فبعد المقدمات سرد ابن هشام معظم موضوعات النحو تحت العناوين الأربعة الآتية: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات[١].

رابعاً: ترتيب الموضوعات بحسب العُمْدة والفضلة:

الجملة هي ميدان علم النحو[٢]، وهي تتألف من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية[٣]، «وهذان الركنان هما عُمْدَة الكلام، وما عداهما فَضْلَةٌ أو قيد، وليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا. وإنما المقصود بالفَضْلَة أنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها، بخلاف العُمْدَة فإنه ليس من الممكن أن يتألف الكلام بدونها»[٤].

واعتمد بعض النحويين على تقسيم الكلمات إلى عُمَد وفَضَلاتٍ لترتيب موضوعات النحو في كتبهم، وكان السيوطي (ت٩١١هـ) قد أخذ بهذا الاتجاه في كتابه «همع الهوامع»، فيما اطلعت عليه من كتب النحو، في ترتيب الموضوعات الأساسية لعلم النحو، فذكر أن الكتاب يتألف من مقدمات وسبعة كتب، ثم قال: «المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمتصرف وغيره، والنكرة والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العُمَد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوبات

---

(١) ينظر: فهرس موضوعات شرح شذور الذهب لابن هشام.

(٢) ينظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي ص٧٧.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ١/ ٢٣، وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٧٤.

(٤) فاضل السامرائي: معاني النحو ١/ ١٤.

النواسخ.

والثاني: في الفَضَلات، وهي المنصوبات.

والثالث: في المجرورات وما حُمِلَ عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضُمَّ إليه من بقية حروف المعاني.

والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما أُلحق به، وخُتِمَ باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها.

والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر الشعر.

وهذه الكتب الخمسة في النحو.

والسادس: في الأبنية.

والسابع: في تغييرات الكلم الإفرادية، كالزيادة، والحذف، والإبدال، والنقل، والإدغام، وخُتِمَ بما يناسبه من خاتمة الخط.

وهذا ترتيب بديع لم أُسْبَق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول...»[1].

---

(١) همع الهوامع ١/٣.

المبحث الثالث

مناقشة واستنتاج

إن القول بأن لكل كتاب في النحو منهجاً خاصاً به - يشير إلى طريقة ترتيب الموضوعات، لا إلى الموضوعات نفسها، فلم يختلف النحاة في عدد أبواب النحو وموضوعاته، وإذا حصل اختلاف بينهم في شيء من ذلك فإنه يكون في أضيق الحدود، ولا يشكل قضية تستدعي البحث، إنما وقع الاختلاف بينهم في ترتيب الأبواب، على نحو ما عرضناه في المبحث السابق.

ولا يعني التصنيف السابق لمناهج التأليف عند النحاة أن تلك المناهج لا تلتقي أو تتداخل في الكتاب الواحد، فكثيراً ما نلاحظ تداخلها في العمل الواحد، فإذا كنا قد لاحظنا أن الزمخشري قد بوّب (المفصل) إلى مباحث الأسماء، والأفعال، والحروف، فإننا نجده في مبحث الأسماء قد رتب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والبناء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ثم المبنيات، كما أنه في باب المرفوعات تناول الموضوعات بحسب وظائفها في الجملة مثل المبتدأ والخبر والفاعل، وهكذا في الأبواب الأخرى.

وهذا التداخل في المناهج في الكتاب الواحد لا يمنع من وضع كل عمل في اتجاه معين من اتجاهات التأليف النحوي، وذلك بحسب الاعتبار الرئيسي الذي يقوم عليه ترتيب الأبواب، فإذا قسمنا الكتاب النحوي إلى أبواب والأبواب إلى فصول، فإننا ننظر في تحديد منهجه إلى عناوين الأبواب لا عناوين الفصول.

وحين حددت في المبحث السابق أهم مناهج التأليف النحوي فإنني كنت أنظر إلى الاتجاهات العامة، وأعتمد على ما تيسر لي من كتب النحو، وربما أهملت الإشارة إلى عدد من كتب النحو حين أجد أن طريقة ترتيب الموضوعات فيها لا

تضيف شيئاً جديد إلى الاتجاهات التي ذكرتها، كما أن من المحتمل أن يكون بعض ما لم أطلع عليه من كتب النحو يحمل إضافة إلى ما ذكرته، ولكني أحسب أن الاتجاهات التي ذكرتها هي أهم ما يمكن أن يقف عليه الدارس، وأن المهم بعد ذلك هو مناقشة تلك الاتجاهات، وملاحظة وجوه الضعف والقوة فيها، لأخذ ذلك بالاعتبار في المنهج الذي يقومَ علِيه درسنا النحوي اليوم.

أولاً: مناقشة مناهج التأليف النحوي القديمة:

١- إن ترتيب الموضوعات النحوية بحسب وظيفة الكلمة في الجملة أكثر مناهج التأليف استخداماً، كما أنه أكثرها توافقاً مع طبيعة موضوع النحو الذي يقوم على دراسة الجملة ومكوناتها. فإذا كانت الكلمة واقعة في صدر الجملة وقامت بوظيفة (المبتدأ) فإن هذا المنهج يقتضي أن نحدد الخبر الذي يكمل الجملة، سواء كان اسماً، أم جملة فعلية أو اسمية، أم شبه جملة، ومثل ذلك أيضاً (الفعل) الذي يقتضي تحديد الفاعل حتى تتم الجملة، ويلزم في هذا المنهج النظر في مكملات الجملة الأخرى. وهكذا تتحقق في ظل هذا الاتجاه في ترتيب الموضوعات النحوية دراسة الجملة دراسة كاملة في صعيد واحد.

ولا ينبغي أن يحملنا عدم اتفاق النحاة على طريقة واحدة في ترتيب الموضوعات في هذا الاتجاه على التغاضي عن الجوانب المهمة التي يحققها في الدراسة، وإذا كانت كتب النحويين الأولى تفتقر إلى المنهجية الواضحة فإن تطور التأليف وتعمق النظر وتراكم الخبرة قد أوصلت الدرس النحوي في ظل هذا الاتجاه إلى نوع من الاستقرار في ترتيب الموضوعات على نحو ما جاءت مرتبة في ألفية ابن مالك، وهو ترتيب يصلح أن يكون أساساً لترتيب أفضل لموضوعات النحو.

٢- يبدو أن ترتيب الموضوعات على أساس نوع الكلمة يؤدي إلى مشكلة منهجية، وهي تشتت مواضع معالجة القاعدة التي تحكم ظاهرة لغوية واحدة، بالإضافة إلى أن هذا المنهج لا يتوافق مع طبيعة الدرس النحوي الذي يتخذ من

الجملة ميداناً له، أما الكلمة المفردة فإنها ميدان الدرس الصرفي، والنحويُّ وهو يدرس الجملة يحتاج إلى تحديد نوع الكلمة لكن ذلك لا يستدعي جعل نوع الكلمة عنواناً لمباحث الجملة.

وأوضح مثال على ذلك هو معالجة الزمخشري لنواسخ الابتداء، فمن ناحية نوع الكلمة فإن (كان) وأخواتها دُرِسَت في باب الأسماء، وباب الأفعال، و(إن) وأخواتها دُرِسَت في باب الأسماء وباب الحروف. ومن ناحية الحركة الإعرابية فاسم (كان) وخبر (إن) يتبعان المرفوعات من باب الأسماء، وخبر (كان) واسم (إن) يتبعان المنصوبات من الباب نفسه، وهذا يعني معالجة الجملة الواحدة في ثلاثة مواضع متباعدة، وقد يُعْتَذَرُ لذلك بأن كل موضع يُعنى بجانب واحد من جوانب الجملة، لكن مع ما في ذلك من التكرار، فإن فيه ما يناقض متطلبات التيسير على المتعلم، وما ينافي أصول البحث للظاهرة اللغوية الواحدة.

ونكتفي الآن بالإشارة إلى أن بحث (إنَّ) وأخواتها قد جاء في ثلاثة مواضع، في الجزء الأول، والثاني، والثامن من شرح المفصل لابن يعيش الذي تابع الزمخشري في ترتيبه لموضوعات الكتاب. فجاء في باب المرفوعات من الأسماء: «قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف، وهي إن وأخواتها، وهي ستة: إن وأنَّ ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبراً، وإنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه...»[1].

وجاء في باب المنصوبات من الأسماء: «قال الشارح: لما حصر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وإن وأخواتها ههنا، لأن لكل واحد منهما منصوباً، كما أن له مرفوعاً، فخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول...»[2].

---

(١) شرح المفصل ١/١٠١.

(٢) المصدر نفسه ٢/٩٦.

وجاء في باب الحروف عند الحديث عن (الحروف المشبهة بالفعل): «قال الشارح: قد تقدم الكلام على هذه الحروف مفصلاً، ونحن نشير إلى طرف منه مجملاً، فنقول: هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل...»[1].

وجاء بحث القضايا المتعلقة بباب (إن وأخواتها) مفصلاً في الموضع الثالث الخاص بالحروف، فقد استغرق أكثر من ثلاثين صفحة، وجاء بحثها في الموضعين الأول والثاني في بعض صفيحات، وأكثر الموضوعات التي جاءت في الموضع الثالث مما يتعلق بالتركيب وكان حقه أن يبحث في الموضعين الأوّلين، بل إن الأفضل بحث موضوعات هذا الباب كلها في موضع واحد.

٣- وليس ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب بأسعد حظاً من ترتيبها بحسب نوع الكلمة، فهذا الترتيب يؤدي أيضاً إلى تشتيت دراسة الموضوع الواحد في أكثر من موضع. فقد تحدَّث ابن الحاجب في «الكافية» عن خبر (إن) وأخواتها في المرفوعات[2]، وتحدث عن اسم (إن) وأخواتها في باب المنصوبات[3]، حديثاً موجزاً، ثم تحدث عنها حديثاً مفصلاً في باب الحروف المشبهة بالفعل[4]. ومثل ذلك ما فعله ابن هشام في «شرح شذور الذهب»، في توزيع الموضوع الواحد على أكثر من باب[5].

٤- ويبدو أن ترتيب الموضوعات بالاستناد إلى دورها في الجملة بحسب كونها عمدة أو فضلة أكثر مناهج النحاة توافقاً مع طبيعة الدرس النحوي الذي يدور أساساً حول الجملة، وهذا الاتجاه يلتقي مع الاتجاه الأول القائم على أساس الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة، إلا أن ذلك الاتجاه لم يقسم الوظائف النحوية إلى عمدة وفضلة، وإنما يعرضها المؤلفون عرضاً يتوافق مع أنواع الجملة

---

(١) المصدر نفسه ٨/ ٥٤.

(٢) ينظر: الرضي: شرح الكافية ١/ ١٠٩.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٥٥.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٤٥-٣٦٣.

(٥) ينظر: فهرس موضوعات شرح شذور الذهب لابن هشام.

ومكوناتها، من غير أن يصرحوا بالأساس الذي رتبوا الموضوعات عليه.

وهذا الاتجاه في ترتيب الموضوعات النحوية يسمح بجمع الموضوعات المتشابهة أو التي تعالج قضايا ذات طبيعة واحدة في سياق واحد، فحين ذكر السيوطي المرفوعات في العُمُد ضمَّ إليها طائفة من المنصوبات، وإن كان النصب عَلَماً للمفعولية، وهي المنصوبات التي أصلها المبتدأ والخبر، فقال: «الكتاب الأول في العُمُدِ، وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ»[1]. وقال عن النواسخ: «هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء، وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها، وما أُلحق بذلك»[2]. وقال في باب الفاعل: «لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب عن الفاعل، انحصرت العمد في ذلك»[3].

ويمكن أن يلاحظ الدارس على منهج السيوطي في «همع الهوامع» عدة ملاحظات، منها:

الأولى: إدراجه موضوعات الصرف في الكتاب، وهو اتجاه قديم إلا أن من المتأخرين من حاول التخلص منه، كما فعل ابن الحاجب.

الثانية: قد يوحي لفظ (الفَضْلة) بعدم أهمية الموضوعات المدرجة في هذا الباب، وهي عنصر أساسي في الجملة التي تأتي فيها، وقد لا يستقيم الكلام بدونها، ودراستها في إطار الجملة أَوْلى من بحثها تحت عنوان الفضلة.

الثالثة: أدرج السيوطي في آخر المرفوعات في باب العمد المرفوع من الأفعال[4]، وأدرج في آخر المنصوبات في باب الفضلات المنصوب من

---

(١) همع الهوامع ١/٣.

(٢) المصدر نفسه ١/١١١.

(٣) نفسه ١/١٥٩.

(٤) نفسه ١/١٦٤.

الأفعال[1]، فإذا كان الفعل من العمد فإن حقه أن يبحث في باب العمد سواء أكان منصوباً أم مرفوعاً، على نحو ما درس منصوبات النواسخ في باب العمد.

ثانياً: مناهج الكتب النحوية الحديثة:

إن مسيرة علم النحو الطويلة قد أنضجت الفكر النحوي العربي، في الشكل والمضمون، أعني في التبويب وفي القواعد، لكن العقل البشري لا يكف عن التفكير في تحسين وتطوير معارف الإنسان وأساليب التعبير عنها، ومن ثم فإن التفكير في منهج أمثل لترتيب الموضوعات النحوية ظل يعتمل في عقول المهتمين بالنحو العربي، كما ظل يعتمل في عقولهم التفكير في تيسير قواعده.

وكانت أكثر جهود المحدثين ومحاولاتهم متجهةً نحو تيسير القواعد[2]، أما ترتيب الموضوعات فإن كثيراً من المحدثين كان يسير على وفق ترتيب ألفية ابن مالك لموضوعات النحو، فأكبر عملين كُتِبَا في العصر الحديث في النحو العربي، مما اطلعت عليه جاءا على ذلك الترتيب، وأعني بهما: كتاب «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن، وكتاب «معاني النحو» للدكتور فاضل صالح السامرائي، على ما بينهما من فرق في طريقة عرض الموضوعات، وفي النواحي التي يؤكدان عليها في كتابيهما.

أما الأستاذ عباس حسن فإنه صرح بأنه سوف يلتزم في كتاب «النحو الوافي» بتسجيل أبواب النحو مرتبة حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته المشهورة، وعلَّلَ ذلك بقوله: «وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب ألفية ابن مالك وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة - في الهامش - ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسك بعض المعاهد والكليات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها، والتشدد في دراستها واستظهارهم كثيراً منها، للانتفاع بها حين يريدون، وقد

---

(١) نفسه ٢/ ٢.

(٢) ينظر عن تلك المحاولات: محمود أحمد السيد: تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية ص٤٦-٧٠.

تخيرنا لها مكاناً في ذيل الصفحات يقربها من راغبيها، ويبعدها من الزاهدين فيها.

«وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك لأنه الذي ارتضاه كثيرون مما جاؤوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم.

«ويشيع بعدُ الترتيبُ القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة، يليها الخاصة بالأفعال، ثم الحروف... كما فعل الزمخشري في مُفَصَّلِهِ، وتبعه عليه شُرَّاحه، وهذه الطريقة حميدة أيضاً، ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولاً فأولاً، فالمبتدأ يلازمه الخبر أو ما يقوم مقامه، وقد يكون الخبر جملة فعلية، أو شبه جملة، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه، والمفعول لا بد له من الاثنين... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده، أو الخبر وحده، أو الفعل وحده، أو الفاعل كذلك؟

«وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب الذي اخترناه، ولا تناسب عصرنا القائم»[1].

وأما الدكتور فاضل صالح السامرائي فإنه وضح في مقدمة كتابه «معاني النحو» هدفه من تأليف الكتاب وهو دراسة النحو على أساس المعنى، وقال: «إن هذا الكتاب محاولة في فقه النحو على النهج الذي أسلفته، إنه محاولة للتمييز بين التراكيب المختلفة، وشرح معنى كل تركيب»[2]. لكنه لم يصرح بالخطة التي يسير عليها في ترتيب أبواب الكتاب، ووجدت من النظر في تتابع أبوابه أنه يسير على وفق ترتيب ألفية ابن مالك أيضاً، مع اختلافه عنه في أمرين: الأول: إخراجه للموضوعات الصرفية من كتابه، والآخر: حديثه عن الجملة وظاهرة

---

(١) النحو الوافي ١/ ١٠-١١.

(٢) معاني النحو ١/ ٩.

الإعراب في العربية في الجزء الأول[1]، وإضافته باب الأساليب في الجزء الرابع[2]، وتغييره موضع باب النداء وملحقاته في آخر هذا الجزء.

ومن المؤلَّفات الحديثة في النحو العربي التي تستحق أن يوقف عندها لتميزها بمنهجها وغاياتها كتاب «التطبيق النحوي» للدكتور عبده الراجحي، الذي أراد من خلاله عرض النحو العربي القديم بأسلوب سهل قريب من نفوس المتعلمين، وقال عن تبويبه: «وقد قسمناه بابين: أولهما عن الكلمة، وثانيهما عن الجملة، ثم ألحقنا به قسماً خاصاً عن بعض المتفرقات التي لها استعمالات معينة بالإضافة إلى نماذج إعرابية»[3].

والباب الأول من (التطبيق النحوي) الخاص بالكلمة يتناول مسائل لها مساس بالتركيب وليست من باب الصرف، مثل تحديد نوع الكلمة، والإعراب وعلاماته، والبناء، والأسماء المبنية.

ويتكون الباب الثاني من أربعة فصول هي:

الفصل الأول: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، والنواسخ.

الفصل الثاني: الجملة الفعلية: الفاعل، ونائبه، والمفاعيل الخمسة، وبقية المنصوبات (الحال، والتميز، والمنادى، والمستثنى). ودرس فيه أيضاً الجمل التي تتردد بين الاسمية والفعلية، وهي جملة التعجب، وجملة المدح والذم.

الفصل الثالث: مواقع الجملة، ودرس فيه الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها منه.

الفصل الرابع: شبه الجملة.

وتتضمن الملاحق: التوابع، والممنوع من الصرف، والعدد، ومتفرقات،

---

(١) نفسه ١/١١-٤٠.

(٢) نفسه ٤/ ٤٣٢.

(٣) التطبيق النحوي ص٧.

ونماذج تطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والشعر العربي[1].

وعلى الرغم من أن الدكتور عبده الراجحي التزم بمصطلحات النحو القديمة وسار على نحو يقارب تتابع الموضوعات عند ابن مالك في ألفيته إلا أنه وضع ذلك كله في إطار جديد وتتابعٍ محكم يبلغ بالدرس النحوي العربي غايته أو قريباً من تلك الغاية.

ثالثاً: استنتاج:

إن أول استنتاج يؤدي إليه العرض السابق لمناهج التأليف النحوي وما تبعه من مناقشة هو استبعاد المناهج التي لاحظنا أنها تؤدي إلى توزيع الموضوع الواحد على أكثر من باب من أبواب النحو، وأخص منها المنهج القائم على أساس نوع الكلمة، متمثلاً بالمفصل للزمخشري، والمنهج القائم على علامة الإعراب متمثلاً بكافية ابن الحاجب، ونحن حين نقرر ذلك لا ندعو إلى إسقاط هذه الكتب من مصادر الدرس النحوي العربي، فلا شك في أن هذه الكتب ستظل في طليعة مصادر ذلك الدرس من حيث المادة التي فيها، لكن طريقة ترتيب الموضوعات فيها ليست الطريقة المثلى التي نبحث عنها.

أما الاتجاهان اللذان يعتمدان في ترتيب الموضوعات على الوظيفة النحوية، وعلى تقسيم تلك الوظيفة إلى عُمْدَة وفَضْلة، فإنهما أقرب إلى روح النحو والأساس الذي يقوم عليه، وهو دراسة الجملة، ويمكن أن تعاد صياغتهما في ضوء المنهج الذي سار عليه الدكتور عبده الراجحي في (التطبيق النحوي)، مع تغيير ما يلزم تغييره من تقديم موضوع أو تأخيره، لنصل إلى صورة مثلى للمنهج الذي نبحث عنه.

وأقترح بعدما تقدم من عرض ومناقشة أن تدرس موضوعات النحو العربي تحت العناوين الرئيسة الآتية:

---

(١) ينظر تفصيل تلك الموضوعات في فهرس الكتاب (ص٤٥٧-٤٧٩).

١- مكوِّنات الجملة في العربية (الكلمة وأنواعها، والمعرب والمبني...).

٢- الجملة في العربية وأنواعها (الاسمية، والفعلية، وشبه الجملة).

٣- مُكَمِّلات الجملة في العربية (التوابع، والمنصوبات من غير المفاعيل، والأساليب).

ولا يصعب على المتتبع حشد موضوعات النحو تحت هذه العناوين، وقد يحصل اختلاف في وضع بعض الموضوعات في هذا الباب أو ذاك، لكن ذلك فيما أحسب سوف يكون في حدود ضيقة. والموضوع يحتمل التفصيل، وحسبي أني لفت نظر أهل العربية إليه، وعسى أن يُعنى أحد الباحثين بـ(اتجاهات التأليف في النحو العربي ومناهج المؤلفين).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(٢)

عِلْمُ الصَّرْفِ بَيْنَ المِعْيارِيَّةِ والْوَصْفِيَّةِ

مقدمة

الحمدُ لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد كَثُرَ الكلامُ في العصر الحديث على مناهج البحث اللغوي، ودعا كثير من اللغويين العرب المُحْدَثين إلى إعادة كتابة قواعد اللغة العربية في ضوء تلك المناهج، وظهرت عدة محاولات لتطبيق تلك المناهج على علوم اللغة العربية، وكان لعلم الصرف نصيب من تلك المحاولات التي لم تُؤَدِّ إلى نتيجة واضحة المعالم في إعادة صياغة علوم العربية، يمكن أن تكون بديلاً للتراث الصرفي العربي.

وكان علم الصرف قد حظي بعناية علماء العربية منذ بدء التأليف، حتى زماننا الحاضر، وجاءت مباحث الصرف مختلطة مع مباحث الأصوات والنحو في المؤلفات الأُولى، مثل كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وأفرد عدد من العلماء مباحث الصرف بكتب مستقلة، مثل تصريف المازني، ودقائق التصريف لابن المؤدب، والتصريف الملوكي لابن جني، وبقي المنهجان في دراسة مباحث الصرف سائدين إلى عصور متأخرة.

ونَشِطَ التأليف في علم الصرف في العصر الحديث، فكُتِبَت فيه عشرات الكتب، وأكثرها جاء استجابة لحاجة التعليم الجامعي في أقسام اللغة العربية، وتجاذبت مؤلفي تلك الكتب ثلاثة اتجاهات:

اتجاه محافظ، حافظ على دراسة قواعد الصرف الموروثة، وإن كان كثير من المؤلفين في هذا الاتجاه قد حرص على سهولة العبارة، ووضوح الفكرة، والتخفف من التعليلات العقلية البعيدة للظواهر الصرفية.

واتجاه تجديدي، يدعو إلى إعادة كتابة قواعد الصرف في ضوء المناهج اللغوية الحديثة، خاصة المنهج الوصفي، وجاءت الدعوة إلى ذلك على يد عدد ممن درسوا علم اللغة الحديث في البلدان الأوروبية، ثم عادوا إلى بلادهم ليطبقوا ما درسوه على اللغة العربية. وتبنى هذا المنهج عدد من تلامذتهم.

وصاحبت دعوة هؤلاء إلى اتباع المنهج الوصفي في دراسة الصرف العربي دعوة إلى هدم التراث الصرفي العربي القديم وإزالته، لأن المنهج القديم محشو بالأخطاء وبما لا فائدة منه للدارس، على حد زعمهم.

واتجاه ثالث توفيقي، يرى أن في التراث الصرفي العربي سلبيات يمكن التخلي عنها، وفي المنهج الحديث حسنات يمكن الإفادة منها، وأن التجديد لا بد أن يستند إلى دراسة للقديم، لا التخلي عنه.

والسؤال الذي يريد هذا البحث مناقشته ومحاولة الإجابة عنه هو: ما الاتجاه الذي يجب أن تتبناه المؤسسات التعليمية في تدريس علم الصرف، وما المنهج الذي ينبغي أن يلتزمه المؤلفون لكتب الصرف؟ ولعل من الممكن الإجابة على ذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف بمصطلحات عنوان البحث.

المبحث الثاني: جذور الوصفية العربية ومسيرتها.

المبحث الثالث: دعاوى الوصفيين حول علم الصرف ومناقشتها.

وأرجو أن يكون في هذا البحث إضافة مفيدة لحقل المعرفة، تسهم في إعادة

صياغة قواعد علم الصرف صياغة تتحقق فيه المعاصرة ولا تتخلى عن الأصالة، فإن تحقق ذلك فبفضل الله تعالى، وإلاّ فحسبي أني حاولت، وبذلت ما في الوسع، وبالله التوفيق.

المبحث الأول

تعريف بمصطلحات عنوان البحث

١- علم الصرف:

يذهب أكثر اللغويين المحدثين إلى تقسيم الدرس اللغوي على أربعة مستويات أو علوم هي[١]:

١- علم الأصوات.

٢- علم الصرف.

٣- علم النحو.

٤- علم الدلالة.

ويتناول كل علم من هذه العلوم بالدراسة جانباً من جوانب اللغة، فعلم الأصوات يعنى بدراسة الصوت اللغوي والوقوف على كيفية إنتاجه، وبيان خصائصه وصفاته الصوتية، وعلم الصرف يُعْنى بدراسة الكلمة المفردة وما تتألف منه من أصوات، وما يطرأ عليها من تغيير، وعلم النحو يعنى بدراسة التركيب وكيفية ائتلاف الكلمات في جمل، وعلم الدلالة يعنى بالمعنى المعجمي أو السياقي.

وكان علم الصرف موضع عناية اللغويين من القدماء والمحدثين، وهم متفقون على موضوعه الرئيسي، لكنهم مختلفون في جوانب منهجية أو تفصيلية، تحاول

---

(١) ينظر: كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة ١/ ١٠، ومحمود فهمي حجازي: المدخل إلى علم اللغة ص١٧.

أن نتتبع هنا جهود علماء العربية في هذا المجال، ثم نعود في المبحث الآتي لنقف على وجهة نظر المحدثين في علم الصرف ومناهجه وموضوعاته.

وإذا كانت كلمة الصرف في اللغة تعني التغيير والتحويل، وكذلك كلمة التصريف[1]، فإنها لا تبتعد بذلك عن المعنى الاصطلاحي، الذي يدور في جزئه الأكبر حول ما يلحق أبنية الكلمات من تغيير يؤدي إلى تغيير في المعنى العام لكل كلمة. ومع ذلك فإن الدارس يلاحظ نوعاً من التطور في دلالة مصطلح الصرف أو التصريف.

وكان سيبويه قد استخدم مصطلح (التصريف) في عنوان أحد أبواب الكتاب وهو (باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال... وهو الذي يسميه النحويون التصريف)[2]، تحدَّث فيه عما بنت العرب من أوزان الكلمات الثلاثية، والرباعية، والخماسية، لكنه لم يقدِّم له تعريفاً.

وذكر ابن النديم مجموعة من الكتب تحمل في عناوينها كلمة (التصريف) منها: كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت٢٤٨هـ)، وكتاب التصريف لأبي جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري (ت٣٠٤هـ)، وكتاب التصريف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)[3]، ولم يصل إلينا من هذه الكتب شيء سوى كتاب المازني الذي شرح أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ) بكتابه «المنصف شرح تصريف المازني».

وتحدث ابن جني عن معنى التصريف وعلاقته بالاشتقاق فقال: «وينبغي أن يُعْلَمَ أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً، واتصالاً شديداً، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرِّفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبني منه مثل (جَعْفَر) فتقول: (ضَرْبَب)... وكذلك الاشتقاق

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١١/ ٩٠-٩٢ (صرف).
(٢) الكتاب ٤/ ٢٤٢.
(٣) ينظر: الفهرست ص٦٣ و٦٥ و٦٩.

أيضاً، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي، فتقول: (ضَرَب)، ثم تشتق منه المضارع، فتقول (يضرب)، ثم تقول في اسم الفاعل (ضارب)، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة»[1].

وحاول ابن عصفور أن يفرق بين الاشتقاق والتصريف، فقال بعد أن عرّف الاشتقاق بأنه أخذ فرع من أصل: «وأما التصريف فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو بنائك من (ضَرَب) مثل (جعفر) فتقول: (ضَرْبَب)، ومثل (قِمَطْر)، فتقول: (ضِرَبٌّ)، ومثل (دِرْهَم)، فتقول: (ضِرْبَبٌ)، ونحو تغيير التصغير والتكسير، وأشباه ذلك مما تُصرَّف فيه الكلمة على وجوه كثيرة، وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلتِ العربُ من ذلك، والتصريف عامٌّ لما فعلته العرب، ولما نُحْدِثه نحن بالقياس، فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقاً»[2].

ويبدو أن كلمة (التصريف) كانت تستخدم للدلالة على مسائل التمرين المتعلقة بصياغة أبنية لم تستخدمها العرب، وكان الصرفيون يجعلونها نوعاً من الرياضة لدارسي الصرف[3]، ثم قلَّ الاهتمام بمثل هذه التمارين العقلية، واتسعت دلالة التصريف لتشمل كل المباحث المتعلقة بأبنية الكلمة، فقال ابن الحاجب في الشافية: «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[4]. وقال الرضي وهو يشرح هذا التعريف: «والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين، إن شاء الله تعالى، والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وما

---

(١) المنصف ١/٣-٤.

(٢) الممتع ١/٥٢-٥٣.

(٣) ينظر: ابن جني: التصريف الملوكي ص٨٨، والمنصف ٣/٩٧.

(٤) شرح الشافية ١/١.

يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»[1].

وهكذا تحددت معالم علم التصريف الذي غلب عليه في العصور المتأخرة مصطلح (علم الصرف)، وصار الاشتقاق جزءاً منه، وصارت مباحثه تنقسم قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو ضَرَبَ، وضرَّبَ، وتضرَّب، وتضارب، واضطرب. فالكلمة التي هي مركبة من (ض ر ب) قد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعانٍ مختلفة.

والآخر: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارىء على الكلمة، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام[2].

وكان علماء العربية في العصور المتقدمة يدرجون مباحث التصريف ضمن كتب النحو، على نحو ما نجد في كتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج، لكن من العلماء من فصل مباحث التصريف في كتب مستقلة، مثل المازني وابن المؤدب وابن جني، وبقي بعض العلماء يعالجون تلك المباحث في كتب النحو، مثل ألفية ابن مالك وشروحها وهمع الهوامع للسيوطي وغيرها.

أما المحدثون فإنهم فصلوا مباحث التصريف عن النحو وغيره من علوم اللغة، وسوف أتحدث عن منهجهم في التأليف، في المبحث القادم بعد أن نعرِّف بالمعيارية والوصفية، إن شاء الله.

٢- الوصفية والمعيارية:

كَثُرَ الحديث بين اللغويين العرب المحدثين في النصف الثاني من القرن

---

(١) شرح الشافية ١/٦-٧.

(٢) ينظر: ابن عصفور: الممتع ١/٣١، وأبو حيان: المبدع ص٢٥٢، وارتشاف الضرب (ك) ١/١٣.

العشرين عن مناهج البحث في اللغة، وترددت في كتاباتهم أسماء تلك المناهج، مثل: المقارن، والتاريخي، والوصفي، وقد يطلقون كلمة (علم) بدل كلمة (منهج)، فيقولون[1]:

علم اللغة المقارن

علم اللغة التاريخي

وعلم اللغة المقارن

كما ظهرت مناهج أخرى لدراسة اللغة، مثل: علم اللغة الجغرافي، وعلم اللغة التقابلي، وعلم اللغة التحويلي.

وطبّق عدد من أولئك اللغويين تلك المناهج على التراث اللغوي العربي، وكانت نتيجة ذلك التطبيق سلبية في أغلب الأحوال، وغفل أولئك اللغويون أو تغافلوا عن حقيقة كون تلك المناهج كانت نتيجة لتطور علم اللغة عند الغربيين، وجاءت استجابة للتطور الفكري لديهم، ولم تكتسب تلك المناهج صفة الحقيقة المطلقة، كما أنها لم تكن تحمل صفة العالمية، ونتج عن ذلك أمران:

الأمر الأول: إطلاق أحكام غير دقيقة على التراث اللغوي العربي، من خلال محاكمته بمقولات تلك المناهج التي نبتت في أجواء فكرية مختلفة.

الأمر الثاني: ضعف الاستفادة من تلك المناهج في تطوير الدرس اللغوي العربي، بسبب النظر إليها على أنها حقائق مطلقة، ومحاولة تطبيقها على العربية بكل تفصيلاتها، ولا يلبث أن يكتشف هؤلاء الباحثون أن علم اللغة الغربي قد تجاوز تلك المناهج إلى آفاق جديدة، ففي الوقت الذي ما يزالون يتبنون بإلحاح المنهج الوصفي (والبنيوية) نجد أن علم اللغة الغربي قد تجاوز مرحلة الوصفية

---

(١) ينظر: محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية ص٣٥-٤٠، والمدخل إلى علم اللغة (له) ص١٧، ونعمة رحيم العزاوي: مناهج البحث اللغوي ص٨٣ وما بعدها. ومحمد حسن عبد العزيز: مدخل إلى علم اللغة ص٣٥-١٥٤.

إلى منهج جديد، هو علم اللغة التحويلي الذي أرسى أُسسه اللغوي الأمريكي (اليهودي الأصل) نعوم جومسكي، وظهر في السنين الأخيرة اتجاه جديد في البحث اللغوي يتحدث عن (علم اللغة لما بعد مرحلة جومسكي)، وهكذا دائماً يكون جديدنا قديمهم.

وهذا التمهيد له صلة بما نريد الحديث عنه، لأن الحديث عن الوصفية والمعيارية له بُعْدٌ معرفي أوسع كثيراً من الدلالة اللغوية لهذين المصطلحين، كما أن له ارتباطاً قوياً بمناهج علم اللغة عند الغربيين وموقفهم من قضايا اللغة. فالمنهج الوصفي جاء بعد أن استنفدت الدراسةُ المقارنة للغات حيويتها، كما أنه جاء استجابة لنظريات فكرية استجدت في حياة الغربيين.

يشير مؤرخو علم اللغة إلى أن اكتشاف اللغة الهندية القديمة (السنسكريتية) سنة ١٧٨٦م على يد القاضي الإنجليزي سير وليم جونز كان بالغ الأثر في سير الدراسات اللغوية الحديثة لدى الأوروبيين، فظهرت الدراسة المقارنة بين اللغات الأوروبية والهندية وغيرها من اللغات، فطغت النزعة التاريخية والمقارنة على جهود اللغويين الغربيين في القرن التاسع عشر[١].

وتنبه اللغويون الأوروبيون في مطلع القرن العشرين إلى أن علم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخي لا يتيحان دراسة اللغة الحية المنطوقة في اللحظة الراهنة، بل ينظران دائماً إلى اللغة في الزمن الماضي، وشعروا بالحاجة إلى منهج جديد لدراسة اللغة يتيح دراسة اللغات الحية واللهجات المنطوقة ويكشف عن طبيعتها ونظامها، ومن هنا ظهر منهج جديد لدراسة اللغة هو المنهج الوصفي.

ويتفق الباحثون على أن عالم اللغة السويسري فردناند دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣م) كان مؤسس علم اللغة الحديث في القرن العشرين، وأن محاضراته في

---

(١) ينظر: جورج مونين: تاريخ علم اللغة ص١٥٨، ومحمود السعران: علم اللغة ص٢٦٨، وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ص٢٣، ونعمة رحيم العزاوي: مناهج البحث اللغوي ص٨٧.

علم اللغة العام صارت دستوراً لدى اللغويين الأوروبيين عقوداً طويلة، وأسهم في تطوير منهج سوسير علماء آخرون من أوروبا وأمريكا، أشهرهم عالم اللغة الأمريكي ليونارد بلو مفيد في كتابه «اللغة»، فوضعوا بذلك أسس علم اللغة الوصفي[1].

إن أهم ما يميز علم اللغة الوصفي هو أنه يعتمد على وصف اللغة على ما هي عليه وصفاً قائماً على الملاحظة المباشرة في وقت محدد وزمان معين، ولا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة، بل كل ما يهدف إليه هو وصف نظام اللغة الصوتي والصرفي والنحوي، ووضع معجمها، ثم إن اللغوي الوصفي يعتقد أن الكلام في ذاته، من حيث هو أصوات منطوقة، لا يتضمن ما يجعله صواباً أو خطأ، بل مدار الأمر على الجماعة التي تستخدم اللغة[2].

تلك خلاصة مركزة للظروف التي نشأ فيها المنهج الوصفي لدراسة اللغة، ووراء ذلك تفصيلات ومناقشات كثيرة لا يتسع لها المقام، كما لا أجد ضرورة الآن للتعرض لها، فإن هدفي هنا التعريف بمصطلح الوصفية في اللغة، كما لا أجد ضرورة لمتابعة تطور مناهج الدرس اللغوي عند الأوروبيين بعد مرحلة الوصفية، فقد تكفلت بذلك كتب ودراسات مستقلة.

أما كلمة المعيارية فهي مصدر صناعي من كلمة (مِعْيار) وهو بمعنى (العِيَار) الذي يُكتال به أو يوزن[3]، والمعنى الاصطلاحي لكلمة المعيارية[4] ينحو منحى

---

(١) ينظر المصادر السابقة ص٢٢٤ و٢٧٦ و٢٤، و٩٥ على التوالي.

(٢) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص٢٨١-٢٨٢، ومحمد حسن عبد العزيز: مدخل إلى علم اللغة ص١٣٥ وما بعدها.

(٣) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٦/٣٠٢ (عير).

(٤) يبدو لي أن الدكتور علي زوين لم يكن دقيقاً حين استخدم مصطلح (اللغة المعيارية) وخلط بينه وبين (المعيارية) كمنهج لغوي (ينظر: منهج البحث اللغوي ص٢٣)، فلا توجد لغة معيارية ولغة غير معيارية، فكل اللغات يمكن أن تدرس دراسة معيارية (ينظر: =

المعنى اللغوي، فعلم اللغة المعياري: «علم يدرس اللغة بهدف وضع معايير تحفظ اللغة من سوء الاستعمال»[1]. وهو المنهج التقليدي المتبع في تعليم القواعد في المدارس والمعاهد والجامعات العربية، وأساسه محاولة استخلاص مجموعة محددة من القواعد والقوانين وجعلها نموذجاً أو معياراً ينبغي الأخذ به والسير على طريقه، فمن خرج عن هذا المنهج أو المعيار دخل في دائرة الخطأ، ومن سار على هديه كان مصيباً، فهذا المنهج في الأساس وظيفته بيان الخطأ والصواب في اللغة ومحاولة فرض قواعده على مستعملي اللغة، حفاظاً عليها وعلى أصولها[2].

وكانت النزعة المعيارية مسيطرة على النحو التقليدي للغات الأوروبية القديمة (اليونانية واللاتينية) والحديثة، فهو منهج تعليمي صرف، ونتيجة لغلبة النظرة الفلسفية والمنطقية على ذلك النحو سلك اللغويون الأوروبيون بعد اكتشافهم اللغة السنسكريتية مسالك جديدة لدراسة اللغة، انتهت إلى بروز المنهج الوصفي لدراسة اللغة، وحاولوا إحلاله محل المنهج التقليدي لتعليم اللغات[3].

والمنهج المعياري كما يظهر في أعمال اللغويين العرب يعتمد في وضع قواعده على خليط من المبادىء والاتجاهات، فهو يعتمد على الوصف كما يعتمد على القياس المنطقي والفروض العقلية، وهو من ثم ليس صالحاً لاعتماده منهجاً علمياً لبحث الظواهر اللغوية، وإن صلح أن يكون منهجاً لتعليم اللغة[4].

ويبدو أن نزوع علماء اللغة الغربيين إلى التخلص من قيود المنحى التقليدي للنحو الإغريقي واللاتيني المثقل بالمنطق قد أوحى لدارسي اللغة العربية

= محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص٢٦٧ و٢٢٥ و١٨٧).

(١) ينظر: محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص١٨٧ وص٢٢٥.

(٢) كمال محمد بشر: التفكير اللغوي ص٤٤، ودراسات في علم اللغة ٢/ ٥٥.

(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي ص (هـ)، ومحمود السعران: علم اللغة ص٢٦٩.

(٤) ينظر: كمال محمد بشر: التفكير اللغوي ص٤٥.

المحدثين الذين تلقوا دراستهم العليا في الجامعات الغربية أن يسيروا على دربهم في الدعوة إلى تنحية التراث اللغوي العربي الموروث والبحث عن بديل له في المناهج اللغوية الغربية.

واتجه أكثر اللغويين العرب المحدثين صوب المنهج الوصفي، لأنهم يعتقدون «أن اعتناق مبدأ الوصفية في منهج الدراسة اللغوية يحل لنا كثيراً من مشاكل التدريس»[(1)]، بل إن بعضهم يصرح «أن أساس الشكوى تَغَلُّبُ المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً... إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسة اللغوية الحديثة في العصر الحاضر»[(2)].

ولا شك في أن المناهج اللغوية تنتظم كل فروع الدرس اللغوي: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد يكون بعض المناهج أكثر ملاءمة لدراسة فرع أكثر من غيره، ولكنَّ حديثنا هنا عن علاقة علم الصرف بهذه المناهج لا يعني خصوصية لتلك العلاقة، بقدر ما هو محاولة للنظر في موقف الوصفيين المحدثين من منهج علماء العربية في دراسة موضوعات الصرف، وما مقدار دقة ذلك الموقف وصحته، وهو ما نعرضه في مبحث لاحق بعد أن نقف على جذور المنهج الوصفي عند الدارسين العرب والأسس التي بنوا عليها أفكارهم، وما آلت إليه دعوتهم لتجديد الدرس اللغوي العربي.

---

(١) أنيس فريحة: نظريات في اللغة ص١٦٠.

(٢) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص١-٢.

المبحث الثاني

جذور الوصفية العربية ومسيرتها

تَزَعَّمَ الحركة اللغوية الجديدة في البلدان العربية جماعة من الباحثين الذين درسوا علم اللغة الحديث في الغرب، ثم عادوا إلى بلادهم ليطبقوا النظريات والمناهج الجديدة على اللغة العربية[1]. وصاحَبَ هذا التوجه إعجاب شديد بتلك النظريات والمناهج، وإزراء كبير بالتراث اللغوي العربي القديم، وحماس شديد لهدم هذا التراث وإقامة بناء جديد مكانه، شَكلهُ غربيٌّ ومضمونه عربي.

وكان رائد هذه الحركة التجديدية في البلاد العربية الدكتور تمام حسان الأُستاذ بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، الذي أكمل دراسته العليا في جامعة لندن في منتصف القرن العشرين، وحصل على الماجستير برسالته الموسومة «لهجة الكرنك بمديرية قنا»، وعلى الدكتوراه برسالته (لهجة عدن في جنوب بلاد العرب)[2]. وحمل بعد عودته لواء التغيير، وأصدر كتابه «مناهج البحث في اللغة» سنة ١٩٥٥، الذي قال عنه: «لا أستطيع أن أغمط حق النظرية التي بُنِيَتْ عليها هذه الدراسة، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب في الغرب، فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية»[3]. وأصدر كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية» سنة ١٩٥٨، وقال في مقدمته: «فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة»[4]. ثم توَّج الدكتور تمام حسان جهوده في هذا المجال

---

(١) ينظر: أنيس فريحة: نظريات في اللغة ص١١٥.

(٢) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص١.

بكتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» الذي صدر سنة ١٩٧٣[1]، والذي قال في مقدمته: «هذا البحث نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة، فأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة ١٩٥٥ عند ظهور كتابي «مناهج البحث في اللغة»، فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدم إلى القارىء العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي... والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن أُلقي ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله، منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر - حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع - أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر»[2].

وقد واصل زملاء الدكتور تمام حسان وتلامذته تلك الدعوة التجديدية الداعية إلى تطبيق المنهج الوصفي في الدرس اللغوي العربي، وكانت هذه الدعوة تقوم في أول أمرها على الإطراء للتراث اللغوي العربي ثم الإزراء به وبيان عيوبه في زعمهم[3]. لكن هذا الموقف المتحفظ بالدعوة إلى المنهج الجديد قد تحول إلى نقد لاذع ودعوة صريحة إلى هدم القديم برمته والبناء من جديد، فيقول الدكتور عبد الصبور شاهين في مقدمة كتابه «المنهج الصوتي للبنية العربية»: «وعيب المتشبثين بالقديم في النحو والصرف أنهم يتصورون أن محاولات التجديد هي محاولات هدم لا أكثر، وأن الدنيا سوف تخرب لو أتيح لهذه المحاولات أن

---

(١) أصدر الدكتور تمام حسان كتابه «الأصول» سنة ١٩٨٨، وذكر في مقدمته أن بعض زملائه فهموا أنه تخلى عن النظرية التي عرضها في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» ولكنه يعلن أنه لم يتخل عن تلك النظرية، لكن من يقرأ ما بين السطور يحس بروح جديدة في كتابه، وهو يعلن «أن بعض العناصر من أفكار الأقدمين لم تكن في ذلك الوقت من الوضوح في ذهني على نحو ما هي الآن» (الأصول ص٩).

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٧، ١٠.

(٣) ينظر: كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة ٢/ ٨٣، وأنيس فريحة: نظريات في اللغة ص١١٤-١١٥ و١٢٤.

تحقق نجاحاً، أو تبلغ هدفاً، وما أشبه القديم في هذا المضمار بماردٍ عملاق يقف على ساقين من حطب، ويوشك أن يتهاوى من أول لمسة! ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم في آذانهم، وأغمضوا أعينهم عن كل جديد. وما أكثر ما يستحق إعادة النظر، بل الهدم، في مجال هذين العلمين، مما يُبَغِّضُهما إلى الناشئة، ويغرس في أنفسهما مشاعر اللامبالاة بدرسهما، وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد تتناولهما به، قبل أن تُلقي بهما هذه اللامبالاة في زوايا الإهمال. . . ولكني أؤكد لهم، بعد أن عانيت في تأليف هذا المنهج أن النظام القديم محشو بالأخطاء، وأن محاولة الدفاع عنه ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة محنطة مآلها التحلل[!] ولسنا معشر اللغويين - هواة متحفيات، بل كل همنا هو اللغة الحية الفصحى، من حيث هي استمرار ونظام»[1].

ولا أشك في إخلاص أستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين وصدقه في دعوته، ولكني أحسب أنه قد بالغ في تصوير تراثنا اللغوي القديم، وبالغ في دعوته إلى هدم ذلك التراث، ولا شك في أن فيه أشياء قد لا نحتاجها في حياتنا اللغوية المعاصرة، وقد تكون هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر، ولكن شتان ما بين الدعوة إلى هدم القديم وإحلال بناء جديد مكانه، وبين الدعوة إلى إعادة قراءة ذلك التراث وكتابته بصورة تحافظ عليه وتخلصه من نقاط الضعف وتغذيه بأسباب القوة والحيوية لمواجهة متطلبات الحضارة والحياة المعاصرة.

ولعل من أسباب التفاؤل في مستقبل الدرس اللغوي العربي المستند إلى تراثنا اللغوي القديم ما استجد من دراسات ونظريات توضح أن النظرة العقلية التي انبنت عليها علوم اللغة العربية هي من عوامل قوتها، وأن المنهج اللغوي الحديث أعاد للنظرة العقلية والمنطقية مكانهما في التحليل اللغوي وفي التقعيد.

---

(١) المنهج الصوتي للغة العربية ص٧، ٨، ٢٠.

وظهرت عدة دراسات لغوية حديثة توضح أن المنهج الوصفي وحده غير كاف في التحليل العلمي للغة، كما أنه كافٍ في وضع القواعد التعليمية لها، فكتب الدكتور داود عبده فصلاً عن (المنهج الوصفي التقريري والمنهج الوصفي التفسيري) قال في مطلعه: «أصبح من الشائع بين اللغويين العرب في العقدين الأخيرين أن يتبنوا المنهج الوصفي في اللغة، وهو رد فعل للمآخذ الكثيرة على المنهج الفلسفي الذي وُصِمَ به اللغويون النحويون العرب القدامى، ويخيل إليّ أن عدداً من هؤلاء اللغويين المحدثين قد بلغ في التعصب للمنهج الوصفي حد التطرف، فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علماً. ولعل هذا التطرف مبني بالدرجة الأولى على سوء فهم للمنهج الوصفي في اللغة. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ يفهم ضمناً مما يقوله بعض هؤلاء اللغويين المحدثين أن أي أمر يتعدى مجرد الوصف يدخل في نطاق الفلسفة، وهذا ليس صحيحاً بالضرورة. . .»[1].

وكتب الدكتور عبده الراجحي كتابه «النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج» ناقش فيه موضوعين أساسيين: الأول: النحو الوصفي وموقف الوصفيين العرب من النحو العربي، وتمحيص مقولتهم من تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو. والآخر: النحو التحويلي والجوانب التحويلية في النحو العربي، وانتهى إلى هذه النتيجة «أن ما سُمِّيَ بالنحو التقليدي كان أكثر اقتراباً من الطبيعة الإنسانية في دراسته للغة، وأن ما نحتاجه الآن قد يكون - في الأغلب - إعادة أصوله على أُسس أكثر علمية»[2].

ولخص موقفه من دعوة الوصفيين من النحو العربي بقوله: «تعرض النحو العربي لنقد عنيف بعد أن اتصلنا بعلم اللغة الحديث في منهجه الوصفي، لكن هذا أفاد في تعريف الباحثين بقضايا مهمة في البحث اللغوي المعاصر، وفي الدعوة إلى تطبيق مبادىء العلم في دراسة ظواهر اللغة، على أن ذلك كله يثبت

---

(١) أبحاث في اللغة العربية ص٩.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ص١٤٣.

أن التعجل في الحكم على النحو العربي، وبخاصة في تاريخه الطويل، يؤدي إلى أحكام غير صحيحة، ونرجو أن يكون قد وضح أن كثيراً من الجوانب التي كانت موضع نقدٍ عادت الآن لتكون أسساً ضرورية في البحث النحوي الحديث على ما رأينا عند التحويليين»[1].

ولا يتسع المقام لمناقشة جملة قضايا ومقولات تَشبَّثَ بها الوصفيون دعاة الهدم والتجديد تخص الدرس اللغوي العربي القديم، وفي مقدمتها ما وردت الإشارة إليه قبل قليل من تهويلهم لتأثر النحو العربي و(الصرف أيضاً) بالمنطق بما فيه من قياس وتعليل، ونكيرهم على ارتباط العربية بالقرآن والدين الإسلامي، ذلك الارتباط الذي يعده بعضهم قد أدّى إلى تجميد العربية، ولم يفطنوا إلى أن ذلك الارتباط قد أعطى للعربية حيوية متجددة وخلوداً مستمراً، أفاض كثير من الدارسين في الحديث عنه. ومن تلك المآخذ على النحو العربي أنه نحو تعليمي معياري، لا يمثل النحو العلمي[2].

وهذه المقولات تتغاضى عن طبيعة نشأة النحو العربي وعلوم اللغة العربية، وعوامل تلك النشأة، وغايات ذلك الدرس، وعما أفرزته مسيرته الطويلة من مناقشات عقلية وجدل منطقي في بعض العصور، ولكن ذلك لم يفسد النحو العربي إلى درجة لا يمكن إصلاحها إلا بعملية الهدم الشاملة التي يدعو إليها الوصفيون.

وما يهمنا الوقوف عنده من تلك المقولات هو ما يتعلق بعلم الصرف العربي، وتمحيص مقدار صدق تلك المقولات، وصحة دعاوى الوصفيين في ضرورة إعادة النظر في طريقة دراسة وتدريس علم الصرف في الجامعات العربية على أسس وصفية محضة.

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص١٦٠.

(٢) ينظر: تمام حسان: اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ص٢٣-٢٤، وأنيس فريحة: نظريات في اللغة ص١٢٣-١٢٨، وعلي زوين: منهج البحث اللغوي ص٢٤-٣١.

المبحث الثالث

دعاوى الوصفيين حول علم الصرف ومناقشتها

نشطت حركة التأليف في علوم اللغة العربية بتوسع التعليم الجامعي في البلدان العربية، وكان علم الصرف أحد العلوم التي استأثرت بقسط كبير من جهد الدارسين، فظهرت خلال قرن من الزمان عشرات الكتب المخصصة لتدريس الموضوعات الصرفية لطلبة أقسام اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الجامعية[1].

وتجاذبت مؤلفو تلك الكتب ثلاثة مناهج أو اتجاهات، هي:

١- اتجاه محافظ، يدرس موضوعات الصرف على المنهج القديم، مع حرص على سهولة العبارة، ووضوح الفكرة، وميل إلى التخفف من التعليلات العقلية البعيدة، ويتصدر كتب هذا الاتجاه كتاب «شذا العَرْف في فن الصرف» للشيخ أحمد الحملاوي (ت١٩٣٢م) رحمه الله، الذي نسج على منوال كتابه كثير من مؤلفي كتب الصرف المنهجية، مع إضافة مسائل للتمرين في بعض تلك الكتب.

٢- اتجاه تجديدي، يدعو إلى إعادة كتابة قواعد الصرف في ضوء المنهج الوصفي، وصاحَبَ هذا الاتجاه الدعوة إلى التخلي عن الصرف العربي القديم وكتابة الصرف من جديد بعد تخليصه من نقائص المنهج القديم التي يتخيلها الوصفيون، ويتصدر هذا الاتجاه عدد من أساتذة الجامعات خاصة ممن درس في

---

(١) أحصيت في بحث سابق هو (اشتقاق الوصف في العربية) عشرين كتاباً حديثاً في علم الصرف، ذكرت عناوينها هناك، ولا أجد ضرورة لإعادة ذكرها هنا، وسوف أكتفي بالإشارة إلى منهج مؤلفيها في دراسة الموضوعات الصرفية.

الجامعات الغربية ومن تلامذتهم، على نحو ما أشرنا إلى ذلك من قبل، وبعض هؤلاء مُنَظِّرون وبعضهم مُطَبِّقُون، وأصحاب هذا الاتجاه هم المعنيون بهذه المناقشة، أكثر من غيرهم.

٣- اتجاه توفيقي، يعيد دراسة التراث الصرفي العربي وفق رؤية تقوم على أساس أن في الصرف العربي القديم ما يتوجب إهماله في الكتب التعليمية خاصة، وأن في المناهج الحديثة ما يمكن الإفادة منه في إعادة كتابة علم الصرف ومعالجته قضاياه وتحليلها، وبرز في هذا الاتجاه عدد من المحاولات الأولية مثل كتاب «التطبيق الصرفي» للدكتور عبده الراجحي، وكتاب «الواضح في النحو والصرف» للدكتور محمد خير الحلواني.

والاتجاه الذي وصفناه بالتجديدي هو الذي تثير مقولاته كثيراً من الجدل، وروَّاد هذا الاتجاه يمكن تقسيمهم قسمين: مُنَظِّرين ومُطَبِّقين.

أما المنَظِّرُون فهم الذين ناقشوا المنهج العربي القديم، ودعوا إلى التخلي عما أنتجه من تراث صرفي، وفي مقدمتهم الدكتور تمام حسان، الذي كانت دعوته عامة تشمل كل مستويات الدرس اللغوي، وسبق الحديث عن ريادته للمنهج الوصفي العربي.

وتابع الدكتور كمال محمد بشر تلك الدعوة، وكتب بحثاً مطوّلاً عنوانه (مفهوم الصرف عند العرب)[١]، قال في مقدمته: «وفي اعتقادنا أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظّاً من الإجادة وحسن النظر، فقليله مستساغ مقبول، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث والدرس ويتطلب مراجعة الرأي فيه وفي قواعده التقليدية. ولقد رأينا أن نشير في هذا البحث إلى بعض المسائل الصرفية التي يمكن اتخاذها خطوات أولية على الطريق الطويل إلى غاية منشودة، هي الوصول بقواعد الصرف وقضاياه إلى صورة تتفق والواقع اللغوي، وتتمشى مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوي الجديد. ومن ثم نستطيع أن نفيد من دراسة هذا العلم،

---

(١) نشره أولاً في كتاب: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني (ص٨٣-١١٩).

ونتخلص من تلك المتاهات الفلسفية والافتراضات العقلية التي يلجأ إليها الصرفيون التقليديون في آثارهم القديمة والحديثة على سواء، ونقترب بذلك من الحقيقة اللغوية السهلة البسيطة التي نود تقديمها إلى المتعلم والباحث معاً»[1].

ويضم هذا البحث مجموعة من الأفكار منها ما يتعلق بعلاقة علم الصرف بعلم النحو، وهل هو منه، أو هو مستقل عنه؟ ومنها ما يتعلق ببعض الموضوعات هل هي من علم الصرف أو من النحو أو من المعجم؟ وهذه مسائل يمكن أن تكون موضع اختلاف بين الدارسين، لكن المسالة الأساسية التي أخذها الدكتور كمال بشر على الصرفيين التقليديين هي: «إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل»[2].

والمسائل التي عرضها لتأكيد أثر فكرة الأصل على الصرف العربي هي[3]:

١- صيغة افتعل إذا كان فاؤها أحد حروف الإطباق (ص ض ط ظ). أو كان واواً أو ياء، مثل: اضطرب: واتصل، اتّسر.

٢- حذف حرف العلة في مثل (قُلْ) و(لتكتبُنَّ).

٣- قلب الواو والياء ألفاً في الفعلين الأجوف والناقص، في مثل: قال وغزا.

وهو يرى أن أمام الدارس طريقين لدراسة هذه المسائل، هما: طريق وصفي يُعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض. وطريق تاريخي يُعنى بتتبع تاريخ الصيغ المختلفة عما أصابها من تغير وما حدث من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة[4]. ولا يجوز للدارس أن يقول إن أصل اضطرب: اضترب، وقال: قَوَل، ولتكتبُنَّ: لتكتبونَنَّ، لأن هذا افتراض وتأويل

(١) دراسات في علم اللغة ٢/ ٨٣.

(٢) دراسات في علم اللغة ٢/ ١٠٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ١٠٧-١١٢.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١١٣.

لا يسمح به المنهج الوصفي.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن شدة حماس الدكتور كمال بشر للمنهج الوصفي قد خفت، وإن لم يعلن تخليه عنه، وذلك أنه لمّا أعاد نشر البحث الذي أشرنا إليه في كتابه «التفكير اللغوي بين القديم والجديد» بعد عشرين سنة من نشره لأول مرة، أجرى تعديلات طفيفة جداً عليها لكنها ذات دلالة عميقة، من ذلك أنه قال في وصف النحو العربي: «فقليله مستساغ مقبول، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث...»[1]. وقد غيَّر العبارة إلى: «فبعضه مستساغ مقبول، وبعض آخر يحتاج إلى معاودة البحث...»[2].

وأضاف فقرة على البحث جاء فيها: «آخذين بالمنهج الوصفي أساساً في العمل والمناقشة، بوصفه طريقاً علمياً صالحاً للتطبيق في قضيتنا هذه (وفي غيرها) وإن كانت هناك مناهج أخرى يمكن لمن شاء أن يرشحها للعمل، إننا ما زلنا نرى أن طريق الوصف هو الأجدى والأقرب إلى الواقع والحقيقة»[3].

وصرَّح في تعليق له على موقف علماء العربية من صيغة افتعل، فقال في هامش أضافه على البحث في كتابه «التفكير اللغوي»[4]: «من الطريف أن هذا المنهج في تفسير الصيغ المذكور يناظر منهجاً لغوياً حديثاً، عُرِف بمنهج المدرسة (التوليدية التحويلية) التي تفترض في مثل هذه الحالات أن هناك (بنية عميقة)، وهي تناظر الأصل الافتراضي عند علماء العربية، و(بنية سطحية) هي ما ظهرت به الصيغة في الاستعمال الفعلي، وهذا المنهج - وإن كان صالحاً للنظر والأخذ منه - لم نشأ أن نأخذ به هنا، لأنه يقتضي دراسة اللغة كلها في هذا الإطار».

وهذا التعليق يدل على أمرين، الأول: ضعف حماس الدكتور بشر للمنهج

(١) دراسات في علم اللغة ٢/ ٨٣.

(٢) التفكير اللغوي ص٢٣٧.

(٣) المصدر نفسه ص٢٣٨.

(٤) المصدر نفسه ص٢٥٩.

الوصفي، والثاني: أن ما كان يرفضه وينكره على علماء العربية صار مقبولاً وصالحاً للنظر والأخذ منه، طبعاً تحرجاً من جومسكي، وليس متابعة لسيبويه وابن جني وابن مالك!

وقد أعجبني تواضع أستاذي الدكتور بشر حين أضاف إلى خاتمة البحث عبارة (والله أعلم)، إذ لم تكن هذه العبارة موجودة في نشرة البحث الأولى!

أما المطبِّقون للمنهج الوصفي في كتب علم الصرف الحديثة فأقدمهم الدكتور عبد الله درويش في كتابه (دراسات في علم الصرف) الذي كتبه سنة ١٩٦٢، فقد قال في مقدمته: «هذه الدراسات في علم الصرف تسير وفقاً لمنهج وسط بين الدراسة المطولة والدراسة المختصرة، وكذلك بين الدراسة المعيارية التي تهتم بالقواعد التقليدية، وبين الدراسة الجديدة التي تعتمد على ما يعرف بالمنهج الوصفي»[1]. لكنه صرَّح أن «الحاجة ماسة إلى عرض القواعد التقليدية بأسلوب خالٍ من التقعيد دون المساس بروح القاعدة عند عرضها، لتكون دراستنا مصدراً لمن يريد أن يكتب على طريقة المنهج الوصفي فيما بعد»[2].

وكتب الدكتور محمد أبو الفتوح شريف كتابه «نظرة وصفية في تصريف الأفعال» صرَّح في مقدمته أنه يميل إلى المدرسة الوصفية، ثم قال: «وكم أصبحت دراستنا لعلم الصرف محتاجة إلى تطبيق هذه النظرية الوصفية، لنخلص هذا العلم الجليل من افتراضات الصرفيين الأوائل وتأويلاتهم، وميلهم إلى استقصاء العلل، وبحث الأسباب، مما يرهق عقول الباحثين، ويجهد الدارسين»[3]. ووصف محاولته في الكتاب بأنها «محاولة متكاملة في هذا الميدان، فنعرض المسألة الصرفية، ونأتي في النهاية بعرض مقارن للنظرة الافتراضية القديمة، والنظرية الوصفية الجديدة»[4].

---

(١) دراسات في علم الصرف ص٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نظرة وصفية ص٥.

(٤) نظرة وصفية ص٦.

وتحدَّث في مبحث عن النظرة الافتراضية والنظرة الوصفية، وهو يريد بالافتراضية منهج علماء العربية، فقال: «إن للصرفيين - حين أرادوا تقنين قواعدهم وإرساء دعائمها - فروضاً اعتمدت على المنطق والعقل أحياناً أكثر مما اعتمدت على الواقع والاستعمال اللغوي، حيث بدا لهم أن كل صيغة أو بنية أو اشتقاق أو تصرف لكلمة معينة، سواء أكانت فعلاً أم اسماً، بدا لهم وتصوروا أنه من الواجب عليهم إرجاعها إلى أصل محدد، فكلمة(إيفاد) مصدر (أوفد) أصروا على أن أصلها (إوفاد) ثم قلبت الواو ياء لسكونها وسبقها بحرف مكسور.. ولكن نظرة المنهج الوصفي تريح الباحث أو الدارس لظواهر اللغة من هذا العناء الذي لا طائل من ورائه، فنقول: إن مصدر الفعل (أوفد) مثلاً يصاغ على (إيفاد) بوزن (إفعال) بهمزة مكسورة وقلب الواو - فاء الفعل - ياء، ولا داعي لذكر أية تعليلات لذلك.. لأن اهتمام المنهج الوصفي ينحصر في وصف ما يشاهدونه من ظواهر لغوية دون الدخول في تفريعات أو افتراضات أو تأويلات لا مبرر لها»[1].

ويطول بنا القول إذا تتبعنا الأمثلة التي عالجها المؤلف معالجة وصفية في كتابه، ونكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة، فمن ذلك حديثه عن صيغة افتعل من (وزن) ونحوه، وتعليقه على قول الصرفيين إن أصلها (اوتزن) ثم قلبت الواو تاء، ثم أُدغمت التاء في التاء حتى أصبحت (اتَّزَن) بقوله: «ولكن الذي يعني أصحاب المنهج الوصفي أنَّ كلَّ فعل ثلاثي مثال إذا أردنا أن نصوغ منه على وزن (افتعل) حذفنا أوله وأتينا بعد ألف افتعل بتاء مشددة على مثال: اتزن، اتعد، اتنق!»[2].

ومثل قوله: «... ولا يعنينا قول الصرفيين بأن الأصل: يَوْرِث، ويَوْقِف، ويَوْفد، ثم حذفت الواو، بل يعنينا وصف الظاهرة، وهي أن الفاء لا تذكر في مثل هذه الأفعال»[3].

---

(١) نظرة وصفية ص٢٩-٣٠.

(٢) نظرة وصفية ص١٠١.

(٣) نظرة وصفية ص١٠٨.

ومثل قوله معلقاً على رأي الصرفيين في أصل ميزان وميعاد: «ونرفض منطق الصرفيين الذين قالوا إن أصلها: مِوزان ومِوْعاد، ثم حدث ما حدث حتى وصلت إلى تلك الصيغة، لأن المتكلم العربي صاغها هكذا صياغة مباشرة دون تعقيد»[١].

ولعل أكثر المحاولات جرأة في تطبيق المنهج الوصفي على الصرف العربي هي محاولة أستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه «المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي»، فقد دعا في الكتاب إلى الخروج عن المنهج التقليدي في دراسة الصرف، وبناء صرف جديد على أسس وصفية، على نحو ما أشرنا من قبل، ومنهجه في الكتاب وصفي لكنه لا يخلو من نظرات افتراضية، مثل القول بأن أصل نون التوكيد الثقيلة (أنَّ) وتحذف همزتها عند اتصالها بالفعل المضارع فينصرنَّ أصلها (ينصر + أن)[٢]. ومثل القول بأن ياء النسب أصلها (أيّ) وسقطت همزتها عند اتصالها بالاسم، فمصري أصلها (مصر + أي)[٣]. ولا يتسع المقام لتتبع أمثلة أخرى من الكتاب[٤].

وأحسب أن مناقشة الاسس النظرية التي انطلق منها الوصفيون لنقد الصرف العربي تحتاج إلى مجال أوسع مما يسمح به البحث، ولكني سوف أقف عند قضية أساسية واحدة بنى عليها الوصفيون كثيراً من نقدهم، وهي قضية (الأصل) التي يقول بها الصرفيون عند معالجتهم لقضايا الإعلال والإبدال والحذف والإدغام، وقد مرَّت أمثلة من أقوال الوصفيين حول هذه النقطة.

---

(١) نظرة وصفية ص١١٨.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ص٨٩-٩٩.

(٣) المصدر نفسه ص١١٢.

(٤) يمكن الاطلاع على ملاحظات أخرى حول الكتاب في المقالة النقدية التي كتبها عنه الدكتور سعد مصلوح في (المجلة العربية للدراسات اللغوية) المجلد الثاني - الجزء الثاني - يونيو ١٩٨٤ (ص٨٧-١١٠).

علماء العربية يقولون إن أصل:

غَزَا - غَزَوَ

قال - قَوَل

اضطرب - اضترب

مِيعاد - مِوْعاد

إيفد - إوفاد

عاذٌ - عاذِذٌ

مختار - مختِيرٌ أو مُخْتَيَر.

ويقول الوصفيون: إن العرب تكلمت مباشرة بهذه الكلمات، ولا ضرورة لافتراض أصل لهذه الكلمات، ويعدون ذلك نوعاً من الترف العقلي، بل يعدونه معوقاً لفهم اللغة وتعلم قواعدها. فهل هم على صواب في هذا؟ وهل كانت جهود علماء العربية في هذا المجال عبثاً يجب التخلص منه؟

إن الجواب عن ذلك يقتضينا الإشارة إلى أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، وأن كل مجموعة من الأسماء والأفعال ترتبط بأصل ثلاثي يتكرر في كل صيغ المجموعة مع ما يلحقها من زيادات، مثل: كتب، يكتب، كتاب، مكتب، مكاتبة، استكتب، كاتب.. إلخ. وإذا ما نظرنا إلى مجموعات أُخرى من الكلمات التي أحدُ أصولها واو أو ياء وجدنا أن هذه القاعدة تختل، فإذا أخذ مثالاً الفعل: وَعَد، يعد، ميعاد، وَعْد، موعدة... إلخ وجدنا أن فاء الكلمة قد حذف في (يعد) وأبدل ياء في (ميعاد)، وهنا ألا يحق للدارس أن يسأل عن طبيعة هذا التغير ويبحث عن سببه، ومثل ذلك كلمات كثيرة عدَّ الوصفيون البحث عن أصولها عملاً غير علمي، بل هو عمل ضارٌ بالبحث العلمي.

ولا شك في أن اللغة ترتبط بالعقل، وأن العقل البشري يميل إلى فهم

العلاقات التي تربط بين الأشياء، ومن ذلك اللغة التي هي نظام من الرموز، والنظام يعني وجود قواعد مطردة يتكون منها ذلك النظام، فإذا وجدنا أن هذا النظام يختل في كلمة فإن ذلك يعني تغييراً في تلك الكلمة، ويجب حينئذ تحديده، وقد يتطلب الأمر تفسيره.

ولا يخفى على القارىء أن جميع الكلمات المذكورة يمكن أن نحدد ما فيها من تغيير بالنظر في أخواتها المشاركة لها في الأصل الثلاثي، وبالنظر في نظيرها من الكلمات الصحيحة الأصل، أعني الخالية من حروف العلة. ويمكن أيضاً تقديم تفسير علمي نابع من اللغة ذاتها لتلك التغييرات، وهناك عشرات الأمثلة من قبيل هذه الكلمات التي نلحظ فيها نوعاً ما من التغيير، يمكن أن يقدّم له عالم اللغة تفسيراً علمياً مقبولاً يساعد في فهم الظواهر اللغوية، ويسهل عملية تعلم القواعد التي تحكمها.

«وحين نقول إن عالم اللغة يجب ألا يتهرب من تقديم تفسير لمثل هذه الظواهر اللغوية لا نعني أن كل شيء في اللغة يمكن أن يفسر، فليس هناك تفسير لمجيء كلمة (رجل) مثلاً، أو كلمة (حجر)، أو كلمة (ضرب) على هذه الصورة. ولا لوجود راء في أول كلمة (رجل) أو آخر كلمة (حجر) أو منتصف كلمة (ضرب) أي تفسير لغوي مقبول. وأي تفسيرات لمثل هذه الأمور قد تدخل فعلاً في نطاق الفلسفة، ولكن يجب ألا نخلط بين ما يمكن (بل ويجب) تفسيره باعتبار أنه داخل في نطاق علم اللغة، وبين ما لا يمكن تفسيره لأنه خارج عن هذا النطاق»[1].

وقد أحسن أستاذنا الدكتور عدنان محمد سلمان التعبير عن انقياد ظواهر اللغة للمنطق والقياس في جانب، وخروجها عنه في جانب آخر، وذلك في قوله: «إن دارس العربية يقف أمام قضايا كثيرة تجعله يحس أن هذه اللغة تجري في كثير من سننها على وفق تفكير عقلي مقصود... وظاهرة الاشتقاق تمثل جانباً آخر

---

(١) داود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص١٧.

من جوانب التنظيم المنطقي العقلي للغة، وهذا الجانب متصل بالمفردات، وإذا كانت المادة اللغوية الأصلية لأي معنى من المعاني قد وضعت اعتباطاً وارتجالاً، فإن المعاني المتفرعة من المعنى الأصلي قد صيغت ألفاظها على وفق قياس عقلي صادر عن تفكير منظم بعيد كل البعد عن الاعتباط والارتجال، ويشهد لهذا أمران:

الأول: اختلاف صيغ المشتقات مع احتفاظها بالمادة اللغوية الأصلية التي تشير إلى المعنى العام الذي تشترك فيه جميع الفروع.

والأمر الثاني: صياغة المشتقات على أنماط مختلفة اختص كل نمط بدلالة معينة...

فالعربية تجري فيما يتصل بمفرداتها وتراكيبها بين المنطق العقلي والارتجال، فهي في أصل المفردات بإزاء المعاني قائمةٌ في عامةِ أمرها على الارتجال... وهي في قوانينها المتصلة بتراكيبها أو اشتقاق مفرداتها تجري على وفق سنن مطردة، وقواعد منظمة قائمة على منطق عقلي سديد، ومبنية على علل محكمة»[1].

ولا يعني النظر العقلي في العلاقات بين المفردات وتحديد ما حصل فيها من تغيير في بنيتها، ومحاولة تقديم تفسير لذلك التغيير، لا يعني سيطرة المنطق اليوناني على دراسة اللغة أو وضع قواعدها، فلا يحتاج الدارس أن يكون عارفاً بالمنطق الأرسطي لكي يدرك ما حصل في الكلمات من تغير.

وموقف الوصفيين في النظر إلى المفردات التي حصل فيها تغيير يشير إلى أن على الإنسان أن يمنع عقله من التفكير في أثناء النظر إلى تلك المفردات، والاكتفاء بنظر العين فقط، ومن ثم لم يكن أُستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح بعيداً عن الحقيقة حين وصف أدعياء المنهج الوصفي بأنهم: «يحرصون على تطبيق منهج المعاينة والتجربة العلمي الصارم على اللغة، وكأنهم يختبرون

(١) دراسات في اللغة والنحو ص٩، ١٥، ٤٢.

ويحللون قطعة من الشكولاتة، ليروا بأعينهم طبقاتها، وسطحها، وحشوها، وعناصر تكوينها الفعلي الذي تراه العين، يشمه الأنف، ويقدّره الميزان، ويستسيغه اللسان، قبل أن يستقر في البطن!! ويغيب عن هؤلاء أن اللغة تختلف عن الشكولاته، وأن ظواهرها لا ترى بالبصر ولكن بالبصيرة، وأن محصلة النتائج لفحص مشاكل اللغة وقضاياها وتقسيماتها ومعادلاتها ينبغي أن تستقر في خلايا المخ لا في تلافيف الأمعاء!»[1].

ولعل من الممكن الآن القول: إن علم الصرف العربي لا يصلح لدراسته المنهج الوصفي التقريري، الذي يكتفي بالحديث عن الظواهر كما هي، فهذه نظرة سطحية لا تتناسب مع سمو اللغة التي ترتبط بالمنطق العقلي ارتباطاً مباشراً، وقد يكون المنهج الوصفي التفسيري هو المنهج الأفضل لتحقيق تلك الغاية، فهو لا يكتفي بوصف الظواهر، بل يحاول تقديم تفسير لها، لتكون أكثر وضوحاً، وأسهل تناولاً، للدارس والمتعلم[2].

---

(١) نظرات مقارنة في صيغ الفعل العبري ص٣٣.

(٢) ينظر: داود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص٩-٢٠.

خاتمة

برزت في العقود الأخيرة من القرن الماضي دعوة قوية إلى التخلي عن منهج علماء العربية في دراسة الصرف العربي، والأخذ بالمنهج الوصفي في معالجة مسائل الصرف. وقد صاحب تلك الدعوة الإزراء بجهود علماء العربية ووصفها بأنها مبنية على المنطق، والافتراضات، والتأويلات، وأن في اتباع المنهج الوصفي ما يخلص الصرف العربي من كل تلك النقائص التي أطلقها الوصفيون عليه.

وكان هذا البحث محاولة للنظر في تلك الدعوة، وبيان حجج الداعين إليها، والوقوف على رأي عدد من الدارسين فيها. وقد اتضح من خلال البحث أن تلك الدعوة هي صدى للمنهج الوصفي لدى الغربيين جاء به المُبتعثون للدراسة في الجامعات الغربية، عند عودتهم إلى بلدانهم، وكانوا متحمسين جداً لتطبيقه على علوم اللغة العربية، وخطوا في ذلك خطوات جريئة، ولكن تبين بعد فترة أن هذا المنهج لم يحقق ما كان يُعلق عليه من آمال، ففتر حماس أكثر الداعين إليه.

وبرز لدى الغربيين منهج جديد في الدرس اللغوي يتخذ من المنطق العقلي دليلاً له في التحليل اللغوي، وهو المنهج التحويلي التوليدي، ولقي هذا المنهج اهتماماً من عدد من اللغويين العرب المحدثين، ووجدوا فيه ضالتهم التي تضع حداً لسيطرة المنهج الوصفي على تفكير كثير من الدارسين.

ويبدو لي من خلال ما عرضته في هذا البحث أن المنهج الوصفي المجرد لا يكفي وحده في دراسة علوم العربية دراسة تعتمد على التراث اللغوي العربي، وتتماشى مع متطلبات الغايات العلمية والتعليمية المعاصرة، وقد يكون المنهج الوصفي التقريري مقبولاً في دراسة الجانب الخاص بالدلالة على المعاني من علم الصرف، كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوها، لكنه غير كاف في معالجة

الجانب الخاص بالتغييرات الصوتية كالإعلال والزيادة والحذف ونحوها، ويكون المنهج الوصفي التفسيري هو المناسب لمثل هذه الدراسة، تأليفاً وتعليماً، وهذا المنهج يقترب من النظرة المعيارية لقواعد اللغة، بالاعتماد على الوصف من جانب وعلى النظرة العقلية من جانب آخر.

وأود أن أعترف للقارىء في خاتمة البحث بأني مررتُ مروراً سريعاً بقضايا تحتاج إلى وقفة أطول، كما أني تغاضيت عن بحث أمور أُخرى لها صلة بموضوع البحث، والذي جعلني أنحو هذا المنحى هو شعوري بأن بحث تلك القضايا يخرج بالبحث عن حجمه المعتاد ليكون كتاباً، ولم أكن أنوي حين بدأت بالكتابة أن يكون كذلك.

وإذا ما تمكنت من لفت أنظار المهتمين بدراسة الصرف العربي من خلال هذا البحث - إلى ضرورة معاودة النظر في المنهج الذي قامت عليه الدراسات الصرفية العربية القديمة والحديثة فإن الهدف الأساسي من كتابته يكون قد تحقق، ومن ثم جاء البحث أشبه ما يكون بالخطوط العريضة والعناوين البارزة لقضايا تحتاج إلى تضافر جهود الباحثين حولها، وأرجو أن يتمكن غيري من مواصلة البحث في هذا الاتجاه حتى نفرغ من البحث عن المنهج إلى البحث في المسائل اللغوية في ضوء ذلك المنهج.

ولا يخفى على القارىء أن المناهج مهما اختلفت فإن ذلك لا يؤثر على حقيقة اللغة، وإنما المناهج اجتهادات لدراسة اللغة. ولكن هدر جهود علماء السلف في علم الصرف، وهي جهود تتسم بالعمق والإخلاص لمجرد متابعة منهج ظهر هنا أو منهج ظهر هناك، أمر غير سديد، ولا يعني ذلك أن تلك الجهود مبرأة من كل نقص، أو أنها كاملة لا تحتمل المراجعة أو الزيادة، بل إن فيها حقاً ما يحتمل المراجعة، لكن في إطار البحث عن الحقيقة العلمية بعقلية مخلصة ونزيهة. ﴿سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣٢﴾ [البقرة] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

ٱشْتِقَاقُ ٱلوَصْفِ في العربيةِ

دراسةٌ صرفيةٌ في العلاقةِ بين ٱسم الفاعلِ والصفةِ المشبهةِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ للهِ، وسَلامٌ على عِبَادِهِ الذينَ ٱصْطَفَى، أمَّا بَعْدُ:

فالصرفُ أَحَدُ علوم اللغة الأساسية، وهو يُعْنَى بدراسة أبنية الكَلِمِ وأحوالها، وهو يأتي بعد علم الأصوات الذي يُعْنَى بالأصوات مفردة، وقبل علم النحو الذي يُعْنَى بالتراكيب والجمل.

وحَظِيَ علمُ الصرفِ بعناية علماء العربية منذ عصر التأليف المبكر، فدرس سيبويه موضوعاتِ الصرف في الكتاب، كما فعل المبرد ذلك في «المقتضب». ولم يلبث هذا العلمُ أن استقل عن النحو في مؤلفات خاصة به، مثل «تصريف المازني»، و«دقائق التصريف» لابن المؤدب، لكن ذلك لم يمنع بعض العلماء من تناول موضوعات الصرف في كتب النحو، فظل هذان الاتجاهان في التأليف مستمرين إلى وقت متأخر.

وظهرت في عصرنا مؤلفات كثيرة في علم الصرف، جاءت استجابة لمتطلبات التعليم الجامعي في أقسام اللغة العربية، ومِنَ المؤلفين مَنْ حافظ على صورة هذا العلم، مع الحرص على سهولة التعبير ووضوح المعنى. ومنهم من تحدَّث عن صعوبة الصرف في شكله الموروث، وعن ضرورة إعادة كتابته في ضوء مناهج الدرس اللغوي الغربي.

والشكوى من صعوبة علم الصرف قديمة، وازدادت في زماننا بسبب ضعف المَلَكة اللغوية، وتَغَيُّرِ أساليب التعليم وغاياته، ولكن تلك الصعوبة ينبغي ألاّ

تدفعنا إلى الإعراض عما أنجزه علماء العربية في هذا العلم، واستعارة نظريات ومناهج غربية لدراسة موضوعاته، لكن الجمود على ما كتبه العلماء السابقون - رحمهم الله تعالى - أمر لا يخلو من التقصير، لأن المنهج الذي نحتاجه في الدرس اللغوي في عصرنا هو - فيما أحسب - المنهج الذي يحافظ على أصالة العلم، ويتخذ من التراث اللغوي العربي قاعدة له، ولا يهمل ما يقدِّمه العصر من أفكار يمكن أن تكون مفيدة في إعادة صياغة القاعدة اللغوية على نحو يسهل فهمه على المتعلم، ولا يتخلى عن جمود سلفنا في فهم اللغة ووضع قواعدها.

ومن هذه النظرة أردت أن أدرس قضية من قضايا الصرف لاحظت أن كتب الصرف المنهجية المعاصرة لم تعرضها بالشكل الذي يسهل فهمه على المتعلم، وكنت قد أحسست بصعوبة في دراسة الصفة المشبهة باسم الفاعل قبل أكثر من ثلاثين سنة، وحين درست الصرف في المرحلة الجامعية الأولية، في كتاب «شذا العرف في فن الصرف» للشيخ أحمد الحملاوي (ت١٩٣٢م). وحين قمتُ بتدريس مادة الصرف بعد سنوات في كتاب الشيخ الحملاوي أيضاً وجدت كثيراً من الطلبة يستصعبون الموضوع. وظهرت مؤلفات صرفية حديثة ألَّفها أساتذة جامعيون، أزاحت كتاب الشيخ الحملاوي وحلت مكانه، لكنها لم تنهج نهجاً جديداً في دراسة هذا الموضوع، فظلت الصعوبة قائمة، والشكوى مستمرة.

وأحسب أني وقفتُ على سبب تلك الصعوبة التي تعترض المتعلم وهو يَدْرُسُ الصفة المشبهة في كتب الصرف الحديثة، ووجدت، بعد طول نظر، أن ذلك يرتبط بمنهجية دراسة هذا الموضوع وطريقة عرضه، وقد جرَّبت تدريس الموضوع على أساس خطة تعتمد على ربط الصفة المشبهة باسم الفاعل من جانب، وربطهما بأبواب الفعل الثلاثي المجرد من جانب آخر، ووجدت أن الطلبة كانوا أسرع إلى فهم الموضوع باتباع هذه الخطة التي تستمد جانباً من مقوماتها من المصادر اللغوية العربية القديمة.

وسوف أعرض الموضوع من خلال المباحث الآتية:

١- الاشتقاق والوصف: تعريف وتمهيد.

٢- دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في المصادر اللغوية القديمة.

٣- دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في كتب الصرف المنهجية الحديثة.

٤- مقوّمات الخطة المقترحة لدراسة الموضوع.

وأرجو أن يقدّم هذا البحث شيئاً مفيداً، في طريق السعي إلى صياغة قواعد العربية صياغة عصرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل. وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تكريت

٢٠/٨/٢٠٠٢

المبحث الأول

الاشتقاق والوصف - تعريف وتمهيد

قد يكون مفيداً تحديد المصطلحات التي يقوم عليها البحث، أوْ لَها صلةٌ به، خاصة عندما تتعدد وجهات النظر في معنى المصطلح، أو قد يلتبس معناه على البعض. ووجدت من المناسب الحديث أولاً عن مصطلح الاشتقاق، ومصطلح الوصف، اللذين ينعقد عنوان البحث عليهما.

أولاً: مصطلح الاشتقاق:

توصف اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، في مقابل لغات أُخرى يطلق عليها اللغات الإلصاقية[1]، وتشارك العربيةَ لغاتٌ أخرى في هذه الخاصة، فقد لاحظ الدارسون أن مجموعة اللغات التي يطلق عليها اللغات الجَزَرِيَّة (أو السامية) تقوم الصيغ فيها على نظام الجذور، وهي في معظمها من ثلاثة حروف، وهذه الحروف تعبر عن المعنى الأساسي للكلمة، وتقوم الحركات أو حروف الزيادة بتحديد المعنى الدقيق للكلمة[2].

وكلمة (الاشتقاق) مصدر الفعل (اشتقَّ)، وهو افتعل من الثلاثي شَقَّ، والشَّق: الفَصْل، أو الصدع، ومنه اشتقاقُ الحرف من الحرف: أخذُه منه[3].

ويرى ابن السراج أن الاشتقاق يتحقق من خلال أمرين:

---

(١) ينظر: عبده الراجحي: التطبيق الصرفي ص٧٥.

(٢) ينظر: بروكلمان: فقه اللغات السامية ص١٤، والسيد يعقوب بكر: دراسات في فقه اللغة العربية ص٩٠.

(٣) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١١/٤٨ (شقق).

الأول: اشتراك الكلمتين في الحروف الثلاثة الأصلية: الفاء والعين واللام.

والآخر: اشتراكهما في المعنى[1].

وقد صاغ النحويون تعريف الاشتقاق بقولهم: «الاشتقاق أَخْذُ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادةً أصلية، وهيئةَ تركيب لها، ليُدلَّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضارِبٍ من ضَرَبَ، وحَذِرٍ من حَذِرَ»[2].

وذكر ابن عصفور أن أكثر النحويين يُعَرِّفون الاشتقاق[3] بأنه: إنشاء فرعٍ عن أصلٍ يدل عليه[4]. ويقوم هذا التعريف على فكرة أن بعض الكلمات تكون أصلاً للمشتقات، لكن ابن عصفور لم يجد هذا التعريف وافياً، لأنه قد يقال: هذا اللفظ مشتق من هذا، من غير أن يكون أحدهما مُنشأً من الآخر، وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحداً، ومعنياهما متقاربين[5].

وذهب ابن عصفور إلى أن التعريف الجامع للاشتقاق هو: «عقدُ تصاريفِ تركيبٍ من تراكيبِ الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين، وذلك نحو رَدِّكَ ضارباً وضرّاباً وضروباً ومضراباً إلى معنى واحد، وهو: الضرب، إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدَّه النحويون به من أنه: إنشاء فرع من أصل يدل عليه. وأما المشتق فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل، لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنك تشتق الفرع لتخرج منه الأصل، وكأن الأصل مدفون فيه، والمشتق منه هو الأصل.

---

(١) ينظر: الاشتقاق ص٣٢.

(٢) السيوطي: المزهر ١/٣٤٦.

(٣) المقصود هنا ما يسمى بالاشتقاق الأصغر، وهو غير الاشتقاق الأكبر الذي يقوم على تقليب الأصول الثلاثة للكلمة، وهو ما يقال به ابن جني خاصة (ينظر: كتاب الخصائص ٢/١٣٥).

(٤) الممتع ١/٤١.

(٥) الممتع ١/٤٢.

«فإن قيل: فكيف يصح أن يقال في الفرع إنه مشتق من الأصل، أي مأخوذ منه - والأصل لا ينفصل منه الفرع؟ فالجواب أن ذلك يصح على جهة الاستعارة والمجاز. وذلك أنه لما كان لفظ الفرع مبنياً من حروف الأصل، وكان معنى الأصل موجوداً فيه، صار لذلك كأنه جزء من الأصل، وإن كان الأصل لم يَنْقُصْ منه شيءٌ»[1].

يرى ابن عصفور أن القول بأن هذا اللفظ مشتق من هذا اللفظ على طريق المجاز وعلى جهة الاستعارة، وأنه قد يقال: هذا اللفظ مشتق من هذا، وإن لم يكن مأخوذاً منه[2].

ويبدو لي أن ابن عصفور لا يرى مسوغاً للجدل الدائر بين النحويين حول أصل المشتقات، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[3]. ويقترب ابن عصفور بذلك من مذهب عدد من اللغويين المحدثين الذين يرفضون فكرة الأصل والفرع بين الكلمات، ويرون «أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في معنى معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع... والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة، فأنت إذا نظرت إلى: ضَرَبَ، وضارَبَ، ومضروب ومَضرِب، ومُضارِب، وضَرْب، وما تفرع من ذلك، رأيت أنها جميعاً تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها... فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرع منها الكلمات»[4].

وإذا أخذنا بوجهة النظر القائلة بأن أصل المشتقات هو الجذر الثلاثي، الذي يقابل فاء الكلمة وعينها ولامها، كان المصدر من المشتقات كما أن الفعل

---

(1) الممتع ١/ ٤٤.

(2) الممتع ١/ ٤٣.

(3) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف ١/ ١٤٤.

(4) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص١٨١-١٨٢.

الماضي المجرد من المشتقات أيضاً. وتكون الأسماء المتصلة بالأفعال من جهة الاشتقاق ثمانية، وهي المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة[1]. وقد قالوا: «ويشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر... واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة»[2].

والذي يعنينا من هذه المشتقات ما له تَعلُّقٌ بالوصفِ، وهو ما نحاول الحديث عنه في الفقرة الآتية.

ثانياً: مصطلح الوصف:

الوَصْفُ مصدرُ الفعلِ وَصَفَ، والصِّفَةُ مثل الوصف، إلا أن فاء الكلمة قد حذفت منها، قال ابن منظور: «وَصَفَ الشيءَ لهُ وعليه وصفاً وصِفةً: حلّاه»[3]. فيكون مثل مصدر الفعل وَعَدَ، فيقال منه: الوَعْد، والعِدَة.

والنَّعْتُ لغةً يرادف الوصف، قال ابن منظور: «النعتُ وَصْفُكَ الشيءَ تنعتُه بما فيه، وتبالغ في وصفه... نَعَتَهُ يَنْعَتُه نعتاً: وَصَفَهُ»[4].

وذكر الخليل أن النعت يكون في الحُسْنِ، والوصف يكون في الحَسَنِ والقبيح، فقال: «النعتُ وصف الشيء بما فيه إلى الحسن مذهبه، إلا أن يتكلف متكلف فيقول: هذا نعت سوء»[5]. وأعاد ابن الأثير صياغة كلام الخليل بقوله: «النعت: وصف الشيء بما فيه من حُسْنٍ، ولا يُقال في القبيح، إلا أن يتكلف

---

(1) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٤٣.

(2) الحملاوي: شذا العرف ص٦٨.

(3) لسان العرب ١١/ ٢٧٢ (وصف).

(4) لسان العرب ٢/ ٤٠٥ (نعت).

(5) العين ٢/ ٧٢. وينظر: ابن فارس: الصاحبي ص٩٨.

متكلف فيقول: نعت سوء، والصوف يقال في الحَسَن والقبيح»[1].

أما في الاصطلاح فقد ذكر ابن يعيش أن الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية نحو: طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج[2]. ونقل السيوطي عن أبي حيان وهو يتحدث عن النعت قوله: «والتعبير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة»[3].

وما قاله أبو حيان قد ينطبق على ما أستخدمه علماء العربية الأوائل، فقد تصفحت «معاني القرآن» للفراء، وهو شيخ الكوفيين، فوجدته يستخدم مصطلح (النعت) وقد يستخدم مصطلح (الصفة) ولكنه يستخدمه بمعنى أقرب ما يكون إلى المعنى اللغوي للكلمة[4]. وكذلك فعل ابن المؤدب في «دقائق التصريف»، وهو كوفي النزعة[5]. أما سيبويه شيخ البصريين فهو يستخدم مصطلح الصفة والصفات[6]. كما يستخدم مصطلح النعت[7].

وقال ابن الحاجب: «تطلق الصفة باعتبارين: عام وخاص:

والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعاً أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ، أو الحال، في نحو: زيدٌ قائمٌ، وجاءني زيدٌ راكباً، إذ يقال: هما وصفان.

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٥/٧٩.

(٢) شرح المفصل ٣/٤٧.

(٣) همع الهوامع ٢/١١٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/١٠٥، ٣٣٠، ٤١٠ و٢/١٠٧ و٣/٢٠، ٢١٨، ٢٦٥.

(٥) ينظر: دقائق التصريف ص٦٥، ٨٦، ٩٠.

(٦) الكتاب ١/٢٤٢.

(٧) الكتاب ١/٢١-٢٢ و١/٤٢١-٤٣٧.

ونعني بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ»[1].

وعلى الرغم من هذا التداخل في استخدام هذين المصطلحين، فإن علماء العربية في العصور اللاحقة مالوا إلى استخدام مصطلح النعت في الدراسة النحوية للدلالة على نوع من التوابع، وهو ما عبر عنه ابن الحاجب بالمعنى الخاص. وإلى استخدام مصطلح (الوصف) و(الصفة) في الدراسة الصرفية للدلالة على كل اسم فيه معنى الوصفية بغض النظر عن موقعها الإعرابي، وهو ما عبَّر عنه ابن الحاجب بالمعنى العام.

وسوف أستخدم مصطلح (الوصف والصفة) في هذا البحث لأنه في مجال الدراسة الصرفية، على أن (الصفة) مصدر في الأصل بمعنى الوصف، لكن قد تستخدم اسماً لما قام بالذات من وصف.

ومَيَّزَ ابن يعيش بين الصفة وغيرها من الأسماء بقوله: «والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذاتٍ وصفة، نحو: أسود مثلاً، فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد، إلا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية، ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه، فهو من خارج، وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد، وهو ذات المسمى»[2].

والأسماء التي ينطبق عليها تعريف الصفة من المشتقات هي: اسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأسم المفعول، واسم التفضيل[3]. والذي يعنينا الحديث عنه في هذا البحث هو اسم الفاعل والصفة المشبهة، لاستكشاف العلاقة الاشتقاقية

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٤١/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٠١/١.

(٢) شرح المفصل ٢٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٤٨/١.

بينهما، وأوجه التشابه والاختلاف في الناحية الدلالية بينهما، بعد عرض جهود علماء العربية السابقين، وجهود المؤلفين لكتب الصرف المنهجية من المحدثين، في دراستهم لهذا الموضوع.

المبحث الثاني

دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة

في المصادر اللغوية القديمة

نَحَتِ المصادر اللغوية العربية القديمة في دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل منحى لم تحافظ عليه المصادر المتأخرة أو الحديثة، ووجدتُ أن عرض منهج المتقدمين في دراسة هذا الموضوع يساعد في تقويم ما جاء في كتب الصرف المنهجية الحديثة عنه، كما أنه يمكن أن يسهم في اختيار المنهج الأفضل لدراسة الموضوع.

وقد يصعب على الدارس في مثل هذا البحث استخلاص خطة واضحة لدراسة الموضوع في كتاب سيبويه أو في المقتضب للمبرد، لحاجة ذلك إلى مجال واسع للتحليل والمناقشة، ولكن الناظر في الكتابين لن يخفى عليه فيهما أمران:

الأول: معالجة الموضوع على مستويين: الأول: صرفي يُعْنَى بطريقة صياغة كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة، والثاني: نحوي يعنى بوظيفتهما في التركيب، أو بطريقة عملهما في الجملة[1].

والآخر: النظر إلى كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة به على أنهما شيءٌ واحد من ناحية التصنيف الصرفي، حتى إننا نلاحظ تسمية أمثلة الصفة المشبهة بمصطلح اسم الفاعل، وكأن مصطلح (الصفة المشبهة باسم الفاعل) يشير إلى عملها النحوي لا صياغتها العرفية.

وقد صرَّح المبرد بذلك وهو يتحدث عن أبواب الفعل الثلاثي، فقال: «هذا

---

(١) ينظر: فهارس كتاب سيبويه (ج٥) ص٢٥٢ و٣١٧، والمبرد: المقتضب ٤/ ٨٠- ٨٣.

باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال، وما يلحقها من الزيادة للمبالغة: اعلم أن الاسم على (فَعَلَ): فاعِلٌ، نحو: ضربَ فهو ضارب، وشَتَمَ فهو شاتم، وكذلك (فَعِل) نحو: عَلِمَ فهو عالم، وشرب فهو شارب، فإن أردت أن تكثر الفعل كان التكثير أبنية، فمن ذلك فَعَّال... فأما ما كان على (فعيل) نحو: رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً، وذلك أن فعيلاً إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى...»[1].

وقد اتضحت معالم تلك الخطة لدراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في القرن الرابع، على يد ابن السراج والزجاجي، فقد عقد ابن السراج باباً للأسماء التي تعمل عمل الفعل، جعله في فصلين: الأول: عن عمل اسم الفاعل واسم المفعول، والثاني: عن صفة الصفة المشبهة[2]. ثم عقد باباً لصياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة به[3]، وفَعَل الزجاجيُّ ذلك أيضاً، فعقد باباً للعمل النحوي[4]، وباباً للاشتقاق الصرفي، لعل من المفيد أن ننقل هنا بعض ما جاء فيه لأنه يكشف عن المنهج الذي نتحدث عنه بشكل واضح. قال الزجاجي: «باب أسماء الفاعلين والمفعولين: إذا كان الفعل على (فَعَلَ: يفعُل) فاسم الفاعل منه على (فاعل) والمفعول منه على (مفعول)... وما كان على (فَعُلَ) بضم العين فاسم الفاعل منه (فعيل) نحو: ظَرُفَ فهو ظريف، وشرف فهو شريف، ولا يبنى منه (مفعول) لأنه لا يتعدى إلى مفعول. وما كان (فَعِلَ) بكسر العين غير متعدٍّ فاسم الفاعل منه يكون على (فَعِلٍ وأَفْعَلَ)...»[5].

واستقر الحال في المصادر القديمة على دراسة كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة على مستويين: نحوي وصرفي، لكن تناولهما في المستوى الصرفي كان

---

(١) المقتضب ٢/١١٣-١١٤.

(٢) الأصول ١/١٣٠.

(٣) الأصول ٣/٨٥-٩٩.

(٤) كتاب الجمل ص٨٤-٩٨.

(٥) كتاب الجمل ص٣٠٠.

يتم في باب واحد، وفي المستوى النحوي كان موضوع اسم المفعول يفصل بينهما غالباً، لأن الصفة المشبهة أقرب إلى موضوع اسم الفاعل من ناحية الصياغة الصرفية والدلالة المعنوية، واسم المفعول أقرب إلى اسم الفاعل من ناحية الوظيفة النحوية وقوة العمل في الجملة. يقول ابن يعيش: «واعلم أن الصفات على ثلاث مراتب: صفة بالجاري[1] كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفة مشبهة باسم الفاعل، فهي دونها في المنزلة، لأن المشبّه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه، ثم المشبهة بالمشبهة، وهي المرتبة الثالثة»[2].

وكان علماء العربية قد ناقشوا مسألة لها علاقة باستخدام مصطلح (اسم الفاعل) للدلالة على ما صار يطلق عليه (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وهي هل كانت تسمية اسم الفاعل متأتية من صيغة (فاعِل) أو من دلالتها المعنوية؟

فذهب ابن الحاجب إلى أن التسمية جاءت من صيغة (فاعِل) فقال: «وبه سُمِّيَ، أي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي. لكثرة الثلاثي، فجعلوا أصل الباب له، فلم يقولوا: اسم المُفْعِلِ ولا المستَفْعِلِ»[3]. لكن الرضي خالف ابن الحاجب في ذلك، فقال: «وفيما قال نظرٌ، لأنه لس القصد بقولهم: اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل، بل المراد اسم ما فعل الشيء، ولم يأت المُفعِل والمُنفعِل والمُتفعِّل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المُفْعِل...»[4].

ويترجح عندي ما ذهب إليه الرضي، لأنه يتناسب مع استخدام مصطلح (اسم الفاعل) عند المتقدمين للدلالة على الصفة المشبهة، فالرضي يرى أن التسمية متأتية من الدلالة المعنوية للكلمة وليس من الصيغة اللفظية، فالاسم المرفوع في

---

(١) لعله يريد: صفة مشبهة بالفعل الجاري مجرى الاسم، وهو الفعل المضارع.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٨٢.

(٣) شرح الكافية ٢/ ١٩٨.

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٩٨-١٩٩.

الجمل الآتية يسمى فاعلاً بغض النظر عن صيغة الفعل من حيث التجرد والزيادة، أو التعدي واللزوم: ضَرَب زيدٌ، وانطلقَ عمرو، وأجتهد عليٌّ، وحَزِنَ خالدٌ، ووَصْفُ الفاعل من هذه الأفعال يكون على: ضارب، ومنطلق، ومجتهد، وحزين، وهذه الصفات تسمى كلها على رأي المتقدمين (اسم فاعل) لأنها تصف مَنْ قام بالفعل. وليس الأمر على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الوصف الذي يستحق مصطلح اسم الفاعل هو (ضارب) فقط لأنه على زنة (فاعل) وأن كلاًّ من (منطلق) و(مجتهد) يسميان اسم فاعل إلحاقاً لهما بكلمة (ضارب) لاشتراكهما في الدلالة على من قام بالفعل. أما كلمة (حزين) فيجب أن تسمى على ما ذهب إليه بالصفة المشبهة باسم الفاعل.

ويظهر من هذا العرض أن منهج علماء العربية المتقدمين في دراسة موضوع اسم الفاعل والصفة المشبهة يتلخص في الأمور الآتية:

١- دراسة الموضوع على مستويين منفصلين: صرفي ونحوي، وكان ترتيب الموضوعات في المستوى الصرفي على هذا النحو: اسم الفاعل - الصفة المشبهة - اسم المفعول، بينما كان ترتيب هذه الموضوعات في المستوى النحوي هكذا: اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة، على اعتبار أن الصفة المشبهة أقرب إلى اسم الفاعل من الناحية الصرفية، بينما يكون اسم المفعول أقرب إلى اسم الفاعل من الناحية النحوية.

٢- اعتبار الصفة المشبهة من الناحية الصرفية نوعاً من اسم الفاعل، ولهذا أطلقوا عليها مصطلح (اسم الفاعل)، وأحسب أن مصطلح (الصفة المشبهة باسم الفاعل) يختص بالعمل النحوي في الأصل، وإن استخدم بعد ذلك في الدراسة الصرفية، لا بل صار هو المصطلح الدال على هذا النوع من الأسماء في كتب الصرف المتأخرة والحديثة.

٣- الربط بين صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة والأفعال التي تشتق منها، وربطها بمصادرها أيضاً، على نحو ما ورد في كتاب سيبويه في باب (بناء الأفعال

التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها) فمما قاله: «وأما كل عمل لم يتعدَّ إلى منصوب فإنه يكون فِعْلُهُ على ما ذكرنا في الذي يتعدّى، ويكون الاسم فاعلاً، والمصدر مفعولاً، وذلك نحو: قعد قُعُوداً فهو قاعد، وجلس جلوساً فهو جالس...»[1]، وقال أيضاً: «وقد بنوا أشياء على فَعِلَ يفعَلُ فَعَلاً وهو فَعِلٌ، لتقاربها في المعنى، وذاك ما تعذّر عليك ولم يَسْهُلْ. وذلك: عَسِرَ يعسَرُ عَسَراً، وهو عَسِرٌ، وشَكِسَ يشكَس شَكَساً، وهو شَكِسٌ...»[2].

ويمكن أن ندرك مقدار الترابط بين هذه الموضوعات لدى علماء العربية المتقدمين من خلال العنوان الذي استخدمه ابن السراج وهو: (هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين) وعرض فيه أوزان الأفعال ومصادرها وأوزان الصفات التي تشتق منها على صعيد واحد[3]، لأنهم كانوا يدركون أن هذه الطائفة من الكلمات تشكل منظومة لغوية واحدة يكمل بعضها بعضاً.

---

(١) الكتاب ٤/ ٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٢١.

(٣) الأصول ٣/ ٨٥ وما بعدها.

المبحث الثالث

دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة

في كتب الصرف المنهجية

نشطت حركة التأليف في علوم اللغة العربية بتوسع التعليم الجامعي في البلدان العربية، وكان علم الصرف أحد العلوم التي استأثرت بقسط كبير من جهد الدارسين، فظهرت خلال قرن من الزمان عشرات الكتب المخصصة لتدريس الموضوعات الصرفية لطلبة أقسام اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الجامعية[1].

---

(١) بين يديّ عشرون كتاباً في علم الصرف، أكثرها تناول موضوعات الصرف عامة، وبعضها تناول جزءاً من تلك الموضوعات، وهي متعددة المناهج، وأرجو أن يتاح لي الحديث عن ذلك في بحث (علم الصرف بين المعيارية والوصفية)، الذي أعمل الآن في تهيئة مادته، وهذه أسماء تلك الكتب:

- كتب مؤلفة في مصر:

١- شذا العرف في فن الصرف - الحملاوي (١٣١١هـ).

٢- تهذيب التوضيح - المراغي وزميله (١٣٢٩هـ).

٣- دراسات في علم الصرف - د. عبد الله درويش (١٩٦٢م).

٤- في علم الصرف - د. أمين علي السيد (١٩٧٠م).

٥- تصريف الفعل - د. أمين علي السيد (١٩٧٣م).

٦- التطبيق الصرفي - د. عبده الراجحي (١٩٧٣م).

٧- في تصريف الأسماء - د. عبد الرحمن شاهين (١٩٧٣م).

٨- نظرة وصفية في تصريف الأفعال - د. محمد أبو الفتوح شريف (١٩٧٧م).

٩- المنهج الصوتي للبنية العربية - د. عبد الصبور شاهين (١٩٨٠م).

١٠- الوسيط في علم الصرف - د. مصطفى السنجرجي (ورد ذكره في المصدر رقم=

وجاءت دراسة موضوع الصفة المشبهة في هذه الكتب منفصلة عن دراسة اسم الفاعل، فقد اتبع مؤلفوها المنهج النحوي في دراسة هذين الموضوعين، وجاء ترتيب الموضوعات فيها على هذا النحو: اسم الفاعل (ومعه صيغ المبالغة)، ثم اسم المفعول، ثم الصفة المشبهة باسم الفاعل[1]. ولا شك في أن هذا المنهج سوف يحرم الطالب من إدراك حقيقة العلاقة الاشتقاقية بين الموضوعين.

ولم تربط تلك الكتب بين صوغ الصفة المشبهة وبنية الفعل الذي تشتق منه أو ترتبط به، على نحو ما فعل علماء العربية الأوائل، فجاءت الإشارة إلى أوزان الفعل موجزة، وغير وافية، واعتنت بدلاً من ذلك بحشد أوزان الصفة المشبهة الشائعة منها والنادرة، وهذا أمر مطلوب وضروري، ولكنه لم يوضع في الإطار الذي يسهل على الطالب فهمه.

وتأثرت جميع كتب الصرف المنهجية بطريقة الشيخ أحمد الحملاوي - رحمه

= ٨).

- كتب مؤلفة في العراق:

١- عمدة الصرف - كمال إبراهيم ط٢ (١٩٥٧م).

٢- أوزان الفعل - د. هاشم طه شلاش (١٩٧١م).

٣- معاني الأبنية في العربية - د. فاضل صالح السامرائي (١٩٨١م).

٤- الصرف الواضح - عبد الجبار علوان النايلة (١٩٨٨م).

٥- المهذب في علم التصريف - د. هاشم طه شلاش وزميلاه (١٩٨٩م).

٦- الصرف الوافي - د. هادي نهر (١٩٨٩م).

٧- محاضرات في علم الصرف - د. علي جابر وزميله (١٩٨٩م).

٨- الصرف - د. حاتم صالح الضامن (١٩٩١).

وكَتَبَ د. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (١٩٧٣م تونس).

وكَتَبَ د. محمد خير الحلواني: الواضح في النحو والصرف (ط٢ سوريا ١٩٧٨م).

(١) أستثني منها كتاب التطبيق الصرفي للدكتور عبد الراجحي الذي درس فيه الصفة المشبهة بعد اسم الفاعل وصيغ المبالغة (ينظر: ص٧٥-٨١).

الله – في دراسة الموضوع .وفي تفصيلاته، في كتابه «شذا العرف في فن الصرف» وهو أول كتاب منهجي في العصر الحديث، ولعل من المفيد إيراد ما ذكره الحملاوي عن الصفة المشبهة وموازنة ما ورد في الكتب المنهجية الأخرى به، للوقوف على مقدار ما أضافته إلى دراسة الموضوع، قال الشيخ الحملاوي:

«اسم الفاعل: هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعل... ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه...

اسم المفعول: هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل. وهو من الثلاثي على زنة مفعول...

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

هي لفظ مصوغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت. ويغلب بناؤها من لازم باب فرِح، ومن باب شرف، ومن غير الغالب نحو: سيِّد وميِّت، من ساد يسود ومات يموت، وشيخ من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً، اثنان مختصان بباب فَرِحَ،... وأربعة مختصة بباب شرف،... وستة مشتركة بين البابين...»[1].

ويستند تعريف اسم الفاعل والصفة المشبهة عند الحملاوي إلى ما ورد في المصادر القديمة، فقد كان ابن الحاجب قد عرّفهما بقوله: «اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به، بمعنى الحدوث»[2]. و«الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت»[3].

وعرّفهما الفاكهي بقوله: «اسم الفاعل ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به

---

(١) شذا العرف ص٧٥-٧٨، وينظر: المراغي: تهذيب التوضيح ص٨٦-٩٠.

(٢) شرح الكافية ٢/١٩٨، وينظر: الجرجاني: التعريفات ص٢١.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٠٥، وينظر: الجرجاني: التعريفات ص٧٦.

على معنى الحدوث» و«الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم مقصود بثبوت معناه»[1].

ولم يخرج مَن جاء بعد الحملاوي عن منهجه في التعريف والتفصيل، على نحو ما أشرتُ، وليس من الضروري تتبع كل ما جاء في كتب الصرف المنهجية في هذا المجال، فقد يكفي إيراد مثال أو مثالين من تلك الكتب، وذلك للتشابه الكبير في عرض الموضوع فيها.

والمثال الأول: ما ورد في كتاب «المنهج الصوتي للبنية العربية» للدكتور عبد الصبور شاهين: «اسم الفاعل: وهو وصف يؤخذ من مضارع مبني للفاعل، للدلالة على من أحدث الفعل، أو قام به الفعل»[2]. و«الصفة المشبهة، وهي وصف يؤخذ من فعل لازم للدلالة على الثبوت»[3].

والمثال الثاني: ما ورد في كتاب «الصرف الوافي» للدكتور هادي نهر «اسم الفاعل: كلمة مشتقة للدلالة على من وقع منه الفعل أو قام به، فكاتب اشتقت من مصدر المبني للفاعل (الكتابة) للدلالة على من وقع عليه هذا الحدث»[4]. و«الصفة المشبهة: لفظ مشتق يصاغ من الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت والدوام»[5].

وهناك عناصر مشتركة في تعريف اسم الفاعل والصفة المشبهة، تتمثل في أنهما اسمان (وصفان) مشتقان، وأنهما يدلان على من أسند إليه الفعل، لكن اسم الفاعل مشتق من مصدر الفعل المبني للفاعل، أو من الفعل مباشرة، والصفة المشبهة مشتقة من مصدر الفعل اللازم، أو من الفعل اللازم مباشرة، حسب

---

(١) شرح الحدود النحوية ص٩٠ و٩٢.

(٢) المنهج الصوتي ص١١٤.

(٣) المنهج الصوتي ص١١٧.

(٤) الصرف الوافي ص٨٥.

(٥) الصرف الوافي ص١٠٤.

تعبير المصادر اللغوية العربية القديمة وأكثر المصادر الحديثة.

ولعل أهم قضية يذكرها الصرفيون القدماء والمحدثون للتفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في دلالة اسم الفاعل على الحدوث، ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت، لكن هذا الفرق الذي جعله الصرفيون المحدثون فيصلاً ليس موضع اتفاق، وأول ما يعترضه هو ما أجمعوا عليه من كون الفعل يدل على الحدوث والاسم المشتق يدل على الثبوت[1]، فكيف يصار بعد ذلك إلى وصف اسم الفاعل بأنه يدل على التجدد والحدوث؟!

قال الرضي: «والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى (حَسَنٍ) في الوضع إلا ذو حُسْنٍ، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحُسْن، لكن لمَّا أُطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يَجُزْ نَفْيُهُ في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بد من وقوعه في زمان - كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة تخصصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسناً، فقبح، أو سيصير حسناً، أو هو الآن حَسَنٌ فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً»[2].

وقال أبو حيان: «واختلفوا في زمان هذه الصفة المشبهة، فذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها تكون أبداً بمعنى الماضي، وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنه لا يكون بمعنى الماضي، وسواء رفعت أم نصبت، بل تفيد الاتصال في الحال، لا تفيد مُضِياً ولا استقبالاً، وهو اختيار الأستاذ أبي علي [الشلوبين]،

---

(١) ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية ص٩-١٧، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٥م.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٠٥.

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة»[1].

ويمكن أن نذكر الملاحظات الآتية حول دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة به في كتب الصرف المنهجية:

١- الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بموضوع اسم المفعول، وهو ما يشعر القارىء بأنْ لا علاقة بينهما، وهو منهج يصلح للدراسة النحوية، لكنه غير كاف في الدراسة الصرفية.

٢- ربط اسم الفاعل بالفعل المبني للفاعل، والصفة المشبهة بالفعل اللازم، غير كاف في توضيح حقيقة العلاقة بين هاتين الصفتين والأفعال التي ترتبط بهما أو تشتق منهما.

٣- القول بأن الفرق الرئيس بين أسم الفاعل والصفة المشبهة به هو دلالته على الحدوث ودلالتها على الثبوت، تقوم في سبيله عوائق تشير إلى أن دلالة كل منهما على الأمرين نسبية، والغالب فيهما الثبوت.

٤- لم يقف الصرفيون المحدثون طويلاً عند طريقة اشتقاق كل منهما، واكتفوا بالقول بأن صياغة اسم الفاعل قياسية، وأن صياغة الصفة المشبهة سماعية. ولم يحاولوا الإجابة عن التساؤل حول سبب اختلاف طريقة صياغتهما، وكلٌّ منهما وصف مشتق للدلالة على من أُسند إليه الفعل.

وسوف أُحاول تقديم منهج لدراسة الموضوع يتفادى ما يؤخذ على ما ورد في كتب الصرف المنهجية، ولكنه لا يقطع العلائق بجهود علماء العربية الأوائل، وذلك بإعادة قراءة ما كتبوه، وصياغته بأسلوب يجمع بين الدقة العلمية، وسهولة العبارة، ووضوح الفكرة.

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٤٢.

المبحث الرابع

مُقَوِّماتُ الخِطَّةِ المقترحةِ لدراسة الموضوع

لا يعني اقتراحي خِطَّةً لدراسة موضوع الصفة المشبهة أن معالجة كتب الصرف المنهجية للموضوع خطأ، أو أنها ليست ذات فائدة، ولكني أجد أنه يمكن اتباع خطة تتوافق مع وظيفة كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة، ومع طريقة اشتقاقهما، وتكون أكثر وضوحاً وأقرب متناولاً للمتعلمين. وهذه أهم مقوِّمات تلك الخطة:

١- تقديم موضوع دراسة الصفة المشبهة على موضوع اسم المفعول، على نحو ما فعل الدكتور عبده الراجحي في «التطبيق الصرفي»[1]، لكن هذا التقديم وحده غير كافٍ في نظري، فالأمر يحتاج إلى دمج دراسة الصفة المشبهة بموضوع اسم الفاعل. وجعلهما تحت عنوان واحد هو (اشتقاق الوصف) أو يمكن الاحتفاظ بمصطلح (اسم الفاعل) على اعتبار أن الصفة المشبهة اسم فاعل لكنه جاء على أوزان متعددة، وهذا أمر سبق إلى تقريره عدد من علماء العربية المتقدمين، ودعا إليه بعض المحدثين[2].

٢- ربط اشتقاق الوصف (اسم الفاعل والصفة المشبهة) بأوزان الأفعال الثلاثية الستة، من غير أن يقال إنهما مشتقان من الفعل أو من مصدر الفعل، لأننا نميل إلى الأخذ بالرأي القائل: إن المشتقات ترتبط بالجذر الثلاثي للمادة اللغوية، ويمكن اكتشاف أوزان الصفة المشبهة من خلال أمثلة الأفعال الثلاثية. ويمكن

---

(١) التطبيق الصرفي ص٧٩.

(٢) هو الدكتور محمد حسن عواد، الذي ألمح إلى ذلك في مقدمة تحقيق: رسالة في اسم الفاعل للعبادي ص٢٠.

الآن صرف النظر عن الأفعال المزيدة، لأنها ليست أصلاً في اشتقاق الصفة المشبهة.

٣- البحث عن عوامل أُخرى لتفسير افتراق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في طريقة صياغتها وتعدد أوزانها، غير القول بأنها تشتق من الفعل اللازم للدلالة على من قام بالفعل على سبيل الثبوت، وسوف نحاول استكشاف تلك العوامل بعد أن نعرض خلاصة تستند إلى الخطة التي نتحدث عنها لدراسة الموضوع يمكن أن يقاس عليها(١).

اشتقاق الوصف في العربية

إذا كان الفعل على وزن (فعَل: يفعُل) نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، فالوصف منه على وزن فاعِل، فتقول: ناصِرٌ.

وكذلك إذا كان الفعل على وزن (فعَل: يَفْعِلُ أو فَعَل: يفْعَل) فالوصف منه على وزن فاعِل. نحو: ضرَبَ ضارب، وذهَبَ ذاهب.

وإذا كان الفعل على وزن (فَعِلَ: يفعَل) فإن منه ما يكون الوصف فيه على (فاعل) نحو: عَلِمَ عالم، ومنه ما يكون على أوزان شتى، مثل: حَزِن فهو حزين، وفرِح فهو فرِحٌ، وعطِش فهو عطشان، وعَوِرَ فهو أعور، وغير ذلك.

وإذا كان الفعل على وزن (فَعُل: يفعُل) فالوصف منه على أوزان متعددة، وأكثره على وزن (فعِيل)، نحو: شَرُف فهو شريف، وكرُمَ فهو كريم، وحَسُنَ فهو حَسَنٌ، وشَجُعَ فهو شجاع، وجَبُنَ فهو جَبان، وغير ذلك.

وإذا كان الفعل على وزن (فَعِلَ: يَفْعِلُ) فالوصف منه على فاعل، نحو: وَثِق واثق، ورث وَارث، ومِق وامق.

وهناك تفصيلات أُخرى حول هذه الصيغ، وحول اشتقاق الوصف من غير

---

(١) ينظر: الزجاجي: كتاب الجمل ص٣٠٠، وابن المؤدب: دقائق التصريف ص٦٥ وما بعدها، والرضي: شرح الوافية ١/١٤٣ وما بعدها.

الثلاثي، لا يلزم الوقوف عندها هنا، لأننا بصدد توضيح الفكرة، وليس بصدد تتبع الصيغ وحصرها، بمطردها وشاذها، علماً أن اشتقاق الوصف من غير الثلاثي يأتي على نسق واحد، وهو موضع اتفاق الدارسين.

وإذا كانت الصفة المشبهة بهذا المكان من اسم الفاعل، فما الذي جعلها تفترق عنه في الاشتقاق والصياغة، فأوزان اسم الفاعل قياسية، بينما أوزان الصفة المشبهة بشكل عام سماعية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي وجود فوارق بينهما كانت السبب وراء هذه الظاهرة. فما هي تلك الفوارق، وكيف أدَّت إلى تلك النتيجة؟

يشير الصرفيون إلى أن اسم الفاعل يُشْتَقُّ من الفعل المتعدي والفعل اللازم، والصفة المشبهة تشتق من الفعل اللازم، ويبدو لي أن هذه الملاحظة غير كافية لتفسير تلك الظاهرة، كما أن القول بأن أسم الفاعل يدل على الحدوث وأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت غير كافٍ لتفسير ذلك، لأن هذه النقطة موضع اختلاف بين الصرفيين، على نحو ما أشرنا من قبل. ولا يمكن أن تكون وظيفتهما الدلالية سبباً لذلك، لأن كلاًّ منهما وَصْفٌ لمن أُسند إليه الفعل. ومن هنا يبقى التساؤل قائماً عن سبب ذلك.

وقد يكون السبب هو طبيعة الفعل وعلاقة الفاعل به، فقد وجدتُ علماء العربية منذ سيبويه يتحدثون عن فعلٍ فيه عَمَلٌ، وفعل ليس فيه عَمَلٌ، وعن فاعل حقيقيٌ وفاعل غير حقيقي، فإذا كان الفعل فيه عملٌ وكان الفاعل حقيقياً جاء الوصف على وزن (فاعل) وإن كان الفعل ليس فيه عمل، وكان الفاعل غير حقيقي فإن الوصف لا يستحق هذه الصيغة المشعرة بقوة الفعل، ومن ثم جاء على أوزان أُخرى.

وذكر سيبويه الأفعال التي هي عمل، والأفعال التي ليست بعمل، كما ذكر الصفات التي هي عمل والصفات التي ليس فيها عمل، فمثال ما هو عمل من المتعدي: ضَرَب وضارب، ومثال ما هو عمل من اللازم: ذهب وذاهب، ومثال

ما هو ليس بعمل: كَرُمَ وكريم، وحَسُنَ وحَسَنٌ[1]. وأخذ ابن السراج هذه الفكرة عن سيبويه، وأشار إلى أن ما كان من الأفعال التي هي عمل، وكان متعدياً فإن الوصف منه على (فاعِل)، وأن ما كان من الأفعال غير متعد فهو ينقسم قسمين: عملٌ وغير عمل، وذكر أن ما كان عملاً غَيْرَ متعدٍّ فالوصف منه على (فاعل) أيضاً، وما كان غير عمل فالوصف منه لا يأتي على (فاعل)، وإنما يجيء على أوزان أخرى[2].

واستخدم بعض النحويين بعد سيبويه مصطلح (العلاج) مكان العمل، وهو وارد في كتاب سيبويه أيضاً حيث قال: «ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو الآخذ[3] واللازم والمخالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يرونه، نحو الضارب والكاسر...»[4]. قال عبد القاهر الجرجاني: «اعلم أن العلاج ما كان من أفعال الجوارح، نحو: الذهاب والقيام والقعود والضرب والكسر، وما أشبهه ربما يكون له كلفة على الجوارح، وغير العلاج ما لم يكن من فعل الجوارح»[5].

ويترتب على ذلك التقسيم للأفعال تقسيم الفاعل إلى فاعل في الحقيقة، وغير فاعل في الحقيقة، وإن أُسند إليه الفعل على أوجه الاستعارة[6]، «فالفاعل في عرف النحويين: كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، إذ ليس من شرط الفاعل أن

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٨-٢٤، و٤/٥-٩.

(٢) ينظر: الأصول ١/٨٥-٨٨.

(٣) كذا في الكتاب، ولعله: الآخِر، لأن الآخِذ فيه علاج يرونه.

(٤) الكتاب ٢/٢١.

(٥) المقتصد ٢/٩٤، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٦٢.

(٦) ينظر: المبرد: المقتضب ٣/١٨٨، وابن السراج: الأصول ١/٧٢، والرضي: شرح الكافية ١/٧١.

يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه»[1].

وإذا تأملنا في الأفعال التي يكون الوصف منها على (فاعل) وجدنا أنها من الأفعال التي فيها عمل، سواء كان ذلك العمل علاجاً ظاهراً للعين، أو كان عملاً لا علاج فيه ظاهراً للحواس، ويكون الفاعل فيها فاعلاً حقيقياً، له إرادة في القيام بالفعل، وتصدر منه حركة ظاهرة أو خفية في أدائه. أما الأفعال التي يأتي منها الوصف على صيغ أُخرى على غير (فاعل) فليس فيها عمل لا ظاهر ولا باطن، وتنعدم أو تضعف إرادة الفاعل في أدائها، وليس فيها حركة ظاهرة أو باطنة.

والخلاصة هي أن ما كان من الأفعال له فاعل حقيقي كان الوصف منه على (فاعل)، وما سوى ذلك لا يأخذ الوصفُ فيه هذه الصيغة المعبرة عن قوة تأثير الفاعل في الفعل، لكن لم يأتِ الوصف من هذه الأفعال على صيغة واحدة، بل تعددت بين: فَعْل، وفَعَل، وفعيل، وأفعلَ، وفعلان، وفُعْل، وفُعُل وفُعَال... إلخ ويكثر هذا الوصف في الأفعال الدالة على الغرائز، والطبائع، والحِلى، والعيوب الظاهرة والباطنة، ونحو ذلك[2]، وقد يكون لبعض هذه الأوزان دلالات خاصة[3].

وإذا طَبَّقتَ هذه الفكرة على أبواب الأفعال الستة، ونظرتَ في الوصف منها، وجدتَها صحيحة، فأفعال الأبواب الثلاثة الأُولى كلها أفعال هي عمل سواء كانت متعدية أو لازمة، فجاء الوصف منها على فاعل نحو: نَصَر - ناصر، وقَعَد - قاعد، وضَرَب - ضارب، وهَلَك - هالك، وبَحَث - باحث، وذهَب - ذاهب.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٧٤.

(٢) ينظر: الرضي: شرح الشافية ١/ ٧١-٧٤.

(٣) ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية ص٧٨-١٠٤.

وأفعال الباب الرابع منها ما هو عمل، ومنها ما ليس بعمل، ومن ثم فإن الوصف منها جاء على فاعل، وغير فاعل، بحسب ذلك؛ فمثال ما جاء الوصف منه على (فاعل): حَمِد - حامد، لَعِبَ - لاعب، ومثال ما جاء على أوزان أخرى لأنه ليس عملاً: حَزِن - حزين، وطَرِبَ - طَرِبٌ، وعطِش - عطشان، وعَوِرَ - أعور... إلخ.

أما أفعال الباب الخامس فكلها ليست بعمل، وتكون في الغرائز والطبائع، والخصال التي تكون في الإنسان، وجاء الوصف منها على أوزان غير وزن (فاعل)، نحو: شرُف - شريف، وحَسُن - حَسَنٌ، وشَجُع - شُجاع، وحَمُق - أحمق، وخَشُن - خَشِنٌ، وصَعُب - صَعْب... إلخ.

وأفعال الباب السادس، وهي قليلة، جاء الوصف في أكثرها على فاعل، نحو: وَرِث - وارث، ووثق - واثق، وبئس - بائس.

ولعل مما يؤكد هذا التفسير لاشتقاق الوصف في العربية أن بعض أفعال الباب الأول شذ الوصف منها عن بقية أفعال الباب، وذلك مثل: مات - مَيِّت، وساد - سيِّد، لأن هذه الأفعال ليست بعمل يقوم به الفاعل.

وما جاء من الوصف من أفعال الباب الخامس على (فاعل) فإنه من تداخل اللغتين، قال أبو حيان وهو يتحدث عن الوصف من (فَعُل): «وسائر ما ورد على فاعل فيه لغتان نحو: كَمَل وكَمُل، فيؤخذ الفاعل من كَمَل لا من كَمُل... وقالوا: حَمُضَ ومَثُلَ وطَهُرَ وفَضُلَ بضم العين وفتحها، فجاء اسم الفاعل منها على فاعل، فهو من تداخل اللغتين»[1].

وقد يأتي الوصف من بعض الأفعال على خلاف ما ذكرناه، لكن ذلك لا يلغي القاعدة التي قررناها، لأن في اللغة متسعاً للشاذ والنادر والقليل الذي أدت إليه أمور قد تغيب عنا، فيُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٣٤.

فالاختلاف بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ليس في دلالة اسم الفاعل على الحدوث ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت، على نحو ما أشرنا من قبل، وإنما الاختلاف بينهما في علاقة الفاعل بالفعل، فما كان فاعله حقيقياً، كان الوصف منه على (فاعل) وما كان فاعله غير حقيقي كان الوصف منه على غير (فاعل)[1].

وثمة ملاحظة قد يقال: إنها تعترض النتيجة التي انتهينا إليها في هذا البحث! وهي أن علماء العربية يقولون: إن الصفة المشبهة تدل على الماضي المتصل بالحاضر، ولا تدل على المستقبل، فإذا أُريد بها ذلك حُوّلت إلى (فاعل)، قال سيبويه: «وأما فاعل من عَوِرْتَ، فإذا قالوا فاعِلٌ غداً، قالوا: عاوِرٌ غداً»[2]. وذكر ذلك الفراء في «معاني القرآن» أيضاً، ومما قاله: «وهو كريم إذا كان موصوفاً بالكرم، فإن نويت كَرَماً يكون منه في ما يستقبل قلت: كارم»[3].

ولستُ على يقين من أن تحويل الصفة المشبهة إلى صيغة فاعل إذا أُريد بها المستقبل - شيءٌ مسموعٌ عن العرب، وقد يكون أمراً أدّى إليه القياس، وتكون الإشارة إلى المستقبل مع الصفات المشبهة بحرف الاستقبال. فيقال: سوف يَحْسُنُ غداً، أو سيكون حسناً، ومِن ثَمَّ يسقط الاعتراض، والله أعلم.

وبعد، فهذا ما انتهى إليه اجتهادي، وأرجو أن يكون صواباً، وإن لم أُوفق فيه إلى صواب فأدعو الله تعالى ألاّ يؤاخذني فقد بذلت ما أمكنني من الجهد،

---

(١) قد يدل على ذلك تغير الوصف بتغير صيغة الفعل، مثل أَدَبَ يأدِبُ: دعا القومَ إلى مأدبته، والوصف منه آدِب على فاعل، وأدُب يأدُبُ فهو أديب، ومثله: حَسَبَ المالَ يحسُبُه فهو حاسِبٌ، وحَسِبَ يَحْسَبُ: ابيضت جلدته من داءٍ، فهو أحسب، وحَسُبَ يحسُبُ فهو حسيب. ومثله: قَدَمَ القومَ يَقْدُمهم، وقدِمَ من سفره يَقْدَمُ الوصف منهما قادم، وقَدُمَ يقدُم فهو قديم، فالوصف فيما كان الفعل عملاً يأتي على فاعل، وحين صار الفعل غير عمل تغير وزن الصفة، بسبب تغير نوع العلاقة بين الفعل وفاعله.

(٢) الكتاب ٤/٣٥٦.

(٣) معاني القرآن ٢/٧٢.

ورجوت أن أنقل إلى القراء والمهتمين بأمر العربية ما أحسب أنه فكرة جديرة بالاهتمام في فهم العلاقة الاشتقاقية والدلالية بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به. هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

- إبراهيم أنيس (دكتور): في اللهجات العربية، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣م.

- اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف بمصر ١٩٧٠م.

- مستقبل اللغة العربية المشتركة، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٠م.

- من أسرار اللغة، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢م.

- إبراهيم السامرائي (دكتور): تاريخ العربية، دار الكتب، جامعة الموصل ١٩٧٧م.

- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩م.

- أحمد بن حنبل: مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠هـ.

- أحمد عبد الغفور عطار: الزحف على لغة القرآن، ط١، بيروت ١٩٦٥م.

- أحمد علم الدين الجندي (دكتور): اللهجات العربية في التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٥م.

- أحمد مطلوب (دكتور): دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥م.

- أحمد نصيف الجنابي (دكتور): ملامح من تاريخ اللغة العربية، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١م.

- الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة): معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، ط٢، عمان ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

- الأزدي (محمد بن عبد الله): تاريخ فتوح الشام، تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٧٠م.

- الأزهري (محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، حققه جماعة، القاهرة ١٩٦٤م- ١٩٦٧م.

- الأشموني (محمد بن علي) شرح ألفية ابن مالك، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

- أمين الخولي: مشكلات حياتنا اللغوية، ط٢، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٥م.

- ابن الأنباري (محمد بن القاسم): إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن، دمشق ١٩٧١م.

- أنيس فريحة: نظريات في اللغة، ط١، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣م.

- الباقلاني (محمد بن الطيب): نكت الانتصار لنقل القرآن، اختصره محمد بن عبد الله الصيرفي، تحقيق د. محمد زغلول سلام، الاسكندرية ١٩٧١م.

- البخاري (محمد بن إسماعيل): الجامع الصحيح، طبع محمد صبيح، القاهرة.

- بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي، ج١، ترجمة عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

- فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطابع جامعة الرياض ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

- البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٩م.

- بلاشير (ريجيس): تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)، ترجمة د. نجيب كيلاني، دار الفكر، بيروت ١٩٥٦م.

- القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره، ترجمة رضا سعادة، ط١، بيروت ١٩٧٤م.

- البنا الدمياطي (أحمد بن محمد): إتحاف فضلاء البشر، القاهرة ١٩٥٩م.

- تمام حسان (دكتور): الأصول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨م.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٧٤م.

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد): تحبير التيسير، ط١، دار الوعي بحلب ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٢م.

- النشر في القراءات العشر، مطبعة مصطفى محمد بمصر.

- ابن جني (أبو الفتح عثمان): سر صناعة الإعراب، ج١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط١، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.

- جواد علي (دكتور): لهجة القرآن الكريم، مجلة المجمع العلمي العراقي،

مج٣ ج٢، ١٩٥٥م.

- الجواليقي (موهوب بن أحمد): المعرب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٢، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

- جورج مونين: تاريخ علم اللغة، ترجمة د. بدر الدين قاسم، مطبعة جامعة دمشق ١٩٧٢م.

- الجوهري (إسماعيل بن حماد): تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥٦م.

- ابن حجر (أحمد بن علي): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٨٠هـ.

- حسام سعيد النعيمي (دكتور): أصوات العربية بين التحول والثبات، سلسلة بيت الحكمة، جامعة بغداد ١٩٨٩م.

- حسن ظاظا (دكتور): اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

- حسن عون (دكتور): اللغة والنحو، ط١، الاسكندرية ١٩٥٢م.

- الحلبي (عبد الواحد بن علي): مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.

- الحنبلي (محمد بن عبد الباقي): رسالة في قراءة حفص، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد، الرقم ١٩٥٥م.

- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): البحر المحيط، الرياض (د.ت).

- الخطيب البغدادي (أحمد بن علي): تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٩هـ- ١٩٣١م.

- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): تاريخ ابن خلدون (المقدمة)، دار

الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٥٧م.

- خليفة بن خياط: تاريخ خليفة، تحقيق سهيل زكار، دمشق ١٩٦٧م.

- خليل يحيى نامي (دكتور): دراسات في اللغة العربية، دار المعارف بمصر ١٩٧٤م.

- خليل إبراهيم حماش (دكتور): دراسات معاصرة في اللهجات العربية، بغدد ١٩٨٩م.

- الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد): التيسير في القراءات السبع، تحقيق أوتوبرتزل استانبول ١٩٣٠م.

- المحكم في نقط المصاحف، تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٦٠م.

- الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة، مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة رقمه ١٣ قراءات.

- داود عبده (دكتور): أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان ١٩٧٣م.

- ابن أبي داود (عبد الله بن سليمان): كتاب المصاحف، تحقيق آرثر جفري، ط١، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٦م.

- ابن دريد (محمد بن الحسن): جمهرة اللغة، ط١، حيدر آباد ١٣٤٥هـ.

- الذهبي (محمد بن أحمد): معرفة القراء الكبار، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٩م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر.

- رشيد عبد الرحمن العبيدي (دكتور): مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠م.

- رمضان عبد التواب (دكتور): فصول في فقه العربية، ط١، مكتبة دار

التراث، القاهرة ١٩٧٣م.

- في التطور اللغوي، ط١، القاهرة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط١، القاهرة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق): مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢م.

- الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، بيروت ١٩٧٣م، تحقيق د. مازن المبارك.

- الزركشي (محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢م.

- أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس): النوادر في اللغة، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

- ابن السراج (محمد بن السري): كتاب الخط، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد، مج٥، العدد الثالث ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

- ابن سعد (محمد): الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت ١٩٥٧م.

- سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية، ط٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧١م.

- ابن سلاّم (محمد): طبقات الشعراء، ليدن ١٩١٣م.

- سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، ط٤، القاهرة ١٩٦٤م.

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الإتقان في علوم القرآن،

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة ١٩٦٧م.

- المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٨م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، صححه محمد بدر الدين النعساني، ط١، الخانجي بمصر ١٣٢٧هـ.

- أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل): المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج، بيروت ١٩٧٥م.

- شوقي ضيف (دكتور): تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)، ط٣، دار المعارف بمصر.

- صالح أحمد العلي (دكتور): التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ط٣، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩م.

- صبحي الصالح (دكتور): دراسات في فقه اللغة، ط٣، دار العلم للملايين ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

- صفي الدين البغدادي (عبد المؤمن بن عبد الحق): مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

- الطبري (محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

- طه حسين: في الأدب الجاهلي، ط١٠، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

- عائشة عبد الرحمن (دكتورة بنت الشاطىء): لغتنا والحياة، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

- عبد الرحمن أيوب (دكتور): العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدراسات

العربية، القاهرة ١٩٦٨م.

– عبد الصبور شاهين (دكتور): في علم اللغة العام، ط٢، مطبعة المدني، القاهرة ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

– المنهج الصوتي للغة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠م.

– عبده الراجحي (دكتور): فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٤م.

– اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف ١٩٦٨م.

– عدنان محمد سلمان (دكتور): دراسات في اللغة والنحو، جامعة بغداد ١٩٩١م.

– علم الدين السخاوي (علي بن محمد): جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق د. علي حسين البواب، القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

– علي عبد الواحد وافي (دكتور): فقه اللغة، ط٧، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٢م.

– غالب فاضل المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨م.

– غانم قدروي الحمد: رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، بغداد ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، عمان، دار عمار ٢٠٠٤م.

– محاضرات في علوم القرآن، بغداد ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، عمان، دار عمار ٢٠٠٤م.

– الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد): كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت ١٩٦٩م.

– ابن فارس (أحمد): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،

تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

- فاضل صالح السامرائي (دكتور):

- أ- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨١م.

- ب- معاني النحو، بيت الحكمة، جامعة بغداد ١٩٨٩م.

- الفراء (يحيى بن زياد): معاني القرآن، القاهرة ١٩٥٥م- ١٩٧٢م.

- فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.

- ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم): تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٢، القاهرة ١٩٧٣م.

- القرطبي (محمد بن أحمد): الجامع لأحكام القرآن، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.

- القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.

- كمال محمد بشر (دكتور): التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار الثقافة العربية، القاهرة.

- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٧١م.

- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار عمر، طرابلس، ليبيا ١٩٧٣م.

- لغات البشر: أصولها، طبيعتها، تطورها، ترجمة د. صلاح العربي، مؤسسة فرانكلين، القاهرة ١٩٧٠م.

- مالمبرك (بريتل): علم الأصوات، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٥م.

- ابن مجاهد (أحمد بن موسى): كتاب السبعة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٢م.

- محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، مكتبة الشهباء، حلب ١٩٦٩م.

- محمد حسين الزبيدي (دكتور): الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، القاهرة ١٩٧٠م.

- محمد محمد حسين (دكتور): الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ط٢، مكتبة الآداب ١٣٨٢هـ.

- محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ط٥، دار الفكر ١٩٧٢م.

- محمد المرعشي: جهد المقل في علم التجويد، مخطوط في دار صدام المخطوطات رقمه (١١٠٦٨)، طبع في دار عمار، الأردن، بتحقيق د. سالم قدوري الحمد.

- محمود السعران (دكتور):

أ- علم اللغة مقدمة للقارىء العربي، ط٢، القاهرة.

- ب- اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، ط٢، دار المعارف ١٩٦٣م.

- محمود فهمي حجازي (دكتور): علم اللغة العربية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٣م.

- اللغة العربية عبر القرون، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٨م.

- المدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦م.

- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ط٢، مطبعة الاستقامة

١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.

- المعركة بين القديم والجديد (تحت راية القرآن)، ط٤، القاهرة ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.

- مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات السبع، تحقيق د. محمد غوث الندوي، ط٢، بومبي ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- المزني (أبو الحسن): كتاب الحروف، تحقيق د. محمود حسني ود. محمد حسن عواد، عمان ١٩٨٣م.

- ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، طبعة بولاق.

- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨م.

- ميشال زكريا (دكتور): الألسنية، مبادئها وأعلامها، بيروت ١٩٨٠م.

- ناصر الدين الأسد (دكتور): مصادر الشعر الجاهلي، ط٥، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨م.

- النحاس (أحمد بن محمد): شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

- ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا - تجدد، طهران ١٩٧١م.

- نفوسة زكريا سعيد (دكتورة): تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، مطبعة دار نشر الثقافة، مصر ١٩٦٤م.

- نولدكه (تيودور): اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية ١٩٦٣م.

- هاشم الطعان (دكتور): الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، دار الحرية، بغداد ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

- الهمداني (الحسن بن أحمد): صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٩م.

- ابن وثيق (إبراهيم بن محمد): الجامع لما يُحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- ابن ولاد (أحمد بن محمد بن الوليد): المقصور والممدود، ليدن ١٩٠٠م.

- ابن يعيش (يعيش بن علي): شرح المفصل، الطباعة المنيرية بمصر.

- يوهان فك: العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة